الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري قسنطينة
كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية
قسم علم الاجتماع

التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية

ـ دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف ـ

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع

إعداد الطالب: نويصر بلقاسم

إشراف: أ. د. علـــي بوعناقـــــة

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. د. بووذن عبد العزيز، أستاذ التعليم العالي، جامعة قسنطينــــة	رئيسا
أ. د. علـــي بوعناقــــة، أستاذ التعليم العالي، جامعة قسنطينــــة	مشرفا ومقررا
أ. د. إبراهيم توهـــــامي، أستاذ التعليم العالي، جامعة سكيكـــدة	عضوا
د. أحمـــد زردومـــي، أستاذ محاضر "أ" ، جامعة قسنطينــــة	عضوا
د. صالـــح بن نـــوار، أستاذ محاضـــر "أ"، جامعة أم البواقي	عضوا
د. أحمـــد بخـــــوش، أستاذ محاضـــر "أ"، المركز الجامعي خنشلة	عضوا

السنة الجامعية 2011/2010

الباب الأول

الإطار النظري والتصوري للدراسة

الفصل الأول

موضـــوع الدراســـة، أهميتـــها وأسبـــاب اختيـــارها

الفصل الثاني

تحديـــــد المفاهيـــــم

الفصل الثالث

تحليـــل نقـــدي للدراســـات المشابهـــة

الفصل الرابع

التنميــة فــي المنظــور السوسيولوجــي

(تحليل للاتجاهات الكلاسيكية والحديثة المفسرة للتنمية)

الفصل الخامس

القيم في المنظور الفلسفي والسيكولوجي والسوسيولوجي

الفصل السادس

التجربـــة الجزائريـــة فـــي التنمـــية

ـ تحليل سوسيوتاريخي ـ

الباب الثاني

الدراســـــة الميدانيـــــة

الفصل السابع

الإجــراءات المنـهجيــة للدراســة

الفصل الثامن

عــرض وتحليـــل وتفسيـــر نتائـــج الدراســـة الميدانيـــة

قائمـــة المصـــادر والمراجـــع

الملاحـــــق

بسم الله الرحمن الرحيم

{وقل ربّ زدني علما}

صـــدق الله العظـــيم

سورة طه، آية 114

إهداء

- إلى الوالدين الكريمين، أطال الله في عمرهما.
- إلى إخوتي الأعزاء.
- إلى زوجتي وبناتي، رمز المحبة والتضحية والوفاء.

شكـر

استهل عرض جهدي المتواضع، بتوجيه شكري وتقديري إلى الأستاذ الفاضل الدكتور "علي بوعناقة"، الذي كرمني بقبول الإشراف على هذا البحث، وشملني بعاطفة الأخوة الصادقة وتشجيعه الدائم لي، وملاحظاته العلمية الدقيقة.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان، لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين كان لي شرف إطلاعهم على جهدي المتواضع وإسهامهم في تقويمه، وإبداء ملاحظاتهم العلمية عليه، لأنال بذلك شرف التلمذة على أيدهم.

وأوجه شكري أيضا لزملائي الكرام أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة "فرحات عباس" بسطيف، على تشجيعهم لي، ولما قدموه لي من مساعدات ونصائح صادقة، وأوجه شكري إلى المسؤولين المحليين بمدينة سطيف (إداريين ومنتخبين) على المساعدات والتسهيلات التي قدموها لي في الحصول على البيانات اللازمة للبحث، وفي إجراء الدراسة الميدانية.

كما لا يفوتني أن أوجه شكري الخالص لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل.

محتويـــات الرسالـــة

الباب الثاني

الدراســـــة الميدانيـــــــة

مقدمة:

التغير، حقيقة واقعة في كل المجتمعات على اختلاف درجات تقدمها أو تخلفها، وهو يشير إلى تلك التحولات السطحية أو العميقة التي تحدث في الأبنية الاجتماعية، لتغير طبيعتها، ووظائفها، قد خبرت الإنسانية هذه الحقيقة منذ أن عرفت أولى مظاهر الاجتماع الإنساني، حيث تطورت الحياة الإنسانية بقدر ما حققه الإنسان من مكاسب على صعيد واقعه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بوجه عام، مكنته من السيطرة على الطبيعة وإخضاعها لمصلحته. واليوم، تعرف الإنسانية واقعا مغايرا لذلك الذي عاشته في بدايات نهضتها المعرفية الأولى، حيث تعيش في ظل متغيرات عصرية متلاحقة وعولمة تختزل عقول البشر في كافة أرجاء القرية الكونية المستحدثة، بفعل سرعة هذا التغير، وتأثير التكنولوجيا ووسائل الاتصال ووسائطها المتعددة، لتفرز في الأخير هوة، ما فتئت تزداد اتساعا بين عالم تتناقض فيه رفاهية مفرطة، في جزء من أجزاء القرية الكونية، وفقر مطبق في أجزاء أخرى من هذه القرية.

في ظل هذه الوضعية، ازدادت ظروف مجتمعات الدول النامية تدهورا بسبب عدم ملاءمة السياسات والتجارب التنموية التي طبقتها معظم هذه البلدان بعد الاستقلال، وخاصة منذ خمسينيات القرن الماضي، والتي استندت إلى منظورات فكرية وإملاءات إيديولوجية لا تتلاءم مع واقع وخصوصيات هذه المجتمعات، حيث أدت هذه التجارب ــ التي طبقت بأسلوب ثوري في كثير من الأحيان ــ إلى اختلال التوازن بين مجهود التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وبين مضمون الحياة الاجتماعية وما يحويه من علاقات إنسانية و توجيهات عامة و قيم و معايير راسخة ومتأصلة مما نجم عنه تداعي أسس الاستقرار الاجتماعي ، وتقلبات اجتماعية، اقتصادية، سياسية، أدت إلى تشكل حالات من التوتر، وعدم التواصل بين وحدات المجتمع الواحد بالإضافة إلى الفشل في تحقيق التوازن بين الغايات والوسائل، وهي الوضعية التي وصفها المختصون باختلال منظومة القيم الاجتماعية.

وإذا كانت التنمية باعتبارها مجموعة عمليات دينامية متكاملة، تحدث في المجتمع من خلال تكامل الجهود الأهلية والحكومية، بأساليب ديمقراطية ووفقا لسياسة اجتماعية محددة، وخطط واضحة تستهدف إحداث تغيرات بنائية ووظيفية على كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع، اعتمادا على موارد المجتمع المادية والبشرية المتاحة، بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لكل أفراد

المجتمع، فإن بلورتها ضمن نماذج تطبيقية، لم تلق النجاح المأمول، إذ أن المتأمل في اتجاهات التنظير التي قدمها علماء الاجتماع، والاقتصاد والسياسة، بقصد تفسير قضايا التخلف والتنمية سوف يدرك أن هذه الأطر النظرية المفسرة للتخلف والتنمية، قد صاغها أصحابها في ضوء السياق الاجتماعي والثقافي والتاريخي لمجتمعاتهم ،مما تسبب في فشل النماذج التطبيقية التي خبرتها البلدان النامية التي تبنت هذه المنظومات ضمن سياق اجتماعي و اقتصادي وثقافي وتاريخي مختلف . إذ أن هذه النماذج (النظرية و التطبيقية) حينما تركز على التحديث والتغريب باعتبارهما المدخلين الرئيسيين لتحديث البلدان النامية، والطريقة المثلى التي يتعين على هذه البلدان إتباعها، إنما تؤكد بذلك على انحيازها الصريح للنموذج الغربي في التحديث.

حيث أن السياسيات والتجارب التنموية التي طبقتها معظم البلدان النامية كانت عبارة عن نماذج تنموية منقولة، تشكلت من خلال نظريات وافدة صيغت من خلال ثقافات مغايرة تماما لطبيعة ثقافات المجتمعات المراد تنميتها و لم تتشكل وفقا للإطار الاجتماعي والنسق القيمي لهذه المجتمعات، حيث تشير القيم إلى كل صفة تعبر عن تصور مجرد وعام للسلوك، يشعر أعضاء الجماعة الاجتماعية بارتباط انفعالي شديد ، ويتيح لهم مستوى الحكم على الأفعال، وتتصف القيم بصفة الجماعية في الاستخدام وتمثل الموجهات العامة للسلوك مرجعا للحكم على سلوكات الأفراد، فهي تمثل ــ بالتالي ــ مجموعة الصفات المعيارية التي تؤدي إلى الارتقاء بالحياة الاجتماعية، مما يؤدي إلى قبول عام واتفاقات حول أفكار ومعتقدات و طرائق التفكير، وعادات وأساليب الحياة، وموضوعات جمالية من اجل صالح الفرد و المجتمع .

وقد اختلف الباحثون في تفسير طبيعة التحولات في أنساق القيم في المجتمع، حيث أرجعها البعض إلى عوامل ذاتية كامنة في النسق الثقافي للمجتمع ، وفسرها آخرون بعوامل موضوعية أو مادية ،ورآها فريق ثالث في مجموعات متشابكة ومتداخلة تجمع بين ما هو مادي موضوعي، وما هو ذاتي ثقافي، وبين ما هو داخلي مرتبط ببنية المجتمع، وما هو خارجي يتعلق بالعلاقات الدولية وأثارها في تشكيل أنماط قيمية مستحدثة. ومن هنا برزت القيم كموضوع جديد للبحث في شتى الحقول المعرفية في العلوم الاجتماعية، حيث ارتبط هذا الاهتمام أكثر بدراسة العوامل التي تؤثر في تشكلها و تغيرها و لعل من أهم أوجه هذا الارتباط، دعوة كثير من المختصين و الباحثين إلى ضرورة الاهتمام بإبراز مكانة

العوامل الاجتماعية والثقافية في التنمية وأهمها القيم، و كذا تأثير برامج و مشروعات التنمية في نسق القيم الاجتماعية للمجتمع على نحو معين بوجه عام.

وانطلاقا من هذا التصور تحاول الدراسة الراهنة الوقوف ميدانيا، ووفقا لمتغيرات محددة، على تأثير توطين برامج ومشروعات التنمية في مجتمع محلي في تغير نسق القيم الاجتماعية به.

فقد عرف المجتمع الجزائري بعد الاستقلال تغيرات بنيوية، شملت كل مؤسساته و تنظيماته الاجتماعية، وكان من الطبيعي أن تنعكس هذه التغيرات البنائية وبخاصة تلك التي طرأت على المؤسسات والأنساق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى مظاهر الحياة الاجتماعية للمجتمع الجزائري بكل فئاته، وبالتالي على مختلف أنساق القيم الاجتماعية (تغيرات هيكلية، تغيرات في النسق التفاعلي، والنسق الأسري، والنسق السياسي، و النسق الاقتصادي)، ومن أجل فهم أعمق لتأثير التجربة التنموية على أنساق القيم، انطلقت الدراسات الراهنة من النظرة البنائية الوظيفية التي تنظر إلى المجتمع باعتباره نسقا كليا يتضمن انساقا فرعية تقوم بوظائف محددة، ومنتظمة في إطار تكامل النسق الكلي (المجتمع)، وذلك من خلال الفحص الدقيق لمتغيرات الدراسة و مؤشراتها فحصا كميا وكيفيا، في إطار تكامل الإطار النظري والتصوري للدراسة (مسح التراث السوسيولوجي) مع متطلبات الدراسة الميدانية (مجالات الدراسة، و المتطلبات الامبريقية للبحث، و معالجة البيانات واستخلاص نتائجها).

ومن أجل بحث متغيرات الدراسة وتحقيقا لأهدافها النظرية والتطبيقية أتت هذه الدراسة في بابين وثمانية فصول، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمةّ، تتميز بتسلسل فصولها وتكاملها بما يحقق اللياقة المنهجية حسب ما يلي:

خصص الباب الأول: للتحليل النظري والتصوري للدراسة، حيث تضمن في الفصل الأول تحديد موضوع الدراسة وأهميتها وأسباب اختيارها، وصياغة فرضيات البحث، انطلاقا من متغيرات الدراسة ومؤشراتها.

في حين خصص الفصل الثاني لتحديد المفهومات الأساسية والفرعية التي استخدمتها الدراسة، أما الفصل الثالث فقد خصص للتحليل النقدي للدراسات المشابهة للدراسة الحالية، حيث تم استعرا ض نماذج من الدراسات الغربية والعربية والجزائرية، وبيان صلتها بالدراسة الحالية.

بينما تم في الفصل الرابع تقديم تحليل نقدي للاتجاهات السوسيولوجية الكلاسيكية والحديثة، في دراسة التنمية والتخلف، وبيان أهم القضايا والمقولات الأساسية التي ينهض عليها كل اتجاه، وعرض مختلف إسهامات رواد هذه الاتجاهات، وانتهاء بتحليل كل اتجاه تحليلا نقديا، بغرض استخلاص أهم الإسهامات في فهم التنمية والتخلف.

أما الفصل الخامس فخصص لاستعراض المقاربات النظرية للقيم من المنظور الفلسفي والسيكولوجي وفي المنظور السوسيولوجي من خلال استعراض أهم الاتجاهات النظرية السوسيولوجية التي تضمنت تفسيرا للقيم على نحو من الأنحاء ومنها: النظرية الوظيفية والماركسية، والتفاعلية الرمزية، بالإضافة إلى التعرف على ملامح القيم من خلال وجهة نظر رواد نظريات التحديث، والنظرية النقدية، ونظرية التبعية، بالإضافة إلى نظرية ما بعد الحداثة ومن أجل تتبع التجربة التنموية في الجزائر جاء الفصل السادس ليستعرض انطلاقا من التحليل السوسيوتاريخي من خلال التعرف على ملامح المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أجل بيان وهم التنمية الاستعمارية، وتحليل المنطلقات المذهبية التي حكمت التجربة لجزائرية في التنمية، وتبلورها في مخططات التنمية، وفقا للتصور الاشتراكي، وكذا تتبع مسارات الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية وفقا لمنظور اقتصاد السوق، وانتهاء برصد أهم الآثار الاجتماعية التي تبحث عن تطبيق التجربة الجزائرية في التنمية في مختلف مراحلها، ووفقا لمنظوراتها المتعددة.

أما الباب الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية حيث تضمن الفصل السابع منهجية الدراسة بما تتضمنه من بيان لمجال الدراسة (الجغرافي والبشري والزمني)، والإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية (المنهج، أدوات جمع البيانات، مصادر جمع المعلومات، وعينة الدراسة).

وفي الأخير تم عرض أهم نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها في ضوء الفرضيات، وبيان صلتها بالدراسات المشابهة، وبالتراث النظري والمنطلقات التصورية للدراسة، وعرض نتائجها العامة ضمن ضمن الفصل الثامن والأخير.

وقد انتهت الدراسة إلى خاتمة تضمنت استخلاصات واستنتاجات.

الفصـــــــل الأول:

موضوع الدراسة، أهميتها وأسباب اختيارها

أولا: موضوع الدراسة

تعد فترة ما بعد الخمسينات من القرن الماضي، محطة بارزة في تاريخ البلدان النامية، حيث نالت الكثير من هذه البلدان استقلالها، وبرزت حركات التحرر في بلدان أخرى خلال هذه الفترة، كما تعددت التجارب التنموية التي ارتبطت بمحاولات البناء الوطني في ارتباطه بالاستقلال، بهدف تجاوز وضعية التخلف والتبعية التي تعيشها، وبذلك تعددت تجارب هذه البلدان في القيام بتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، بتعدد وتمايز واختلاف الإيديولوجيات التي سادت والأطر السياسية التي قامت وحكمت عملية التنمية[1]، لكن سعة الجهود التي بذلت في سبيل النهوض بالمجمعات النامية والخروج من دائرة التخلف، لم تثمر في اغلبها بخروج هذه المجتمعات من حالة التخلف، والوصول إلى عتبة التنمية الحقيقية، نتيجة لعوامل خارجية يتصل بعضها بطبيعة النظام الاقتصادي الدولي الجديد التي فرضته القوى الاقتصادية الكبرى، الذي تدعم منذ نهاية القرن الماضي (القرن العشرين) بظاهرة العولمة التي تعكس في حقيقتها هيمنة الدول المتقدمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، فيما يتعلق بعضها الأخر بطبيعة البناءات الاجتماعية الهشة التي ورثتها هذه المجتمعات عن الفترة الاستعمارية، فضلا عن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي الذي أفرزته التجارب التنموية التي طبقتها تلك البلدان[2].

ونتيجة لذلك ظهرت الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعقدة لتبرز خيبة أمل بعض البلدان النامية في تحقيق الأهداف المتوخاة من النماذج والسياسات التنموية التي طبقتها، والتي تعرضت لكثير من الانتقادات السياسية والمراجعات، لعل أهمها تلك التي ترى أن السياسات التنموية التي انتهجتها تلك لبلدان، تشكلت من خلال نماذج وافدة، صيغت وفقا لثقافات مغايرة تماما لطبيعة ثقافات المجتمعات المراد تنميتها، ولم تتشكل وفقا للإطار الاجتماعي، أو النسق القيمي السائد في هذه المجتمعات، حيث أصابت نسق القيم الاجتماعية تشوهات كبيرة، حيث ظل هذا النسق متخلفا

---

[1]- نزيه نصيف الأيوبي، استراتيجيات التنمية في العالم الثالث، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1987، ص5.

[2]- السيد محمد الحسيني، التنمية والتخلف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص5.

مقارنة مع الأنساق الاقتصادية والسياسية، التي تغيرت بشكل سريع، وبالتالي جاء التغير في أنساق القيم تعبيرا مشوها حمل في ثناياه ملامح الجديد إلى جانب القديم، وتعايش القيم الوافدة مع القيم التقليدية، ضمن منظومة قيمية غير متجانسة[1].

وعليه؛ استقطب موضوع التنمية، وأهدافها وأبعادها اهتمامات الباحثين في العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، وفي علم الاجتماع وعلم النفس، وفي الدراسات المتعددة المداخل، التي حاولت البحث في طبيعة العلاقة بين مشروعات التنمية والتغير في أنساق القيم الاجتماعية في هذه البلدان.

حيث أن القيم المجتمعية تنعكس في سلوك أفراد المجتمع واتجاهاتهم وتشكل نظرتهم لما ينبغي، أن تكون عليه صورة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية،

ولقد أكدت الدراسات الامبريقية العديدة على التأثيرات التبادلية ما بين البرامج التنموية ونسق القيم الاجتماعية، لتوجه الأنظار إلى ضرورة الاهتمام بإبراز مكانة العوامل الاجتماعية والثقافية في التنمية وأهمها القيم، وكذا تأثير مختلف برامج التنمية على تغير نسق القيم الاجتماعية، دراسة وتحليلا (نظريا وميدانيا).

من هذا المنطلق فإن التجربة الجزائرية في التنمية التي انطلقت من التوجه الاشتراكي المعتمد على التخطيط المركزي، وعلى نموذج الصناعات المصنعة في المجال الاقتصادي، لتتحول نحو اقتصاد السوق والخوصصة، وإعطاء دور اكبر للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية الشاملة للبلاد، تعد واحدة من التجارب الرائدة من بين تجارب البلدان النامية التي طبقت خلال السبعينيات ولكنها تعرضت لكثير من النقد، بسبب عدم أخذها بعين الاعتبار للخصوصية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، حيث شكلت بعض عناصر نسق القيم الاجتماعية معوقا لهذا النموذج التنموي، فيما تعرضت كثير من عناصر هذا النسق للتغير تحت تأثير برامج ومشروعات التنمية.

وعليه؛ فإن الدراسة الحالية سوف تحاول أن تستجلي تأثيرات برامج ومشروعات التنمية على نسق القيم الاجتماعية في مجتمع محلي، حيث تعنى بالكشف ــ عن طريق البحث الميداني ــ عن الدور الذي تلعبه برامج ومشروعات التنمية في تغيير النسق القيمي بمجتمع الدراسة.

---

[1]– محمود عودة، مشكلات منهجية في دراسة القيم في المجتمع القروي في: لويس كامل ملكية وآخرون في قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي، الهيئة م ع، القاهرة، 1989، ص 57-58.

وقد تمثلت حدود الدراسة الحالية في ما يلي:

أ- الكشف عن مناحي تأثير مشروعات وبرامج التنمية على نسق القيم الاجتماعية من خلال التركيز على متغيرات محددة، قصد استجلاء ملامح الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمع الدراسة.

ب- تعنى الدراسة ببحث أثر برامج ومشروعات التنمية على نسق التفاعل الاجتماعي من خلال بحث التغير في علاقات الجيرة ونسق القرابة، ونسق المكانة، وسطحية و/أو عمق العلاقات الاجتماعية، وتغير نسق الضبط الاجتماعي من خلال التعرف على مدى استمرار السلطة التقليدية أو تراجعها، وبروز وسائل الضبط الرسمي وظهور قيم التسامح والانفتاح على العالم الخارجي.

ج- كما ستعنى الدراسة ببحث أثر مشروعات التنمية المحلية على النسق الأسري، من خلال التركيز على تغير الأبعاد البنائية (المراكز والأدوار)، وتغير أنماط التفاعل الأسري كتغير النظرة إلى المرأة، وتنامي دورها في المجتمع، ومشاركتها في الحياة الاجتماعية وبروز الديمقراطية العائلية، وذلك من خلال حرية الأبناء في اختيار تخصصهم الدراسي، ومهنهم، وشريك حياتهم، والنزعة الاستقلالية بعد الزواج.

د- وفي إطار سعيها لإبراز تأثير مشروعات التنمية على القيم الاقتصادية ستبحث الدراسة في تغير أنماط الاستهلاك، وبروز عادات اقتصادية جديدة والاتجاه نحو مواكبة التطورات التكنولوجية الجديدة ذات الصلة بالحياة الاجتماعية (التكنولوجيات المنزلية).

ه- ولما كانت القيم السياسية مكونا أساسيا من مكونات النسق القيمي للمجتمع، فإن الدراسة الحالية سوف تعنى ببحث أثر برامج ومشروعات التنمية على نسق القيم السياسية في مجتمع الدراسة، وذلك ببيان التغيرات التي طرأت على بعض القيم السياسية، ومنها النظرة إلى المشاركة السياسية، والانتماء للأحزاب السياسية، والموقف من الانتخابات والتمثيل النيابي، والانخراط في العمل الجمعوي.

وباعتبار أن مجتمع الدراسة المتمثل في مجتمع محلي حضري (سطيف) قد حضي ببرامج ومشروعات تنمية متعددة وشاملة للحياة الاجتماعية، فإن التناول السوسيولوجي لأثر هذه المشروعات على نسق القيم الاجتماعية، يقتضي الاعتماد على مستويين للتحليل، يتمثل أولهما في التحليل النظري والتصوري للتراث السوسيولوجي حول التنمية والقيم الاجتماعية، بينما يهتم المستوى الثاني بالتحليل الميداني لأهم التغيرات التي طالت نسق القيم الاجتماعية تحت تأثير برامج ومشروعات التنمية.

كما ستعنى الدراسة بعرض تحليلي نقدي للدراسات الامبريقية ذات الصلة بموضوع تأثير برامج ومشروعات التنمية بعامة، والتنمية المحلية بخاصة، على نسق القيم الاجتماعية.

كما تهتم الدراسة بالتحليل السوسيوتاريخي للتجربة الجزائرية في التنمية في مختلف مراحلها، بدءا من سياسة الاستعمار الفرنسي الاستيطاني، التي قامت على تحطيم بنية المجتمع الجزائري وتشويهها، وإلحاق الاقتصاد الجزائري بالميتروبول، وتحليل تجربة الجزائر المستقلة في مجال التنمية التي قامت وفقا للمنطلقات الاشتراكية القائمة على التخطيط المركزي، وتحولها نحو الإصلاحات الاقتصادية واقتصاد السوق، ومدى تأثير هذه التجربة على التحولات الاجتماعية والسياسية في البلاد.

إن عرض وتحليل التراث السوسيولوجي حول التنمية والقيم، والدراسات الامبريقية ذات الصلة، هدفه إثراء وتعميق النظرة المعرفية والمنهجية، وبالتالي صياغة الرؤية النظرية التي انطلقت منها هذه الدراسة، كما ساعدت على تحديد المنطلقات المنهجية التي اعتمدت في معالجة متغيرات الدراسة ميدانيا بطريقة تتسق مع الأهداف المتوخاة من البحث.

ولأن هذه الدراسة تعنى باستجلاء ملامح التغير في نسق القيم الاجتماعية، تحت تأثير برامج ومشروعات التنمية، فقد اعتمدت المدخل البنائي الوظيفي كإطار أساسي تنطلق منه، حيث آن المجتمع ــ وفقا لهذا المنظور ــ يمثل نسقا منظما يضم مجموعة من الأنساق الفرعية، التي تؤدي وظائفها بطريقة منظمة، وبشكل متكامل يضمن توازن المجتمع واستمراره.[1]

إن تركيز الدراسة على أثر برامج ومشروعات التنمية، على تغير نسق القيم الاجتماعية، لا يجب إن يفهم منه التأكيد على عامل واحد وهو العامل التنموي على إحداث هذا التغير، بل إن هذه الدراسة تقوم على النظر إلى تأثير هذا العامل، إلى جانب عوامل أخرى سياسية وثقافية وحضارية، حيث ستبرز دور برامج ومشروعات التنمية وتشخيص موقعها في عملية التغير في نسق القيم، دون سواها من العوامل الأخرى.

[1]– ارفينج زايتلن، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ترجمة: محمود عودة وإبراهيم عثمان، دار السلاسل، الكويت، 1989، ص33.

ثانيا: أهمية الدراسة وأسباب اختيارها

إن أهمية الدراسة الحالية تأتي من كونها محاولة متواضعة لمعرفة أثر برامج ومشروعات التنمية على تغير بعض ملامح نسق القيم الاجتماعية في مجتمع دراسة خاصة وإن مجتمع البحث لم يخضع في حدود ما أتيح لنا الإطلاع عليه لبحث سوسيولوجي متخصص على النحو الذي أخذت به هذه الدراسة، مما يجعلها مطلبا علميا للمساهمة في دراسة الآثار الاجتماعية لتوطين برامج ومشروعات التنمية بمجتمع الدراسة.

وعلى ذاك يمكن تلخيص دواعي اختيار هذا الموضوع في ما يلي:

1- إن دراسة التغير في أنساق القيم الاجتماعيـــة نتيجة توطين برامج ومشروعـــات التنمية بمجتمع الدراسة، الذي نتصوره نسقا تمثل فيه "أنساق الدور" و"المكانة" و"ميكانيزمات" و"التفاعل" و"النظم" مقومات أساسيـــة، ولذلك نعتقـــد أن الكشف عن أوجه التغير في هذه الأنساق مثل التحـــول نحو اللاتجانس أو التغير الاجتماعي، وبروز الطابع الثانوي للعلاقات الاجتماعية، وحدود اكبر للتسامح الاجتماعي، واتساع نطاق وسائل الضبط الرسمي، والمشاركة، وتسارع وتيرة الحراك الاجتماعي، ونمو الروابط الطوعية وروح الفردية، تعد مطلبا في غاية الأهمية العملية بالنظر إلى سعة الجهود التنموية التي استهدفت المجتمع، حيث تسمح لنا من تكوين صورة عامة عن مدى فعالية هذه الجهود، ومدى تحقيقها للأهداف الاجتماعية المرسومة.

2- كما أن اختيار هذا الموضوع يرجع إلى اعتقادنا بان توطين برامج ومشروعات التنمية بمجتمع الدراسة، قد أدى إلى أحداث تغيرات في أنساق القيم الاجتماعية به.

3- أما اختيار مجتمع محلي حضري (مدينة سطيف) مجالا لهذه الدراسة (جغرافيا وبشريا) فيرجع إلى ما عرفه مجتمع الدراسة منذ بداية السبعينات من برامج تنموية متعددة، شملت مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجالات الصناعة والصحة والتعليم واتساع نطاق المدينة، مما يمكن أن يكون له أثر في حدوث تغيرات على النسق القيمي به.

ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الراهنة إلى الوقوف علي أثر توطين برامج ومشروعات التنمية المنفذة بالمجتمع مجال الدراسة على تغيير نسق القيم الاجتماعية به، ولتحقيق هذا الهدف الرئيسي، تتوخى الدراسة تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1- دراسة القيم دراسة سوسيولوجية، بغرض الكشف عن طبيعتها الاجتماعية، واستعراض أهم الاتجاهات الفلسفية والسيكولوجية والسوسيولوجية المفسرة لها.

2- التعرف على اتجاهات التنظير السوسيولوجية في مجال التنمية، بهدف تشكيل تصور نظري متكامل يشمل المنطلقات النظرية، والمنهجية (الميدانية) للدراسة.

3- رصد التغيرات التي طرأت على النسق القيمي من خلال صلتها بتوطين مشروعات التنمية بالمجتمع مجال الدراسة، من خلال بحث:

- التغير في نسق القيم المتصلة بالتفاعل الاجتماعي.
- التغير في نسق القيم المرتبطة بالبناء الأسري.
- التغير في نسق القيم الخاصة بنمط الاستهلاك والسلوك الانفاقي والادخار والاستثمار وغيرها من القيم ذات الطبيعة الاقتصادية.
- التغير في نسق القيم السياسية والاتجاهات نحو السلطة والمشاركة السياسية، والعمل الجمعوي.

ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة بابين وثمانية فصول، في محاولة للإحاطة بمتطلبات الإطار النظري والتصوري، وأدوات البحث الميداني، على نحو يخدم الهدف الرئيسي والأهداف الفرعية للدراسة.

رابعا: فرضيات الدراسة

تمثل الفرضية في البحث السوسيولوجي محورا أساسيا من حيث صلة القضايا بالواقع، حيث تشتق الفرضيات من الواقع الاجتماعي، وتشكل منطقا منهجيا، ولها أهداف محددة ووظائف علمية أساسية، تتمثل في إزالة أحكام القيمة، وتصنيف المصطلحات، كما أن لها وظيفة هامة وحيوية لأنها تمكن من فهم أنماط سلوك الجماعات وأنشطتها فهما دقيقا[1].

كما تحدد الفرضية محور اهتمام البحث، وتساعد في تحديد الطرق أو الوجهة التي يسير فيها، وفي رسم حدود الميدان المتخصص للبحث عن طريق تمييز الحقائق المناسبة التي يتركز عليها، والتي تناسب المشكلة موضوع البحث.[2]

ولما كان موضوع الدراسة الحالية البحث في تأثير برامج ومشروعات التنمية على نسق القيم الاجتماعية في مجتمع محلي حضري (مدينة سطيف) فإنها تنطلق من فرضية أساسية تتمحور حول ما إذا كان لبرامج ومشروعات التنمية التي تم تنفيذها بمجتمع البحث تأثير في نسق القيم الاجتماعية به. وفي ضوء هذه الفرضية الأساسية تمت صياغة أربعة فرضيات جزئية مرتبطة بها ومفسرة لها على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية:

تؤدي برامج ومشروعات التنمية بالمجتمعات المحلية

إلى حدوث تغيرات في نسق القيم الاجتماعية بها.

فقد أكدت الكثير من الدراسات النظرية والبحوث الامبريقية على تأثير برامج ومشروعات التنمية على تغير نسق القيم الاجتماعية، حيث أكد "أيال" Ayal على الارتباط بين القيم والنمو الاقتصادي في اليابان وتايلندا.

---

[1]– طلعت إبراهيم لطفي، أساليب وأدوات البحث الاجتماعي، دار غريب، القاهرة، 1995، ص 30.

[2]– علي عبد الرزاق جلبي، تصميم البحث الاجتماعي (الأسس والاستراتيجيات)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 44-45.

كما أكد "ماكس فيبر" M. Weber في دراسته "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" على تأثير القيم الدينية (الكالفينية) على نشأة الرأسمالية الحديثة، وأوضح دافيد ماكليلاند D. Mcleland في دراسته "مجتمع الإنجاز" كيف أن القيم تمثل مصدرا من مصادر تشكيل الدافع إلى الإنجاز، الذي يعد عاملا مهما في التنمية الاقتصادية.

وقد أكدت عدة دراسات أخرى مثل دراسات توماس وفلوريان زنانيكي F. Zananieki على أن القيم تعد محددا هاما من محددات السلوك الإنساني[1].

الفرضية الجزئية الأولى:

تؤدي برامج ومشروعات التنمية بالمجتمعات المحلية إلى تغير نسق التفاعل الاجتماعي بها.

وقد تم اختبار هذه الفرضية بغرض البحث في تغير علاقات الجيرة والقرابة واتجاه العلاقات الاجتماعية نحو السطحية وسيطرة وسائل الضبط الرسمي مقابل تراجع سلطة كبار السن، فضلا عن الاتجاه نحو سيادة قيم التسامح والانفتاح تحت تأثير تنفيذ برامج ومشروعات التنمية بمجتمع الدراسة، حيث يرى بعض المفكرين من أمثال "جوبرج" أن مدن ما قبل الصناعة تتميز بعلاقات أولية مباشرة، ويرتبط أعضاؤها فيما بينهم بروابط قرابة وصداقة[2] على أن مدن ما بعد التصنيع حسب وجهة نظر "لويس ويرت" تتميز بعدم التجانس، والرسمية، ولا شخصية العلاقات وسطحيتها[3].

الفرضية الجزئية الثانية:

تؤدي برامج ومشروعات التنمية بالمجتمعات المحلية إلى تغير نسق القيم الأسرية بها.

وذلك من خلال بحث أوجه التغير في نسق القيم المرتبطة ببناء الأسرة والأخذ بأسلوب تنظيم النسل، والنظرة للمرأة، ونمط السلطة الأسرية وتغير الأدوار بها، وحرية الأبناء في اختيار التخصص العلمي والمهنة، وشريك الحياة، بفعل تأثير برامج ومشروعات التنمية المحلية.

حيث أكدت كثير من الدراسات والبحوث أن درجة تأثير التنمية على الأسرة كنظام اجتماعي فاقت في

---

[1]- كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، دار المعرف، ط1، القاهرة، 1985، ص8.

[2]- السيد محمد الحسيني، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة القاهرة، ط2، 1981، ص 26.

[3]- سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص ص91-94.

شدتها تأثيرها على النظم الاجتماعية الأخرى، وأكدت تلك الدراسات على التحول في حجم الأسرة ونسق المكانة فيها وتحديد أدوار أفرادها، وظهور بعض مؤشرات انهيار الأسرة وتفككها تزداد مع التنمية. غير أن بعض الباحثين أمثال "ويليام جود" W. Goodes و"كونيج" Konig يعارضون ذلك ويؤكدون على دور عوامل أخرى مثل المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية في تغيير النسق الأسري[1].

الفرضية الجزئية الثالثة:

تؤدي برامج ومشروعات التنمية بالمجتمعات المحلية إلى تغير نسق القيم الاقتصادية بها.

وذلك من حيث تغير نمط الاستهلاك والسلوك الانفاقي والادخار، والاستثماري والتطلع نحو تحسين الدخل لدى الأفراد في مجتمع الدراسة نتيجة توطين مشروعات التنمية المحلية به.

فقد أكد بعض الباحثين، انه على عكس المجتمعات التقليدية ذات الإنتاج المحدود التي لا تستطيع الوفاء بكل الاحتياجات الاستهلاكية، فإن أنساق الاقتصاد الصناعي الحديث قد خلقت أنماطا استهلاكية، وأنماط تفكير اقتصادية متميزة، بفعل تضاعف الدخل، وبالتالي زيادة الإمكانيات المادية للفرد وخاصة في المجتمعات الغربية[2].

الفرضية الرابعة:

تؤدي برامج ومشروعات التنمية بالمجتمعات المحلية إلى تغير نسق القيم السياسية بها.

وذلك ببحث أوجه التغير في النظرة إلى الأحزاب السياسية والانتخابات والتمثيل النيابي والعمل الجمعوي.

إذ تعتبر المشاركة السياسية العملية الاجتماعية التي يستطيع الفرد من خلالها يستطيع الفرد أن يلعب دورا في الحياة السياسية لمجتمعه القومي أو المحلي، وتكون فيه الفرصة لان يشارك في تحديد أهداف المجتمع، وأفضل الوسائل الم مكنة لتحقيق وانجاز هذه الأهداف[3].

1– محب الدين خيري، المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد 2، السنة الحادية عشر، جوان 1983، ص 143.

2– سناء الخولي، مرجع سابق، ص254.

3– عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مكتبة الطليعة، أسيوط، (مصر)، 1979، ص 88.

الفصـــــــــل الثاني:

تحديــد المفاهيــم

يعتبر تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية أمرا ضروريا في البحث العلمي، ويقصد بالمفهوم عامة مجموع الرموز اللفظية التي يستعين بها الإنسان للتعبير عن المعنى والأفكار المختلفة بغية توصيلها لغيره من الناس، وتعبر المفاهيم دائما عن الصفات المجردة التي تشترك فيها الأشياء والوقائع[1].

كما يعرف المفهوم بأنه كلمة أو تعبير تجريدي موجز يشير إلى مجموعة من الحقائق أو الأفكار المتقاربة، أنه صورة ذهنية يستطيع الفرد أن يتصورها عن موضوع ما[2].

وفي مجال البحث تساعد المفاهيم على التعامل بفاعلية مع المشكلات الاجتماعية، كما تساعد على تسهيل وتنظيم الملاحظات، والمدركات، وتقدم وجهة نظر واحدة للحقيقة أو الواقع.

وعليه؛ تعتبر المفاهيم أدوات التفكير والاستقصاء الأساسية في الدراسات الاجتماعية[3].

وسوف نتلمس في هذا المقام معالم المفاهيم الأساسية لهذه الدراسة وهي: التنمية، التنمية المحلية، القيم، المجتمع المحلي، التغير الاجتماعي وبعض المفاهيم المرتبطة به من خلال إبراز معالمها، والاتجاهات المختلفة التي حاولت تحديد كل مفهوم، بغية الوصول إلى تعريف تعتمده هذه الدراسة ويحقق أهدافها.

أولا: مفهوم التنمية

حضي مفهوم التنمية ـ ولازال ـ باهتمام كبير، سواء من قبل الهيئات والمنظمات الرسمية أو من قبل الحكومات، أو من قبل الباحثين والمختصين على حد سواء بوصفها أداة للارتفاع بمستوى الحياة وتحقيق الرفاهية، ووسيلة تستطيع من خلالها الدول النامية خاصة مواجهة عوامل التخلف، وان اختلفت نظرة هذه المجتمعات في فلسفتها للتنمية، وفي الاستراتيجيات والتجارب التنموية التي طبقتها.

---

[1]– عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط12، 1998، ص 175.

[2]– جودت أحمد سعادة، مناهج الدراسات الاجتماعية، دار العلم للملايين بيروت، 1984، ص ص 314– 315.

[3]– نفس المرجع، ص 317.

ولقد بذلت محاولات عديدة لتحديد معنى هذا المفهوم، حيث أشار البعض إلى أن التنمية عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث، وبهذا المعنى فالمجتمع يتميز بتطبيق التكنولوجيا والتساند الاجتماعي الواسع النطاق والتحضر والتعليم، والحراك الاجتماعي، وبالتالي فهي تفترض توافر بعض الخصائص مثل الدينامية والتغير والتصنيع والاستقلال والتأثر والقوة والوحدة الداخلية[1].

بينما استخدم آخرون مفهوم التنمية بالمنظور الاقتصادي للإشارة إلى النمو الاقتصادي الذي يقاس من خلال مؤشرات عديدة وهي: معدل الدخل القومي (PIB) ومعدل الدخل الفردي، ومعدل النمو، ومعدل التضخم، ونسبة البطالة، وغيرها من المؤشرات ذات الطبيعة الكمية[2]، على حين يرى عالم الاجتماع الفرنسي "غابربيل ليبرا" Gabriel Lebras "أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية صرفة، بل هي مجموعة من الظواهر من نوع مختلف، ذات طبيعة سوسيولوجية وبسيكولوجية"[3].

كما عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية عام 1955 بأنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا اعتمادا على اشتراك المجتمع المحلي ومبادأته"، ثم عرفتها عام 1956 تعريفا أخر مؤداه أنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع، والمساعدة على اندماجهم في حياة الأمة في المساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع"[4]،

وهذا المفهوم يقترب كثيرا من مفهوم التنمية المحلية، حيث تشير إلى مبدآ التشاركية باعتباره من المبادئ التي أصبحت تحضى بالاهتمام في الوقت الراهن ويشير بعض الدارسين إلى أن مصطلح التنمية يرادف مصطلح التحديث، الذي يمثل حسب "بندكس" Bendix التقدم الاقتصادي والسياسي لنمط

---

[1]– جودت أحمد سعادة، مناهج الدراسات الاجتماعية، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1984، ص ص 314-315.

[2]– نبيل السمالوطي علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص ص 119-133.

[3]– عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري، علم الاجتماع والتنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص 32.

[4]– محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع، مطابع سرس اللبان، القاهرة، 1962، ص 218.

رائد من المجتمعات الأوروبية وفقا لتجاربها[1]، وإلى مثل ذلك، يذهب كل من "هوسيلتز" Hoseltz و"والت روستو" W. Rrostow حينما يؤكدان على أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة[2]، حيث يشير إلى انتقال المجتمع التقليدي نحو التجديد والإصلاح عبر تحولات اقتصادية واجتماعية، ينتقل المجتمع من خلالها من مجتمع ريفي إلى مجتمع صناعي حضري، وما يصاحب ذلك من عمليات إعادة تنظيم أساسي للبناء الاجتماعي ككل، نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع[3].

إلا أن هذا الفهم للتنمية كمرادف للتحديث للإشارة إلى عمليات التحول والانتقال والتغير التي تشهدها المجتمعات ينطوي على غموض كون مفهوم التحديث بهذا المعنى يشير إلى التقدم الذي يعني أن الإنسانية تتطور دائما نحو الكمال والإصلاح[4] وما تقتضيه من تخصص في الأنشطة، وتجديد الوظائف، ووجود نسبة من العلاقات اللا شخصية، وترشيد التنظيم، والمشاركة في صنع القرارات، وتكوين اتجاهات ايجابية داخل المجتمع، حيث يصعب بلوغ هذه الأهداف في ظل واقع التخلف الذي تعيشه البلدان النامية.

أما الآن فيستخدم المفهوم بشكل واسع ليتضمن مؤشرات اجتماعية وسياسية لها تأثير على المؤشرات الاقتصادية الصرفة مثل مستوى التعليم، وتوفير المشاركة السياسية، وتوفر الخدمات بما تتضمنه من تغيير وإشباع للحاجات الأساسية للمواطنين وعدالة في التوزيع، وزيادة في الرفاه الاجتماعي للفرد بالمجتمعات التي تتم فيها هذه العمليات.

وتأسيسا على ما أوردناه من تعاريف للتنمية، يمكن القول بان محور التنمية هو إحداث تغيرات مجتمعية Sociétales، تزيد من قدرة المجتمع على الاستفادة من طاقاته البشرية وموارده المادية، في تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية لأفراده، وعلى ذلك لابد أن تتصدى التنمية لتغير القيم والعادات والتقاليد.

---

[1]- محمد شفيق التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط1، 1994، ص 16.

[2]- محمد الجوهري وآخرون، ميادين علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1980، ص335.

[3]- السيد محمد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1979، ص 331-332.

[4]- نفس المرجع، ص333.

وعليه؛ يمكن اعتبار التنمية في مفهومها العام بأنها عملية مجتمعية شاملة، مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع، وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات المادية والبشرية، وتوجيهها، بما يحقق التقدم والنمو للأفراد .

ووفقا لهذا المنظور فإن التنمية تشير إلى عملية تغيير مقصود تقوم بها هيئات رسمية (أجهزة الدولة) وتعاونها هيئات محلية مدنية تستهدف تنشيط وتوجيه القوى الاجتماعية الموجودة في المجتمع وفقا لتخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة، قصد تحقيق مستويات أعلى للدخل ومستويات أعلى للمعيشة، والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة والشباب. ومن ثم الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية[1]، وبالتالي فإن التنمية عبارة عن عملية تغيير أساسي في البناء الاجتماعي بما يتضمنه من تنظيمات اجتماعية جديدة، وتغيير في الأدوار والمراكز، وفي الموجهات الفكرية والقيمية.

ثانيا: مفهوم التنمية المحلية

تعتمد مختلف دراسات التنمية المحلية على التعريف الذي قدمته هيئة الأمم المتحدة الذي مؤداه بأن: "تنمية المجتمع المحلي هي عملية مخططة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، ككل وهي تعتمد اعتمادا كبيرا على المشاركة الفعلية ومبادأة المجتمع ككل"[2].

وبالتالي فإن التنمية المحلية هي جزء من التنمية المجتمعية الشاملة، حيث تتكامل معها من حيث فلسفتها وأدوات ووسائل تحقيقها، وتتم عبر التعاون مع الأجهزة الحكومية، وبمشاركة الأفراد والجماعات، حيث يصبح الناس أكثر تعاونا من أجل حياة أكثر رفاهية أساسها التعاون والشعور بالولاء والانتماء .

[1]– محمد عباس إبراهيم، الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية الحضرية في مجتمعات الخليج العربية، ورقة مقدمة من في ندوة التنمية الاجتماعية في أقطار الخليج العربية، المنعقدة بدولة الإمارات العربية المتحدة من 11 إلى 13 ديسمبر1988، مجلة التعاون الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، السنة 4، العدد 14، يونيو، 1989، ص 13.

[2]– محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت، ص 172.

ومن هنا يتضح أن تنمية المجتمع المحلي أساسا هي أسلوب للعمل وطريقة للتنفيذ أكثر منها هدفا، أي أنها رغبة مجتمعية نحو تحقيق التنمية الشاملة، والتي يتم بواسطتها إعادة تشكيل مكونات وهياكل البناء الاجتماعي للمجتمع[1] باعتماد آليات جديدة، بما يحقق الأهداف الاجتماعية على نطاق المجتمع المحلي.

ثالثا: مفهوم المجتمع المحلي

ارتبط مفهوم المجتمع المحلي شانه في ذلك شان معظم المفاهيم السوسيولوجية المشتقة من الحياة اليومية بمعاني كثيرة ومتعددة، حيث نجد من المحاولات المبكرة لاستخدام المفهوم في علم الاجتماع محاولة "روبرت ماكيفر" R. Maciver الذي نظر إلى المجتمع المحلي على أنه "وحدة اجتماعية تجمع بين أعضائها مجموعة من المصالح المشتركة وتسود بينهم قيم عامة وشعور بالانتماء بالدرجة التي تمكنهم من المشاركة في الظروف الأساسية لحياة مشتركة"[2].

إن هذا التعريف يتضمن فكرة "مجتمع المصلحة" الذي يعبر عن اشتراك مجموعة من الأفراد في المصلحة ووجهات النظر. كما يكشف التصور السوسيولوجي للمفهوم عن تأثره الواضح بتفكير رواد مدرسة شيكاغو ممن أكدوا عامل المكان كأساس عام لقيام المجتمع المحلي، حيث نجد "روبرت بارك" R. Park يعرف المجتمع المحلي بقوله أن "المجتمع المحلي في أوسع معاني المفهوم، يشير إلى دلالات وارتباطات مكانية جغرافية"[3].

لكن "لويد وارنر" L. Warner يرى بأنه (أي المجتمع المحلي) أكثر من مجرد مكان، حيث يعرفه بأنه "عدد من الناس يشتركون في مصالح واهتمامات خاصة وسلوك وعواطف مشتركة تجعلهم ينتمون لجماعة اجتماعية[4].

ويؤكد على ذلك "لويس ويرث" L. Wirth حينما يقرر بأن المجتمع المحلي يتميز بما له من أساس

1- محمد عباس إبراهيم، مرجع سابق، ص 14.

2- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، ج1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص ص 32-33.

3- نفس المرجع، ص 33-34.

4- فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1984، ص 30.

الاعتماد المتبادل بين الأفراد، وبخاصة في مجال تبادل المصلحة[1].

ويرى "أموس هاولي" A. Hawly بان المجتمع المحلي وحدة اجتماعية اصغر من المجتمع العالمي الذي يقربه "بارك"، مؤكدا على "التفاعل اليومي" كبعد جديد لتعريف المجتمع المحلي، حيث يرى بأنه من الملائم أن ننظر إلى المشاركة في الإيقاع اليومي والمنتظم للحياة الجمعية على أنها عامل أساسي يميز المجتمع المحلي يعطي لسكانه طابع الوحدة[2].

ولقد تطور مفهوم المجتمع المحلي، بفعل التحولات التكنولوجية وبروز الحياة الحضرية كنمط جديد، وبالتالي أصبح تصور المجتمع المحلي لا يرتكز بالضرورة على أساس الجوار المكاني، حيث أن الانفصال المكاني بين أفراد المجتمع الواحد أصبح ممكنا ومقبولا، حيث أن المجتمعات التي أصبح يرتبط بها الأفراد وينتمون إليها لم تعد مجرد مكان، بل أصبح الأفراد أكثر ارتباطا بمجتمعات المصلحة المتنوعة حسب تصور "ملفين" M. Weber و"رونالد وارن" R. Warene وتأسيسا على ما سبق يمكن أن نستنتج أن المجتمع المحلي يشتمل على ثلاثة أبعاد وهي:

أ- بعد الإقليم (المكان)

ب- بعد الاعتماد المتبادل والمصلحة المشتركة

ج- بعد القيم والمعايير المشتركة (التفاعل الاجتماعي)

وبالتالي فإن المجتمع المحلي – وفقا لهذه الدراسة- يشير إلى تلك الوحدة الاجتماعية التي يشبع الأفراد من خلالها كل حاجياتهم اليومية داخل نطاق مكاني محدد وبالتالي يكون المجتمع المحلي الوحدة الأساسية الأولى من وحدات التنظيم التي تستوعب حياة الفرد كلها، ولها القدرة على إشباع حاجاته الاجتماعية والنفسية والفيزولوجية، مما يعني أن تحليل المجتمع المحلي بوصفه نسقا اجتماعيا اصغر من النسق الاجتماعي الأكبر، يشتمل بناؤه على أنساق المكانة والأدوار وميكانيزمات للتفاعل وأخرى للضبط ونسق قيمي، يعتبر مدخلا مناسبا لدراسة المجتمع المحلي.

وتأسيسا على هذا الفهم، يمكن النظر إلى المجتمع المحلي الحضري باعتباره نسقا اجتماعيا يستوعب حياة الفرد بأكملها، ضمن نطاق مكاني واجتماعي معين، حيث يمكن اعتبار المجتمعات الصغيرة

---

[1]- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، ج1، مرجع سابق، ص 34.

[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

والقرى والمدن الصغرى والكبرى، والأقاليم الحضرية الكبرى كلها رغم اختلاف خصائصها، مجتمعات محلية وفقا للمعنى الذي تأخذ به الدراسة الحالية.

رابعا: مفهوم القيم

يعتبر مفهوم القيمة من المفاهيم التي لقيت اهتماما كبيرا من الباحثين في مجالات مختلفة كالفلسفة والتربية والاقتصاد وعلم الاجتماع، وعلم النفس، وقد ترتب على ذلك نوع من الإبهام والغموض في استخدام المفهوم من تخصص لآخر، بل ويستخدم استخدامات متعددة داخل التخصص الواحد، حيث لا يوجد تعريف واحد للمفهوم يعترف به جميع المشتغلين بموضوع القيم[1].

ونظرا لتعدد التخصصات التي تهتم بهذا المفهوم فقد انطوى تحديده على صعوبة بالغة، ولذا يجتنب الكثير من الباحثين تعريف القيمة مكتفين بشرحها وتوصيفها، أو إعطاء أمثلة لها كالقيم الاجتماعية والقيم الاقتصادية والقيم العائلية، والقيم الثقافية، كما يقال أيضا قيم الأمانة والصدق والصبر وحب الوطن....الخ [2].

وقد استخدم مفهوم القيمة منذ القديم من طرف الفلاسفة القدامى من أمثال أفلاطون، حيث قصدوا بها "الخير" و"الخير الأسمى" و"الكمال"، وقيم الحق والعدل، والجمال[3]. ولقد عبر عنها ابن خلدون بقوله "الإنسان ابن عوائده ومألوفه، لا ابن طبيعته ومزاجه"، فالذي ألفه في الأحوال حتى صار خلقا وملكة وعادة، تنزل منزلة الطبيعة والحياة، كما عبر عنها بمفردات أخرى مثل طبائع، شمائل، خصائص، وازع، وكلها تعبر عن القيمة[4]. وفي العصر الحديث اتسع نطاق استعمال مفهوم القيم ليشمل العلوم الاجتماعية بعامة، وعلم الاجتماع على وجه الخصوص، نظرا لارتباطها بجميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهي تمس العلاقات الإنسانية بكافة صورها، مما يكسبها

---

[1]- عبد اللطيف محمد خليفة، ارتقاء القيم (دراسة نفسية)، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 160، أفريل 1992، ص 36.

[2]- فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 44.

[3]- محمد أحمد بيومي، علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 60.

[4]- عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، ص 125.

صفة الضرورة الاجتماعية، حيث تتغلغل في الأفراد في شكل اتجاهات، ودوافع وتطلعات، وتظهر في السلوك الظاهري، وفي المواقف، وتعبر عن نفسها في قوانين التنظيم الاجتماعي[1].

1- القيم لغة واصطلاحا:

يطلق لفظ قيمة الشيء ليعني "قدره"، وقيمة المتاع "ثمنه" حيث تعبر نظرية القيمة في علم الاقتصاد بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن نظرية السعر. ويعود مفهوم القيمة في اللغتين الانجليزية (value) والفرنسية (valeur) إلى الأصل اللاتيني، ليشار به إلى القوة والخير والجمال[2]، وفي الأقوال المأثورة قيمة المرء ما يتقنه، وتطلق القيمة على كل شيء جدير باهتمام الإنسان وعنايته. وقيمة الشيء من الناحية الذاتية هي الصيغة التي تجعله مرغوبا فيه عند الشخص أو فريق من الناس.

ومن الناحية الموضوعية يطلق لفظ القيمة على ما يتميز به الشيء من صفات ومزايا تجعله جديرا بالتقدير قل ذلك التقدير أو كثر[3].

وفي علم الأخلاق يطلق لفظ "القيمة" على ما يدل على لفظ "الخير" بمعنى أن تكون قيمة الفعل نابعة مما يتضمنه من خبرة، وتكون قيمة الفعل أكثر كلما كانت المطابقة والصورة الغائية للخير[4].

وكان للنجاح الكبير الذي حققته فلسفة "نيتشه" (Nietzsche)، بالإضافة إلى إسهامات الاقتصاديين النمساويين ("مانجر" Manger و"فون فايزر" Von Weiser) تأثير كبير في انتشار مفهوم القيمة بين جمهرة المثقفين والمفكرين، وأدى إلى ظهور نظرية القيمة التي احتلت مكانة مرموقة في نهاية القرن التاسع عشر في بريطانيا (1900) وفي أمريكا (حوالي 1910)، ولكن انتشار هذه النظرية جاء متأخرا في فرنسا بالرغم من البحوث المهمة التي أجريت في هذا الميدان[5].

---

[1]- فوزية دياب، المرجع السابق، ص 7.

[2]-Milarel Guston, Vocabulaire de l'éducation, Puf, Paris, 1979, p 453.

[3]- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، مادة: قيم، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1973 ص 225، وانظر أيضا: عادل العوا، لقاء القيم في الفكر العربي، دار الشمائل للطباعة والنشر دمشق، 1992، ص ص 3، 4 وأيضا: الربيع ميمون، نظرية القيم في الفكر المعاصر بين النسبية والمطلقية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص ص27 إلى 30.

[4]- جميل صليبا، نفس المرجع، ص 255.

[5]- ريمون رويه، "فلسفة القيم"، ترجمة عادل العوا، مطبعة جامعة دمشق، 1962، ص 403.

وجاء في معجم العلوم الاجتماعية أن القيمة هي كل ما يعتبر جديرا باهتمام الفرد وعنايته ونشدانه لاعتبارات اجتماعية أو اقتصادية أو سيكولوجية، والقيم أحكام مكتسبة من الظروف الاجتماعية ينشر بها الفرد ويحكم بها وتحدد مجالات تفكيره وسلوكه وتؤثر في تعلمه، فالصدق والأمانة والشجاعة والولاء وتحمل المسؤولية كلها قيم يكتسبها الفرد من المجتمع الذي يعيش فيه، وتختلف القيم باختلاف المجتمعات، بل والجماعات الصغيرة[1].

ويعرفها "جيمس" James بقوله "إن القيم الاجتماعية هي مجموعة من المعايير التي يضعها المجتمع ويلزم بها أفراده[2]، ويعرفها "جي روشيه" Guy rocher بأنها طريقة الوجود والفعل التي يعترف بها المجتمع "أو الجماعة كشيء مثالي مرغوب فيه"، كما تتبدى عند "موريس" Maurice بوصفها السلوك المفضل أو المرغوب من بين عدد من التوجيهات المتاحة امام الفرد، وهي هنا تتكافأ أيضا مع المرغوب والمستحسن من السلوك[3].

وبذلك تأخذ (أي القيم) صيغة اتجاهات مركزية نحو ما هو مرغوب فيه، أو مرغوب عنه، ونحو ما يصح وما لا يصح، وهي بالتالي أحكام يصدرها الفرد بالتفضيل أو عدم التفضيل للموضوعات والأشياء، وذلك في ضوء تقييمه أو تقديره لتعدد الموضوعات أو الأشياء[4].

وعلى نفس المنوال دأب الكثير من علماء النفس على استخدام بعض المصطلحات ذات العلاقة بمفهوم القيمة مثل "الاتجاهات والاحتياجات والعواطف والأمزجة والاهتمامات والتفضيلات والدوافع، وغيرها من القيم الفردية التي تمثل بؤرة الاهتمام لدى علماء النفس[5].

حيث تعرف القيمة وفقا للمفهوم السيكولوجي "بأنها تنظيمات لأحكام عقلية انفعالية مصممة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني التي توجه رغباتنا واتجاهاتنا نحوها، والقيمة مفهوم مجرد ضمني غالبا

[1]- أحمد زكي بدوي، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1979، ص 439.

[2]- مايسه محمد حامد الأفندي، المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية لتعليم المرأة، دار العلوم، الرياض، 1983، ص90-95.

[3]- عبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سابق، ص 53.

[4]- عبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سابق، ص57.

[5]- أحمد مصطفى خاطر، الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع الريفي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1980، ص 109.

.109

ما يعبر عن الفضل أو الامتياز ودرجة التفضيل التي ترتبط بالأشخاص أو الأشياء أو المعاني"[1].

وبذلك تلعب القيم دورا أساسيا خاصة في مجال علم النفس الاجتماعي"بوصفها معايير للخير والشر تقبلها الجماعة وترضاها لنفسها وتلزم الأفراد بإتباعها فهي بمثابة معايير اجتماعية ذات صيغة انفعالية قوية عامة، تتصل بالمستويات الأخلاقية التي تضعها الجماعة ويمتصها الفرد ليقيم بها موازين يزن بها أفعاله، وتنظيم هذه القيم في كل منسق من حيث التكوين والبنية وتهيمن على حياة الفرد وتحدد له اتجاهاته، وهي بهذا إطار نفسي اجتماعي معياري متقن"[2].

وفي علم الاقتصاد يشير مفهوم القيمة أو المنفعة لأكثر من مدلول على أساس أن التحدي الذي كان يواجه علم الاقتصاد يتمثل في التواصل إلى مقاييس المنفعة التي تؤثر بدورها في الاختيار بين البدائل، لدرجة أن البعض كان يطلق على علم الاقتصاد علم القيمة، ويرجع استخدام مفهوم القيمة في علم الاقتصاد، عندما استخدم "ادم سميث" A. Smith هذا التعبير على أساس أنه يطلق على قيمة الشيء بالنسبة لشخص معين (قيمة المنفعة، وهي مسالة اعتبارية وفي أحيان أخرى القوة الشرائية، أو قيمة الاستبدال) كما يهتم علم الاقتصاد بنظرية القيمة بوصفها المنظم الأكبر لإشكال كثيرة من النشاط، ومن أهم النظريات الاقتصادية التي تقوم على القيمة نظرية العمل أو نظرية الإنتاج[3].

وعلى غرار العلوم الاجتماعية، فقد حظي مفهوم القيمة في الدراسات السوسيولوجية باهتمام خاص، وذلك منذ أن نشر "توماس وزنانيكي" كتابهما الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا، حيث استخدما لفظ "قيم"، وقد استخدم علماء اجتماع آخرون ألفاظا أخرى مثل (الطرائق الشعبية (Folk Ways) أو العرف (القيم Mores) أو التصور الجمعي، للإشارة إلى الجوانب الثقافية التي لها صفة التقييم، والتي يتطلبها أي مجتمع، ويتمثل لها أعضاؤه[4].

وحقيقة الأمر أن لفظ "القيمة" في علم الاجتماع واجه صعوبات في تحديده، فقد فسر بعدة معان مختلفة حيث يخلط علماء الاجتماع بين القيمة كمفهوم والقيمة كعملية "Process"، كما خلطوا بين مفهوم القيمة ومفاهيم أخرى متصلة بها. وعموما يمكن أن نميز بين ثلاثة نماذج من التعريفات "للقيمة" تعكس ثلاثة

---

[1]- أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص 110.

[2]- نفس المرجع، ص 111.

[3]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4]- نفس المرجع، ص 107.

توجيهات مختلفة نحو مفهوم القيمة[1]، حيث يشير النموذج الأول من التعريفات إلى الموجهات الفلسفية والثقافية، فقد عرفها "بارك" Park و"برجس" Burgess بأنها أي شيء قيمته قابلة للتقدير[2].

ويعرفها "هنري" Henry بأنها أي شيء نرى فيه خيرا مثل الحب، الشفقة، القناعة، المرح، الأمانة، الذوق، الترويح، البساطة، كما عرفها "ستيوارت دود" S. Dodd بمعنى أي شيء مرغوب فيه أو مختار من شخص ما في وقت ما[3]. أما "مالينوفيسكي" Malinowisky فيعرف القيمة بأنها اتصال قوي وحتمي بموضوعات أو قيم أو معايير أو أشخاص ينظر إليهم باعتبارهم وسيلة لإرضاء حاجات الكائن، وقد ربط "سور وكين" Sorokin بين المعنى Meaning والقيمة Value والمعيار Norm، حيث أن القيــمة ــ حسبه ــ تتطلب معيارا لتحقيقها أو رفضها، ومن ناحية أخرى فإن أي معيار هو بالضرورة معنى، وهو قيمة ايجابية أو سلبية، ومن ثم فإن ألفاظ المعنى والقيمة والمعيار سوف تستخدم تبادليا لتشير إلى الفئة العامة من الظواهر ذات المعنى التي فرضت فوق الصفات البيوفيزيقية للأشخاص أو الأفعال أو الحوادث.

أما النموذج الثاني من التعاريف السوسيولوجية للقيمة فيشير زنانيكي إلى موجهات سيكولوجية، حيث عرفها "ويليام توماس" W. Thomas و"فلوريان زنانيكي" F. Zananieki بأنها أي شيء له محتوى، من السهل الوصول إليه وله معنى لأعضاء الجماعة الاجتماعية والقيمة الاجتماعية هي أي مدلول له محتوى امبريقي من السهل الوصول إليه بالنسبة لأعضاء الجماعة، وله معنى ليصبح من أجله موضوعا للنشاط[4].

بينما تشير الاتجاهات إلى الموجهات الذاتية لأعضاء الجماعة نحو القيم، فالاتجاه كما يشير توماس

[1]- أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، نفس الصفحة.

[2]- نفس المرجع، ص 107.

[3]- نفس المرجع، ص 109.

[4]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

وزنانيكي هو عملية الشعور الفردي التي تحدد النشاط الممكن والحقيقي للفرد في العالم الاجتماعي، [1] وإلى نفس التفسير تقريبا يذهب كل من "روز" A. R. Rose و"يونغ" Young و"كار" L. Car [2].

بينما يعكس النموذج الثالث موجهات سوسيولوجية، حيث ينظر إلى القيم باعتبارها موجهات للفعل الاجتماعي، حيث يعبر الفعل عن القيمة، حيث عرفها بارسونز في كتابه "نحو نظرية عامة للفعل" بأنها تلك الجوانب من الموجهات الفاعل التي تلزمه بالمحافظة على معايير معينة، ومقاييس ومعايير للاختيار حينما يكون في وقت طارئ يسمح له بالاختيار، وحينما يكون الفاعل مجبرا على الاختيار فإن موجهات القيمة قد تلزمه بمعايير معينة تساعده على اختياره[3]، وقد تأثر "كلايد كلاكهون" بالمدخل البارسونزي السلوكي حينما عرف القيمة "بأنها مفهوم واضح أو مستتر، متميز لشخص أو سمة جماعة، الشيء المرغوب فيه، حيث يؤثر في الاختبار من بين ما هو متاح من الوسائل وغايات الفعل[4].

هذه الطائفة من التعاريف التي تعرضنا لها تكشف عن صعوبة تحديد تعريف شامل للقيم، حيث ان كل نموذج يركز على جانب واحد من القيمة (فلسفي وثقافي، وسيكولوجي، وسوسيولوجي)، كما أن هذه التعاريف فشلت في توضيح طبيعة العلاقة بين القيم وبعض الموجهات العامة للسلوك مثل المعايير والعرف والأيديولوجيا.

كما تكشف مجموعة التعاريف السابقة للقيم على خصائص هامة فهي معتقدات مصدرها الثقافة والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد، وأهم ما يميز هذه المعتقدات أنه في ضوئها يتحدد نمط تفضيل الأشخاص لأفعال معينة دون أخرى، وبذلك تنطوي القيم على ثلاثة عناصر: معرفية وشخصية وسلوكية، كما تتميز أيضا بالاستمرار النسبي والقابلية للتغير. إذ لا يمكن أن نتصور القيم كما لو كانت دائمة أو ثابتة ثباتا أبديا، وإلا أصبح التغير الاجتماعي والثقافي أمرا مستحيلا.

---

[1]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2]- أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص 109.

[3]- علي عبد الرازق حلبي، الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005 ص200 وانظر أيضا: جي روشيه، علم الاجتماع الأمريكي: دراسة لأعمال "تلكوت بارسونز"، ترجمة: محمد الجوهري، واحمد زايد، دار المعارف القاهرة، ط1، 1981.

[4]- محمد أحمد بيومي، مرجع سابق، ص 112.

كما أنه من صفات القيم في مجمع معين أنها تنتظم داخل منظومة معينة تسمى "**سلم القيم**" حيث تتدرج فيه القيم حسب أولويتها وأهميتها، ولذلك فإن دراسة هذه المنظومة المتدرجة، إنما تتم بالاستعانة بالمواقف الاجتماعية والأحداث المجتمعية، والتغيرات التكنولوجية التي يخلقها المجتمع أو يتبناها[1]. ولهذا فإن دراسة القيم تتم وفقا لثلاث مستويات، حيث ينظر إليها في المستوى الأول باعتبارها مقاييس أو محكات لتوجيه الأنشطة الإنسانية، بينما يظهر المستوى التالي في معالجة انساق القيمة بوصفها مخططات عامة تساعد على التقليل من حدة الصراعات والتوترات التي يتعرض لها الأفراد في مواقفهم الاجتماعية المختلفة، أما المستوى الثالث فيتمثل في النظر إلى القيم باعتبارها تكشف عن الحاجات الإنسانية الأساسية.

ولأن أية دراسة جادة للقيم ينبغي أن تتبنى تعريفا محددا قابلا للتطبيق، وعلى اعتبار أن مفهوم القيم في التراث العلمي للعلوم الاجتماعية يشير إلى معنيين، الأول القيمة كما يعتنقها شخص معين ويتبناها، وهنا نهتم أساسا بــ "من" يعتنق بالقيمة. أما المعنى الآخر فيشير إلى الموضوع الذي له قيمة. على أن الدراسة الحالية تأخذ بمفهوم القيمة كما يتبناها الأشخاص، ويفصحون عنها في تعبيراتهم واختياراتهم بين البدائل، وحينئذ تنظر إلى القيم كمحكات أو مستويات للحكم على الأشياء والموضوعات مما ييسر دراستها علميا.

وعليه؛ فإن هذه الدراسة تنطلق من اعتبار القيم "مجموعة من المعتقدات التي تتسم بقدر من الاستمرار النسبي" وتمثل موجهات للأشخاص نحو غايات ووسائل يمكن تحقيقها، أو أنماط سلوكية يختارها الناس ويفضلونها عن غيرها، وتكون هذه الموجات محصلة للتفاعل بين الشخصية والواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهي تفصح عن نفسها في المواقف والاتجاهات والسلوك اللفظي، والعواطف التي يكونها الناس تجاه موضوعات معينة[2].

2- صلة مفهوم القيم ببعض المفاهيم الأخرى

---

[1]- نخبة من الأساتذة، دراسات اجتماعية ميدانية، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 5.

[2]- نفس المرجع، ص ص5-6.

يشير بعض الدارسين إلى ارتباط مفهوم القيم ببعض المفاهيم الأخرى مثل: الاتجاهات، والعادات، والمعايير، والسلوكات، والدوافع، والمعتقدات، وهذا ما سنحاول بيانه في ما يلي:

أ- القيم والمعايير:

يشير مفهوم القيم كما أسلفنا إلى الأحكام التي يصدرها الأفراد من أجل التفضيل بين المرغوب فيه، والمرغوب عنه من السلوك، بينما تشير المعايير إلى مجموعة المبادئ وقواعد السلوك التي يضعها المجتمع، والتي تعكس أو تجسد القيم في ثقافة ما[1]. وتعمل القيم والمعايير سواء على تشكيل الأسلوب الذي يتصرف به أفراد ثقافة ما إزاء ما يحيط بهم[2].

ب- القيم والاتجاهات:

قلما يفصل الباحثون في طبيعة العلاقة القائمة بين الاتجاه والقيمة، وذلك لوجود درجة عالية من التجانس في دلالة المفهومين، حيث أن كل اتجاه مصحوب بقيمة وأن الاتجاه والقيمة جزآن لعملية واحدة، ولا معنى لأحد دون الآخر، فحياة الإنسان خاضعة للاتجاهات والقيم معا[3].

ونظرا لارتباط مفهوم الاتجاه بالدلالة النفسية (السيكولوجية) فقد عرفه العالم السلوكي "جوردون البورت" G. Alport بأنه حالة من الاستعداد أو التأهيل العصبي النفسي تنتظم من خلال خبرة الفرد، وتكون ذات تأثير توجبي أو دينامي على استجابته لجميع الموضوعات والمواقف التي ستثير هذه الاستجابة[4].

وفي مجال علم الاجتماع يعرف مفهوم الاتجاه بأنه منظومة العقائد الموجهة نحو موضوع معين، أو حالة تستثير عند الفرد استجابة أو مجموعة من الاستجابات التفضيلية ويمكن لهذه الاستجابات أن تكون صريحة أو ضمنية. ويورد دينكن ميتشل في معجم علم الاجتماع أن الاتجاه "ميل" ونزعة يتعلمها الفرد

---

[1]- انطوني جيدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط4، (د. ت)، ص ص82، 83.

[2]- نفس المرجع، ص 83.

[3]- فوزية دياب، مرجع سابق، ص 134.

[4]- إبراهيم حافظ، الاتجاهات النفسية للشباب نحو مركز المرأة في: لويس كامل مليكة، قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1965، ص365.

من بيئته الاجتماعية وتهدف إلى تقسيم الأشياء بطريقة متميزة ومتماسكة وبعيدة كل البعد عن التضاد والتنافر[1]. ورغم ما يبدو من ارتباط بين المفهومين إلا أن القيمة تشير إلى حالة غائية أو هدف أسمى يسعى الفرد إلى تحقيقه، بينما يشير الاتجاه إلى منظومة عقائد تتعلق بموضوع معين أو موقف ما.

وعليه؛ يمكن التمييز بين القيمة والاتجاه على أساس أن القيم تشكل الخلفية الأساسية للاتجاهات، حيث ترمز القيم إلى غايات مرغوبة، بينما يشير مفهوم الاتجاهات إلى موضوعات قد يقبلها الشخص أو يرفضها[2].

ج- القيم والعادات:

العادة سلوك اجتماعي منظم، وهي انعكاس لثقافة المجتمع، وقد ورد في معجم العلوم الاجتماعية بأنها أنماط سلوكية جمعية تنتقل من جيل إلى جيل، وتستمر لفترة طويلة حتى تثبت وتستقر وتصل إلى درجة اعتراف الأجيال المتعاقبة بها، وهي في بعض الأحيان تقوم مقام القانون في المجتمع[3].

وإذا كان التقليد هو أساس العادة، فإن التكرار المستمر يؤكد القيمة الاجتماعية للعادة.

وعليه؛ يميز علماء الاجتماع بين العادة والتقليد على أساس أن العادة تتعلق بالسلوك الخاص، بينما يتعلق التقليد بسلوك المجتمع ككل فإقامة الأفراح العائلية عادات، ولكن الاحتفال بالمولد النبوي الشريف تقليد[4]، وينظر مالينوفيسكي إلى العادات بأنها روتين الحياة الحقيقية التي يشهدها الفرد (اللهجة واللغة) التي تستمر في إطار الحياة اليومية، والتي تتفاعل مع الرموز السلوكية، فتكون جملة من الظواهر الاجتماعية المعقدة، التي يمكن مشاهدتها وقت حدوثها أو التعلم منها.

بينما تشير "روث بينكدت" R. Bendect إلى أهمية الدور الذي تلعبه العادات في صياغة أسلوب التفكير والاعتقاد[5]. ورغم صعوبة استجلاء العلاقة بين المفهومين نظرا لتداخلهما، إلى أنه يمكن أن

---

[1]- ميشل دينكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة: إحسان الحسن، دار الطليعة، بيروت، 1986، ص 70.

[2]- انظر عبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سابق، ص 48.

[3]- أحمد زكي بدوي، معجم العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 70.

[4]- أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص ؟.

[5]- ميتشل دينكن، مرجع سابق، ص 71.

نشير إلى العادات بوصفها المضمون المادي للسلوك، بينما تشكل القيم مضمونه المعنوي، وبعبارة أخرى يمكن القول بان العادات الاجتماعية مظاهر للقيم، وأن القيم تمثل القوى الدينامية المحركة لها.

د- القيم والسلوك:

إلى جانب التعريفات التي قدمت للقيم من خلال مؤثرات مختلفة هناك من الباحثين من تناول القيم من خلال عوامل السلوك، على اعتبار أن القيم هي محددة لسلوك الفرد وأفعاله، حيث عرفها "موريس" Morisse بأنها: التوجه أو السلوك المفضل أو المرغوب من بين عدد من التوجهات المناحة[1]. وقد عني الكثير من علماء الاجتماع بدراسة القيم، وإبراز أهميتها في تحليل السلوك الاجتماعي، حيث نجد هذه العناية في أعمال "إميل دوركايم"، و"تالكوت بارسونز"، و"روبرت ميرتون" و"بيتروم سوروكين"، الذين أجمعوا على أهمية الجانب المعنوي كمدخل إنساني لدراسة السلوك الإنساني[2].

كما يؤكد "جي روشيه" Guy Rocher على نواحي التماثل بين الوجود السلوكي والوجود القيمي، فالقيم بالنسبة إليه هي طرائق الوجود والفعل التي يعرف بها المجتمع والجماعة كشيء مثالي مرغوب، إذ أن وجود القيم على حد تعبير "جي روشيه" يضاهي الوجود الحقيقي للسلوك والأحداث. ومما سبق نستنتج بان القيم تماثل السلوك، وإذا كانت القيمة مثالية فإنها ليست اقل واقعية من السلوك أو من الأشياء التي تتجسد فيها وتعبر عنها، حيث تتغلغل القيم في السلوك أو من الأشياء التي تتجسد فيها وتعبر عنها، حيث تتغلغل القيم في السلوك وتتجسد فيه بطريقة تتجاوز حدود رمزيتها.

خلاصة:

[1]- عبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سابق، ص 53.

[2]- قباري محمد إسماعيل، مناهج البحث في علم الاجتماع التربوي، مواقف واتجاهات معاصرة، دار المعرفة، الإسكندرية، 1983، ص 23.

من خلال تعريف مفهوم القيمة وتقصي حدوده مع عدد من المفاهيم الأخرى، المتداخلة معه، وخاصة مفاهيم المعايير والاتجاهات والعادة والسلوك يمكن إجمال ما تم تناوله بالقول: بأن القيم هي التي تحدد الاتجاهات، وأن العادات والتقاليد هي أنماط أو إشكال سلوكية تعكس إلى حد كبير قيم الجماعة واحتياجاتها وهذا يعني إن القيم هي الأساس في الاتجاهات، وأن العادات تجسيد فعلي لحركة القيم، ويمكن القول من جهة أخرى بان القيم بما تحتويه من مبادئ ومعايير وعقائد تعتبر بمثابة محك يحدد المجتمع بمقتضاه ما هو مرغوب فيه، وما هو مرغوب عنه في السلوك، وهي أخيرا الموجه الرئيسي لسلوك الأفراد.

٥- مفهوم النسق القيمي:

قبل تحديد مفهوم النسق القيمي، يتعين بداية تحديد مفهوم النسق في التراث السوسيولوجي،

حيث يعد مفهوما محوريا في البنائية الوظيفية، وذلك منذ أن استعمله "تالكوت بارسونز" Talcott Parsons"، ليشير به إلى العلاقة أو الارتباط أو التساند بين أجزاء البناء الاجتماعي، وتتضمن الإشارة إلى البيئة المحيطة به، وتنطوي هذه البيئة على أقصى درجات التفاعل والتداخل بين مختلف عناصرها ومكوناتها[1].

وقد انبثقت فكرة نسق القيم من تصور مؤداه أنه لا يمكن دراسة قيمة معينة أو فهمها بمعزل عن القيم الأخرى، فهناك مدرج أو نسق هرمي تنتظم فيه القيم مرتبة حسب أهميتها بالنسبة للفرد أو الجماعة وبذلك "يشير نسق القيم إلى تلك المجموعة من المعايير التي يتبناها أعضاء النسق الاجتماعي كموجهات لسلوكهم، أو هي مجموعة المبادئ التي تساعد الفرد والأفعال المجتمعية في إطار التقاليد، على الارتباط بهوية المجتمع وتنظيم العلاقات بين الأفراد"[2] بطريقة تتضمن التوازن والوحدة، كما أنها تحقق التماسك وتمنح الفعل الاجتماعي شكلا وتعطيه معنى[3].

فالنسق القيمي إذن عبارة عن نموذج منتظم ومتكامل من التصورات والمفاهيم الدينامية الصريحة أو الضمنية يحدد ما هو مرغوب فيه اجتماعيا، ويؤثر في تحديد الأهداف والطرق والوسائل والأساليب الخاصة بالفعل في جماعة والطرق والأساليب والوسائل الخاصة بالفعل في جماعة أو مجتمع ما، وتتجسد مظاهره في اتجاهات الأفراد والجماعات، وأنماطهم السلوكية ومثلهم ومعتقداتهم ومعاييرهم ورموزهم الاجتماعية ويرتبط ببقية مكونات البناء الاجتماعي يؤثر فيها ويتأثر بها[4].

و- التوجيه القيمي:

هي قيمة يرتبط بها الفرد، وتؤثر على سلوكه، وقد فرق بعض المؤلفين بين التوجيه القيمي

[1]- السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق ص 185، كما يمكن التوسع في مفهوم النسق عند تالكوت بارسونز في: جي روشيه، علم الاجتماع الأمريكي، دراسة الأعمال تالكوت بارسونز، ترجمة وتعليق: محمد الجوهري واحمد زايد، مرجع سابق، ص ص 102، 99.

[2]- بيومي، ص 114.

[3]- السيد عبد العاطي السيد، المرجع السابق، ص 187.

[4]- كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، دار المعارف، القاهرة، 1983، ص 44.

والقيمة على أساس أن الأول يركز على الفرد، بينما تشير القيمة إلى الجماعة، ولذلك يمكن أن يقال أن أعضاء جماعة معينة يشتركون في قيمة ما، ومع ذلك فإن القيمة لا تحمل نفس الأهمية عند جميع أعضائها، ولكن إذا أشير إلى قيمة متصلة بشخص معين من الجماعة أي عندما ينصب التأكيد على وجهة نظر فرد معين بدلا من الجماعة ككل، فيستخدم مصطلح التوجيه القيمي[1].

خامسا: مفهوم التغير الاجتماعي:

يعتبر التغيير الاجتماعي حقيقة تشترك فيها جميع المجتمعات على اختلاف درجات الاجتماع الإنساني، حيث يشير إلى التعديلات المتتالية في طبيعة ومضمون وبناء الجماعات والنظم والعلاقات الاجتماعية. وإذا كان التغيير Change ظاهرة اجتماعية عرفتها الإنسانية منذ أقدم العصور، وتدخلت عوامل عدة لإحداث هذا التغيير وتباينت صيغه ومعدلاته من مجتمع لآخر، فقد أخذ منحى مغايرا في عصر التغيرات العاصفة التي يعرفها عالم اليوم، حيث تحمل التغيرات العلمية والاكتشافات التكنولوجية المتسارعة مضامين قيمية متغايرة بدرجات مختلفة. لذلك شغلت تحديات التغيير والتحولات التي طرأت على أنماط المجتمعات الإنسانية الفكر الفلسفي والاجتماعي والسياسي منذ مراحل نشأته الأولى، ولازالت تشغله حتى اليوم[2].

ولقد عانى مفهوم التغير الاجتماعي كغيره من المفاهيم قدرا كبيرا من التداخل وعدم الوضوح، واختلفت حوله وجهات نظر الباحثين، ويرجع ذلك إلى طبيعة الإطار العام لهذا المفهوم، وتعدد مراحل دراسته.

وقبل محاولة تفسير مفهوم التغيير الاجتماعي، يتعين توضيح بعض المفاهيم المتداخلة مع هذا المفهوم، إذ أنه على الرغم من أن المفاهيم مثل التطور والتقدم والنمو والتغير تبدو متقاربة ــ إلى حد بعيد ــ، حيث حرص كثير من المهنيين بهذا الموضوع على التفريق بين مضامين تلك المفاهيم واستعمالاتها، وفي ذلك يرى "توم بوتومور" T. Bottomore بقوله "نلاحظ على النظريات السوسيولوجية الأولى أن مفاهيم التغير والتطور والنمو والتقدم كانت تختلط في بعض الأحيان أو يربك بينها الفكر في مفهوم

1– محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1979 ص 508.

2– السيد عبد العاطي السيد وآخرون، التغير ودراسة المستقبل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 13.

واحد، وكان يحدث في حالة أخرى أن يفق العلم بينها، ولكنها كانت مفاهيم مرتبطة ببعضها البعض، ارتباطا وثيقا"[1].

ويرى "بوتومور" أن الصعوبات التي واجهت علماء الاجتماع في نظريات التطور، أو النمو، أو التقدم إضافة إلى تغير المناخ الفكري العام، قد دفعت بالجميع إلى تبني مصطلح "التغير الاجتماعي للإشارة إلى كل صور التباين التاريخي في المجتمعات الإنسانية، وقد ساعد على انتشار هذا المصطلح الأكثر حيادا نشر كتاب "التغير الاجتماعي" لـــ: "وليام أوجيرن"[2] W. Ogburn ويفرق علماء الاتروبولوجيا بين نوعين من التغير، حيث يستخدمون مصطلح التغير الثقافي للتعبير عن التغيرات الثقافية والحضارية في المجتمع ومصطلح التغير الاجتماعي للتعبير عن التغيرات في النظم البنائية[3]. ورغم ما يبدو من عدم التفرقة بين المفهومين في بعض الكتابات إلا أنهما مختلفان فالمجتمع يتكون من الكائنات الإنسانية في حالة من التفاعل، ولذلك كانت كل التغيرات في الثقافة تؤدي إلى تغيرات في المجتمع والعكس.

وخلافا لمفهوم التغير الاجتماعي فإن مفهوم التقدم الاجتماعي يتضمن مدخلا معياريا قيميا للحكم على الأحداث الاجتماعية، فهو يحمل بالتالي "ما ينبغي أن يكون، بينما يشير المضمون الأساسي للتغير الاجتماعي إلى" ما هو موجود" وما سيوجد" حسب كتابات "سوروكين"، و"اشبنجلر"، و"توينبي"، و"أوجيبرن"[4].

أما مفـــهوم التطـــور الاجتماعي فيشـــير إلى حركة التغير في الظاهرة وتتبع تلك الحركة التي تعني ــ تجاوزا ــ بالتطور الاجتماعي، الذي هو حالة من حالات التغير الاجتماعي التي تتم نتيجة تغير جوهري في أحد النظم البنائية الأخرى المشكلة للظاهرة[5].

بينما يشير مفهوم النمو إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب من الجوانب من جوانب الحياة، وتتم عمليات النمو من خلال عمليات التحول التدريجي، ذات الطبيعة الكمية وليس

---

[1]– محمد الجوهري، تمهيد في علم الاجتماع، دار المعارف القاهرة، ط1، 1981، ص 428.

[2]– محمد الجوهري وآخرون، ميادين علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1974 ص 302.

[3]– غسان زكي بدر، مقدمة في علم الاجتماع، مكتبة رافت جامعة عين شمس، القاهرة، 1987، ص 208.

[4]– محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1962، ص 121.

[5]– غسان زكي بدر، مرجع سابق، ص 210.

الكيفية، مما يجعل مفهوم النمو مطلقا وغير محدد، ويتصف بالتلقائية دونما تدخل من الإرادة الإنسانية أو التدخل الإنساني الواعي لتحقيق أهداف معينة[1].

وينطلق الماركسيون في تعريفهم للتغير من رفض المدخل الوظيفي، الذي يقوم على مفهومي البناء والوظيفة والتساند والاعتماد المتبادل بين النظم والأنساق الاجتماعية.

حيث يؤكد أنصار المدخل الماركسي على مفهوم الثورة كأسلوب من أساليب التغير الاجتماعي، تعني التغير الشامل الذي يتجاوز الوضع القائم ويعيد بناءه من جديد (شكلا ومضمونا)، مما يعني أحداث تحولات عميقة وجذرية في حياة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاديولوجية، بإحلال علاقات اجتماعية جديدة محل العلاقات الاجتماعية القديمة[2].

أما بالنسبة لمفهوم التغير الاجتماعي فيرى "عاطف غيث" أنه يشير في العادة إلى نمط من العلاقات الاجتماعية في وضع اجتماعي معين، يظهر عليه التغير خلال فترة محددة من الزمن، أي أنه عبارة عن تغير في بناء النسق الاجتماعي الذي يتضمن القيم الاجتماعية، النظام الاجتماعي، المراكز والأدوار[3].

ومن جهته يرى مصطفى الخشاب أن التغير الاجتماعي يعني كل تحول في النمط والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء أكان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة، ولما كانت النظم في المجتمع مترابطة ومتداخلة ومتكاملة بنائيا ووظيفيا فإن أي تغير يحدث في ظاهرة لابد أن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة[4]. وإلى مثل ذلك–تقريبا–يذهب عالم الاجتماع الفرنسي جي روشيه حيث يرى بأن التغير الاجتماعي هو بالضرورة ضرورة جمعية، أي أنه ذلك التغير الذي يحدث في البناء الاجتماعي في فترة زمنية، ولكنه يتميز في ذات الوقت بالاستمرارية النسبية[5].

---

[1]– عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، 1965، ص 91.

[2]– محمد أحمد الزعبي، التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، (د. ت)، ص 117.

[3]– محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، مرجع سابق، ص ص 17–18.

[4]– مصطفى الخشاب دراسة المجتمع، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة، 1987، ص 119.

[5]– Guy rocher, changement social, Edition, IHMN, Paris, 1970, PP 20-21.

ونظرا لاختلاف عوامل التغير الاجتماعي التي تنحصر عامة في العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية والإيديولوجية فإن هذه الدراسة تنطلق من النظر إلى التغير باعتباره محصلة عوامل متعددة، دونما تأكيد دور عامل دون آخر، حيث أن الظاهرة الاجتماعية وما تمتاز به من تعقيد وتشابك وتأثير متبادل تجعل من الصعب تفسير التغير "اجتماعيا" انطلاقا من عامل واحد يرتبط بنتائجه ارتباطا عِلّيًا.

هذا وتقوم الدراسة الحالية على الفحص الميداني لطبيعة العلاقة بين أحد هذه العوامل وهو برامج ومشروعات التنمية والتغير في بعض أوجه النسق القيمي بمجتمع الدراسة.

سادسا: مفهوم التغير القيمي:

مر معنا من خلال تحليلنا السابق لمفهوم القيم أنها مجموعة الرموز والأفكار الأساسية التي تتولى توجيه سلوك الأفراد من خلال مجموعة المعايير والأعراف والتقاليد المشتقة منها. التي تتميز بخاصتي الثبات والتغير، حيث تتغير القيم نتيجة التفاعل المستمر بين الفرد والبيئة التى يعيش فيها، وهي مرتبطة بحاجات الفرد الأساسية أيضا، وتختلف طريقة التعبير عن هذه الحاجات باختلاف ظروف البيئة، فإذا اختلفت البيئة أو تطورت أصبحت القيمة بذلك تؤدي وظيفة اجتماعية، وتؤدي إلى ظهور قيم جديدة في المجتمع.

وبذلك ترتبط القيم بالتغير الاجتماعي، وبعلاقتها بالبناء، ويتضح ذلك من خلال إبراز دور القيم في التغير، أو مقاومتها له، فعلاقة القيم بالتغير كما يراها بعض الباحثين بمثابة استجابة للعلاقة بين نسق القيم والمشكلات الاجتماعية، حيث يشير "هوارد بيكر" H. Becker في كتابه "من القيم إلى التفسير السوسيولوجي" إلى أن نمطي المجتمع المقدس، والعلماني يعكسان بدورهما نمطين من القيم احدهما محافظ والثاني متحرر، ويؤثران بدورهما في التغير الاجتماعي[1].

ويشير"ولبرت مور" W. Moore إلى أن القيم وتغييرها شرط ضروري من شروط التحول والتغير الاجتماعي، فإن القيم من بين الظواهر الاجتماعية التي قد تعوق التغير أو تساعد في حدوثه بما يساير

---

[1]– عبد المجيد محمود سعد، في: مدخل لدراسة المجتمع، عبد الهادي الجوهري وآخرون، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1980، ص 9.

المتطلبات الاجتماعية في المجتمع، وبذلك يشير مفهوم التغير القيمي إلى التغيرات التي قد تطرأ على منظومة القيم الاجتماعية بفعل عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وطبيعية، سواء كانت درجة ذلك التغير عميقا أو سطحيا، سريعا أو بطيئا شاملا للمجتمع، أو ينحصر ضمن نطاق المجتمع المحلي على النحو الذي تأخذ به هذه الدراسة.

الفصـــــــل الثالث:

تحليل نقدي للدراسات المشابهة

يخصص هذا الفصل لعرض وتحليل ونقد الدراسات الامبريقية التي تناولت موضوع التغير في النسق ألقيمي تحت تأثير مشروعات وبرامج التنمية باعتبارها أحد العوامل المتعددة التي تساهم في الكشف عن طبيعة هذا التغير وتحليله، ذلك أن تحليل التغير في نسق القيم الاجتماعية في مجتمع الدراسة لا يتوقف عند حد إثبات وجود الظاهرة نظريا، من خلال تحديد مفهومها وعرض النظريات المفسرة لها ومناقشتها، وإنما تحتاج إلى تناولها (أي الظاهرة) في ضوء دراسات امبريقية كشفت عنها في إطار الواقع، هذا فضلا عن أن عرض مثل هذه الدراسات يثرى فكر الباحثين من الناحيتين المعرفية والمنهجية، هذا وتشتمل معالجتنا لهذه الدراسات على المسار المنهجي الذي سلكته كل هذه الدراسات والنتائج التي انتهت إليها، تم تحليلها تحليلا نقديا في إطار منطلقاتها التصورية، وصولا إلى تحديد صلة دراستنا الحالية بهذه الدراسات.

وسنعرض في ما يلي الدراسات التالية:

1. دراسات أجنبية؛
2. دراسات عربية؛
3. دراسات جزائرية.

أولا: دراسات غربية

الدراسة الأولى: الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا

لـــ: "وليم توماس" و"فلوريان زنانيكي"[1]

1- موضوع الدراسة وإطارها التصوري والمنهجي:

حاولت هذه الدراسة الميدانية التصدي لأثار هجرة الفلاحين البولنديين إلى أوروبا وأمريكا، وذلك بحصر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي تركت بصماتها على مكونات التنظيم الاجتماعي فـــي بولندا.

- استهدفت هذه الدراسة الكشف عن التغيرات الاجتماعية التي طرأت على التنظيم الاجتماعي في المجتمع البولندي، وقيم واتجاهات الفلاح البولندي نتيجة حركة الهجرة الشاملة من بولندا إلى أوروبا وأمريكا، والكشف عن العوامل الذاتية المؤثرة في الموقف الاجتماعي، التي تتجسد فيه كافة التفاعلات الاجتماعية.

- ولأجل ذلك انطلقت الدراسة من مجموعة من الأفكار والتصورات أهمها:

1- النظرة إلى التنظيم الاجتماعي باعتباره يتألف من النظم الاجتماعية التي تتشكل من القواعد والمعايير التي يتحدد من خلالها سلوك الأفراد في المجتمع، وإن الثقافة فتمثل القيم المادية والاجتماعية لأية جماعة من الجماعات البشرية، وإن هناك علاقة تبادلية بين كل من المجتمع والثقافة والشخصية، وهذا ما حاولت هذه الدراسة بحثه.

2- إن معالجة أية ظاهرة من الظواهر الاجتماعية نظريا وامبريقيا يقتضي النظر إليها نظرة كلية، بمعنى تناولها في ضوء مبدأ التكامل الذي يعني دراسة الظواهر الاجتماعية في ضوء السياق المجتمعي كله، وفي ضوء علاقاتها الظاهرة ببقية أجزاء الواقع الاجتماعي، وهذه النظرة هي ذاتها التي تنطلق منها دراستنا الحالية.

3- أن الفعل الاجتماعي هو الوحدة الأساسية التي ينبغي في ضوئها تحليل المجتمع والثقافة، من خلال الموقف الاجتماعي الذي يتضمن الظروف الموضوعية القائمة (ظروف الحياة)، والاتجاهات

---

[1]- كمال التابعي، دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1993، ص ص 97-134.

الموجودة التي تؤثر على سلوك الفرد، بالإضافة إلى تحديد الفرد للموقف الاجتماعي.

2- مفهومات الدراسة:

انطلاقا من الإطار التصوري للدراسة قام الباحثان بتحديد أهم المفاهيم المستخدمة في دراستها، وتتمثل في القيم الاجتماعية. ليقصد بها أي شيء يحمل معنى لأعضاء في جماعة ما بحيث يصبح هذا المعنى موضوعا ودافعا يوجه نشاط هؤلاء الأعضاء.

3- فرضيات الدراسة:

صاغ الباحثان مجموعة من التساؤلات التي تم بحثها من خلال الدراسة وهي:

1- إلى أي مدى تتفق الفردية مع الترابط والتضامن الاجتماعي؟ وما هي أشكال التنظيم الاجتماعي التي تسمح بأكبر قدر من الفردية؟

2- ما طبيعة العلاقة بين الكفاءة الفردية والكفاءة الاجتماعية، وبين اعتماد هذه الكفاءة على اتجاهات مختلف الأفراد، وعلى أشكال مختلفة من التنظيم الاجتماعي؟

3- إلى أي مدى يرتبط الشذوذ في السلوك بالظروف الاجتماعية والاقتصادية ودرجة التضامن في المجتمع؟

4- ما هي أوجه التغير في القيم الاقتصادية؟

5- كيف يمكن الحصول على أعلى الاستجابة المتبادلة والتوافق، مع اقل قدر من التدخل في الاهتمامات الشخصية؟

6- كما حاولت الدراسة فحص مشكلات أخرى مثل:

مشكلات السعادة الاجتماعية، ومشكلة صراع الأجناس ومشكلة التنظيم المثالي للثقافة.

4- مجال ووحدة الدراسة:

يتمثل مجال الدراسة في:

أ) مناطق الطرد(بولندا) حيث تضمنت الدراسة وصفا تفصيليا لطبيعة المجتمع الريفي البولندي من خلال توصيف طبيعة البناء الأسري ونظام الزواج والبناء الطبقي.

ب) مناطق الجذب (الولايات المتحدة الأمريكية) للوقوف على مظاهر التفكك الاجتماعي، والانحلال الأخلاقي وانهيار العلاقات الزوجية، والقدرة على التكيف مع المجتمعات الجديدة.

أما وحدة الدراسة فقد تتمثل في الأسرة.

5- الإطار المنهجي للدراسة:

اعتمدت الدراسة على الاتجاه الذاتي الذي يضع في اعتباره ذات القائم بالفعل الاجتماعي وتفضيلاته، وتقريبه لما حوله من موضوعات اجتماعية، ونظرته الذاتية إلى هذه الأمور، التي تتجسد وتشكل في صورة فعل اجتماعي، كما أخذت الدراسة بالاتجاه الموقفي الذي يعني بتحليل الظروف التي تحدد أفعال الأفراد في المواقف الاجتماعية الشاملة.

6- طرق وادوات البحث، وأساليب التحليل والتفسير المستخدمة في الدراسة:

1- اعتمدت الدراسة طريقة دراسة الحالة، وطريقة تحليل المضمون والطريقة المقارنة في الحصول على البيانات التي تعكس حالة الفلاحين البولنديين المهاجرين.

2- اعتمدت الدراسة الرسائل المتبادلة بين المهاجرين وأسرهم بالإضافة إلى الصحف والمجلات وسجلات المحاكم ووثائق وسجلات المؤسسات الاجتماعية،

7-نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى نتائج تعكس التغير في التنظيم الاجتماعي وقيم واتجاهات الفلاح البولندي نتيجة الهجرة، والدور الذي تلعبه القيم في التأثير على الاتجاهات، نعرضها في ما يلي:

1- تغير الحالات الأسرية ونسق القيم القرابية، وقيم التضامن الأسري في المجتمع البولندي تحت تأثير عوامل متعددة مرتبطة بالهجرة ومنها: اتساع نطاق الحراك الاجتماعي، وصعوبة التكيف مع الظروف الجديدة، وبروز النزعة الفردية والانكفاء حول الذات تحت تأثير تغير الإمكانيات الاقتصادية (تحسن الدخل)، واختفاء الطبيعة الإلزامية للتضامن الأسري بالإضافة إلى التغير في العواطف الأسرية.

2- تغير النظام الطبقي في المجتمع البولندي، وظهور تنظيم طبقي جديد يعتمد على الإنجاز العقلي والثروة، وتراجع الاعتماد على المحكات التقليدية القديمة في تحديد المراكز والأدوار وتسارع معدلات

الحراك الاجتماعي (بروز إمكانات الترقية الاجتماعية).

3- تغيير ملامح البيئة الاجتماعية البولندية.

4- تغير الحياة الاقتصادية البولندية بفعل تغير الظروف العامة للحياة مثل تحسن الدخل، وظهور الأعمال التجارية والصناعية.

- **استخلاصات:**

1- حاولت هذه الدراسة التصدي لأثار هجرة الفلاحين البولنديين على التغيرات في الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على نطاق المجتمع البولندي، بينما تحاول الدراسة الحالية الوقوف على تأثير برامج ومشروعات التنمية على تغير انساق القيم في مجتمع محلي حضري.

2- تتفق الدراسة الحالية مع نظرة دراستنا للمجتمع، من حيث تصورها للحياة الاجتماعية باعتبارها ظواهر مترابطة ولا يمكن فهمها إلا في السياق الكلي للمجتمع، مما يعني تبنيها للمدخل البنائي الوظيفي في الكشف (نظريا وامبريقيا) عن ملامح التغير في المجتمع البولندي بفعل عامل الهجرة.

3- اعتمدت هذه الدراسة على طريقتي دراسة الحالة، وتحليل المضمون والطريقة المقارنة للحصول على البيانات بينما تعتمد دراستنا على توليفة منهجية، انطلاقا من فرضياتها وتحقيقا لأهدافها (كما سيأتي معنا في فصل الإجراءات المنهجية للدراسة).

4- اعتمدت الدراسة على الرسائل المتبادلة بين المهاجرين وأسرهم وعلى الصحف والمجلات والسجلات والوثائق كطريقة لجمع البيانات، بينما تنطلق دراستنا من الاعتماد مجموعة من الأدوات ومن أهمها الاستبيان الذي يستعمل في رصد تصورات المبحوثين للقيم الاجتماعية تحت تأثير برامج ومشروعات التنمية.

5- كما تختلف دراستنا عن هذه الدراسة في جمعها بين الأسلوبين الكمي والكيفي في تحليل وتفسير بياناتها، عكس اعتماد هذه الدراسة على أسلوب التحليل الكيفي فقط، ولم نستعمل الأسلوب الكمي.

كشفت هذه الدراسة عن أثر المتغيرات الاقتصادية في تغير البناء الاجتماعي ومكونات وثقافة المجتمع،

كما كشفت عن محددات للمكانة الاجتماعية والاقتصادية في القرية البولندية، وهي مؤشرات ستبحثها دراستنا لكن في مجتمع محلي حضري.

6- وأخيرا يمكن استخلاص بان الدراسة كشفت عن الدور الذي تلعبه القيم كمحددات للسلوك الإنساني، وعلاقة القيم بغيرها من الظواهر والمكونات البنائية التي تؤثر فيها وتتأثر بها، كما أبرزت هذه الدراسة أهمية تفاعل الجوانب الذاتية والموضوعية في تشكيل الظاهرة الاجتماعية.

<u>الدراسة الثانية</u>: تحول المجتمع التقليدي– تحديث الشرق الأوسط

لــ: "دانييل ليرنر" Daniel Lerner

تعتبر دراسة "دانييل ليرنر" D. Lerner من الدراسات السوسيولوجية الهامة التي تناولت بالدراسة والتحليل التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية والتحديث في مجتمعات الشرق الأوسط، حيث كشفت عن دور التنمية والتحديث في تغيير القيم، والدور الذي تلعبه القيم في التنمية والتحديث اعتمادا على مؤشرات: التحضر والتعليم والمشاركة السياسية والتقمص العاطفي.

1- استهدفت هذه الدراسة التي انطلقت من منظور سيكولوجي، توضيح لماذا وكيف يتم تحديث الأفراد ونظمهم معا، والتعرف قدر الإمكان على مدى تعرض كل شخص للوسائل الإعلامية، واتجاهاته إزاء برنامج التنمية الاجتماعية والسياسية المنفذة في بلده، كما استهدفت الدراسة أيضا التعرف على معدلات التغير الاجتماعي، واتجاه المجتمع من النمط التقليدي إلى النمط الحديث (اكتساب سمات الحداثة).

2- تضمنت الدراسة عدة مفاهيم مثل التحضر، المشاركة السياسية، التقمص العاطفي، بالإضافة إلى تحديد مفهوم التحديث الذي يعد مفهوما محوريا في هذه الدراسة، وعني به التغيير في أساليب وطرائق معيشة الأسر، أي الانتقال من الحياة المألوفة في نطاق القرية، إلى الحياة الحضرية.

3- انطلقت الدراسة من مجموعة من الفرضيات وهي:

- يرتبط تحديث المجتمع بالاتجاه نحو التحضر
- يؤثر التعلم في اتجاه المجتمع نحو الحداثة والمشاركة
- يؤدي التعرض لوسائل الاتصال إلى زيادة قدرة الفرد على التقمص العاطفي
- يرتبط التغير في أساليب وطرق الحياة، والأنماط السلوكية بالاتجاه نحو التحديث.

1- مجال الدراسة:

جرت الدراسة بسبعة بلدان من بلدان الشرق الأوسط وهي:

اليونان، تركيا، لبنان، الأردن، سوريا، إيران، مصر، واستغرقت عشر سنوات، واعتمدت أسلوب العينة، وانطلقت من الفرد كوحدة للدراسة.

- طرق وأدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة الطريقة الإحصائية، وطريقة المشاركة وصحيفة الاستبيان، التي اعتمدت على بعض الأسئلة الإسقاطية بغرض الكشف على مدى قدرة الفرد على التقمص العاطفي.

كما اعتمدت الدراسة على عدة أساليب للتحليل، جمعت بين الأساليب الكمية والكيفية، **وتوصلت إلى النتائج التالية:**

1- توصلت الدراسة إلى تحديد أنماط المجتمعات من حيث الحداثة إلى ثلاثة أنماط وهي: النمط التقليدي، والنمط الانتقالي، والنمط الحديث، كما أبرزت نسبية القيم، حيث تختلف الحداثة باختلاف المجتمعات.

2- انتهت الدراسة إلى صياغة نظرية سوسيولوجية في التحديث، تسمح بقياس الظاهرة وأثارها، هذه النظرية وان لم يثبتها "ليرنر" ولكنه قدمها كفرضيات وقضايا.

3- قدم "ليرنر" من خلال هذه النظرية مجموعة من العناصر والمتغيرات الأساسية التي يعتمد عليها التحديث والتي تعد في نفس الوقت مؤشرات للحداثة وتتمثل في ما يلي:

أ- التقمص العاطفي، حيث يرى "ليرنر" بأنه ينبغي على المجتمع الذي يريد تحديث ذاته أن يهيئ الأفراد الذين يشاركون بإرادتهم على اكتساب الأساليب الحديثة، ويتمثلون القيم الجديدة التي تواكب التحديث وذلك من خلال وسيلة اسماها "ليرنر" بالتقمص العاطفي وتتمثل في قدرة المرء على تقمص السمات والخصائص الحديثة، وسعي إلى تحقيقها في ذاته.

ب- المشاركة في وسائل الاتصال الجماهيري حيث توصلت إلى أن وسائل الاتصال الجماهيري مثل الصحافة والسينما والراديو تلعب دورا هاما في تحديث المجتمعات والنظم الاجتماعية، فمن خلال وسائل الاتصال يتعلم الفرد الكثير، ويستطيع أن يتخيل، وتنمو قدرته على التقمص العاطفي، كما أن استخدام هذه الوسائل يعد مؤشرا من مؤشرات الحداثة والتحديث.

ج- التحضر: توصلت الدراسة إلى أن التحضر يعد أيضا متغيرا أو شرطا أساسيا في تحديث المجتمعات، حيث أن الانتقال نحو التحديث يمر وجوبا عن طريق التحضر، ويتم في رأي "ليرنر" عن طريق مراحل متعاقبة تبدأ بالانتقال إلى المدينة (مرحلة التحضر)، ونمو الاستعدادات والإمكانيات التي تميز الاقتصاد الصناعي الحديث ليتحول المجتمع نحو التحديث بفعل الانتشار الواسع للتكنولوجيا

الدقيقة، ووسائل الاتصال الحديثة.

د- التعليم طريق التحول نحو الحديث، ومؤشرا من مؤشراته، كما أنه المهارة الأساسية التي تمكن في كل عملية تحديث، والمحور الاجتماعي التي تعتمد عليه التحولات الاجتماعية.

ه- توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيرات تبادلية بين القيم والتنمية الريفية والتحديث، حيث أشار "ليرنر" إلى تغيرات في نسق القيم الثقافية الريفية نتيجة تنميتها وتحديثها، ومنها تغير نظرة القرويين إلى مهنة الزراعة، نتيجة لدخول مشروعات صناعية، واتساع النشاط التجاري والخدمي، بالإضافة إلى اكتساب القرويين لقيم المشاركة السياسية، بفعل انتشار الوسائل والأجهزة الإعلامية (راديو، تلفزيون). كما توصلت الدراسة إلى تغير القيم المتعلقة ببناء القوة والتأثير في المجتمع المحلي والأسرة، نتيجة عملية التحديث (تغير قيمة تقدير كبار السن والخضوع لنقودهم، وتغير قيمة تفضيل الذكر على الأنثى).

و- توصلت الدراسة إلى أن بعض القيم مثلت معوقا للتنمية، مثل الزيادة السكانية، والقرارات السياسية المحددة للتوجهات التنموية، وطبيعة النظم السياسية، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك بعض القيم مثلت قوة معجلة بالتحديث ودعامة لسياسة التنمية.

ز- وأخيرا خلص "ليرنر" إلى صياغة مجموعة من القضايا والأسس التي يمكن اعتبارها معايير سوسيولوجية في التحديث، نعتمدها عند وضع برنامج إنمائي، وتتمثل هذه الأسس فيما يلي:

- مسالة إثارة الحافز، وتشجيع الفرد على زيادة مهاراته (الدافعية إلى الإنجاز).
- إتاحة الفرصة أمام الأفراد للتقمص العاطفي
- ضرورة تكامل وتوازن البرامج الإنمائية.

- **استنتاجات:**

انطلقت دراسة "دانييل ليرنر" من اعتبار التحديث مؤثرا هاما على القيم الاجتماعية، التي تعتبر بدورها مؤثرا على عملية التحديث. (التأثيرات التبادلية بين القيم والتحديث)، حيث أكدت الدراسة ضرورة تحقيق التكامل والتوازن في عملية التحديث بمعنى ضرورة الابتعاد عن الاعتماد على مؤشر واحد في تقييم عملية التحديث، وقد أكد على هذا التوجه في النظرة إلى عملية التحديث عالم الاقتصاد الألماني غوستاف شمولر.

لكن دراستنا الحالية التي تنظر إلى التنمية باعتبارها احد العوامل المؤثرة على تغير النسق القيمي، تختلف عن منطلق ليرنر الذي يعتبر أن المجتمعات التقليدية مجبرة على إتباع نفس المسار الذي اتبعته الدول المتقدمة وأن الاتجاه نحو التحديث هو الطريق الوحيد، الذي يتعين على هذه المجتمعات اتباعة رغم اختلاف الخصوصية التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه البلدان وبالتالي فإن دراستنا الحالية تنطلق من رفض مدخل ليرنر الذي يؤكد على النموذج الغربي للتحديث، حيث أن التنمية وفقا لمنظور هذه الدراسة هي عملية شاملة (اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية)، بينما لا يعدو التحديث كونه اكتساب لسمات الحداثة فقط.

- دراسة "ليرنر" دراسة مسحية (عن طريق العينة) في مجتمع دراسة يتوزع على عدة بلدان بمنطقة الشرق الأوسط، حيث استغرقت الدراسة الميدانية مدة عشر سنوات، بينما دراستنا الحالية محدودة من حيث مجالها الجغرافي والبشري (مجتمع محلي واستهدفت الوقوف على أثر برامج ومشروعات التنمية على تغير نسق القيم الاجتماعية لمجتمع الدراسة.

انطلقت دراسة "ليرنر" من منطلق تصوري مؤداه أن التحديث عامل من عوامل تغير القيم، اعتمادا على فحص مؤشرات سيكولوجية مثل التقمص العاطفي، بينما تنطلق دراستنا الحالية من مؤشرات ذات طبيعة سوسيولوجية (الوقوف على أثر برامج ومشروعات التنمية على تغير القيم الاجتماعية مثل نسق التفاعل الاجتماعي، وتغير القيم الأسرية والقيم الاقتصادية والقيم السياسية).

وعموما يمكن استنتاج أن "ليرنر" من خلال دراسته هذه، يريد أن يعرض علينا نموذجا للتحديث وهو النموذج الغربي، حيث يعتبره النموذج المثالي الذي يمثل المدخل الحقيقي لتحديث مجتمعات الشرق الأوسط، وبالتالي يغفل "ليرنر" أن لكل مجتمع من المجتمعات البشرية ذاتيته وهويته التي تتجسد في ثقافته وعاداته وتقاليده وقيمه، وبالتالي أخطا "ليرنر" عندما وضع نموذجا تاريخيا غربيا لتطور المجتمعات التي نعتها بالتقليدية، دونما فحص لتاريخها وخصوصيتها الثقافية.

ثانيا: دراسات عربية:

الدراسة الأولى: القيم والعادات الاجتماعية[1]

لـــ: فوزية دياب

استهدفت هذه الدراسة وصف العادات الاجتماعية المتعلقة بتكوين الأسرة ومحاولة الكشف عن القيم الاجتماعية المتضمنة في هذه العادات، أي إبراز النسق الوحيد للقيم والعادات الاجتماعية المنتشرة في ربوع الريف المصري.

- جرت الدراسة الميدانية بثلاثين قرية من محافظات الوجه البحري بمصر. وتم اختبارها على أساس إجرائي (بحسب الإمكانيات المتاحة، ودرجات التعاون مع الباحث)، فيما اشتمل المجال البشري للدراسة على فئة الفلاحين باعتبارهم يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان، بالنظر إلى النشاط الأساسي الممارس في الريف المصري وهو الفلاحة، بما أن هذه الفئة تشكل أكثر الفئات الاجتماعية تمسكا بالعادات وما تتضمنه من قيم، مما يجعلهم أكثر تجانسا كفئة اجتماعية.
- اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، حيث تم التركيز على وصف السلوك الظاهر وما وراء ما يفعل، وما يقال وما يتمناه به الناس، كما يبرز أيضا ما يتمسك به الناس من قيم مرتبطة بممارستهم.
- اعتمدت الدراسة على الملاحظة (بسيطة، وبالمشاركة) والاستبار الحر، والاستبار المحدد باستبيان كوسائل لجمع البيانات.

- **نتائج الدراسة:**

انتهت الدراسة إلى أن العلاقة بين القيم والعادات الاجتماعية علاقة وثيقة، باعتبارهما يعبران عن السلوك الجمعي الهادف إلى التوافق والتنظيم في الحياة الاجتماعية المشركة، وأن كل عادة اجتماعية مشحونة بعنصر قيمي أسمته الباحثة "بالشحنة القيمية" التي تمثل مصدر الالتزام في العادة الاجتماعية.

---

[1]– فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية (مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية)، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

- أكدت الدراسة على أن الأسرة هي المصدر الأول الذي يزود الفرد بالرصيد الأول من القيم والعادات الاجتماعية (فهم الحق والواجب والصواب والخطأ، والحسن والقبيح، والمرغوب فيه والمرغوب عنه وكيف يكسب رضا الجماعة، وكيف يتجنب سخطها.
- توصلت الدراسة إلى أن هناك جماعات اجتماعية أخرى تشترك مع الأسرة في التنشئة الاجتماعية للفرد (كجماعة الأصدقاء، والمؤسسات الاقتصادية والثقافية والسياسية، والجماعات المهنية).
- توصلت الدراسة إلى أن الحساسية الاجتماعية تلعب دورا هاما في ضبط سلوك الفرد، وتدفعهم للتوافق والاجتهاد في أن يكون سلوكه مطابقا لسلوك الآخرين.
- توصلت الدراسة إلى أن القرارات السياسية تلعب دورا في تغير القيم الاجتماعية، حيث أن القوانين الاشتراكية التي صدرت في 1961 أدت إلى تحولات في العادات والإسراف في الاستهلاك غير المنظم إلى عادات التخطيط والتنظيم والادخار.
- توصلت الدراسة إلى أن التوعية عن طريق وسائل الاتصال تلعب دورا هاما في تغير القيم والعادات الاجتماعية.
- كما أكدت الدراسة على أن القانون يعد وسيلة فعالة وسريعة لتغيير العادات الاجتماعية والقيم الاجتماعية، وخاصة ذات الطبيعة المادية (قانون الإصلاح الزراعي، إلزامية التعليم، الإجراءات الصحية والوقائية مثل التطعيم).

- **تعقيب:**

عنيت هذه الدراسة كما مر معنا- بتوصيف العلاقة بين القيم والعادات الاجتماعية في مجتمع محلي ريفي، ولم تعتمد على مؤشرات محددة. على أن دراستنا الحالية تحاول الوقوف على أثر برامج ومشروعات التنمية المحلية على تغير نسق القيم الاجتماعية في مجتمع محلي حضري من خلال مؤشرات محددة.

تختلف دراستنا عن الدراسة الحالية من حيث السياق المنهجي، حيث تنطلق من مجال جغرافي محدد يتمثل في مجتمع محلي حضري، ومجال بشري مختلف يتمثل في عينة تشتمل على مختلف الفئات الاجتماعية الممثلة لمجتمع الدراسة، عكس هذه الدراسة التي جرت على عينة من الفلاحين من مختلف القرى.

<u>الدراسة الثانية</u>: أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري على انساق القيم الاجتماعية ومستقبل التبعية[1]

لـــ: سمير نعيم أحمد

جرت الدراسة سنة 1980 من طرف الدكتور سمير نعيم أحمد بتكليف من جهاز تنظيم الأسرة والسكان بالقاهرة واستهدفت التعرف على الآثار الاقتصادية والسكانية لاستراتيجيات بديلة للتنمية في مصر عام 2000، حيث ضمن التقرير النهائي العنوان التالي (تطور نظم القيم ومستقبل التنمية الاجتماعية الاقتصادية في مصر).

- انطلقت الدراسة من الرغبة في تشخيص نوعية انساق القيم الاجتماعية التي ترتبت على التغيرات البنائية التي عرفها المجتمع المصري، وبيان تأثير هذه الأنساق القيمية على مستقبل التنمية في مصر وذلك ببحث الموضوعات التالية:

أ- محاولة هدم الأنساق القيمية للمرحلة السابقة (المرحلة الناصرية).

ب- اثر السياسات الاقتصادية على الظروف المعيشية وانساق القيم.

ج- أثر القيم البورجوازية على التنمية.

وذلك من خلال التحليل النقدي للسياسات التنموية المنتهجة، ورصد أثارها على صعيد المجتمع المصري، باعتماد المدخل البنائي التاريخي.

- اعتمدت الدراسة أسلوب البحث الميداني للوقوف على انعكاسات التغيرات البنائية في المجتمع المصري، وبخاصة تلك التي طرأت على المؤسسات والأنساق الاقتصادية والسياسية، على مظاهر الحياة الاجتماعية، وبالتالي على مختلف انساق القيم الاجتماعية أو الاقتصادية والسياسية والأسرية والدينية والتربوية، من خلال مؤشرات معينة مثل: التشريعات، الدخل القومي، متوسط الدخل الفردي، النشاط الاقتصادي، نسبة التمدرس والأمية والبطالة، الخدمات الصحية والتعليمية، وحالة المرافق.

---

[1]- نشرت هذه الدراسة في كتاب بعنوان التعبير الاجتماعي في المجتمع المصري في خلال خمسين عاما المتضمن لأعمال المؤتمر السنوي الخامس المنعقد في 20-23 افريل 2003 من تنظيم المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص ص 423-442.

- اعتمدت الدراسة على عينة تضم مختلف الفئات الاجتماعية (الطبقة العامة، الطبقة الوسطى، الطبقة العليا) من حيث النوع، السن، والإقليم، ومستوى التعليم والمهنة واستخدمت أسلوب التقرير الذاتي لأفراد العينة عن طريق المقابلات والاستبيانات ومقاييس القيم، بالإضافة إلى استخدام أسلوب ملاحظة وتحليل سلوكيات أفراد العينة وتحليل مضمون الرسائل الإعلامية والتربوية.

- **نتائج الدراسة:**

توصلت الدراسة إلى تحديد الملامح العامة للوجود الاجتماعي وانعكاسه على أنساق القيم الاجتماعية من منتصف الخمسينات حتى منتصف السبعينات من القرن العشرين، وهي الفترة التي عرفت تطبيق مبادئ ثورة يوليو 1952 وقوانينها مثل: تأميم الأراضي وتحديد الملكية، وتنظيم العمل الزراعي، والانطلاق في مشاريع كبرى (السد العالي، مصانع الحديد والصلب) مما أدى إلى اتساع نطاق الطبقة العاملة وتحسين وضعيتها الاقتصادية، وبالإضافة إلى توفير الخدمات التعليمية والصحية، والإمداد بالماء والكهرباء وانتشار وسائل الإعلام.

وقد أدت هذه التغيرات البنائية إلى حدوث تغيرات على النسق القيمي لدى الفئات الاجتماعية الثلاث كما يلي:

1- أهم ملامح تغير نسق القيم لدى الطبقة العاملة:

انتهت قيم الخضوع المطلق لرموز السلطة (كبار الملاك والعمدة) وظهرت قيم المشاركة في السلطة من خلال الانضمام للتنظيمات السياسية الملحقة بالسلطة مما أدى إلى انتشار قيم الولاء السياسي.

- ازدياد قيمة الأسرة النووية،بسبب تزايد إمكانية استقلال الزوجين بمسكن خاص، وإن ظلت للأسرة الممتدة أهميتها من حيث التكافل والنظام الاجتماعي، بالإضافة إلى إعلاء قيمة تعليم البنت، وانخفاض قيمة الزواج المبكر، وارتفاع قيمة تقدير أعضاء الأسرة على أساس الخصائص المكتسبة في مقابل الحفاظ على قيمة تقدير الوالدين وتفضيل إنجاب الذكور.

- إعلاء قيمة المعرفة الدينية وتراجع قيمة أدعياء الدين والمشعوذين وزيارة الأضرحة، تحت تأثير وسائل التعليم والإعلام.

- ومن الناحية الاقتصادية توصلت الدراسة إلى تدعيم قيمة العمل الزراعي لدى الفلاحين وإعلاء قيمة العمل غير الزراعي نتيجة لاتساع نطاق المؤسسات الخدمية والإنتاجية.
- توصلت الدراسة إلى ارتفاع قيمة التعليم بسبب التوسع في بناء المدارس وانتشار اقتناء أجهزة الراديو والتلفزيون.

ب- أما بالنسبة لملامح القيم الاجتماعية لدى الطبقة الوسطى :

فقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- اتساع مجال الحراك الاجتماعي، نتيجة التغيرات البنيوية التي حدثت بعد ثورة يوليو 1952، مما أدى إلى بروز الطبقة الوسطى وزيادة تأثيرها في المجتمع
- أظهرت الدراسة تطلع أفراد الطبقة الوسطى إلى شغل مراكز السلطة لتحقيق المكاسب الاقتصادية والاجتماعية مما يبرز تحول أفراد الطبقة الوسطى نحو المشاركة السياسية، زيادة انضمام نسبة كبيرة من أبناء هذه الطبقة للمنظمات السياسية الرسمية.
- توصلت الدراسة إلي تدعيم قيم الإنجاز بسبب انجازات الفئات المختلفة، وتحول في أنماط الاستهلاك والإنفاق المعتدل
- وفي مجال التغير الأسري أظهرت الطبقة الوسطى ميلها نحو السماح للفتاة بمواصلة تعليمها، وعدم التمييز في المعاملة بين الذكور والإناث، والاتجاه نحو تقبل عمل المرأة ومشاركتها لزوجها في تحمل الأعباء الاقتصادية للأسرة بالإضافة إلى تقبل الاحتيار الحر للأبناء والبنات شريك الحياة عموما.
- توصلت الدراسة إلى أن الطبقة الوسطى أصبحت أكثر محافظة مما كانت عليه من قبل.
- كما توصلت الدراسة أن إعلاء قيمة التمسك بالشعائر الدينية، وقيم التعليم والمعرفة

ج- أما بالنسبة للملامح العامة للقيم الاجتماعية لدى الطبقة العليا:

- أكدت الدراسة انكماش هذه الطبقة بسبب القوانين الصادرة التي تكرس هيمنة الدولة على القدرات الاقتصادية، واحتكارها للتجارة الخارجية والداخلية، واتساع نطاق القطاع العام مقابل تراجع دور القطاع الخارجي ولكن دور هذه الطبقة ما فتئ يتعاظم مع تطبيق سياسية الانفتاح الاقتصادي، بظهور طبقة جديدة صاعدة بفعل هيمنتها المقدرات الاقتصادية، ونفوذها السياسي مما أتاح لها الفرصة

لتكوين الثروة.

- وقد توصلت الدراسة إلى حدوث تغيرات بنائية خلال فترة السبعينات وما أعقبتها، على انساق القيم الاجتماعية حيث أكدت ما يلي:

1- حدوث تغيرات جوهرية في النظام الاقتصادي والاجتماعي المصري تحت شعار الانفتاح الاقتصادي، وظهور فئة اجتماعية ترتبط مصلحيا بمصالح الامبريالية العالمية، أخذت على عاتقها القضاء علي التجربة المصرية في التنمية التي شرع في تنفيذها منذ بداية الخمسينات، ونشر قيم جديدة تتلاءم مع الواقع الذي خلقته ودعمته .

2- محاولة استبدال الأنساق القيمية للمرحلة السابقة، عن طريق الحملات الإعلامية المنظمة ضد التجربة الناصرية في جميع المجالات.

3- أكدت الدراسة أن السياسة الاقتصادية في مرحلة الانفتاح قد أثرت علي الظروف المعيشية وعلى انساق القيم بحيث تراجعت قيم الاعتماد علي الدولة لصالح قيم جديدة تقوم على النظرة المادية والمصلحة الخاصة، وتراجع قيمة العمل المنتج لصالح قيم "الشطارة" و"الربح السريع" وتراجع قيم التضامن الاجتماعي بسبب طغيان منطق المادة في كل مناحي الحياة، حتى أن قيم التعليم والمعرفة لم تصمد في وجه هذه التغيرات

4- أكدت الدراسة التأثيرات السلبية للضغوط الاقتصادية والاجتماعية على انساق القيم وخاصة تلك المتعلقة منها بعملية التنمية، وفي ذلك الوقت أكدت الدراسة استمرار اشتغال قيم ايجابية أخرى في المجتمع علي اعتبار ان القيم الجديدة لا تستطيع أن تزيح القيم الراسخة والمتجدرة في المجتمع تاريخيا.

- **تعقيب:**

- انطلقت هذه الدراسة ــ كما مر معنا ــ من محاولة رصد التغيرات في نسق القيم الاجتماعية للمجتمع المصري تحت تأثير التغيرات البنائية التي عرفها مصر، على مدى فترتين حاسمتين من تاريخها الحديث وهي الفترة الناصرية، وفترة الانفتاح الاقتصادي. اعتمادا على النظرة الماكروسوسيولوجية وعلى المدخل البنائي التاريخي من أجل الكشف على التناقضات الاجتماعية بفعل

الانقسام الطيفي الذي عرفته مصر خلال مختلف فترات تاريخها الحديث، على حين تنطلق دراستنا الحالية من نظرة جزئية يتم من خلالها النظر إلى المجتمع باعتباره نسقا كليا ينقسم إلى انساق فرعية، وكل نسق فرعي يؤدي وظيفة محددة في إطار تكامل الأنساق، حيث تعتمد هذه الدراسة على مقولات البنائية الوظيفية.

- اعتمدت الدراسة على البحث عن طريق العينة، من خلال تقسيم مجتمع البحث إلى ثلاث طبقات وهي: الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة والطبقة العليا، على أن دراستنا الحالية نعتمد أسلوب البحث عن طريق العينة التي تظم فئات اجتماعية متجانسة، حيث يصعب تحديد محكات موضوعية الانقسام الطبقي في مجتمع الدراسة.

<u>الدراسة الثالثة</u>: التنمية والتحولات القيمية: دراسة سوسيو انتروبولوجية في قرية مصرية وتوابعها[1]

لـــ: عبد الرحيم تمام أبو كريشة

1- موضوع الدراسة وإطارها التصوري:

تناولت هذه الدراسة هذه الدراسة موضوع أثر برامج التنمية الاجتماعية على النسق القيمي في قرية مصرية وتوابعها، والتعرف بقدر الإمكان عن طبيعة التأثيرات التبادلية بين النسق القيمي وبرامج التنمية التي نفذت في مجتمع البحث.

ومن الناحية التصويرية انطلقت الدراسة من منظور فكري يتمثل في الاتجاه البنائي الوظيفي، الذي يهتم بتناول شبكة العلاقات الاجتماعية للبناء الاجتماعي، حيث اهتمت الدراسة ببعض الأنساق الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي وفي نفس الوقت تهتم بالعلاقات والآثار المتبادلة بينها وبين الأنساق الاجتماعية الأخرى.

1- فروض الدراسة وتساؤلاتها:

تدور هذه الدراسة حول فرضية محورية وهي: "هناك تأثيرات تبادلية بين برامج ومشروعات التنمية الريفية والنسق القيمي".

وفي ضوء هذه الفرضية الرئيسية تمت صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية المرتبطة بالموضوع الرئيسية للدراسة.

السؤال الأول: هل تؤدي برامج ومشروعات التنمية الريفية إلى حدوث تغيرات في النسق القيمي؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

1- هل يؤدي برنامج ومشروعات التنمية الريفية إلى حدوث تغيرات في القيم واتجاهات الأفراد نحو التعليم وخاصة تعليم الإناث؟

---

[1]- عبد الرحيم تمام أبو كريشة، التنمية والتحولات القيمية دراسة سوسيولوجية في قرية مصرية وتوابعها: أحمد زايد وآخرون، الذات والمجتمع في مصر (أعمال الندوة السنوية الثالثة لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة، ماي 1996، ص ص 439-493).

2- هل تؤدي برامج ومشروعات التنمية الريفية إلى تغيرات في قيم واتجاهات القرويين نحو المشاركة السياسية؟

3- هل تؤدي برامج ومشروعات التنمية إلى حدوث تغيرات في قيم واتجاهات القرويين نحو قيم العمل والإنجاز وتصور الذات؟

4- هل تؤدي برامج ومشروعات التنمية إلى حدوث تغيرات في القيم القرابية بالمجتمع الريفي: " الاختيار للزواج، قيمة الإنجاب، قيمة تفضيل الذكر على الأنثى، قيمة احترام كبار السن، القيم العائلية والجمعية"

السؤال الثاني: هل تؤدي بعض القيم الثقافية في المجتمع الريفي إلى مساندة أو إعاقة برامج ومشروعات التنمية؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل تؤدي اتجاهات الأفراد إلى الزواج المبكر إلى الأحجام عن تعليم الفتاة، أو عدم استمرارها في التعليم

2- هل تؤدي قيمة العزوة والاتجاه إلى مزيد من الإنجاب إلى مقاطعة برامج تنظيم الأسرة؟

3- هل يؤدي إيمان الأفراد بالقيم والتقاليد السائدة حول النظام القبلي إلى مناهضة المرأة عن أداء دورها في المجتمع؟

2- الإجراءات المنهجية للدراسة:

اعتمدت الدراسة المدخل السوسيوانتروبولوجي في بحث متغيراتها ميدانيا، حيث استعان الباحث بمجموعة من الإخباريين للاستفادة من البيانات المتعلقة بالظروف القديمة لمجتمع البحث، والوقوف على أهم التغيرات التي طرأت على القيم وأساليب الحياة.

كما اعتمدت الدراسة على الملاحظات المباشرة من خلال المعايشة الفاعلة لمجتمع البحث، فضلا على المقابلات المفتوحة التي تمت مع أفراد عينة الدراسة. ولم تقف الدراسة عند ذلك فقد استخدمت صحيفة الاستبيان كأداة من أدوات البحث. كما اطلع الباحث على السجلات الرسمية للحصول على الإحصائيات المتعلقة بالنواحي التعليمية والصحية والزراعية...الخ.

3- مجالات الدراسة:

وقع الاختيار على قرية أو مناخ بمحافظة فنا بصعيد مصر وتوابعها، واشتملت العينة على العنصر الرجالي فقط وتم اختيار أفرادها عشوائيا، وبلغ عدد أفراد العينة 340 حالة وهي عينة بسيطة، على اعتبار أن الدراسة الاستطلاعية أولية، تليها دراسة أكثر عمقا.

أما المجال الزمني للدراسة فقد استغرق ما يقارب الشهر، وقد تم خلال شهر فبراير 1996.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

توصلت الدراسة إلى أن الانتماء العائلي، والملكية الكبيرة للأراضي الزراعية قيمتين أساسيتين في مجتمع البحث، حيث ينخفض الوضع الاجتماعي تبعا لانتمائه العائلي كما أن الموضع الاقتصادي للفرد الذي يتحدد في نطاق الملكية الزراعية يؤثر أيضا التقدير الاجتماعي والنفوذ داخل مجتمع الدراسة.

- أكدت الدراسة ارتباط القرويين بقيمة إنجاب الذكور وتفضيلهم على الإناث بغرض الحفاظ على الحيازة وتنميتها مع استمرار النظرة الدونية للبنت، التي تبقى مهمتها منحصرة في القيام بشؤون البيت والإنجاب فقط.

- توصلت الدراسة إلى استمرار إبلاء قيمة احترام رجال الدين ورجال العلم، وكبار السن.

- توصلت الدراسة إلى التغير النسبي لبعض القيم مثل الضعف العائلي نسبيا، حيث أن العائلة النووية التي انتشرت بكثرة نتيجة ظهور المساكن العصرية، أدت إلى تراجع الالتزامات تجاه العائلة الكبرى (الممتدة) وتراجع علاقات القرابة إلا في حدود ضيقة مثل التضامن العائلي في حالة الأخذ بالثار أو الانتخابات، أو بعض الالتزامات المحدودة (مساعدة في النفقات)

- هنا وقد توصلت الدراسة إلى أن التغيرات التي طالت نسق القيم الاجتماعية بشكل عام، انسجمت مع التغيرات التي حدثت في القرية بفضل مشروعات التنمية المحلية في مجالات التعليم، والصحة، ووسائل الاتصال، واتساع نطاق النشاطات التجارية والخدمية.

- وفي ما يتصل بتأثير برامج ومشروعات التنمية على النسق القيمي في ضوء سؤالي الدراسة توصل البحث إلى ما يلي:

1- خلصت الدراسة إلى أن هناك تغيرا واضحا حدث في نظرة القرويين إلى تعليم الأبناء، حيث ساهمت مشروعات التنمية في تكوين اتجاه ايجابي نحو التعليم، فيما ظلت رواسب القيم التقليدية مرتبطة بقيمة أفضلية تعليم الذكر على الأنثى، وفي هذا الخصوص كشفت الدراسة على أن للعوامل الاقتصادية أثر كبير في عدم استفادة بعض الأبناء من فرص التعليم.

2- انتهت الدراسة إلى أن القرويين لم يغيروا نظرتهم إلى الحكومة والمشاركة السياسية، حيث مازالت النظرة القديمة تجاه العمل السياسي سائدة بين القرويين باستثناء فئة المتعلمين، التي تؤمن بضرورة الانخراط في العمل السياسي، ويرجع عزوف القرويين عن المشاركة السياسية إلى سيادة النظام القبلي، وقوة التوجهات العائلية.

3- كشفت الدراسة أن هناك اتجاها رشيدا يسود بين الأهالي من حيث الوعي بمشكلاتهم، واحتياجاتهم التنموية وان هناك تغيرا واضحا يسود بين الأفراد ليس على المستوى اللفظي بل يتعداه إلى المستوى السلوكي يتمثل في محاولة إيجاد الثقة في أنفسهم، والتعبير عن احتياجاتهم التنموية والمشاركة في تحويلها إلى واقع.

4- وفيما يتعلق بتغير قيمة الإنجاز والعمل كشفت الدراسة عن تحول في خصائص الأفراد تجاه هذه القيمة، حيث أصبح الاعتقاد السائد لدى معظم الأفراد بان مقياس النجاح هو العمل والاجتهاد الشخصي، حيث كشفت الدراسة في هذا المجال عن تنافس واضح بين الأفراد في تحقيق اكبر قدر من العمل والتفوق، وخاصة في القرى التي حظيت بقدر من المشروعات وبرامج التنمية، أكثر من القرى التي لم تحظى بنفس القدر من هذه المشروعات التنموية.

5- أما بالنسبة لقيمة الاختيار للزواج فقد توصلت الدراسة إلى أن هناك اتجاهات ايجابية لدى أفراد العينة تجاه هذه القيمة لكنها كشفت أيضا على أن هذا التغير لم ينتقل من المستوى اللفظي إلى مستوى الممارسة التطبيقية، حيث مازال الاختيار للزواج يدور بشكل كبير في دائرة العلاقات القرابية.

6- فيما كشفت الدراسة عن وجود تأثير ضئيل وغير فعال لبرامج ومشروعات التنمية الريفية على قيمة الإنجاب، حيث مازالت معدلات الخصوبة مرتفعة جدا، وتشكل الرغبة في إنجاب طفل ذكر العامل الأول في ارتفاع معدلاتها.

7- وفي نفس السياق كشفت الدراسة عن استمرار تمسك القرويين بقيمة الزواج المبكر وخاصة في قرى التوابع التى لم تحض بنفس القدر من المشروعات التنموية.

8- خلصت الدراسة إلى أن مجتمعات البحث تتميز بمعدلات خصوبة مرتفعة جدا، ولا شك أنه أمام التمسك الشديد بهذه القيمة تتضائل تأثيرات برامج مراكز تنظيم الأسرة في حدوث تغيرات بالمجتمع.

9- كما خلصت الدراسة إلى أن المرأة الريفية لا تحضى بنفس القدر من التقدير مقارنة بالرجل، حيث تتمتع بقدر ضئيل من السلطة والسيادة في الحياة العائلية، حيث أن التقاليد السائدة تقلل من مشاركة المرأة في العمل التنموي وخاصة خارج المنزل.

- وفي مجال التأثير السلبي للعوامل الثقافية في فشل برنامج التنمية، توصلت الدراسة إلى استمرار تأثير رواسب القيم والتقاليد والتوجهات المعيارية الماضية في مجال تعلم القناة، وعمل المرأة، وتنظيم الأسرة، والإنجاب وممارسة الحقوق السياسية.

- **تعقيب:**

- حاولت هذه الدراسة الكشف عن التأثيرات التبادلية بين مشروعات وبرامج التنمية المحلية وبعض ملامح النسق القيمي في مجتمع محلي ريفي، بينما يتحدد مجال دراستنا الحالية في مجتمع محلي حضري.
- تنطلق دراستنا الحالية في تناولها لأثر برامج ومشروعات التنمية على نسق القيم الاجتماعية في مجتمع الدراسة، من نفس المنطلقات التصورية لهذه الدراسة والمتمثلة في الاتجاه البنائي الوظيفي. وتبنى الدراسة الحالية لهذا الاتجاه لا يعني أنها دراسة استاتيكية، فمن البديهي أن عملية التنمية تؤثر على كافة مكونات البناء الاجتماعي، وهذا لا يعني أن التنمية تمثل المتغير الوحيد الذي من خلاله تتحقق العوامل الثقافية من قيم وأفكار وتقاليد (الجانب المعنوي للتنمية) فالظاهرة الاجتماعية معقدة تتفاعل في تشكيلها مجموعة من المتغيرات المتفاعلة، حيث أن تركيزنا على التنمية لا يعني التقليل من أهمية المتغيرات الأخرى، وإنما لأغراض التحليل.
- تعتمد دراستنا الحالية في بحثها الميداني على أراء الإخباريين بغرض الحصول على بيانات تخص ماضي مجتمع الدراسة، على النحو الذي أخذت به هذه الدراسة التي اعتمدت المنهج السوسيوانتروبولوجي.

الدراسة الرابعة: التأثيرات التبادلية بين نسق القيم وبرامج التنمية الريفية في بعض قرى محافظة المنوفية بجمهورية مصر العربية[1]

لـــ: كمال التابعي.

1- موضوع الدراسة:

استهدفت هذه الدراسة الكشف عن طبيعة التأثيرات التبادلية بين نسق القيم وبرامج التنمية الريفية في قريتين مصريتين، أي الكشف عن الدور الذي تلعبه القيم برامج ومشروعات التنمية الريفية في تغير النسق القيمي، والدور الذي تلعبه القيم والمكونات الثقافية في التنمية، سواء من حيث دورها السلبي أو الايجابي بغية إبراز تأثير الجوانب الثقافية في التنمية الريفية.

- استعرضت الدراسة اتجاهات التنظير المختلفة التي حاولت تفسير قضية التنمية، والتنمية الريفية، فضلا عن استعراض كافة الاتجاهات الفلسفية والسيكولوجية والسوسيولوجية التي عالجت موضوع القيم.
- اهتمت الدراسة ببيان تأثير برامج ومشروعات التنمية الريفية على تغيير نسق القيم الاجتماعية بقريتين مصريتين وهما قرية ميت بره، وكفر الشهيد بمحافظة المنوفية، وقرية "طنبارة" بمحافظة الغربية (الواقعتان بالوجه البحري).

2- الإطار التصوري للدراسة:

تبنت الدراسة المدخل البنائي الوظيفي كإطار فكري أساسي، كما انطلقت من رفض أي تفسير أحادي للظاهرة الاجتماعية وبغرض الدراسة والتحليل ركزت الدراسة على الوقوف على التأثيرات التبادلية بين برامج ومشروعات التنمية الرهنية وتغيير النسق القيمي بمجتمع الدراسة.

3- فرضيات الدراسة:

أ- **الفرضية الرئيسية:** "قد تكون هناك تأثيرات تبادلية بين برامج ومشروعات التنمية والنسق القيمي.

---

[1]- كمال التابعي، التأثيرات التبادلية بين نسق القيم وبرامج التنمية الريفية في بعض قرى محافظة المنوفية بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه منشورة بمكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1983.

وفي ضوء هذه الفرضية الرئيسية تمت صياغة فرضيتين فرعيتين ترتبطان أساسا بالدراسة، وبموضوع البحث.

ب- **الفرضية الجزئية الأولى:** قد تؤدي برامج ومشروعات التنمية الريفية إلى حدوث تغيرات في النسق القيمي بالمجتمع الريفي.

وقد قسم الباحث هذه الفرضية إلى أربعة عناصر فرعية تشمل ما يلي:

الفرضيـــة(أ): إن برنامج ومشروعات التنمية الريفية قد تؤدي إلى حدوث تغيرات في القيم الاقتصادية بالمجتمع الريفي.

الفرضية (ب): أن برامج ومشروعات التنمية الريفية قد تؤدي إلى حدوث تغيرات في القيم القرابية.

الفرضية (ج): إن برامج ومشروعات التنمية الريفية قد تؤدي إلى حدوث تغيرات في قيم واتجاهات القرويين نحو التعليم الريفي.

الفرضية (د): إن برنامج ومشروعات التنمية الريفية قد تؤدي إلى حدوث تغيرات في قيم واتجاهات القرويين نحو المشاركة السياسية.

ج- **الفرضية الجزئية الثانية:**

قد تؤدي القيم الثقافية في المجتمع الريفي دورا في برامج ومشروعات التنمية الريفية.

وقد قسم الباحث هذه الفرضية الجزئية إلى عنصرين فرعيين يشملان ما يلي:

الفرضيـــة (أ): قد تؤدي بعض القيم الثقافية والاتجاهات إلى مشاركة أعضاء المجتمع الريفي في برامج ومشروعات التنمية الريفية وزيادة فعاليتها.

الفرضية (ب): قد تؤدي بعض القيم الثقافية والاتجاهات (قيم العزوة والإنجاب) إلى مناهضة أعضاء المجتمع الريفي لبرامج التنمية الريفية والحد من فعاليتها.

4- مجال الدراسة:

تم إجراء الدراسة الميدانية بقريتين هما:

أ- ميت برة وكفر الشهيد بمحافظة المنوفية، وقرية "طنبارة" بمحافظة الغربية، حيث تمثل الثانية القرية التقليدية، التي استخدمتها الدراسة كقرية ضابطة، حيث تتوفر على برامج التنمية، بينما تفتقر

الثانية إلى هذه البرامج والمشروعات الإنمائية.

ب- أما المجال البشري للدراسة فيتمثل في دراسة عينة عشوائية من اسر القريتين، حيث تم اختبار 300 أسرة من القرية الأولى و150 أسرة من القرية الثانية، وقد تحددت الأسرة كوحدة الدراسة، وقد تم اختيار هذه الأسر على أساس توزيع السكان حسب النشاطات الاقتصادية، اعتمادا على الإحصائيات الرسمية.

ت- أما المجال الزمني فقد حدد من شهر مارس1981 إلى شهر فيفري 1983.

5- الإجراءات المنهجية للدراسة:

استخدم الباحث مجموعة متكاملة من الطرق والأدوات البحثية التي تتسق وطبيعة الأهداف المحددة للدراسة حيث اشتملت هذه الطرق والأدوات على ما يلي:

أ- الطريقة التجريبية: وقد تم اعتمادها في دراسة قريتين متشابهتين في عدد من المتغيرات ما عدا نتغير واحد وهو "عامل التنمية".

ب- الطريقة الإحصائية: حيث تم استخدامها في تحليل البيانات.

ج- طريقة دراسة الحالة: وقد استعملت هذه الطريقة بغرض التعرف على التغيرات التي طرأت على بعض القيم، حيث تم إجراء مقابلات مع أصحاب مصانع الطوب، وبعض الملاك ممن باعوا أراضيهم من أجل تجريفها بغرض صناعة الطوب.

د- كما اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي والطريقة المفاهمية

ه- كما اعتمدت الدراسة على المقابلات المفتوحة والاختيار بين السجلات الرسمية، والاستبيان كأدوات لجمع البيانات.

و- وقد جمعت الدراسة بين الأسلوبين الكيفي والكمي في عرض وتفسير وتحليل البيانات الامبريقية، في ضوء أهداف الدراسة وفروضها.

6- نتائج الدراسة:

أ- كشفت الدراسة عن استخلاص عام مؤداه أن هناك تأثيرات تبادلية بين النسق القيمي وبرامج ومشروعات التنمية الريفية وتحدد هذه التأثيرات في أن برامج ومشروعات التنمية الريفية قد أدت إلى

تغيير النسق القيمي بقرية ميت برة، وذلك من خلال تبني القرويين لبعض القيم الايجابية الجديدة، تختلف عن القيم التقليدية السائدة في القرية التقليدية.

ب- توصلت الدراسة إلى أن برامج ومشروعات التنمية الريفية قد أدت إلى تغير القيم الاقتصادية بالقرية النامية، حيث تغيرت نظرة القرويين إلى الأرض الزراعية، إذ لم تعد ملكية الأرض تمثل المثل الأعلى، كما لم تعد تمثل عاملا محددا للمكانة الاجتماعية والاقتصادية، هذا فضلا عن ظهور بعض القيم الاقتصادية الجديدة، كالادخار، وممارسة التجارة وإقامة بعض الصناعات الصغيرة مثل صناعة الطوب، وتربية الدواجن، وعليه؛ أصبح المال والثروة، كما أشارت إلى ذلك نتائج الدراسة مؤشرات للمكانة الاجتماعية بالمجتمع.

ج- كما توصلت الدراسة إلى تغير بعض القيم القرابية في القرية النامية مقارنة مع القرية التقليدية، حيث ظهرت قيم الاستقلالية العائلة، وتكون من الأسرة النووية، والاتجاه نحو الزواج من خارج العائلة الكبيرة، وعدم التفرقة بين الأبناء، وتغير محددات المكانة الاجتماعية، والنظرة إلى خروج المرأة إلى العمل، فيما توصلت الدراسة إلى استمرار بعض القيم مثل احترام الزواج المبكر، والاتجاه نحو إنجاب مزيد من الأبناء.

د- أصبح التعليم ــ حسب نتائج الدراسة ــ استثمارا بشريا، بقرية ميت برة، (القرية النامية)، حيث أصبح القرويون يشجعون أبناءهم على التوجه إلى المدارس والجامعات، كما أصبحوا أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، وأكثر إقبالا على وسائل الاتصال المختلفة، كما أصبحوا يتطلعون إلى حياة أفضل، ويتقمصون أدوارا متعددة، ويحلمون بما هو جديد.

ه- توصلت الدراسة إلى أن نظرة القرويين لم تتغير إلى المشاركة السياسية، والحكومة، حيث مازالت نظرتهم إلى الحكومة نظرة ريبة وخوف، وشك من العملية السياسية بحد ذاتها.

و- كشفت الدراسة على أن هناك بعض القيم التي تعد ايجابية في مظهرها كقيمة الانفتاح على العالم الخارجي والادخار والاستثمار والتضامن العائلي، لم تستطع من أن تزيد من فاعلية التنمية الريفية، وتوفر متطلباتها، حيث دعمت المشروعات الاستثمارية الرأسمالية، مما يدل ــ حسب الباحث ــ على أن القيم الايجابية لا يمكن أن تلعب دورا كمحدد للسلوك إلا إذا توفر لها الإطار الثقافي الذي يسمح بنموها داخله.

ز- توصلت الدراسة إلى أن هناك تحديدات بنائية ومعوقات حالت دون تحقيق الأهداف المأمولة

من ورائها، كون هذه البرامج والمشروعات تمت دونما سياق اجتماعي وثقافي يسندها، أو وفقا لسياسة تنموية محددة وتخطيط مدروس (تنمية مشوهة).

ح- كما توصلت الدراسة إلى النزعة الفردية، وانتشار الأمية، وسيادة القيم المادية، بالإضافة إلى غياب الرقابة على البرامج والمشروعات التنموية، كلها عوامل أدت إلى تشويه الواقع الاقتصادي والثقافي للمجتمع.

ط- أكدت الدراسة مسالة نسبية القيم، أي أنها تختلف من مجتمع إلى آخر، كما تختلف بين الطبقات الاجتماعية ضمن المجتمع الواحد.

ي- وأخيرا انتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات تؤكد في مجملها على الأساس التكاملي للتنمية الاجتماعية، وضرورة وضع برنامج لمحو الأمية، وتعميق الشعور بالانتماء الاجتماعي من خلال التركيز على دور وسائل الإعلام المختلفة.

- **تعقيب:**

1- تتبنى دراستنا الحالية المنظور التصوري لهذه الدراسة، أي المنظور البنائي الوظيفي، لكنها تختلف عنها في تناولها لموضوع الدراسة، حيث عنيت هذه الدراسة بالوقوف على التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية الريفية في إطار مجتمع ريفي، بينما يتحدد مجال اهتمام دراستنا الحالية بالوقوف على الآثار الناجمة عن تنفيذ برامج ومشروعات التنمية في مجتمع محلي حضري على تغيير نسق القيم الاجتماعية به.

2- تنطلق دراستنا الحالية من محاولة الوقوف على تأثيرات برامج ومشروعات التنمية على نسق القيم بمجتمع الدراسة انطلاقا من نفس المؤشرات التي حاولت هذه الدراسة الكشف من خلالها على أوجه هذا التغير، على أنها تزيد عنها في محاولة الوقوف على ملامح التغير في نسق التفاعل الاجتماعي تحت تأثير تنفيذ هذه المشروعات.

3- تختلف دراستنا الحالية عن هذه الدراسة في ما يتعلق بمجالها الجغرافي والبشري، حيث تقتصر دراستنا على مجتمع محلي حضري واحد، تعتمد عينة بسيطة مكونة من أرباب الأسر من مختلف الفئات الاجتماعية بطريقة تضمن تجانس أفراد العينة، وتمثيلهم لمجتمع الدراسة.

4- ونظرا لاعتماد دراستنا الحالية على عينة واحدة تمثل مجتمع الدراسة فإنها تعتمد الأسلوب الوصفي، والطريقة المقارنة بين مختلف الفترات التنموية التي مر بها مجتمع الدراسة، وليس المقارنة بين عينتين كما هو الشأن في هذه الدراسة.

الدراسة الخامسة: الانفتاح وتغير القيم في مصر[1]

لـــ: أحمد أنور

1- موضوع الدراسة:

حاولت هذه الدراسة البحث في العلاقة الجدلية بين التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها مصر منذ عقبة السبعينات بفعل سياسة الانفتاح الاقتصادي وتغير انساق القيم الاجتماعية في المجالات التالية:

أ- الانفتاح وقيم العمل المنتج؛

ب- الانفتاح وقيم التعليم والثقافة؛

ج- الانفتاح وقيم العقلانية والعلمية؛

د- الانفتاح وقيم المساواة بين الجنسين؛

ه- الانفتاح والمشاركة السياسية والانتماء.

هذا وقد ركزت الدراسة على بيان القيم السلبية التي تدعو إلى الحفاظ على الوضع القائم، وترفض التغير، في مقابل القيم الايجابية التي تعتمد على العلم والعقل، وتؤمن بالمشاركة والانتماء والجماعة والتعاون والمساواة، مسترشدة في ذلك بالمدخل البنائي التاريخي، آخذا في عين الاعتبار أثر المناخ الانفتاحي على التمايزات الاجتماعية، وما استتبع ذلك من تحولات على صعيد القيم الاقتصادية (تغير في أنماط الاستهلاك، وظهور مجالات جديدة للكسب السريع)، وبالتالي بروز فئات اجتماعية جديدة تحاول أن تفرض قيمتها على المجتمع ككل.

2- الاطار المنهجي للدراسة:

أ- فرضيات الدراسة:

انطلقت الدراسة من فرضيات خمس كما يلي:

الفرضية الأولى: عملت سياسة الانفتاح الاقتصادي على تدعيم قيم الربح اليسير، والقيم الاستهلاكية

---

[1]- أحمد أنور، الانفتاح وتغير القيم في مصر 1992، مصر العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1993.

على حساب قيم العمل والإنتاج.

الفرضية الثانية: عملت سياسة الانفتاح الاقتصادي على تدهور قيم التعليم والثقافة، وانتشار قيم تعليم الفائدة العينية، والتكاسل في التخطيط الثقافي.

الفرضية الثالثة: ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادي في نشر القيم الغيبية على حساب القيم العقلانية والعلمية.

الفرضية الرابعة: أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى ظهور قيم تتعلق بدونية المرأة وقهرها المادي والمعنوي.

الفرضية الخامسة: أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى نشر قيم اللامبالاة والسلبية والعزوف عن المشاركة السياسية.

ب- عينة الدراسة ومجالها:

تركزت الدراسة الميدانية في محافظة القاهرة، واعتمدت على عينة عمدية أو مقصودة، وتم اختيارها وفقا لعدة محاور من أهمها (الدخل، التعليم، المهنة)، وقد تضمنت ثلاث طبقات اجتماعية وهي: طبقة العمال، والطبقة البورجوازية، والطبقة البيروقراطية.

ج- أدوات جمع البيانات وأساليب التحليل:

استخدمت الدراسة أساليب المقابلة والاستبيان، وقد اشتملت الاستمارة على أسئلة تعكس التغيرات في النسق القيمي بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر. ومقارنتها مع القيم التي كانت سائدة خلال التجربة الناصرية في التنمية، بغرض توضيح مدى التغيرات التي طرأت على الأنساق الاجتماعية في الفترتين.

وبغرض تحليل نتائج الدراسة الميدانية، اعتمدت الدراسة أسلوبي التحليل الكمي والكيفي، حيث تم تحليل التجربتين اللتين عرفتهما مصر بالاستناد إلى التحليل الكيفي والكمي (تحليل السياسيين الاقتصاديين) كما اعتمدت أيضا على التحليل الكمي لنتائج البحث الميداني.

3- نتائج الدراسة:

أ- توصلت الدراسة إلى أن سياسة الانفتاح الاقتصادي، ساهمت في دمج البلاد في المنظومة الرأسمالية العالمية، وبالتالي تحول الاقتصاد المصري إلى نموذج للاقتصاد التابع، حيث توسعت الاستثمارات الأجنبية، وتراجعت الصناعة الوطنية وانحسار القطاع العام، لصالح اتساع نطاق القطاع الخاص (الغير منتج في اغلبه)، وزيادة الاستيراد على حساب الإنتاج المحلي، مما أدى إلى اتساع حجم المديونية، وزيادة التضخم وارتفاع الأسعار بشكل جنوني، مما أثر سلبا على القدرة الشرائية للطبقات الدنيا، وخاصة العاملة منها، بالإضافة اللى انتشار ظاهرة النشاط الاقتصادي الموازي والطفيلي، والأعمال الحرة والربح السريع، ومن أهم آثار هذه الدراسة إهدار قيمة العمل المنتج، وبروز قيم سلبية مثل الإنفاق الترفي والاستهلاك المظهري.

ب- توصلت الدراسة إلى أنه بسبب طغيان القيم المادية بفعل التحولات الاقتصادية، أصبح العلم لا يحضى بالاحترام والتقدير، حيث أن قيمة العلم لم تعد تنطوي على تقدير اجتماعي، وتقهقرت قيم التفوق العلمي، لتحل محلها قيم التجارة والأعمال الحرة التي تعطي نفوذا اجتماعيا بصرف النظر عن التعليم والإنجاز.

ج- توصلت الدراسة إلى أن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي أدى إلى انحسار القيم العقلانية والعلمية، وحلت محلها قيم التفكير القدري، حيث أن التفكير في المستقبل أصبح يدخل في نطاق المجهول، بالإضافة إلى تزايد في الاعتقاد ببعض القيم السلبية مثل الحسد والعين، وعدم جواز معرفة جنس الجنين قبل الولادة، وارتفاع نسبة التفسير الغيبي للتفاوت الطبقي في المجتمع.

د- توصلت الدراسة الميدانية إلى رفض نسبة كبيرة من المبحوثين نزول المرأة ميدان العمل، تحت مبررات دينية "عمل المرأة حرام" واجتماعية (رعاية الأبناء والقيام بشؤون البيت أفضل)، مما يؤكد انتشار قيم دونية المرأة على حساب قيم المساواة بين الجنسين، كما أكدت الدراسة رفض أغلبية أفراد العينة مشاركة المرأة في العمل السياسي والاختلاط بين الجنسين، وفي ذات الوقت توصلت الدراسة إلى أن أفراد العينة الذين قبلوا بعمل المرأة ينتمون إلى الطبقة الدنيا والمتوسطة (أصحاب الدخول المنخفضة)، حيث أن قبولهم لعمل المرأة يرجع أساسا إلى الرغبة في مشاركتها في الإنفاق، ولا يعكس قيم المساواة بين الجنسين.

هـ- كما تبين من النتائج الميدانية، استمرار قيم الانتماء إلى الأسرة من خلال الحرص على تبادل الزيارات، وتقديم العون المادي والتكافل الاجتماعي بوجه عام.

و- توصلت الدراسة إلى تدني قيم المشاركة السياسية، وانتشار الأنانية والمصلحة الشخصية على حساب القيم الانتماء للمجتمع المحلي، بسبب شكلية العملية الانتخابية، وعدم وضوح مناخ ديمقراطي حقيقي.

- **تعقيب:**

بحثت هذه الدراسة في التغيرات التي طرأت على القيم الاجتماعية في مصر، بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في السبعينات في محاولة لإبراز هذه السياسة في بروز قيم اجتماعية سلبية في المجتمع المصري، مقابل تراجع القيم الايجابية التي كانت سائدة خلال فترة ما قبل ثورة يوليو ولغاية بداية السبعينيات، في حين تسعى دراستنا الحالية إلى رصد التغيرات في بعض انساق القيم الاجتماعية بمجتمع محلي حضري تحت تأثير برامج ومشروعات التنمية، بغض النظر عن اتجاه هذا التغير سلبيا كان أم ايجابيا.

1- تختلف دراستنا الحالية عن هذه الدراسة، حيث أن رصد التغيرات في النسق القيمي للمجتمع تحت تأثير برامج ومشروعات التنمية وفقا لدراستنا الحالية يتحقق عبر المدخل الوظيفي، بينما تتبنى هذه الدراسة المدخل البنائي التاريخي (المدخل الماركسي).

2- اعتمدت هذه الدراسة عينة عمدية ممثلة لثلاث طبقات اجتماعية بمجتمع الدراسة، بينما تعتمد دراستنا الحالية على عينة عمدية (قصدية)، ممثلة لجميع الفئات الاجتماعية لمجتمع الدراسة بصفة متجانسة.

ثالثا: دراسات جزائرية:

<u>الدراسة الأولى</u>: التنمية والقيم الاجتماعية–الثقافية[1]

لـــ: خروف حميد

1- موضوع الدراسة:

تعرضت هذه الدراسة بالتحليل النظري والميداني للعلاقة التبادلية بين القيم والتنمية، والتعرف على ملامح هذا الارتباط، وطبيعته، انطلاقا من الاتساق الوظيفي بين القيم والتنمية، وحيث عنيت الدراسة بالإجابة عن الأسئلة التالية:

أ- هل افرز المسار التنموي في الجزائر بدائل في القيم الثقافية لدى أفراد محل الدراسة؟

ب- هل حدث تحول قيمي يأخذ اتجاها أفقيا يتضمن السائد والمتنحي من الأنماط السلوكية المرتبطة بالقيم الاجتماعية–الثقافية؟ وهل تتسم أنماط السلوك الاجتماعي بالتمايز لدى الفئات الاجتماعية محل الدراسة؟

ج- إلى أي مدى بعد اتجاه النماذج إطارا تفسيريا للعلاقة بين التنمية والقيم في المجتمعات السائرة في طريق النمو؟

ح- وقد انطلقت الدراسة من تصور للتنمية على أساس أنها عملية شاملة لها إبعاد متعددة اجتماعية واقتصادية وثقافية، أدت إلى تحولات اجتماعية، أربكت النسق القيمي السائد، وساهمت في اهتزازه، وذلك وفقا للمنظور السوسيولوجي، الذي ينظر إلى نسق القيم قي ارتباطه بنائيا ووظيفيا بالأنساق الأخرى المكونة للبناء الاجتماعي، في إطار التصور البنائي الوظيفي الذي أخذت به هذه الدراسة.

2- فرضيات الدراسة:

انطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مؤداها: "وجود ارتباط بين التنمية والقيم الاجتماعية – الثقافية لدى أفراد"، وتهدف هذه الفرضية إلى الوقف على ما يلي:

---

[1]- خروف حميد، دراسة لبعض أنماط السلوك الاجتماعي لعمال مركب الأسمدة الفوسفاتية بعنابة 1997. رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 1997.

– معرفة طبيعة هذا الارتباط بالاستناد إلى دراسة بعض أنماط السلوك الاجتماعي، وما يحويه من توجيهات قيمية محددة لممارسة الأفراد في المجتمع.

كشفت مدى فعالية اتجاه النماذج في تفسير طبيعة العلاقة بين التنمية والقيم في المجتمعات السائرة في طريق النمو، حيث يمثل المجتمع الجزائري نموذجا ممثلا لهذه المجتمعات.

ومن هذا المنطلق تمت صياغة فرضيتين اثنتين على النحو التالي:

الفرضية الأولى: يرتبط ظهور بعض أنماط السلوك الاجتماعي السائد لدى أفراد المجتمع بعملية التنمية.

الفرضية الثانية: يوجد ارتباط بين عملية التنمية واختفاء بعض الأنماط السلوكية لدى الأفراد في المجتمع.

وبغرض بحث هاتين الفرضيتين امبريقيا، استندت الدراسة إلى مؤشرات تعبر عن أشكال التصرفات الفردية في المواقف المختلفة، وذلك على النحو التالي:

مؤشرات الفرضية الأولى: وتحددت كما يلي:

أ– زيادة الاتجاه نحو العلمانية والدنيوية (صنع القرار والميل إلى التجديد والرغبة في الإنتاج).

ب– زيادة النزعة الفردية في العلاقات الاجتماعية (تراجع العلاقات الاجتماعية الأولية وبروز علاقات ذات طبيعة مصلحية، واتساع نطاق البدائل الثقافية مثل التسامح الاجتماعي والحرية).

أما مؤشرات الفرضية الثانية: فقد تحددت كما يلي:

أ– النظرة الاجتماعية للتمايز بين الجنسين.

ب– الروابط القرابية الممتدة (العائلية).

ج– التمسك بالعادات والأعراف والمعتقدات السائدة.

3– السياق المنهجي للدراسة:

1– جمعت الدراسة بين المدخلين الانتروبولوجي والسوسيولوجي، حيث استخدم المدخل الانتروبولوجي في الملاحظة بالمشاركة والمقابلة المركزة بغرض الكشف عن العلاقات الأولية، ومعايير السلوك التي يتبعها الناس، وعاداتهم.

في حين اعتمد المدخل السوسيولوجي للاستدلال عن طريق الفهم للإحاطة بالإبعاد السياسية للمشكلة موضوع الدراسة وهي البعد التاريخي (الماضي) والبعد الواقعي (الحاضر) والبعد العلائقي (استجلاء العلاقة الوظيفية بين التنمية والقيم الاجتماعية – الثقافية من خلال فهم الكل عن طريق فهم جزء وفهم صورة الجزء ضمن الكل.

2- اعتمدت الدراسة أيضا على المنهج الوصفي بغرض تقديم صورة واضحة المعالم للمظاهر السلوكية لأفراد مجتمع الدراسة.

3- اتبعت الدراسة المنهج المقارن للوقوف على طبيعة القيم الاجتماعية – الثقافية للأفراد في مجتمع البحث، للكشف عن مدى تساند القيم وظيفيا مع مكونات البناء الاجتماعي والعوامل الفاعلة كالتنمية.

4- اعتمدت الدراسة في جانبها الميداني على مجموعة من الأدوات لجمع المعطيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة وهي:

– صحيفة الاستبيان: وهي الوسيلة الأساسية التي اعتمدت في جمع المعطيات المتعلقة بعناصر الدراسة الميدانية.

– الملاحظة

– الوثائق والسجلات.

4- عينة الدراسة:

اشتملت الدراسة على عينة متكونة من العمال في الصناعة باعتبارهم انسب وحدة للتحليل، وفضلا عن أسرهم لتتبع التغيرات التي لحقت بنسقها القيمي.

وقد تم اختيار مفردات العينة استنادا إلى محكين وهما: الأقدمية (أكثر من10 سنوات أقدمية) والإقامة الحضرية (مدينة عنابة)

وعلى هذا الأساس تم اختيار عينة عشوائية منتظمة من عمال مركب الأسمدة الفوسفاتية بعنابة (ميدان الدراسة).

5- نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- توصلت الدراسة إلى أن عملية التنمية بمدينة عنابة قد أدت إلى حدوث تحولات جوهرية في مجالات عديدة، حيث تبدو مظاهر هذه التحولات في تعدد الأنشطة الاقتصادية (صناعة، زراعة، تجارة، مهن حرة) وانتقال العديد من الأفراد إلى الإقامة بها نظرا لتوفر فرص العمل والخدمات المختلفة، مما أدى إلى الانتقال من المجتمع البسيط إلى المجتمع المركب أي التحول من حالة التجانس إلى حالة اللا تجانس والتباين.

2- بفضل عامل التنمية طرأت تغيرات عميقة في مجال القيم الاجتماعية – الثقافية للعامل الذي يشتغل بالصناعة، ويقيم في منطقة حضرية، ومنها التحول الذي أصاب حجم الأسر، ونمطها، والمراكز والأدوار الاجتماعية، والتواصل القرابي والانفتاح على العالم الخارجي.

3- اتضح من خلال الدراسة، أن تعددية النسق القيمي لعينة الدراسة ليست تعددية وظيفية، بمعنى وجود تباين بنائي وظيفي يؤدي إلى إحداث تناقض في الثقافة الأصلية، وتشوه في النسق القيمي السائد، بحيث اختلت فيه لدى الناس معايير الصواب والخطأ، وكذلك معايير التقييم والالتزام.

4- أكدت نتائج الدراسة تغير أنماط العلاقات الاجتماعية، فرغم استمرار العلاقات الأولية والقرابية، إلا أن العلاقات الثانوية بدأت تغزو الحياة الحضرية، كما أكدت الدراسة ظهور قيم جديدة ترتبط بعلاقات المصلحة والتسامح وسيطرة وسائل الضبط الرسمي، وتأكيد روح الفردية والعزل المكاني (مما يؤكد اتجاه الأفراد بمجتمع الدراسة نحو الانعزالية والديونية والنفعية والعقلانية، وهذا يعني أن نسقا قيميا جديدا هو في طور التشكل والتبلور في مجتمع الدراسة).

5- أكدت الدراسة على أن التغيرات الاجتماعية وطبيعة التنمية في الجزائر قد أفرزت تناقصات على مستوى الفعل الاجتماعي الذي يتميز بعدم الاستمرارية، حيث تؤكد هذه الحالة ان النسق القيمي يتميز بالتعددية التي أفضت إلى تداخل قيم مع قيم أخرى، وتفوق بعضها على البعض الأخر، وتناقض بعضها مع البعض الآخر.

6- خلصت الدراسة إلى عدد من القضايا المرتبطة بالتغيير في النسق القيمي تحت تأثير التنمية ومنها:

- غياب الرقابة الوالدية الصارمة.

- ارتفاع مكانة الزوجة.

- استمرار أهمية الأسرة كجماعة أولية تتمتع بأهميتها

- يوجد تحول نظامي لأنماط المشاركة الاجتماعية (الانخراط في تنظيمات مشتركة)

7- أكدت الدراسة استمرار اشتغال بعض الأنماط السلوكية التي كانت سائدة في مرحلة سابقة على التنمية ضمن السياق الاجتماعي – الثقافي الراهن، مما يعني أن ثمة هناك نسقا قيميا متناقضا في طور الفرز والتشكل والتبلور، وهذا النسق يرتبط بمرحلة تاريخية محددة تتميز بتناقض المكونات الأساسية للبناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

8- وأخيرا أكدت الدراسة على الارتباط بين عملية التنمية وظهور بعض أنماط السلوك الاجتماعي السائد، واختفاء بعضها لدى أفراد مجتمع الدراسة.

9- كما توصلت الدراسة إلى أن اتجاه المؤشرات يتميز بنظرة محدودة ونسبية، حيث أنه يقوم على رد البناء إلى التباين في النسق القيمي من خلال التحليل البنائي المبسط بين قيم حديثة وأخرى تقليدية، فضلا على ان البحوث الامبريقية المعتمدة على هذا الاتجاه تهمل إهمالا تاما الظروف التاريخية التي أدت إلى ظهور مكونات البناء الاجتماعي بالشكل الذي هي عليه.

10- وأخيرا انتهت الدراسة إلى أن الاتجاه الأكثر ملائمة لدراسة مثل هذه المواضيع هو الاتجاه المتعدد العوامل الذي يأخذ بعين الاعتبار مقولات "التكامل، التوازن" ومقولات "الصراع، التغير" ومقولات "الاستمرار، الانحلال" لان هذه الثنائيات تمكننا من فهم دلالات الفعل الاجتماعي، وتناقضات الفعل الاجتماعي.

- **تعقيب:**

- تعد هذه الدراسة واحدة من الدراسات السوسيولوجية التي أجريت على المجتمع الجزائري، والتي حاولت استجلاء العلاقة الارتباطية بين التنمية وبعض انساق القيم الاجتماعية، وعلى نفس المنوال تحاول دراستنا الحالية البحث في تأثير برامج ومشروعات التنمية المحلية على تغير لنسق القيم

الاجتماعية بمجتمع الدراسة.

- تختلف دراستنا الحالية عن هذه الدراسة في مجالها (البشري والجغرافي)، ففي حين ينحصر نطاق هذه الدراسة في مجال جغرافي مغلق (نطاق المصنع)، ويتحدد مجالها البشري في عينة من العمال الصانعين وأسرهم.

- يتحدد نطاق دراستنا الراهنة بالمجتمع المحلي الحضري، ويضم عينة ممثلة لمجتمع الدراسة، تشتمل على مختلف الفئات الاجتماعية.

- تختلف دراستنا الراهنة عن هذه الدراسة من حيث مجال البحث، حيث تبحث في متغيرات محددة تشكل نسق القيم الاجتماعية بمجتمع الدراسة، في حين تركز هذه الدراسة على الأنماط السلوكية المرتبطة بالقيم الاجتماعية – الثقافية.

الدراسة الثانية: عنوان الدراسة: القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري ــ دراسة مسحية ــ[1]

لـــ: عبد الحفيظ مقدم

- استهدفت هذه الدراسة وصف نظام القيم السائد في المجتمع الجزائري. من خلال عينة تمثل مختلف المستويات التنظيمية في المستويات الصناعية، تم اختيارها من عدة مناطق جغرافية من الوطن.
- وقد استهدفت هذه الدراسة الكشف عن القيم السائدة في المجتمع الجزائري، عن طريق بحث قيم الأفراد باعتبارها مؤشرات اجتماعية هامة تعكس الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية السائدة في البلد.

1- منهجية الدراسية:

- اعتمدت الدراسة أسلوب المسح عن طريق العينة التي اشتملت على 338 فردا من مختلف الوحدات الصناعية عبر الوطن وهي:
- وحدتي الشراقة ودلس لصناعة الأحذية
- وحدات باب الوادي وبريكة، وبجاية والبويرة لصناعة النسيج.
- وحدتي البليدة والشلف للمجوهرات

تكون عينة الدراسة من 67.5% ذكورا، و32.5% إناثا كما اشتملت على المستويات التنظيمية الثلاثة: 18% من المديرين، و21.5%من المشرفين و55.5% من العمال

- وبما أن الدراسة تنتمي إلى الدراسات السيكولوجية (علم النفس) فقد اعتمد الباحث مقياس القيم، يتمثل في مقياس روكانش للقيم، بعد تعديله وتكييفه ليتلاءم مع مجتمع العينة، حيث تضمن الأولى القيم الغائية، والثانية القيم الرأسمالية، التي تعتبر أنماطا محددة من السلوك، حيث يقوم المبحوثون بترتيب القيم حسب الأولوية أو الأهمية التي يعطونها لكل قيمة بالمقارنة مع القيم الأخرى في القائمة.

---

[1]- حوليات الجامعة الجزائرية، العدد 6، الجزء الأول، 1991، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1994، ص ص 9-21.

2- نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى ترتيب أفراد عينة البحث القيم على النحو التالي:

- توصلت الدراسة إلى أن القيم العائلية احتلت المراتب الثلاث الأولى وهي: ضمان المستقبل، الاحترام الذاتي والحرية، متبوعة بالاحترام الاجتماعي، علاقات جيدة، التحصيل، حياة مريحة، والتطور، في حين ظهرت المساواة، حياة نشطة، وحياة مبتهجة في المراتب الأخيرة.

- كما توصلت الدراسة إلى أن القيم الوسائلية التي احتلت المراتب الثلاث الأولى من حيث الأهمية وهي:

- مطيع، متبوعة بطموح، منضبط، مستقل، صبر، مسؤول، جاد، متسامح، مساعد، ومرح في المراتب الأخيرة من القائمة.

- إن ترتيب القيم الغائية بهذه الطريقة تعكس عدة مظاهر في المجتمع الجزائري (السياسية والاقتصادية والثقافية)، حيث أن ترتيب قيمة ضمان المستقبل في المرتبة الأولى يعكس اهتمام الجزائريين بالحاجة إلى الأمن والاستقرار، فمن الناحية الاقتصادية يعرف المجتمع الجزائري منذ فترة ارتفاعا غير عادي في مستوى المعيشة نتيجة لارتفاع الأسعار، وسوء توزيع المواد الغذائية إلى جانب انخفاض الأجور التي لا تتماشى مع تكاليف المعيشة، بالإضافة إلى أزمة السكن، كما أن الاهتمام بتأمين المستقبل يعطي أيضا الوضعية السياسية غير المستقرة التي يشعر بها الفرد فهو غير مطمئن للنظام السياسي السائد قبل أحداث أكتوبر 1988، وأخيرا يعكس الاهتمام بتأمين المستقبل الشعور بعدم الاستقرار نتيجة لارتفاع نسبة البطالة ونسبة الطرد من المؤسسات، خاصة بعد الشروع في تطبيق سياسة إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية، واعتماد مبدأ النجاعة، وقرار رفع الدعم عن المؤسسات الاقتصادية المتعثرة.

- توصلت الدراسة إلى أن قيمة الاحترام الذاتي ترتبط بالشعور الوطني (ثورة أول نوفمبر، مكانة الجزائر الدولية) وبالتنشئة الدينية (دور تعاليم الإسلام في صيانة وتعزيز التقدير الذاتي)، كما توصلت الدراسة إلى أن قيمة الاحترام الذاتي ترتبط بطريقة التربية أو التنشئة الاجتماعية التي يمارسها الآباء على أبنائهم، التي يغلب عليها الطابع التلقيني التسلطي الممزوج باللوم والتأنيب التي تنمي في الفرد الطاعة والانقياد.

- كما ترتبط هذه القيمة أيضا بالمعاملة اليومية التي يتلقاها الفرد في مختلف مراحل حياته خاصة في الإدارات والمصالح الصحية العمومية، حيث يشعر الفرد أحيانا بفقدان الكرامة للتعسف واللامبالاة.

- كما توصلت الدراسة إلى أن قيمة الحرية تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية ويعد ذلك إلى استمرار تأثير الشعور لدى الفرد الجزائري بالإضافة إلى الشعور بحرية تحقيق الذات وحرية اتخاذ القرارات.

- وفي ما يتعلق بالقيم الوسائلية توصلت الدراسة إلى الأنماط السلوكية الأخلاقية وهي: الإخلاص والكفاءة والطاعة، حيث احتلت قيمة الإخلاص المرتبة الأولى، حيث أكدت على أن اهتمام الشعب الجزائري بصفة الإخلاص يرجع إلى عاملين رئيسيين أحدهما إيجابي والآخر سلبي حيث يرجع الأول إلى التنشئة الأخلاقية والدينية والعامل الثاني سلبي يرجع إلى الظروف اليومية التي يعيشها الفرد، حيث أن واقع الحياة اليومية وما يعرفه من ندرة المواد الغذائية وسوء التنظيم والإدارة بالإضافة إلى الرشوة والمحسوبية، تجعل الفرد يعي تماما أهمية الصدق والإخلاص، حيث تجبره تلك الظروف على الكذب في سبيل تحقيق حاجته.

- كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن الجدارة والبراعة جاءت في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، تحت تأثير عاملين هما التنشئة الاجتماعية، والمكانة الاجتماعية، كما توصلت الدراسة إلى أهمية الطاعة تحت تأثير عاملين اثنين أيضا وهما المعايشة اليومية والتنشئة الاجتماعية.

- **تعقيب:**

رغم أن هذه الدراسة تنتمي إلى الدراسات السيكولوجية، إلا أنها أثارت جملة من القضايا الهامة تتعلق بتغير بعض مظاهر نسق القيم الاجتماعية، تحت تأثير التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في الجزائر بعد انتهاج سياسة الإصلاحات الاقتصادية بداية من الثمانينات، على أن دراستنا الحالية تختلف عن هذه الدراسة من حيث طريقة التناول (دراسة سوسيولوجية) ومن حيث مجال الدراسة (مجتمع محلي حضري)، ومن حيث المتغيرات والمؤشرات، ومن حيث السياق

المنهجي، إلا أنها ستفيد من نتائج هذه الدراسة فيما يتعلق بدراسة التفاعلات الاجتماعية اليومية، بالإضافة إلى التعرف على ملامح الوضعية الاجتماعية والسياسية التي عرفتها البلاد، بفعل القرارات التي طالت الجبهة الاجتماعية عقب الدخول في حركة الإصلاح الواسعة النطاق للمنظومة الاقتصادية، وما أعقبها من توترات اجتماعية بالغة الخطورة.

الفصل الرابع

التنمية في المنظور السوسيولوجي

(تحليل للاتجاهات الكلاسيكية والحديثة المفسرة للتنمية)

مقدمة:

التنمية موضوع قديم جديد متجدد، مادامت هناك مجتمعات إنسانية يتطلع أفرادها إلى الرقي والانتقال من حالة لا يرتضونها، إلى حالة أخرى أكثر تحقيقا لأمانيهم ومتطلباتهم وأهدافهم.

وقد فرضت التنمية نفسها كمفهوم ومجال للبحث العلمي على مستويات التنظيم والتطبيق منذ ما يقرب من قرن ونصف قرن من الزمان تقريبا، حيث ارتبطت بحالة أساسية أطلق عليها حالة "التخلف" عند المجتمعات الإنسانية، ومن ثم كان الاهتمام والبحث حول أفضل السبل، وانسب الصيغ لتجاوز حالة التخلف هذه، والتطلع إلى التنمية.

وعليه؛ أصبح الاهتمام بالتنمية من اكبر المجالات استقطابا لمخططي السياسة العامة، ورجال الصناعة والإدارة بل أصبح الاهتمام بالتنمية يمثل ميدانا يتعاظم شانه في شتى العلوم الاجتماعية والإنسانية، لأنه يمثل الامتداد الطبيعي لدراسات التغير الاجتماعي والثقافي، ويثير قضايا علمية عديدة تتعلق بتجارب مجتمعية حية في مسيرتها، ولهذا أصبح مألوفا ألان أن يؤكد العلماء والباحثون أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي قضية العصر فرضتها ظروف التقدم العلمي التكنولوجي[1].

وطالما أن التنمية ـــ حسب هذه الدراسة ـــ عبارة عن عملية تغيير مقصود تستهدف إدخال نظم جديدة، أو خلق قوى اجتماعية جديدة، وتهيئة الظروف المتعددة لهذا الجانب من التغير الاجتماعي الذي يطلق عليه اسم "التنمية"، فهي تشير إذن إلى الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين. بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل

---

[1]– محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1986، ص ص12-15.

القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة والشباب، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية[1].

وبالجملة تستهدف أحداث تغيرات بنائية ووظيفية في المجتمع.

وسيعنى هذا الفصل باستعراض التراث السوسيولوجي الكلاسيكي والحديث حول موضوع التنمية مع التركيز على القضايا والمقولات الأساسية التي ينهض عليها كل اتجاه وتحليلها تحليلا نقديا.

أولا: ظهور وتطور الفكر التنموي:

ظهرت الاهتمامات الأولى بالفكر التنموي منذ قرون خلت، حيث نجد في الفلسفي اليونانية معالجة لمشكلات المجتمع وتنميته، استنادا إلى أفكار مثالية (أفكار أفلاطون وأرسطو) ، كما نجد في الفكر الروماني أيضا معالجة لمشكلات المجتمع، حيث اصطبغت تلك المعالجات بصيغة علمية أكثر من التأمل النظري (إسهامات المدرسة الابيقورية والمدرسة الرواقية) كما تضمنت إسهامات الفكر الاجتماعي المسيحي معالجة لقضية التنمية والتغير حيث سيطرت الكنيسة على الفكر الاجتماعي، حيث سيطرت القدرية على كل حركات الإصلاح (إسهامات القديس أوغسطين) كما تضمنت الفلسفة الصينية القديمة معالجة لقضية التنمية عن طريق حركة الإصلاح الأخلاقي والسلوكي المتضمنة في الديانة البوذية والتعاليم الكونفوشيوسية، التي دعت إلى القضاء على مظاهر التعسف وإرساء معالم مجتمع يقوم على المساواة الإنسانية ومن جهتهم ساهم العديد من مفكري وفلاسفة الإسلام مثل "الفارابي" و"ابن سينا"، و"ابن ماجة" و"الغزالي" و"عبد الرحمان بن خلدون" بأفكارهم التي حاولوا من خلالها بيان الأسس التي يجب أن يقوم عليها المجتمع والعلاقات الاجتماعية، فقد ارتبطت أفكار ابن خلدون على سبيل المثال بقضيتي التنمية والتطور، حيثما أوضح اثر البيئة على حياة السكان ونظمهم الاجتماعية، والمظهر العمراني، وأن الحياة الاجتماعية دائما في تغير وتطور وحركة، وأن هناك قانونا عاما لتطور المجتمع، حيث عزى التطور الاجتماعي إلى عاملين أساسيين هما العنصر الاقتصادي (المادي)

---

[1]– محمد علي محمد، القيم الثقافية والتنمية، دار المعارف الطبعة الأولى، القاهرة، 1973، ص140.

والعنصر المعنوي (غير المادي) ، ذاهبا إلى أن تطور الاجتماع البشري يكون أساسه اقتصاديا، كما أن كل وضع اقتصادي له أسسه المعنوية التي تقابله وله علاقاته الاجتماعية التي تلائمه أيضا[1].

ولأن مفهوم التنمية ارتبط منذ البداية بالعوامل الاقتصادية فقد عنى أنصار المذهب التجاري منذ بداية القرن الخامس عشر ببيان تأثير زيادة الثروة على البلد دون الاهتمام بما يصيب الفرد منها، مؤكدين في ذات الوقت على الدور الأساسي للدولة في توجيه النشاط الاقتصادي، كما وضعوا القاعدة الأساسية للسياسية الاستعمارية بدعوتهم الصريحة للبحث عن أسواق خارجية لتسويق السلع[2].

ومن جهتهم أكد أنصار مدرسة الطبيعيين التي ظهرت في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر، على أن العالم تحكمه قوانين طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان فيها، وإن الظواهر الطبيعية والبيولوجية تخضع لقوانين عامة. وبالرغم من أن أفكار الطبيعيين حول التنمية امتازت بالعمومية إلا أنه كان لهذه الآراء دور في ظهور النظرية الكلاسيكية في التنمية (ادم سميث، ريكاردو، مالتوس) ، كما كان لها دور كبير في تشكيل الفكر الاقتصادي الرأسمالي[3].

وقبل أن يتبلور مفهوم التنمية ضمن نظريات، عرفت الساحة الفكرية الأوروبية إسهامات عديدة، حاولت في مجملها إبراز هذا المفهوم، في ارتباطه بتطور المجتمعات، وقد تجلت هذه الأفكار خاصة في إسهامات: كوندوسييه، فيكو، سان سيمون، كونت، وسبنسر. ولأن الرأسمالية مرت بمراحل متعددة، قبل أن تتبلور في شكل منظومة متكاملة، فقد حضي مفهوم النمو الاقتصادي Economic Growth باهتمام مبكر، حيث نجد أن "أدم سميث"A. Smith (1723-1790) أول من وضع اللبنات الأولى لهذه النظرية الاقتصادية القائمة على حق الملكية الفردية، ومبدأ الحرية والمنافسة متبينا شعار "دعه يعمل، دعه يمر"، وقد درس ادم سميث أيضا العوامل التي تحقق النمو الاقتصادي والعوامل التي تعيقه[4].

ومن جهته قسم "دافيد ريكاردو" D. Ricardo (1772-1823) المجتمع إلى ثلاث طبقات كبيرة، وهي: الرأسماليين، والإقطاعيين والعمال، حيث يلعب الرأسماليون حسبه الدور الأساسي في الاقتصاد،

---

[1]- عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة، ص ص175-176.
[2]- كامل عمران، التنمية في الوطن العربي، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1999، ص140.
[3]- نفس المرجع، ص141.
[4]- نفس المرجع، ص 142.

والنمو الاقتصادي، ويرى أن النمو لا يحدث إلا إذا استخدم الدخل للادخار، كما أولى الزراعة أهمية كبيرة، وتوصل إلى تأكيد أهمية الأرض في عملية التنمية[1].

وعلى عكس ما يعتقده البعض من أن مساهمة "توماس روبرت مالتوس" T. R. Malthus انحصرت في ما كتبه عن تنقلات السكان، وعن إظهار العلاقة بين الإنتاج والسكان، فإن نظرته إلى النمو الاقتصادي تقوم أيضا على أساس محدودية موارد الثروة التي يستطيع البشر استخدامها، مقابل عدم محدودية حاجات البشر ورغباتهم، مما يؤدي إلى حدوث هوة بين الحاجات والرغبات، حيث أن النمو الاقتصادي هو الذي يقلل من هذه الهوة تدريجيا بواسطة زيادة موارد الثروة في البلاد وتنوعها[2].

وقبل الخوض في التراث السوسيولوجي حول التنمية لا بد أن نشير إلى ارتباط قضية التنمية بحالة التخلف، حيث تشيران إلى قضية واحدة في الواقع. حيث أن للتخلف علاقة بنائية مع النمو الذي حققته الرأسمالية في الدول المتقدمة، وبناء على ذلك سادت في الآونة الأخيرة نظرة جديدة إلى التخلف باعتباره القرين المنطقي لعملية النمو التي يشهدها العالم في جزء منه ينعت بالدول المتقدمة[3].

كما أن فهم عملية التنمية لا يمكن أن يتم إلا من خلال منظورها التاريخي الذي يشخص التخلف في ضوء علاقات السيطرة والاستغلال القائمة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، إذ لا يمكن تجاهل الدور الذي لعبه الاستعمار والرأسمالية في استنـزاف خيـرات الدول المستعمـرة، فيما حاول الاستعمـار ــ بصيغته الجديدة ــ ربط الدول النامية بعجلة التبعية. مما يعني أن التخلف ليس حالة متأصلة في الدولة الفقيرة، بل أن للدور الاستعماري أهمية يصعب تغافلها في تفسير التخلف. على أن ذلك لا ينفي دور العوامل الداخلية المتعلقة بالتخلف وبتراكمه مثل طبيعة النظام الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي، وما يمكن أن تتضمنه العملية التنموية من أخطاء تتعلق بطبيعة استراتيجيات تنموية مغايرة للواقع.

---

[1]– كامل عمران، مرجع سابق، ص 144.

[2]– على عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 13.

[3]– محمد عاطف غيث وآخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر، أسس ونظريات ودراسات واقعية، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، 1983، ص 39.

حيث أشار"ماير"، و"بالدوين" Meier، Baldwin إلى أن التخلف لا يظهر بصورة أساسية إلا في ضوء تكامل العوامل الخارجية والداخلية بما فيها البناء الاجتماعي القائم[1].

ثانيا: الاتجاهات الكلاسيكية في تفسير التنمية والتخلف:

1- الاتجاه المادي (الماركسي):

يعد "كارل ماركس" K. Marx من ابرز ممثلي هذا الاتجاه، حيث اهتم بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في انجلترا، وفي مناطق أخرى من العالم، ثم قدم نموذجا عاما لتطور المجتمعات الإنسانية، ولقد استطاع ماركس من خلال دراسته لفلسفة هيجل المثالية، وأفكار "فيورباخ" المادية، أن يؤسس لمنظور جديد يقوم على المنطق الدياليكتيكي (الجدلي) وفقا للتصور المادي، حيث استند ماركس إلى هذا المنطق في تفسير حركة التاريخ، وفي تفسير النظم السياسية والاجتماعية والثقافية بإرجاعها إلى الظروف المادية للحياة.

ويؤكد "ماركس" أن الناس ــ في غمرة الإنتاج الاجتماعي الذي يمارسونه ــ يقيمون علاقات محدودة، مستقلة عن إرادتهم الفردية، ومجموعة هذه العلاقات الإنتاجية، هي ما يشكل البناء الاقتصادي في المجتمع، وهو الأساس الحقيقي الذي يقوم عليه بناء فوقي من النظم القانونية السياسية، التي تطابقها بالضرورة أشكال محدودة من الوعي الاجتماعي، فأسلوب الإنتاج ــ إذن ــ هو الذي يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية في الحياة، بعبارة أخرى أن وعي الناس ليس هو الذي يحدد وجودهم، بل الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم.

وعليه؛ يفرق ماركس بين البناء التحتي والبناء الفوقي في المجتمع، فالأول يتألف من نظام الإنتاج الذي يشتمل على عنصرين همـــا: قوى الإنتـــاج، وعلاقات الإنتاج المترتب عليها وتتكون قوى الإنتاج ــ بدورها ــ من تفاعل عاملين هما: وسائل الإنتاج (وهي عبارة عن ما يلزم الإنتاج من آلات ومبان بالإضافة إلى الإفراد الذين يباشرون العمل الإنتاجي) ، أما علاقات الإنتاج فهي عبارة عن العلاقات التي تنشا بين المشتغلين بمختلف فروع الإنتاج بالإضافة إلى العلاقات الخاصة بملكية الأموال ووسائل

---

[1]- مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص14 و15.

الإنتاج، أما البناء الفوقي فيمثل الأفكار والنظريات السائدة في المجتمع، فضلا عن النظم المقابلة لها مثل الدول والأحزاب السياسية والمنظمات والمعتقدات الدينية والخلقية[1].

واستنادا إلى تحديد ماركس لدور علاقات الإنتاج في تاريخ البشرية، نجده يحدد خمس مراحل*، اختلف فيها النظام الاجتماعي للإنسان، واختلفت فيها بالتالي حياته الثقافية والفكرية والسياسية.

ولقد حاول بعض الدارسين المحدثين، تحليل الإسهام الماركسي في ما يمكن أن يندرج ضمن قضية التنمية، حيث وجدوا أن كتاب رأس المال The Capital يعد دراسة نظرية في تحول المجتمع الإقطاعي التقليدي إلى مجتمع بورجوازي حديث، كما تعد كتابات ماركس عن المجتمع الزراعي، إسهاما في تحليل المجتمع التقليدي، وكذلك الشأن بالنسبة لمقالات ماركس عن الحكم البريطاني في الهند التي تعد بالنسبة لهؤلاء الدارسين تحليلا لعملية التنمية في مجتمع تقليدي "متخلف"، بل أن البعض يذهب إلى أن البيان الشيوعي The Communist Manifesto ذاته ما هو إلا نظرية في التنمية والتحديث[2]. فمعالجتها للنظام الرأسمالي (الحديث) من خلال النظام الإقطاعي (التقليدي) يمثل نموذجا لعملية التنمية، وطبقا لهذا النموذج فان التنمية تتمثل في ظهور المشروعات الرأسمالية وما أدت إليه من نتائج وأثار على كل مظاهر المجتمع والوعي الاجتماعي.

ولقد حاول "ماركس" في مؤلفه "رأس المال" تتبع هذه العملية منذ نشأتها المتمثلة فيما أطلق عليه "بالتراكم الأولي" لرأس المال، حيث أوضح كيف أدت هذه العملية إلى تفكك المجتمع الإقطاعي تحت ضغط سلسلة التطورات التي تمت في انفصال المنتج عن وسائل الإنتاج وإلغاء القنانة، وتحرير عمال المدينة من القيود التي كانت تفرضها عليهم الطوائف المهنية خلال العصور الوسطى وظهور النظام الرأسمالي الصناعي[3]، ويعتقد "ماركس" أن التقدم التكنولوجي والتوسع الصناعي- التجاري قد دفع البورجوازية إلى تبني نمط من الإنتاج الرأسمالي وتوسيع نطاقه، نحو إنشاء سوق دولية، ومجتمع متحضر، ثم ظهور وتوسع المدن على حساب الريف، وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى تركز

---

[1]- السيد الحسيني، التنمية والتخلف، مرجع سابق، ص ص 26-27.

*- يحدد ماركس هذه المراحل فيما يلي: المرحلة المشاعية البدائية، مرحلة العبودية، المرحلة الإقطاعية، المرحلة البورجوازية، المرحلة الاشتراكية.

[2]- السيد الحسيني، التنمية والتخلف، ص 29.

[3]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

الثروة في يد القلة، وظهور الدولة المركزية التي ترعى شؤون هذه الفئة، وتعبد إنتاج هيمنتها على صعيد المجتمع (النظم وأساليب الحياة، والثقافة والأفكار والقيم) .

وتأتي تحليلات ماركس للتغيرات الثورية في سياق عالمي تاريخي، حيث يرى بان الثورة الرأسمالية التي نشأت في أوروبا الغربية، سرعان ما انتشرت في أنحاء أخرى من العالم بفضل الاكتشافات الجغرافية والحملات الاستعمارية لتأخذ بذلك الطابع العالمي.

وعليه؛ فالتنمية الرأسمالية ــ حسب تحليلات ماركس ــ عملية شاملة بدأت في أوروبا، ثم انتشرت في مناطق أخرى عبر العالم، مستفيدة من انتقال المؤثرات الثقافية البورجوازية إلى البلدان المختلفة.

ويتوقف التغير الاجتماعي حسب ماركس على الصراع الدائم بين تطور قوى الإنتاج من ناحية وعلاقات الإنتاج من ناحية أخرى، ويكون التخلف حينئذ نتيجة ملازمة للتناقضات القائمة بين هذه العناصر. منتهيا إلى افتراض مؤداه أن التوزيع غير العادل للقوة والثروة على صعيد البناء الاجتماعي، يؤدي حتما إلى صراع المصالح بين المسيطرين أصحاب القوة والخاضعين المفتقدين إليها[1].

وعموما يمكن إجمال وجهة نظر ماركس في التنمية على أنها عملية ثورية، تتضمن تحولات شاملة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية، كما أوضح بأن أي تحول شانه شان أي تغير شامل في نمط الحياة الإنسانية يتضمن صراعا ما بين القوى الاجتماعية، التي يكون التغير لصالحها، وتلك التي يكون التغير في غير صالحها.

وعليه؛ تعالج الماركسية قضية التنمية والتخلف من خلال مفاهيم الصراع، والعوامل الاقتصادية، والمراحل التاريخية والطبقية[2].

ورغم تحليلات ماركس المعمقة لقضية التخلف والتنمية في ارتباطها بالصراع الاجتماعي (بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وتمظهر هذا الصراع بين الطبقة الرأسمالية والبروليتارية)، إلا أنها تعرضت لكثير من الانتقادات لعل من أبرزها مبالغة ماركس في بيان اثر العوامل الاقتصادية في إحداث التغير، وإقراره بضرورة المرور بمرحلة التنمية وفقا للنموذج الرأسمالي ودور البورجوازية في إحداث هذا

[1]– أحمد سليمان أبو زيد، نظرية علم الاجتماع "رؤية تقدمية راديكالية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 113.

[2]– علي غربي وإسماعيل قيرة، في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 19.

التغيير، مقللا من شان القوى الاجتماعية الأخرى، بالإضافة إلى التصور الميكانيكي للتغير الاجتماعي الذي ــ لا يتناسب ــ في نظرنا مع الظروف التاريخية (العالمية والمحلية) التي عرفتها الدول المتخلفة.

2- الاتجاه المثالي في تفسير التنمية "ماكس فيبر".

اهتم "ماكس فيبر" M. Weber بمعالجة نفس الظاهرة التي اهتم بها ماركس، وهي نشأة النظام الغربي بوصفه أسلوبا للتنمية إلا أنهما انطلقا من وجهتي نظر مختلفتين ومتعارضتين في تفسير هذا النظام، لقد كان "فيبر" معنيا بدراسة العلاقة بين الدين والاقتصاد، عن طريق بحث العلاقة بين الأفكار الدينية من ناحية، والاتجاهات نحو النشاط والتنظيم الاقتصادي من ناحية أخرى، بهدف فهم المظاهر الأساسية للنظام الاجتماعي والاقتصادي للنظام الاجتماعي والاقتصادي للعالم الغربي الحديث[1].

وفي هذا الخصوص قام "فيبر" بتحليل التأثيرات التبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية، عن طريق تحليل العلاقة بين البروتستانتية والرأسمالية الحديثة، التي تستند ــ حسبه ــ إلى المشروعات الاقتصادية القائمة على التنظيم الرشيد، الذي تتم إدارته وفقا للمبادئ العلمية، والثروات والإنتاج من أجل السوق، والحماس المتزايد، والروح المعنوية العالية، والكفاءة في العمل، وغيرها من الخصائص النموذجية للرأسمالية الغربية الحديثة، والتي تتطلب أفرادا يتوفرون على خصائص سيكولوجية معينة، ويعيشون في ظروف اجتماعية معينة[2].

وقد توصل "فيبر" إلى أن خصائص الرأسمالية الحديثة تطابق تعاليم العقيدة البروتستانتية بما تتضمنه من سلوك وأخلاقيات علمية.

ولقد سعى "ماكس فيبر" إلى تأييد استنتاجاته من خلال ملاحظاته لانتشار الرأسمالية في البلدان التي انتشرت فيها البروتستانتية، وان حركة التصنيع المواكبة للرأسمالية اشد انتشارا من المناطق الشمالية من ألمانيا وفرنسا وانجلترا وايرلندا منها بالمناطق الجنوبية، وهذا استنادا إلى بيانات إحصائية، ولقد

---

[1]- السيد محمد الحسيني، التنمية والتخلف، مرجع سابق، ص 42.
[2]- نفس المرجع، ص 44.

فسر "فيبر" ذلك بان روح العقيدة البروتستانتية في تلك الدول كانت تدعيما وتثبيتا لأشكال النشاط التي تعتبر ضرورية لإقامة وإدارة المشروعات الرأسمالية[1].

وهكذا يبدو واضحا أن "فيبر" عني بصفة أساسية بمشكلة نشأة الرأسمالية، الذي يجب أن لا تنصـرف ـ حسبه ـ إلى دراسة التناقضات بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج كما يذهب إليه ماركس، ولكنه يجب أن يتجه إلى دراسة الاتجاهات السيكولوجية التي تكونت منها عقلية النظام الإقطاعي الاقتصادي، وهذا يعني أن "فيبر" يؤكد وجود تغير في العقلية قبل ظهور الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج، وهو تغير ينحصر في إحلال السعي الحر من أجل الربح النقدي، والمشروع، والعمل والنظم، محل القيم الإقطاعية التقليدية، والتنظيم القائم على وجود طوائف أصحاب الحرف في المدن (الطوائف الحرفية) ، حيث أن لكل عصر تاريخي روحه الخاصة به والتي تنحصر في مجموعة من الاتجاهات السيكولوجية، التي تضفي على كل عصر طابعه الخاص.

وعليه؛ يخلص "فيبر" إلى أن مفتاح فهم التطور الاقتصادي ليس أسلوب الإنتاج ـ كما يرى ماركس ـ ولكنه الاتجاهات السيكولوجية التي تشكل روح عصر تاريخي[2].

غير أن ما يعنينا في هذا المقام، هو أن "ماكس فيبر" قد كشف حقيقة هامة مؤداها أن هناك تأثيرات تبادلية بين الظواهر الدينية، والظواهر الاقتصادية، وتتمثل هذه التأثيرات في أن القيم الدينية البروتستانتية تمثل قوى معجلة للتنمية وسندا ودعامة أقيم عليها النظام الرأسمالي الحديث هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان بعض القيم التقليدية التي كانت قائمة قبل ظهور الرأسمالية الرشيدة، وقفت عائقا أمام نمو الرأسمالية الحديثة[3].

وما يمكن استنتاجه من العرض السابق، هو أن دراسة "ماكس فيبر" التي تضمنها كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، قدمت إسهاما إيجابيا في مجال التنمية، إلا أنها عانت في الوقت ذاته من

[1]– عبد الرحيم تمام محمد تمام أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2003، ص 65.

[2]– السيد محمد الحسيني، التنمية والتخلف، ص 46.

[3]– كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، مرجع سابق، ص 115.

نقائص وسلبيات جعلتها غير مجدية في فهم قضايا ومشكلات التخلف والتنمية في البلدان النامية، ويمكن إجمال هذه السلبيات في ما يلي[1]:

1- اقتصرت دراسة "فيبر" على تحليل واقع الدول الأوروبية والغربية متجاهلا واقع البلدان النامية، التي يتحدد سلوك الفرد فيها من خلال العديد من القيم التقليدية، التي يمثل الكثير منها قيما سلبية، تشكلت عبر فترات تاريخية مختلفة.

2- افتقار تعميمات "ماكس فيبر" إلى الصدق الامبريقي حيث أخطأ حينما أقر بأن البروتستانت دون غيرهم يتميزون بالرشد، والكفاءة الاقتصادية، حيث أن اليابان عرفت تقدما سريعا، رغم أن الديانات التي انتشرت في اليابان ليست المسيحية ولا اليهودية.

3- إغفال "فيبر" لدور العوامل الخارجية، وخاصة الاستعمار، التي حالت دون تقدم العديد من البلدان المتخلفة.

1- خطأ فكرة "فيبر" التي ذهب فيها إلى أن المجتمعات غير البروتستانتية مجتمعات غير نشطة.

2- أخطأ "ماركس فيبر" في تصوره للماركسية على أنها نظرية أحادية التفسير، أي أنها تفسر الواقع في ضوء متغير واحد هو المتغير الاقتصادي، حيث البناء التحتي ــ حسب وجهة نظر ماركس ــ يمثل بوتقة تنصهر فيها مجموعة من المتغيرات المادية والتكنولوجية والتنظيمية الصراعية.

3- وأخيرا يمكن القول بأنه على الرغم من أوجه النقد التي وجهت إلى نظرية "ماكس فيبر" ومن خلالها إلى الاتجاه المثالي، إلى أن الإسهام الفيبيري قد أفاد في إلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه القيم الروحية في التنمية، والتأكيد على أن القيم تمثل مطلبا ضروريا من متطلبات التنمية، ينبغي عدم إعقاله من جانب المخططين للتنمية بكل أشكالها ومستوياتها، كما ساهم في إبراز أهمية المتغيرات الثقافية في التنمية، والكشف عن طبيعة التأثيرات التبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية، وخطأ التفسير الأحادي للظاهرة الاجتماعية.

---

[1]- كمال التابعي، مرجع سابق ، ص ص116-118.

ثالثا: الإتجاهات الحديثة في دراسة التنمية والتخلف:

1- نظرية التحديث والاتجاهات المرتبطة بها:

يعتبر مفهوم التحديث ــ كما مر معنا ــ من المفاهيم المرتبطة بمفهوم التنمية، ويشير إلى ظواهر هامة مثل القدرة العالية على استغلال كافة الموارد البشرية والطبيعية في تحقيق مزيد من التكامل والتماسك الاجتماعي، وتطوير أساليب أكثر كفاءة في مجالات السياسة والضبط الاجتماعي، والنهوض المستمر بمستوى الإنتاج والثروة، والاعتماد على العلم الحديث القائم على الملاحظة الواقعية والتجريب، وظهور تقنية أو أسلوب فني يرتكز على تطوير النظرية للاستخدامات العملية، وتدعيم مقومات التنظيم والغدارة الراشدة[1].

وانطلاقا من هذا التصور، يعتقد "ولبرت مور" W. Moore أن مفهوم التحديث يشير إلى ذلك التحول للمجتمع التقليدي والانتقال إلى أنماط التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي الذي بلغته الاقتصاديات المتطورة، وقد استند هذا التصور إلى فكرة مؤداها أنه يمكن وصف المظاهر العامة لكل من المجتمعات التقليدية والمتقدمة، الأمر الذي جعل أنصاره ينضرون إلى التنمية على أنها الانتقال من نمط إلى آخر[2].

وقد انطلقت نظرية التحديث من تصور يقوم على التفرقة بين مجتمعين مختلفين تماما، أولهما: متقدم حديث وهو العالم الغربي، وثانيهما متخلف تقليدي وهو العالم النامي. حيث يتوجب على الثاني ــ وفقا لتصور هذه النظرية ــ السير على نفس المسار الذي سلكه العالم الغربي، إذا أراد أن يبلغ نفس الدرجة من التقدم والتطور، وعليه أن يتشبع أيضا بقيمه، ويتشرب ثقافته الحديثة.

وتمتد جذور هذه النظرية التي تم تطويرها، إلى إسهامات الرواد الأوائل لعلم الاجتماع وخاصة "إميل دوركايم"، و"ماكس فيبر"، حيث ساهمت أفكارهما في إرساء الكثير من القضايا والمقولات التي استندت إليها النظرية وهي[3]:

---

[1]- محمد علي محمد، القيم الثقافية والتنمية، مرجع سابق، ص 140.

[2]- علي غربي وإسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص 4.

[3]- مجد الدين خمش، الدولة والتنمية في إطار العولمة، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (د. ت) ، ص ص28-29.

1- رفض مراحل تطور المجتمع الإنساني التي تقول بها الماركسية، واختزال هذه المراحل في مرحلتين رئيسيتين هما: مرحلة التخلف (المرحلة التقليدية)، ومرحلة الحداثة (التقدم).

2- رفض المحكات الماركسية في تحديد عوامل التغير التاريخي ومنها عامل الصراع الطبقي، والتأكيد على قوى التحديث الغربية، التي تحدث تغييرا في مؤسسات المجتمع التقليدي بفعل تبني النموذج الغربي، وتدعيم النخب المحلية التي تهيئ الظروف للانطلاق نحو التحديث.

3- رفض تفسير التخلف في البلدان النامية بالعامل الاستعماري وتأكيد دور المؤسسات التقليدية التي تكرس قيم القدرية والغيبية، في مقابل تبني القيم العقلانية المتضمنة في النموذج الغربي.

4- إن عملية التغير الاجتماعي التي عرفتها أوروبا بفعل عامل التحضر والتصنيع وتحديث الشخصية، هي نفسها العملية التي تعرفها البلدان النامية التي تمر بمرحلة انتقالية (هي مزيج من التقليدي والحديث) ، لتنتقل تدريجيا (تمر عبر مراحل) إلى وضع حضاري يشبه الوضع الحضاري الذي عرفته البلدان الغربية الرأسمالية.

5- التأكيد على النمو الاقتصادي الصرف كأداة أساسية لتحقيق التنمية في البلدان النامية، واعتماد آلية اقتصاد السوق لتنشيط السوق الاقتصادية، ورفض التدخل الحكومي.

6- التأكيد على خاصية الدافعية والإنجاز لدى الأفراد، من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود.

وتشتمل نظرية التحديث على ستة اتجاهات أساسية وهي:

أ- اتجاه النماذج والمؤشرات:

يعد هذا الاتجاه من أكثر الاتجاهات النظرية شيوعا في دراسة الدول النامية، ومن ابرز ممثلي هذا الاتجاه: "سيمور ليبست S. Lipset"، و"بيد هوسيلتز P. Hoselitz"، و"جالتونج Galtung"، و"تالكوت بارسونز T. Parsons"، و"ماريون ليفي M. Levy" ويعد من أكثر الاتجاهات النظرية شيوعا في دراسة الدول النامية.

ويتخذ هذا الاتجاه شكلين أساسيين:

الأولى كمي والثاني كفي: وتتمثل الإجراءات المنهجية التي يتبعها هذا الاتجاه أنه يميل بصفة عامة إلى اختزال تنمية الدول النامية والتعبير عنها في صورة مؤشرات كمية ذات أنواع مختلفة حصرها في،

متوسط الدخل الفردي، وشبكة السكان الذين يعملون في الزراعة، ودرجة التعليم، وشبكة السكان الحضريين، وعدد الأطباء والمستوصفات وعدد أجهزة الراديو، وعدد الصحف اليومية، وعدد السيارات.

والملاحظ أن أصحاب هذا الاتجاه يميلون إلى الاستعانة بهذه المؤشرات الإحصائية، لكي يبرهنوا على صحة مفاهيم معينة مشتقة من واقع البلدان الغربية، وهناك مجال كبير للشك في صدق هذه المؤشرات الحسابية، حيث أن هناك بعض الدول المصنفة ضمن الدول النامية ولكنها تعرف شبكة تعليم أعلى مثل الفيليبين، ومتوسط دخل أعلى مثل الكويت. مما يعني أن أنصار هذا الاتجاه سعوا إلى الوصول إلى متوسطات حسابية لا اجتماعية[1] لأن بعض الدول النامية تبدو غير متسقة مع المعايير التي وصفها هؤلاء العلماء في تحديد المراحل المختلفة التي مرت بها المجتمعات الأوروبية، مما يؤكد الرأي القائل بأن هذه الإسهامات محدودة للغاية، فضلا عن استنادها إلى افتراضات تطورية في طابعها، وافتقارها إلى التحليل الواقعي الذي ينهض على أساس النظرة التاريخية البنائية للدول النامية، والفهم التاريخي المقارن، إذ إن اعتمد معيار الدخل الفردي، لا يعكس لنا مستوى الاستهلاك أو التفاوت فيه، كما أن ارتفاع الدخل القومي لا يعني مستوى معيشي مرتفع للسكان.

وفي سياق تحليل اتجاه النماذج يمكن الإشارة إلى إسهامات "تالكوت بارسونز" T. Parsons و"بيد هوسيلتز"، وهو ما يعرف باسم اتجاه متغيرات النمط.

فقد عرض "بارسونز" نموذجا عرف بـــ: متغيرات النمط حاول من خلاله تفسير التنمية على أنها عملية الانتقال من نمط معين إلى نمط آخر يقابله، وبمعنى آخر هي اكتساب أو فقدان خصائص معينة يعتقد أنها خصائص التنمية أو التخلف. وبناءا على هذا التصور لمتغيرات النمط، أولى "بارسونز" مسألة القيم أهمية خاصة، حيث يعتبرها من المكونات الرئيسية لأي نسق من أنساق الفعل الاجتماعي بمعنى أنها تمتلك القدرة على التعميم التحليلي، فضلا عن كونها متغيرات يمكن أن تطبق على سلوك الفرد، أو سلوك الجماعة، وتفيد في تحليل الجماعات الصغيرة أو المجتمع الكبير ككل، ووصف أفعال الفاعلين الأفراد أو النظم الاجتماعية[2]، وقد حدد "بارسونز" متغيرات النمط الخمسة واعتبارها إطارا

---

[1]– السيد محمد الحسيني، التنمية والتخلف، مرجع سابق، ص 53.

[2]– جي روشيه علم الاجتماع الأمريكي، دراسة لأعمال "تالكوت بارسونز"، ترجمة أحمد زايد وآخرون، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص ص 77-78.

تصوريا يسترشد به الباحث في تحديد إمكانات التغير والصراع بين القيم والمعايير التي ينبغي على المجتمع أن يتغلب عليها حتى يصون توازنه وأن يتحقق فيه التكامل والاستقرار[1]، حيث يرى "بارسونز" أن النسق الأساسي للقيم المميزة للمجتمع الصناعي (المتقدم) تعبر عنه الأبعاد الواردة في متغيرات النمط "ب"، وأن النسق الأساسي للقيم التي تميز مجتمعا متخلفا تعبر عنه الأبعاد الواردة في متغير النمط "أ"، حيث تشير متغيرات النمط "أ" للقيم والمعايير التعبيرية المتعلقة بالإشباع العاطفي والوجداني، بينما تشير متغيرات النمط "ب" إلى الخصائص المميزة للقيم والمعايير الوسيلية، التي تركز على تحقيق الأهداف وإنجاز المهام والأعمال وذلك على النحو التالي[2]:

1- الوجدانية في مقابل الحياد الوجداني؛

2- التوجه الجماعي في مقابل التوجه الذاتي؛

3- الانتشار في مقابل التخصص؛

4- الخصوصية في مقابل العمومية؛

5- النسبية (النوعية) في مقابل الإنجاز (الأداء).

ويلاحظ من هذا التصور أن أفراد المجتمع الذين يتدرجون ضمن متغيرات النمط "ب" موجهون نحو الأداء أكثر مما هم متوجهون نحو النسبية، أي أن العمل والإنجاز يعتبر أقوى من النظر إلى الأصل الأسري أو الانتماء الطبقي، كما أنهم ذوو أدوار متخصصة أكثر مما هم ذوو أدوار منتشرة (عامة)، كذلك يعتبر أفراد المجتمع المتقدم عموميين أكثر منهم خصوصيين أي أنهم يرتبطون بالآخرين بالنظر إلى أدوارهم الاجتماعية أكثر مما يرتبطون بهم في ضوء خصائصهم المميزة، وأنهم يتصفون بالحياد الوجداني أكثر مما هم وجدانيون، وهم موجهون نحو تحقيق مصالحهم الخاصة أكثر مما هم موجهون نحو تحقيق المصلحة الجمعية، بمعنى أنهم يهتمون بأنفسهم أكثر من الاهتمام بالصالح العام[3].

---

[1]- محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية: الكتاب الأول، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1982، ص ص 250-251.

[2]- كامل عمران، مرجع سابق، ص 104، وللمزيد من التوسع حول مفهوم نسق الفعل الاجتماعي، ومتغيرات النمط يمكن الإطلاع على: جي روشيه، علم الاجتماع الأمريكي، دراسة الأعمال "تالكوت بارسونز"، مرجع سابق، ص ص 74-79.

[3]- حميد خروف، مرجع سابق، ص 58، وأنظر أيضا: نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة: محمود عودة وآخرون، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص ص357-361.

ويركز "بارسونز" على المتغيرات المتخلفة بالموضوع الذي يرتبط به الفاعل، أي بالمعنى الذي يحتويه الموضوع بالنسبة للفاعل، ونوعية الحكم الذي يصدره عليه الفاعل، هذه المتغيرات هي متغيرات النوعية والإنجاز، ومتغيرات العمومية والخصوصية، أما الأزواج الأخرى فتتعلق ـــ حسب "بارسونز" ـــ بالفاعل وتحدد توجه نحو الموضوع ونمط العلاقة التي تقيمها معه، فأطلق عليها "بارسونز" مفهوم متغيرات النمط الخاصة بتوجه الفاعل إزاء الموضوع[1].

ومن جهته ذهب "بيد هوسيلتز" إلى أن هناك ثلاثة متغيرات نمط (من الخمس متغيرات التي حددها "بارسونز") يمكن أن ينطوي على أهمية بالغة في دراسة التخلف والتنمية وهي متغيرات العمومية والأداء والإنجاز والتخصص التي يعدها ضمن سمات الدول المتقدمة في مقابل متغيرات الخصوصية والنوعية (النسبية والانتشار) التي تتصف بها المجتمعات المتخلفة[2]، وإذا فالتنمية عنده أي "هوسيلتز" تتمثل في اكتساب واستيعاب المجتمعات المتخلفة لمتغيرات النمط السائدة في الدول المتقدمة والتخلي عن متغيرات النمط السائدة بها، وأن هذه العملية هي على وجه التحديث نقطة البداية في أحداث تنمية[3].

وعليه؛ نستنتج بأن "هوسيلتز" يتفق مع "بارسونز" في التأكيد على المؤشرات الكيفية في معالجة التباين بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، وبذلك يختزلان التنمية إلى مجرد اكتساب الدول المتخلفة لخصائص الدول المتقدمة، وهي نظرة قاصرة تفتقر إلى البعد التاريخي الشامل والتصور الكلي.

ب- الاتجاه التطوري المحدث:

ظهر هذا الاتجاه في سياق المحاولات العديدة لإحياء النظرية التطورية الكلاسيكية، والإفادة منها في دراسة الدول النامية.

ولعل من أبرز ممثلي هذا الاتجاه، "تالكوت بارسونز" T. Parsons و"والت روستو" W. Rostow، فقد ذهب "بارسونز" T. Parsons إلى أن العملية التطورية هي في حقيقتها زيادة (أو تدعيم) القدرة التكييفية للمجتمع وهي تنشأ أما من داخل عملية الانتشار الثقافي أو من خلالها، أما المكونات الأساسية للتطور فهي ـــ في نظر "بارسونز" ـــ عمليات التباين والتكامل والتعميم التي تجري داخل نطاق النسق

---

[1]- جي روشيه مرجع سابق، ص ص78-79.

[2]- السيد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص57-58.

[3]- نفس المرجع، ص 58.

القيمي[1]. وبناء على هذا التصور يحدد "بارسونز" ثلاث مستويات تطورية تتيح كل منها وجود مجتمعات متنوعات ومختلفة[2].

المرحلة الأولى: هي المرحلة البدائية، وتنقسم إلى مرحلتين فرعيتين، والمجتمع البدائي ـــ عند "بارسونز" ـــ يتميز بأن الدين وروابط القرابة يلعبان فيه دورا بالغ الأهمية، ويأتي بعد ذلك النموذج المتقدم من هذه المرحلة ليشير إلى المجتمعات التي تشهد نسقا للتدرج الاجتماعي وتنظيما سياسيا يقوم على وجود حدود إقليمية آمنة مستقرة نسبيا.

أما المرحلة التطورية الثانية (وهي الوسيطة) فتضم أيضا نمطين فرعيين من المجتمعات، المجتمعات القديمة، التي تتميز بوجود تقليم حرفي أي تقليم محدود وخاضع لتنظيم وسيطرة الجماعات الدينية في المجتمع، والنموذج المتقدم من المجتمعات القديمة، وفيه نجد أفراد الطبقة العليا يتلقون التعليم.

أما المرحلة الثالثة والأخيرة (أي المتقدمة) فتشير إلى المجتمعات الصناعية الحديثة.

وبرأي "بارسونز" فإن المحكات التي تفصل بين هذه المراحل الثلاثة الأساسية تتمثل في التطورات التي تطرأ على عناصر النسق القيمي (تخير الأنساق الاجتماعية والثقافية، تغير النظام القانوني أو الرشد الرسمي).

وهكذا نجد أن "بارسونز" ـــ كغيره من التطوريين ـــ قد اهتم بحصر مراحل تطورية معينة تمر بها المجتمعات، وقدمها في صورة بالغة التجريد وبصفة تعسفية غامضة[3] .

- أما "والت روستو" W. Rostow، فقد قدم نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصفها بالشمول والواقعية والوضوح وهي تمثل ـــ حسبه ـــ بديلا للنظرية الماركسية حول تطور المجتمعات حيث ذهب روستو إلى أن المجتمعات تمرـــ أو يجب أن تمر ـــ خلال تطورها بمراحل خمس أساسية وهي[4] :

---

[1]– السيد الحسيني وآخرون، مرجع سابق، ص 65.
[2]– نفس المرجع، ص ص 65–66.
[3]– نفس المرجع، ص 67.
[4]– نفس المرجع، ص ص 67–73.

المرحلة الأولى: (وتمثل مرحلة المجتمع التقليدي): وتمثل مرحلة ما قبل نيوتن التي تنعت بمرحلة المصادفات، ويتسم هذا المجتمع بانخفاض مستوى الدخل الفردي، وعدم القدرة على تطبيق التكنولوجيا.

وعليه؛ الطابع الزراعي المرتبط بالنظام الاقتصادي، وانتشار التقاليد الجامدة التي تعيق الحراك الاجتماعي.

المرحلة الثانية: (مرحلة التهيؤ للانطلاق): وفيها يتجه المجتمع إلى دخول مرحلة انتقالية متجاوزا حالته التقليدية، وتستدعي هذه المرحلة توفر ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة في المجتمع، حتى يكون معدا للانطلاق، وهي نفس الظروف التي توفرت في أوروبا الغربية في أواخر القرن الثامن عشر (انتشار التعليم، نمو روح المبادرة وحب العمل، نمو اقتصادي غير مسبوق...الخ). كما يؤكد روستو على الشروط اللازمة للتهيؤ للانطلاق بظهور معايير جديدة لتقييم أداء الأفراد وفقا لإنجازاتهم وليست بحسب انتماءاتهم الطبقية والعائلية، وظهور نشاطات صناعية جديدة، وطبقية جديدة تؤمن بالتجديد.

المرحلة الثالثة: (مرحلة الانطلاق): وهي الفترة التي يتم فيها القضاء على القوى والعقبات التي نقف في طريق النمو المضطرد، وتحدث عملية الانطلاق بحدوث دافع قوي، قد يأخذ شكل ثورة سياسية تؤثر في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي القائم على كما حدث في ألمانيا واليابان والصين، أو ثورة تكنولوجية كما حدث في انجلترا وأمريكا وكندا.

المرحلة الرابعة (مرحلة الاتجاه نحو النضج): وهي المرحلة التي يؤكد فيها المجتمع قدرته على الحركة خارج نطاق الصناعات الأصلية التي دفعته إلى الانطلاق، وتتميز هذه المرحلة بانتشار طرق ووسائل الإنتاج الحديثة وتوجيه نسبة من الدخل القومي (بين10% إلى 20%) للاستثمار وتصدير فائض الإنتاج، مع انخفاض نسبة العاملين في الزراعة إلى حدود (20%)، كما تنتقل القيادة من مالكي وسائل الإنتاج إلى أيدي المديرين الأكفاء.

المرحلة الخامسة (مرحلة الاستهلاك الوفير): وتتميز هذه المرحلة بارتفاع متوسط الدخل الفردي، وزيادة نسبة التحضر، وتوفير اعتمادات كبيرة للرفاهية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي. ومما سبق عرضه، يتبين أن "روستو" Rostow يؤمن بأن النمو الاقتصادي يتخذ نمطا واحدا، وأن

مستقبل الدول النامية يماثل الدول المتقدمة الآن، وأن مرور الدول المتخلفة عبر هذه المراحل شرط لازم للولوج إلى مرحلة التقدم، مقتفية في ذلك أثر الدول المتقدمة التي سلكت ــ حسب روستو ــ نفس المسار.

- وأخطر ما يمكن توجيهه من نقد لوجهة نظر روستو هو تجاهلها وفهمها الخاطئ لتاريخ كل من الدول المتخلفة والمتقدمة على السواء، حيث أن الدول المتخلفة لها تاريخ لا يقل عراقه عن تاريخ الدول المتقدمة، التي بنت اقتصادياتها على حساب إفقار الشعوب المتخلفة ونهب ثرواتها الطبيعية، وهي حقائق مؤكدة أغفلها روستو في معرض حديثة عن مراحل النمو.

ج- الاتجاه الانتشاري (الانتشار الثقافي) :

يقوم هذا الاتجاه على قضية أساسية مؤداها أن التنمية يمكن تحقيقها من خلال انتقال العناصر المادية والثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول النامية، حيث يتعين على هذه الأخيرة أن تشهد عملية "تثقيف" إذا ما أرادت تحقيق التنمية، الذي يتم حسب أصحاب هذا الاتجاه من خلال انتقال العناصر المادية والثقافية السائدة في الدول المتقدمة إليها، من خلال تأثير التكنولوجيا والسلع الاستهلاكية والأفكار والقيم الغربية، على افتراض أنها تشكل نسقا اجتماعيا معينا، وأن انتقالها سيؤدي إلى تغير الثقافة والبناء الاجتماعي في مجتمعات البلدان النامية، والتنمية وفق هذا الاتجاه تتمثل في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والنظم والقيم من دول العالم المتقدم إلى الدول النامية[1]. لأن ذلك سوف يؤدي إلى تغير الثقافة والبناء الاجتماعي لهذه المجتمعات، بحيث تتشبه في نهاية الأمر النموذج الغربي من المجتمعات.

ومن أهم منظري هذا الاتجاه، الذي تبلورت أفكاره أكثــر بعد الحرب العالمية الثانية، "ولبرت مور" W. Moore و"دانييل ليرنر" D. Lerner و"كارل دويتش" K. Dwitch و"فيلدمان" Feildman.

ولعل من أوجه النقد التي يمكن توجيهها لهذا الاتجاه إخفاقه في تحليل القضايا المرتبطة بالتخلف والتنمية حيث عمدوا إلى حجب الدلالات السياسية والإيديولوجية للمساعدات الاقتصادية، وإغفالهم لطبيعة البناء الاجتماعي الذي فرضه الاستعمار على الدول المتخلفة، كما تجاهلوا حقيقة وهي: أنه إذا كانت الرأسمالية قد نجحت في تطوير المجتمعات الأوروبية فإن ذلك لا يعني أن النموذج نفسه يمكن

1- كامل عمران، مرجع سابق، ص 163.

تكراره وإتباعه في حالة الدول المتخلفة الآن، والانتشار المزعوم ليس عملية اقتصادية سياسية حيادية، وإما ينطوي على علاقة سيطرة واستغلال من ناحية، وحجب النوايا السياسية والإيديولوجية من ناحية للمساعدات الاقتصادية من ناحية أخرى[1].

إذ تشير الشواهد إلى أنه في إطار العولمة التي يعرفها العالم اليوم، زالت الحواجز الثقافية، إلا أن التكنولوجيا المتطورة تبقى دائما من نصيب القوى المتقدمة، ولا يمكن للدول النامية أن تحصل عليها.

كما أن الشواهد التاريخية تشير إلى أن معالجات الاتجاه الانتشاري لقضية تنمية الدول المتخلفة تنطوي على تضليل بالغ، إذ أنهم اغفلوا تاريخ الدول المتخلفة والمتقدمة على حد السواء، حيث لم يشيروا إلى دور الاستعمار في كبح تطور الدول المتخلفة كما تتضمن إسهامات رواد هذا الاتجاه الإشارة إلى الإنتاج السلعي المستند إلى نظام الصنع في القضاء على الصناعات الحرفية[2]. وفي ضوء تحديد أصحاب هذا الاتجاه لعملية التنمية على أنها مجرد اكتساب خصائص الغرب، يتضح أنهم بالغوا في التأكيد على ثنائية "التقليد – التحديث" التي لا تستند إلى صدق انطولوجي، هذا فضلا عن عدم تقديرهم للسياق التاريخي للتغير البنائي والثقافي الذي عرفته الدول النامية خلال تاريخها الطويل[3].

د- الاتجاه السيكولوجي (السلوكي):

يعني أصحاب هذا الاتجاه بدراسة التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي في ضوء الخصائص السيكولوجية للأفراد، حيث أكدوا على أن درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز هي الزعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية، حيث نجد أحد رواد هذا الاتجاه وهو "دافيد ماكليلاند" D. Mclelland يعلل بوضوح أن القيم والدوافع، أو القوى السيكولوجية هي التي تحدد معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية مؤكدا على دور الأفكار في تشكيل التاريخ، على عكس الجوانب المادية التي لا تلعب ــ حسبه ــ مثل هذا الدور[4].

---

[1]- علي غربي وإسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص 16

[2]- السيد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 81.

[3]- نفس المرجع، ص 93.

[4]- نفس المرجع، ص 103

والملاحظ أن أصحاب هذا الاتجاه حينما يؤكدون على دور الأفكار في مجال التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي، فإنهم ينطلقون من نفس منطلقات "ماكس فيبر" في مؤلفه الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، وكتاب "جوزيف شومبيتر" J. Shumpiter، الموسوم بنظرية التنمية الاقتصادية[1].

ولقد عرف "ماكليلاند" الحاجة إلى الإنجاز Achivement بأنها الدافع على صنع الأشياء بطريقة أفضل وأكفأ. وأن هذا الدفع يمثل خاصية عقلية فالأمم التي لديها درجة أعلى على مقياس الحاجة إلى الانجاز، تتطور وتنمو بشكل أسرع.

"ومن هذا المنطلق فقد أعطى "ماكليلاند" وزنا كبيرا للجانب السيكولوجي، وبالتالي محاولة الربط بين الدوافع النفسية ــ الحاجة إلى الانجاز بالذات ــ والتنمية، فهو يرى أن عملية التنمية في مجتمع تعتمد كثيرا على توفر مجموعة من الأفراد الميدانيين ذوي تركيب نفسي خاص، يدفع بكل منهم إلى الاجتهاد والابتكار والمخاطرة في سبيل الكسب المادي وتحسين المركز الاجتماعي"[2]. غير أن ماكليلاند أوضح بعد ذلك أن الحاجة إلى الانجاز ليست كافية بذاتها، وأن العامل الأساسي الآخر هو الاهتمام بالآخرين، مقترحا إستراتجية للتنمية تقوم على حشد مصادر الإنجاز العالي السائدة في المجتمعات المتقدمة، لكي تعمل هذه المصادر جنبا إلى جنب المصادر (النادرة) للحاجة إلى الإنجاز السائدة في الدول المتخلفة التي وصفها بالكسل، متجاهلا علاقات القوة التي تشكلت عبر التاريخ بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وحينما تبدأ التنمية يكون لدى الناس حاجة متزايدة إلى الإنجاز، فالذين لديهم دافع قوي للإنجاز، لابد وأن يحققوا إنجازا في المواقف التي تكون فيها مخاطر الفشل معقولة، وهي المخاطر التي يمكن الحد منها بزيادة الجهد والمهارة[3].

أما "أفرت هيجن" Evert Hagen وهو من أنصار هذا الاتجاه فقد ذهب إلى أن الشخصية النمطية التي توجد في المجتمعات التقليدية هي شخصية غير خلاقة ومتسلطة، ويعرف المجتمعات التقليدية بأنها أنظمة سياسية واجتماعية تسلطية، في حين تستدعي التنمية بروز الفرد الخلاق الذي يتميز بطاقة للإنجاز والاستقلالية والانضباط، مما يعني بأن تحول المجتمع ــ حسب هيجن ــ من الطابع التقليدي

1- نفس المرجع، ص163.

2- خروف حميد، مرجع سابق، ص 63.

3- السيد الحسيني، التنمية والتخلف، ص 104.

إلى الطابق الحديث يستلزم إحداث تغيرات جوهرية في نمط الشخصية التقليدية، وتحولاتها إلى شخصية ديمقراطية خلاقة[1].

بينما يشير "ولبرت مور" W. Moore إلى أن التنمية تستلزم توافر مجموعة من المقومات الأساسية، ومنها وجود إطار قيمي يسمح للفرد بالحركة، ونظام توظيف قائم على الكفاءة المهنية والقدرة على الانجاز، ويخضع لمبدأ التغير، لأن ذلك يعتبر شرطا أساسيا من شروط إنجاز التنمية[2].

وقد تناول "دانييل ليرنر" D. Lerner مسألة تنمية الدول المتخلفة في ضوء خصائص سلوكية وسيكولوجية معينة، من خلال متغيرات أساسية للتنمية مثل: التحضر، والتعليم، والمشاركة في وسائل الاتصال، والمشاركة السياسية، ولقد ذهب ليرنر إلى أن المجتمع الحديث هو المجتمع الذي يحقق درجة عالية على سلم هذه الخصائص أما المجتمع التقليدي فهو ذلك الذي لا يحقق سوى درجة ضعيفة على هذا السلم[3].

والواقع أن وجهة نظر ليرنر تعاني من غموض سيكولوجي، فضلا عن النقائص التي يعاني منها هذا الاتجاه ومنها افتقاده للمنظور التاريخي والثقافي، والاعتماد على افتراضات تطورية مثل اشتراط وجود حكومات ديمقراطية على النمط الغربي كمطلب ضروري من متطلبات التنمية في الدول النامية[4].

هـ- اتجاه المكانة الدولية:

حاول هذا الاتجاه دراسة ظاهرة تخلف الدول النامية في ضوء فكرة النظام، أو البناء الدولي، حيث أشارت كثير من الكتابات المتعلقة بالدول المتخلفة إلى أن هناك نظاما أو بناءا دوليا، يمكن لدول العالم أن تتدرج فيه وفقا لمبدأ التكامل والاتساق في هذا البناء، وضرورة سعي الدول النامية لاكتساب رموز المكانة الضرورية التي تقربها من مكانة الدول الصناعية المتقدمة[5].

ويعد تالكوت "بارسونز" أحد الذين أسهموا في بلورة هذا الاتجاه، حيث ذهب إلى الاستقطاب يعد الخاصية الأساسية التي توسم المجتمع الدولي المعاصر، ويحدث الاستقطاب ـــ حسبه ـــ بين ما يطلق

---

[1]- السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 100.
[2]- عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 316.
[3]- السيد الحسيني، التنمية والتخلف، مرجع سابق، ص 144.
[4]- نفس المرجع، ص 115.
[5]- الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 112.

عليه بالعلم الحر "والكتلة الشيوعية"، حيث أن الصراع الإيديولوجي يفترض وجود إطار مرجعي مشترك، تتخذ في ضوءه الاختلافات الإيديولوجية معنى ودلالة. كما أن "بارسونز" يميل إلى النظر إلى المجتمع الدولي في ضوء مظاهره السياسية المعمارية وعلى الأخص تلك التي تدعم عملية التكامل[1].

وإلى مثل ذلك ــ تقريبا ــ يذهب "هورفيتز" Horwitz، حينما يميز داخل المجتمع الإنساني بين عوالم ثلاث هي: العالم الأمريكي، والأوروبي، والعالم الشيوعي، والعالم المتخلف أو العالم الثالث حيث تصور هورفيتز دول العالم الثالث بوصفها وحدات صغيرة مستقلة بذاتها، وتشكل عاملا مقفلا، كما نظر إليها بوصفها وحدات محدودة ذات ملامح وخصائص محددة، وتميل إلى النظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أو الإتحاد السوفييتي على أنها نماذج عامة يمكن إحتداؤها[2]. ومن ضمن المحاولات النظرية الهامة التي تناولت المجتمع الدولي تلك التي قدمها كل من "نيتل وروبرتسون" "Nettle" "Robertson" اللذان صاغا نموذجا أطلقا عليه نموذج الإجماع، الذي يقوم حسبهما على توريث مجتمعات الدول المتخلفة من الدول المتقدمة، التي تمثل ــ حسبهما ــ الجماعة المرجعية. وقد عرف "نيتل" و"روبرتسون" التنمية بأنها قدرة المجتمع على الاستجابة بإيجابية للتغيرات قي مجال بيئته المادية والاجتماعية – الثقافية[3].

والواقع أن بعض العناصر التي يتضمنها هذا الاتجاه لا تؤكدها الشواهد التاريخية، كونها أغفلت البناءات الاقتصادية والاجتماعية المميزة لدول العالم النامي، ذلك لأن مفاهيم مثل "الحياد الاجتماعي"، لم تعد تتمتع بصدق امبريقي واضح، كما أن تحليلات "بارسونز" ضمن هذا الاتجاه، لا يؤديها الواقع، فمثلا كيف يمكن تصنيف الصين ضمن هذا الإطار، وأخيرا يمكن القول بأن تحليلات "نيتل" و"روبرتسون" ضمن هذا الاتجاه، لا تغدو كونها مجرد تأكيد لجوانب معينة من نظرية الدور حينما تطبق على المجتمع الدولي داخل إطار الاتجاه الوظيفي "البارسونزي"[4].

وأخيرا ومن خلال عرض تفصيلي لنظرية التحديث والاتجاهات المرتبطة بها، يمكن إجمال أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية في ما يلي:

---

[1]– الحسيني وآخرون، مرجع سابق، ص ص 112–113.
[2]– نفس المرجع، ص 114.
[3]– نفس المرجع، ص ص 115–116.
[4]– نفس المرجع، ص 116.

1- إن العوائق التي تمنع تقدم البلدان النامية، ليست متأصلة في مجتمعات هذه البلدان كما يدعي أصحاب نظرية التحديث، بل هي في الحقيقة من صنع البلدان المتقدمة، فالأنظمة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات التقليدية هي في الأصل نتيجة لسيطرة وهمية للبلدان المتقدمة، التي تقع عليها مسؤولية فشل سياسات وبرامج التنمية التي طبقتها البلدان النامية، هذا بالإضافة إلى الأثر السلبي الذي خلفه العامل الاستعماري على الاقتصاد والمجتمع المحلي، كما أن وجهة النظر هذه تتجاهل حقيقة أساسية مؤداها أن الرأسمالية الحديثة ــ وإن نجحت في بناء وتطوير المجتمعات الغربية ــ إلا أن هذا النجاح لا يكسبها صفة شرعية فرض هذا النموذج، أو تكراره، أو إتباعه من قبل الدول النامية الآن، وقد انتقد "بول باران" P. Baran الإغفال المتعمد للواقع التاريخي، والتنوع والخصوصية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان النامية من قبل الدول الرأسمالية[1].

2- يرى "أندري ڤاندر فرانك" A. G. Frank أن اتجاهات نظرية التحديث تعاني جميعها من ضعف ظاهر، يتمثل في افتقادها للكفاءة النظرية والصدق الامبريقي والقدرة على توجيه سياسة فعالة تلائم تحقيق تنمية اقتصادية وتغير ثقافي، إذ أن إسهامات رواد نظرية التحديث تركز على تناول مجموعة من الخصائص تمثل جانبا مما يطلق عليه النظام الاقتصادي الاجتماعي العالمي، ثم لا يلبث رواد هذه الاتجاهات أن يطبقوها على مجموعة الدول المتقدمة، وحينما ينتهون من هذه المهمة يشرعون في مهمة أخرى هي إقامة نظرية تتناول الدول المتخلفة، ويضيف فرانك بأن هذه الأعمال لا تستطيع أنه تسهم في تحقيق التنمية بقدر ما تسهم في تدعيم التخلف[2].

3- ويرى "سعد الدين إبراهيم"، أن أهم أوجه القصور في هذه النظريات أنها لا تفسر تخلف العالم الثالث كنتيجة حتمية للنظام الامبريالي الحديث، الذي ساد العالم ومازال بأشكال متفاوتة ودرجات مختلفة[3]، وفي سياق رفض "سعد الدين إبراهيم" لوجهة النظر الغربية نجده يرفض وصف "ميردال" لمجتمعات الدول النامية التي لا تعرف حسبه مشكلات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية إنما هناك مشكلات معقدة يحتوي كل منها على جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية، رافضا في ذات

1- مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، قضايا التنظيم للتنمية في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1985، ص 128.

2- عبد الرحيم تمام محمد تمام أبو كريشة، نفس المرجع، ص ص 93-94.

3- نفس المرجع، ص 94.

الوقت الفروض التحتية لنظرية التحديث التي تزعم أن الدول المتخلفة ستحقق التقدم بمجرد انتهائها من إزاحة المعوقات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية الموروثة من أبنية المجتمع التقليدي[1].

4- يظهر بشكل جلي من خلال تحليل نظرية التحديث دور العامل الإيديولوجي (الأيديولوجية الرأسمالية) في تحليلات أصحاب نظرية التحديث، فأغلبها عبارة عن أحكام قيمية تعيد تركيب التاريخ على نحو يضع الحضارة الغربية غاية وحيدة للتقدم المنشود، فدخول الشعوب غير الغربيـــة التاريـــخ ــ على حد زعمها ــ لا يتم إلا بفضل اتصالها بالغرب ومحاكاته في قيمه الثقافية عبر نشر التقدم الاقتصادي والاجتماعي انطلاقا من المجتمعات المتقدمة، ولا أدل على ذلك مما ذهب إليه "روستو" Rostow الذي لا يعترف بالتاريخ إلا إذا كان إعادة للتاريخ الغربي وتكراره[2].

2- الاتجاه الماركسي المحدث[*]:

طور الماركسيون المحدثون آراء ماركس بما يتفق مع الواقع الفعلي لطبيعة المجتمعات المتخلفة، والظروف التي مرت بها، حيث رأوا أن التناقض الأساسي القائم اليوم، هو ذلك الذي ينشأ بين الامبريالية (الاستعمار الجديد) وشعوب العالم الثالث، حيث عنوا بالتنمية أكثر من مجرد النمو، فهي تتضمن تحسينا حقيقيا في المستوى العام للحياة عن طريق التغذية الكافية والإسكان والرعاية الصحية والتعليم بالنسبة لجميع السكان، بالإضافة إلى تقليل التفاوت الكبير بين الطبقات والفئات الاجتماعية في توزيع الثروة والدخل[3]. انطلقت الماركسية المحدثة من نقد النظرية البورجوازية وبخاصة اعقالها المعتمد للواقع التاريخي في البلدان المتخلفة.

حيث تنطلق من أنه إذا كان التناقض بالنسبة لماركس يتمثل في التناقض بين طبقة مالكة وأخرى معدومة فإن التناقض الأساسي لدى الماركسية المحدثة هو التناقض القائم بين الامبريالية وشعوب العالم النامي. وانطلاقا من هذا تؤكد الماركسية المحدثة على ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة متكاملة، هذا فضلا عن الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعي، وعلى التنمية إذن أنه تحقق أهداف قومية تنبع أساسا من الظروف التاريخية للبلدان النامية.

---

[1]- نفس المرجع، ص 94.

[2]- عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية، دار الفجر، القاهرة، ط1، 2004، ص 111.

[*]- يعد بول باران، P. Baran، مؤسس هذه المدرسة، وقد تأثر بأفكار أندرى قاندر فرانك، ومن أعمالهما البارزين بيار جاليه P. Jallee، وهنري ماجدوف H. Magdoff، وفرانز فانون F. Fanon.

[3]- مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص 56.

وقد أسهمت مجموعة من الظروف العالمية في ظهور هذه المدرسة، وخاصة بعد أن اتضحت سياسة الامبريالية في الدول المتخلفة ومحاولاتها المحافظة على العلاقات الاقتصادية معها، عن طريق ربطها بالقروض وفقا لشروط مجحفة، لتمويل مشاريع غير متيحة للثروة واتفاقيات غير متكافئة (اتفاقية الغات GATT، والمنظمة العالمية للتجارة OMC، في أواخر القرن العشرين غير مثال على ذلك) تخدم أهدافهما الإستراتيجية في أعادة إنتاج التخلف والفقر في هذه البلدان.

ولقد رفض "بول باران" P. Baran الأسلوب التدريجي كوسيلة للتنمية في الدول النامية، عند تناوله لمشكلة التخلف وأسبابه، منتقدا بشدة النظريات المحافظة الرأسمالية وخاصة إغفالها المتعمد للواقع التاريخي والتنوع والخصوصية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان النامية، منتهيا إلى أن محاولة فرض وتعميم وصفة تنموية عالمية للعالم النامي لن تؤدي إلا إلى تشويه الواقع فضلا عن تغييره وتراكم تخلفه.

ومن جهة أخرى يعتبر بول باران، أن النخب الحاكمة في الغرب لديها مصالح خاصة في استمرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة في البلدان النامية.

وعليه؛ يعتقد "باران" بأن التنمية توريثية وليست تطويرية، وأن التخطيط الشامل هو الطريق إلى التنمية الاقتصادية السريعة[1].

ومن جهته يرى "شارل بيتلهايم" CH. Bettelheim، أن ظاهرة التخلف في الدول النامية ترتبط بعدة عوامل التبعية والاستقلال، وضرورة إبراز دور الاستعمار والامبريالية في تفسير ظاهرة التخلف في المجتمعات النامية، لما لها من تأثير سياسي واقتصادي على بلدان العالم الثلاث، مما يقتضي ــ حسبه ــ النضال ضد التخلف، والتخلص من التبعية السياسية والاقتصادية، مبرزا دور الصناعة والزراعة في إنجاح عملية التنمية، التي يقوم ــ حسبه ــ على تطويع الإمكانيات والموارد الداخلية المتاحة.

وتناول "أندري قاندر فرانك" A. G. Frank بالتحليل ظاهرة التخلف، باعتباره يمثل نتاجا للعلاقة الاقتصادية التاريخية بين الدول المتقدمة والمتخلفة، حيث وضع التخلف في إطار عملية تاريخية عالمية، باعتباره (أي التخلف) يمثل نتاجا لأسلوب في التنمية يقوم على سيطرة العواصم على التوابع

---

[1]– مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، مرجع سابق، ص 57.

(التخوم)، بفعل توسع النظام الرأسمالي العالمي، منتهيا إلى تأكيد ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة متكاملة، وضبطها إلى ضرورة الاهتمام بالخصوصية التاريخية والثقافة للبناء الاجتماعي، وأن التنمية يجب أن تحقق أهدافا قومية تتبع أساسا عن الظروف التاريخية للبلدان النامية[1].

ولقد أشار "بيار جاليه" P. Jallee إلى تغير دور الامبريالية بعد انحسار الاستعمار، حيث أصبحت تهتم بتبادل البضائع مع دول العالم الثلاث أكثر من اهتمامها بتوظيف رؤوس الأموال بهذه الدول، كما أشار إليها أيضا إلى أن تصفية الاستعمار السياسي لم تؤدي إلى اختفاء عملية نهب الدول المتخلفة، كما لم تسهم في تدعيم الاستقرار السياسي في هذه الدول، ومن هنا يظهر الطابع السياسي للمعونات التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، التي لا تغدو كونها وسيلة لاستمرار النهب، وتكريس التبعية[2].

وهكذا نستنتج أن الماركسية المحدثة قد ساهمت في تطوير النظرة للتنمية والتغير وبخاصة في موقفها من الفهم الشمولي للواقع والتحليل التاريخي للتنمية والتخلف، وتحويل بؤرة الاهتمام من حيث الخصائص البنائية للبلدان النامية، إلى فهم المحتوى العالمي للعلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وقد تبلورت نظرة الماركسية المحدثة في عدة نظريات وهي[3]:

أ- نظرية الامبريالية:

يعد "لينين" Lenin أول من صاغ مفهوم الامبريالية، وقد حاول من خلاله صياغة نظرية شاملة تشرح بروز الرأسمالية الاحتكارية، وتصف القوى والقوانين الداخلية المتحكمة فيها، كما اهتم بتوضيع التناقض الرأسمالي وقيام الاحتكارات، وتحول المنافسة إلى منافسة دولية تتسبب في حروب امبريالية، إلى جانب تحليله للأبعاد الدولية للرأسمالية، وربطه بين التوسع الرأسمالي، وبين دول العالم الثالث، ومن أشهر من أسهموا في بلورة هذه النظرية "روزا لوكسمبورغ"، و"ارنست منديل"، و"بيار جاليه"، و"بول باران"، حيث أن نظرتهم تنطلق من رفض النظرة التي أوردها "لينين"، حيث يرون بأن الامبريالية بالمفهوم "اللينيني" لم تعد صالحة لمعالجة السياق الدولي المعاصر، ذلك أن تصدير رؤوس الأموال نحو الدول المتخلفة، لم يساهم في تنمية هذه البلدان حسب توقعات لينين، حيث لاحظ هؤلاء بأن الامبريالية تهتم الآن بتبادل البضائع مع الدول النامية أكثر من اهتمامها بتوظيف رؤوس الأموال

1- محمد تمام أبوكريشة، مرجع سابق، ص ص 59-96.

2- محمد تمام أبوكريشة، مرجع سابق، ص 59.

3- علي غربي وإسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص 20-21.

بها، وهذا أمر يختلف عما ذهب إليها "لينين"[1]، كما أوضح هؤلاء ومن بينهم بيار جاليه بأن الامبريالية غيرت استراتجياتها التقليدية في الحفاظ على مراكز نفوذ الرأسمالية الغربية، لتكريس تخلف البلدان النامية وتعميقه وتنمية الدول المتقدمة بوتيرة عالمية.

ب- نظرية أسلوب الإنتاج:

وتستند هذه النظرية إلى التحليلات الماركسية وتنطلق من القضايا التي طرحها ماركس، والجديد فيها أنها أدخلت مفهوم أسلوب الإنتاج كمركز نظري لأي تحليل علمي للتشكيلات الاجتماعية في الدول النامية.

كما حاولت هذه النظرية إبراز خصوصية كل حالة من حالات التخلف، حيث نرى أن المسببات الفعلية لديمومة التخلف هي عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية محلية.

ج- نظرية التبعية:

انطلقت هذه النظرية من التأكيد على أن التبعية ليست فقط نتيجة عامل خارجي، ولكنها ترتبط أيضا بعوامل داخلية ذلك أن التخلف و/أو التبعية هو نتاج لقوى تاريخية محلية، وأن إغفال هذه الحقيقة البنائية. ـــ حسب هذه المدرسة ـــ يعني تجاهلا للطابع الدياليكتيكي الذي يميز العلاقات الاقتصادية والسياسية (التاريخية المعاصرة) التي ربطت الدول المتقدمة بالدول المتخلفة[2].

ونظرا لأهمية التحليلات التي تضمنتها هذه النظرية سنتعرض لها بشيء من التفصيل فيما يلي:

ظهرت هذه النظرية كرد فعل لفشل النظريات الرأسمالية الغربية في تفسير التنمية والتخلف في البلدان النامية، مما اقتضى البحث عن تفسير موضوعي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصية التاريخية، ومكونات البناء الاجتماعي للبلدان النامية وضرورة البحث عن مضمون جديد للتنمية، يشكل بديلا للمفهوم الغربي، ويأخذ من واقع هذه البلدان، ومكوناته البنائية أساسا له. وقد ظهر منذ خمسينيات القرن الماضي (ق 20) تحول في التراث العلمي حول التنمية والتخلف بفضل إسهامات هذه المدرسة، التي حاولت تقديم إطار جديد، وفهم متعمق للعناصر البنائية للتنمية في البلدان النامية، وفهم حقيقي لتاريخ كل من الدول النامية والدول المتقدمة، وقد انبرى لبلورة هذه النظرية وتطوير مفاهيمها عدد من

---

[1]- السيد محمد الحسيني، التنمية والتخلف، مرجع سابق، ص 155.

[2]- السيد محمد الحسيني، مرجع سابق، ص 190.

مفكري أمريكا اللاتينية "راؤول بريبش" و"سلسو فورتادو" وبعض المفكرين العرب "سمير أمين"، إلى جانب كتابات المفكرين الغربيين من ذوي الاتجاهات السيادية مثل: "بول باران" و"بول سويزي" .

وتسعى هذه النظرية لتفسير التخلف من خلال مفهوم التبعية للغرب الرأسمالي، حيث نرى أن تخلف البلدان النامية يعود إلى الشروط اللا متكافئة للعلاقة بين هذه البلدان وبين الغرب الرأسمالي، حيث تعمل هذه الشروط على استمرار استنزاف الفائض من البلدان النامية، وعدم السماح بتراكم في هذه البلدان.

وحسب هذه المدرسة فإن التخلف والتنمية يمكن تفسيرهما في ضوء عاملين تاريخيين وهما[1]:

– **العامل الخارجي:** وتتمثل مفرداته في الاتصال الحضاري، ومحاولات الغزو المتكررة، من أجل الحصول على الفائض الاقتصادي.

– **العامل الداخلي:** ويمكن تلمسه في نمط الإنتاج أو التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية للبلد المعني، والتي يقود تطورها طبقة مهيمنة، وسلطة دولة معبر عنها. وتتميز بالصراع والتناقض بدرجات مختلفة بين مختلف القوى الاجتماعية، وهذا رغم وجود سلطة مهيمنة في هذا البلد. ومن أجل بلورة أفكارها، استخدمت هذه النظرية مفاهيم ومقولات خاصة بها، نميزها عن الاتجاهات الأخرى، وأصبحت من العناصر المشتركة بين ممثلي هذه المدرسة.

ومن بين هذه المفاهيم: مفهوم "المركز Centre والمحيط Périphérie"، وكان أول من استخدم هذين المفهومين[*] "راؤول بريبش" عالم الاقتصاد الأرجنتيني. لينتقل هذا المفهوم إلى الفكر الماركسي المعاصر، حيث تبناه "أندري ڤاندر فرانك" و"سمير أمين"، وذلك بهدف بناء طرح نظري يفسر العلاقة التي تربط بين العالم الرأسمالي المتقدم، ودول العالم النامي، هذا وقد عرف هذا الاتجاه بعض التغيرات على مستوى النسق المفاهيمي حيث لم يعد تقسيمها ثنائيا "مركز محيط" حيث أضاف الباحث الأمريكي و"الرشتاين" مصطلح أشباه المحيط (أنصاف محيطية) ويعني بذلك البلدان التي تشبه إحدى نشاطاتها

---

[1]– منى صادق سعد، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 76.

[*]– تذهب بعض الكتابات إلى أن روزا لكسمبورج تعد أول من استعمل هذين المفهومين في أعمالها حول التخلف، عبد العالي دبلة، مرجع سابق، ص 211.

الاقتصادية بعض ما يوجد في بلدان المحيط بالنسبة للمركز، والجانب الآخر يشبه بلدان المركز بالنسبة لبلدان المحيط[1].

وتعود الصياغات الأولى لهذه النظرية، إلى سنوات الستينات من خلال إسهامات روادها الأوائل من أمثال "كاردوزو" و"فرانك" و"رودولفو ستانفنهاغن" و"سمير أمين" حيث ركز هؤلاء في انتقاداتهم على بعدين أساسيين وهما الازدواجية (الثنائية) والانتشارية[2].

وبغرض تحديد ميكانيزمات التبعية، اعتمدت هذه المدرسة مفهوم "المركز والمحيط" حيث تمثل البلدان المتقدمة "المركز" فيما تمثل دول العالم النامي"المحيط"، إضافة إلى هذا أصبح المركز الذي سمي أيضا بالميتروبول يملك هو الآخر محيطا، كما أن المحيط يملك مركزا، حيث أن علاقته التبعية تنتج هذه الميكانيزمات، التي تعبر عن علاقة الصدام بين الميتروبول والمركز، أو بعبارة أخرى بين أصحاب السلطة السياسية والمالية والعلمية في البلدان الغنية، والنخب الحاكمة، والصناعيين في البلدان الفقيرة.

وينشا التخلف، وتتعمق التبعية ــ حسب هذه النظرية ــ بسبب المركز، الذي يعتبر المسؤول الأول عن هذا الوضع المزدوج "تخلف، تبعية"، حيث يرى "دوسانتوس" أنه من هذه الأزمة (أزمة التطور ومشروع التطور) ولد مفهوم التبعية، كعامل يمكن بواسطته شرح هذا الوضع الغريب، ويتعلق الأمر هنا بتحديد الأسباب والتي حالت دون تطور الدول النامية، وبنفس الطريقة التي تطورت بها البلدان المتقدمة والعلاقة التبادلية بين اقتصاد أو أكثر، وبينهما (أي البلدان المتخلفة) وبين العالم، تأخذ طابع التبعية عندما تستطيع بعض الدول الأخرى (التابعية) ذلك إلا عندما ينعكس هذا التوسع، الذي قد تكون له أثار سلبية أو ايجابية على تنميتها.

وبعد سنوات من تبلور هذه المدرسة، انقسمت إلى اتجاهين اثنين وهما[3]:

- اتجاه يساري: ومن مؤسسيه "ايمانويل" و"سميرامين" و"ستغل".
- واتجاه وصفي ومن ممثليه الأكثر بروزا عالم الاجتماع البرازيلي "سيلسو فورتادو" S. Furtado ومنذ ظهورها في نهاية الخمسينات من القرن العشرين، أخذت مدرسة التبعية اتجاها

---

[1]– عبد العالي دبلة، مرجع سابق، ص 211.

[2]– نفس المرجع، ص77.

[3]– نفس المرجع، ص 212-213.

نظريا ومنهجيا يختلف جذريا عما سبقه من الاتجاهات، فلأول مرة يظهر اتجاه يتخذ من العالم الثالث موضوعا رئيسيا له*، وفي سعيها لتحليل مشكلة التخلف والتنمية اعتمدت مدرسة التبعية المنظور التاريخي، باعتبار التخلف والتنمية ظاهرة تاريخية عالمية، ذلك أن فقر العالم الثالث وغنى العالم الأول، هي ظاهرة واحدة حيث يؤكد "سنكل"Sunkil على أن التبعية تنتج عن علاقات دول المركز مع الدول التابعة، ضمن نظام أو نسق عالمي، يحدث مزيدا من الاستقطاب حتى داخل الدول التابعة نفسها، مما يجعل التبعية محصلة لعملية التفاعل الجدلي بين الاستقطاب الداخلي والخارجي. أما من الناحية المنهجية فان مدرسة التبعية تبرز أهمية البدء من النظام الرأسمالي العالمي كوحدة تحليلية أساسية، بغرض استيعاب دور العوامل الخارجية في التكيف والتأثير على النمو هو انعدامه في دول الأطراف، بالإضافة إلى تركيزهم على العوامل والآليات الداخلية والتشوهات البنيوية لدول الأطراف والناجمة عن الانتشار الكوني للرأسمالية[1].

ويرى أنصار هذه المدرسة بان المساعدات المالية التي تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية، ما هي إلا وسيلة لتكريس تبعية هذه الدول وإدامة تخلفها.

---

*- هناك من المفكرين من يطرح بديل يحل محل علم اجتماع التنمية وهو علم اجتماع البلدان النامية، محاولا الوصول إلى تفسير تخلفه وتبعيته، مستخدما في ذلك منهجا تاريخيا بنيويا يعتمد النظرة التاريخية والتحليل الدياليكتيكي التاريخي لكارل ماركس في محاولة لتكوين نظرية عالمية في التنمية والتخلف، تقوم على تحليل التاريخ الحقيقي للعالم، وللأبنية الاجتماعية، عبر صياغة عدة فرضيات، والتحقق منها عن طريق البحوث والدراسات، ولعل من ابرز هذه الفرضيات رفض نمط الإنتاج الرأسمالي واشتقاقاته السياسية والحضارية كمخرج وحل لواقع التخلف في دول الأطراف، والزعم بان الحل الوحيد لازمة التخلف في هذه البلدان يكمن في فك الارتباط مع النظام الرأسمالي، وفي نفس الوقت تطبيق المنهج الاشتراكي، كما يؤكد عليه أصحاب الاتجاه الراديكالي داخل هذه المدرسة وعلى رأسهم "سمير أمين". (عبد العالي دبلة، مرجع سابق، ص 214).

1- نفس المرجع، ص ص 217-218.

مناقشة:

حاولت الاتجاهات النظرية التي عرضناها فهم ظاهرة تخلف الدول النامية، حيث انطلق كل اتجاه من هذه الاتجاهات من تصور محدد لهذه الظاهرة. فاتجاه النماذج والمؤشرات سعى إلى تحديد عناصر كل من التقدم والتخلف، وحصر عملية التنمية في اكتساب الدول النامية لعناصر التقدم السائدة في الدول المتقدمة، أما الاتجاه التطوري المحدث فقد قام على تحديد المراحل المختلفة للتنمية التي يمكن أن تمر بها الدول النامية، وهي مراحل تمت صياغتها في ضوء مراحل النمو الاقتصادي التي مرت بها الدول المتقدمة، وبذلك تصبح عملية تنمية الدول النامية متوقفة على قدرة هذه الدول على تتبع نفس المسار الذي سلكته الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة، كما نجد أن الاتجاه الانتشاري يحاول تحديد العناصر المادية والثقافية التي يمكن نقلها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بهدف تنميتها، وهو نفس التفسير الذي حاول الاتجاه التطوري المحدث لعملية التنمية تحديده، حيث ركز على فكرة أساسية مؤداها أن الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة تمثل بالنسبة للدولة المتخلفة الصورة أو النموذج المراد تحقيقه أو الاحتذاء به.

في حين حاول الاتجاه السيكولوجي دراسة العمليات السيكولوجية التي يمكن بواسطتها أن تتمثل شعوب الدول النامية الخصائص السيكولوجية المعبرة عن تقدم الدول المتقدمة، ثم نجد بعد ذلك اتجاه المكانة الدولية يحاول دراسة ظاهرة تخلف الدول النامية في ضوء تفكك النظام الدولي، مؤكدا أهمية التكامل والاتساق في هذا البناء وضرورة سعي الدول النامية لاكتساب رموز المكانة الضرورية التي تقربها من مكانة الدول الصناعية الرأسمالية المتقدم. كما تعرضنا لوجهة النظر الماركسية الجديدة التي حاولت تحليل هذه الظاهرة (أي التخلف والتنمية) من منظور مخالف تماما، يقوم على النظرة البنائية التاريخية الشاملة للعلاقات المعقدة بين الغرب والدول النامية[1].

والواقع أنه بتحليل ونقد المساهمات التي قامت عليها الاتجاهات الغربية في تفسير التخلف والتنمية نجد أنها تنطلق من قضايا متباينة، بل متعارضة في بعض الأحيان، وأول ما يمكن أن يقال في هذا المجال استخدامها لمفهوم "المجتمع المتقدم" استخداما صوريا Formel وغير تاريخي حيث يبدو وكأنه تجريد

---

[1]- السيد محمد الحسيني، التمية والتخلف، ص ص 159-160.

أيديولوجي، هذا فضلا على أن هذه الاتجاهات قامت على افتراضات غير واقعية، حينما يشترط بعضها أنه يتعين على الدول المتخلفة تكرار نفس الخبرة التاريخية التي مرت بها الدول المتخلفة، وهي افتراضات تفتقد إلى الصدق العلمي، وتفتقد للبعد التاريخي، كما تنطوي على خلط واضح فيما يتعلق بفهمها للتنمية بوجه عام، حيث تشترط على الدول المتخلفة مواجهة العناصر التقليدية التي تعوق التغير الاجتماعي والثقافي، وتدعيم كل ما من شأنه المعاونة على الانطلاق والاندفاع نحو التقدم[1]، وتشير وجهة النظر هذه إلى اتجاه هذه النظريات الغربية إلى اختزال الواقع الاقتصادي الاجتماعي، السياسي التاريخي وتحويله إلى علاقات صورية مجردة تحكمها ثنائية التقليد التحديث.

وكنتيجة لفشل النظريات الغربية في تفسير التخلف التنمية، ظهر مفهوم التبعية ــ كما مر معنا ــ كأداة "تحليلية" بغية تفسير الواقع التاريخي الدينامي للدول المتخلفة، وعلى الأخص تفاعلاتها مع الدول المتقدمة. وسيسمح تحليل هذه العلاقة ببيان اختلاف الظروف التي مرت بها الدول النامية عن تلك التي حكمت في تطور البلدان النامية المتقدمة حيث أكد "قونار ميردال" G. Myrdal أن طبيعة التقسيم الدولي للعمل، وبناء العلاقات الدولية، وتطور الاستعمار بوجه عام أثرت بشكل كبير على الظروف التي تعيشها الدول المتخلفة الآن[2].

كما ترفض نظرية التبعية النظر إلى التجربة الأوروبية في التنمية على أنها المثال الذي يجب أن يقتدى به من طرف البلدان النامية لتحقيق التنمية، كما ترفض النظر إلى العلاقة التاريخية التي تربط البلدان النامية، والتي أخذت أشكال الاستغلال، واحتكار الفائض الرأسمالي على أنها عامل مساعد في تنمية المجتمعات غير الغربية كما تدعي نظـرية التحديـث، فنظـرية التبعية تؤكد أن هذه العلاقــة أعاقت ــ بل عطلت ــ في عديد من حالات التطور الطبيعي للاقتصاديات المحلية في المجتمعات غير الغربية، وبخاصة في إفريقيا، حيث عمل الاستعمار الغربي لهذه البلدان على تحويلها إلى أسواق لمنتجات الدول الغربية، وأدخلت الاضطرابات إلى اقتصادياتها بدفعها إلى إنتاج مواد أولية تخدم أهداف السوق العالمية وليس السوق المحلية.

---

[1]- السيد محمد الحسيني، مرجع سابق، ص ص 174-175.

[2]- نفس المرجع، ص 199.

خلاصة:

عرضنا في هذا الفصل بالتحليل النقدي بعض الاتجاهات النظرية المفسرة للتنمية من وجهة النظر السوسيولوجية، التي أثارت عدد من التساؤلات حول مدى كفاءة هذه النظريات في تفسير الواقع التنموي المعاصر في المجتمعات النامية.

وقد كشفت أزمة التنمية المعاصرة عن فشل هذه النظريات في تفسير الواقع وتغييره نظرا لافتقادها للصدق الامبريقي، والكفاءة النظرية والفعالية التطبيقية وهذا بسبب طبيعة هذه النظريات التي أظهرت تحيزا إيديولوجيا واضحا، يتضح من خلال إغفالها المتعمد للأبعاد التاريخية للتخلف في مجتمعات البلدان النامية، ومحاولة تبرئة الاستعمار من مسؤوليته عن نهب واستغلال ثروات الشعوب، وتجاهل دور الامبريالية المعاصرة في العمل على إعادة إنتاج التخلف وتكريسه في الدول النامية، بصور متعددة اقتصادية وسياسية وثقافية، عن طريق ربطها بالمنظومة الاقتصادية العالمية، وربطها ثقافيا وسياسيا عن طريق التغلغل الثقافي والفكري في أوساط المجتمعات النامية لتحقيق السيطرة المطلوبة وباقي القيم المرتبطة بها، من خلال استغلال أجهزة التحكم ووسائل الضبط الاجتماعي ووسائل الإعلام[1].

كما يتبدى الانحياز الإيديولوجي والفكري للنظريات الغربية من خلال فشلها في تفسير التغير في مجتمعات العالم النامي، حيث أن المجتمع كما يقول "بارسونز" يظل في حالة توازن، وتوازن النسق لا يدعو إلى التفكير في التغير، طالما ظلت العلاقة بين الوظائف المختلفة متوازنة نسبيا، مما يعنى أن التنمية أو التحديث من خلال هذا المفهوم ذات اتجاه محافظ[2].

---

[1]- محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط1، 1994، ص 21.

[2]- مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، ص 16.

وقد بدى واضحا في السنوات الأخيرة اهتماما بمناقشة مدى فعالية الاقتصاد* في أحداث التنمية الشاملة بجميع جوانبها، ومع أن العوامل الاقتصادية ذات أهمية ملحوظة، ألا أن الأهداف الاجتماعية المتوخاة من هذا يمكن أن تتلاشى، ومن ثم يثير مشكلات جديدة، تضاف إلى المشكلات المصاحبة لحالة التخلف وفي ذلك يرى "شنيدر" Schneider: "إن علم الاقتصاد الذي يتصور أن النمو الاقتصادي هو العامل الوحيد في التغير والتنمية، يغفل خطورة العوامل الداخلية العميقة التي تؤدي إلى تحول الملايين من الناس من حياة رتيبة وتقليدية، ووضعهم في إطار جديد يتمثل في خلق ما يمكن أن نسميه بالاقتصاد النقدي والحضرية والتصنيع، وتصعيد التنافس داخل المجتمع، من أجل الحصول على المال، وهي أمور تجعلنا نتوقع أن ينقلب الناس الذين نشئوا في ظل حياة تقليدية على طبيعة الحياة في مجتمعهم[1].

وهذا ما يؤكد ضرورة، توجه الجهود الحقيقية لعمليات التغير الاجتماعي وتفسيرها في علاقتها بالتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع، حتى يمكن تقديم فهم شمولي للتغير في الواقع.

وهذا التصور للتغيير يجعلنا نعتقد أنه رغم الانتقادات التي وجهت لنظرية لتنمية، إلا أنه يمكن التوقف عند بعض المقولات التي تضمنتها، وتطويرها من أجل بلورة شاملة وواقعية، مثل الأبعاد السيكولوجية في عملية التنمية، وبخاصة الانجاز والطموح والتكنولوجيا المتقدمة في التفسير المجتمعي، وذلك بالرغم من فشل هذه النظريات في تقديم إجابات تفسيرية على أسلوب التخلص من التخلف والسير في طريق التنمية، حيث اكتفى أنصار هذه النظريات بالبحث عن إجابات عن أسئلة من نمط ماذا؟ وكيف؟ فيما لم يكلفوا أنفسهم عناء البحث عن إجابات حاسمة من نمط كيف؟ أي تحديد سبل التخلص من التبعية والاتجاه نحو التنمية المجتمعية الشاملة.

كما أن مطالبة أنصار مدرسة التبعية بفك الارتباط مع الدول المتقدمة، ليس له ما يبرره في ظل التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم المعاصر، وما تفرضه من سياسات وآليات تكرس واقع التبعية في الدول النامية، وإدامة التقدم في الدول المتقدمة.

---

*- انطلاقا من المنظور الاقتصادي تمت بلورة وتطبيق عدة استراتيجيات للتنمية في العالم النامي ومنها: 1-إستراتيجية التصنيع (إستراتيجية الإحلال محل الواردات، وإستراتيجية التصنيع من أجل التصدير)، 2-إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية، 3-إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات.

1- مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص 66.

ويرى "سعد الدين إبراهيم" أن أوجه القصور في هذه النظريات أنها لا تفسر تخلف العالم الثالث كنتيجة حتمية للنظام الامبريالي الحديث الذي ساد العالم ومازال بأشكال متفاوتة ودرجات مختلفة، ويعلل القصور المنهجي في النظريات الغربية إلى التمركز الحضاري الغربي على الذات وغياب النظرة التكاملية الشاملة[1].

وفي هذا الصدد يرى الكثير من الباحثين أن أية دراسة لواقع التنمية في الدول النامية، لا بد وأن تنطلق من فهم الأبعاد التاريخية والخصوصية لأي مجتمع من المجتمعات النامية[*] وتقتضي معالجة تاريخية لأسباب التخلف، بالإضافة إلى صياغة فهم جديد للتنمية باعتبارها عملية تغيير

مقصود وشامل يتضمن أبعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ضمن نسق متكامل ومنتظم، يفضي إلى تحقيق الأهداف المرسومة من هذه العملية الشاملة.

وهذه الرؤية للتنمية تطرح مسألة الإرادة الإنسانية، حيث أن الإنسان هو محور العملية التنموية، حيث أن رسم استراتيجياتها ينطلق من تحديد الاحتياجات الإنسانية، وأن تلبية تلك الاحتياجات يشكل هدفا لأية سياسة تنموية، وفي هذا الصدد يرى كل من "توكفيل" Teoqueville و"نيسبت" Nisbet بأن الإنسان يجب أن يحتل مركز الصدارة في العملية التنموية[2].

---

[1]– عبد الرحيم تمام محمد تمام أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2003، ص 94.

[*]– يمكن أن نشير في هذا الصدد إلى اتجاه لخصوصية التاريخية الذي يقوم على ربط التنمية بواقع بنائي معين، أي التقيد بالفترة المدروسة والالتزام برؤية عامة للمجتمع والتاريخ، ومن أنصار هذا الاتجاه "ميلز" Mills وكورش Corsh ومن أنصاره "لويس التوسير" Althuser ومن المفكرين العرب "أنور عبد الملك" أنظر: أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري (تحليل الجماعات الصفوة القديمة والجديدة)، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص ص 202–211.

[2]– مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص 71.

رابعا: التنمية المحلية (وجهة نظر سوسيولوجية)

حظيت التنمية المحلية في الآونة الأخيرة، باهتمام كبير سواء على مستوى التنظير، أو على مستوى الممارسة، باعتبارها عملية ديناميكية تهدف إلى تحقيق الأهداف التي يبتغيها المواطنون الذين يعيشون سويا في المجتمع المحلي (ريفي أو حضري أو بدوي)، ويشتركون في علاقات اقتصادية واجتماعية، حيث أكد "باركر" BARKERعلى أن اتجاهات المواطنين وتوجهاتهم تعاد صياغتها من خلال التفاعل الاجتماعي الذي يتم من خلال تنمية المجتمع[1].

ولما كان المجتمع المحلي جزء من المجتمع القومي، فان التنمية المحلية تعتبر جزءا من التنمية الوطنية الشاملة، التي تعتبر وسيلة أساسية لإحداث التغيير الاجتماعي المقصود، وانطلاقا من هذه الأهمية فقد تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالتنمية المحلية، كونها تتقاطع وتتكامل مع التنمية الشاملة ووسيلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، في ضوء تزايد التأكيد على ضرورة إيلاء طابع الاستدامة على العملية التنموية في مجملها . وما يستوجب ذلك من تغيير النظرة إلى الآليات التي يتعين إتباعها لدفع عملية التنمية نحو الأمام .

لذلك كان من الطبيعي بعد مرور السنوات وفشل كثير من التجارب التنموية المطبقة من قبل الدول النامية، أن يحدث تحول في توجهات تنمية المجتمع، لتتحول من الاعتماد الكلي على التوجهات الفكرية، والتجارب الأجنبية إلى تبني رؤية جديدة للتنمية المحلية تساير قيم ومعايير المجتمع، وتعتمد على الذات ومعطيات الواقع الاجتماعي التي تتميز بحركية سريعة، وبنمط اتصالي جديد وبظهور تنظيمات جديدة في المجتمع، تعبر عن تطلعات اجتماعية جديدة، للفئات الاجتماعية التي ما فتئت تعبر عن حاجات اقتصادية واجتماعية، تختلف عن ما كانت عليه سابقا.

وبالتالي أصبح ينظر إلى التنمية المحلية على أنها عملية تستهدف تغييرا بنائيا في المجتمع المحلي، يرتبط بظهور أدوات وتنظيمات جديدة تعبر عن تحول في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع، وتقوم على إستراتيجية ترسمها السياسة التنموية التي تعتمد على التكامل والتوازن بين قطاعات المجتمع، وتستهدف تحقيق أعلى درجات الرفاهية والرقي للمواطنين، وهي بذلك إحدى الآليات التي يعتمدها المجتمع من خلال تكامل الجهود الرسمية (الدولة) والشعبية (المواطنون) وفقا

---

[1]- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2005، ص 20.

لأساليب ديمقراطية (حوار اجتماعي) ووفقا لسياسة اجتماعية محددة، وخطة واقعية مرسومة، يجري إعدادها وتطبيقها على المستوى المحلي، في إطار لا مركزية القرار، وتتجسد في سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع المحلي، وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة للوصول إلى أقصى درجات التهميش الاجتماعي[1].

وقد تعرضت المجتمعات المحلية في كثير من المجتمعات النامية للإهمال الشديد من عجز في الخدمات والمشروعات بفعل حالة التخلف، وزيادة الأعباء الملقاة على عاتق الدولة، للنهوض بمستوى الحياة، وبذلك برزت مشروعية التنمية المحلية، وإسهامها المتميز في مواجهة مشكلات المجتمع التي تتطلب تصورا واضحا لطبيعة الأهداف المطلوبة، ويشتمل هذا التصور على طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي ونوع العلاقات وأنماط الاستهلاك ونماذج السلوك والاتجاهات، وأنساق التفاعل والقيم الاجتماعية، وطبيعة المؤسسات الاجتماعية.

هذا التصور يعتبر شرطا لازما لوضع إستراتيجية تنمية المجتمع المحلي، تضع في اعتبارها مسالة الخصوصية الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع محلي والأبعاد الوظيفية التي تربطه بالمجتمع الكبير، فضلا عن وضوح دور الحكومة وسلطات المجتمع المحلي في عملية التنمية المحلية[2].

التشاركية، مقاربة جديدة للتنمية المحلية :

في ظل التغير في الوظائف الاجتماعية للدولة، تحت تأثير المستجدات المحلية والعالمية، تغير دورها الدولة من الإشراف المباشر إلى دور الشريك في عملية التنمية، حظيت التنمية المحلية بمزيد من الاهتمام سواء من قبل القيادات التنفيذية، كما استقطبت اهتمام الدارسين في علم الاقتصاد والاجتماع والسياسة حيث أصبحت التشاركية آلية أساسية من الآليات المستحدثة في رسم استراتيجيات تنمية المجتمع المحلي، وتنفيذها.

---

[1]– كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، دراسة في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص 26.

[2]– مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص 250.

والشراكة في التنمية Paternership تعني حق جميع الأطراف في المشاركة في صنع القرار وتحديد الأدوار والمسؤوليات والالتزام بمضمون الاتفاق التشاركي بين جميع الأطراف، وتتشكل الشراكة بغرض تحقيق أهداف معينة مثل التنمية، أو أحداث تغييرات معينة في المجتمع، أو في الاتجاهات والقيم التي لا يستطيع فرد، أو جماعة تحقيقها بمفرده.

وتقوم الشراكة على بناء خلفية مشتركة تبدأ من التعرف على القضايا والمشكلات والفرص المتاحة والمتوقعة، وتحديد الأهداف المشتركة وترتيب الأولويات وتجميع الموارد، ضمن إطار ملزم للشركاء، على مبدأ المنفعة لجميع الأطراف بدلا من السعي لمصالح فردية .

وهنا نود الإشارة إلى التفرقة القائمة بين مفهومي التنمية بالمشاركة (التشاركية) والمشاركة في التنمية، حيث يعني الأول أن التنمية لا تقوم إلا من خلال مشاركة كافة مؤسسات المجتمع وأفراده مع الدولة لتحقيق التنمية بشموليتها واستدامتها وعدالتها .

في حين يشير الثاني إلى أن التنمية تقوم، ثم تتم الدعوة للمشاركة فيها، بمعنى ان تضطلع جهة ما (الدولة في الأنظمة الشمولية في الماضي مثلا) بعملية التنمية ثم تدعو المواطنين للمشاركة فيها[1].

وفي سياق هذه النظرة الجديدة للتنمية الشاملة عموما والتنمية المحلية على وجه الخصوص، برز مفهوم جديد، وهو مفهوم " إطار الحياة " الذي يتعدى النظرة التقليدية للتنمية التي تعتمد على مؤشرات تقنية بحتة، إلى نظرة أكثر شمولية وواقعية تقوم على المقاربة التشاركية، حيث لم تعد التنمية من مسؤولية الدولة وأجهزتها فقط، بل أصبحت تعني مسؤولية المجتمع بأسره، تقودها الحكومة، وبمشاركة حقيقية وفعالة من مؤسسات المجتمع المدني، التي أصبحت ضرورة ملحة، وشرطا لازما لتحقيق أهداف التنمية[2].

ووفقا لهذه النظرة، وفي ظل تفتح الدولة على المجتمع المدني بات من الضروري البحث عن أرضية اتفاق جديدة تقوم غلى مبادئ وآليات عمل مشتركة ومتكاملة، عوض علاقة التوتر والتنافر التي أثرت بشكل سلبي غلى مسيرة التنمية في الماضي ويمكن تحديد هذه المبادئ في ما يلي:

---

[1]- سعد طه علام، التنمية والمجتمع، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007، ص ص 21-22.

[2]- زياد عبد الصمد، المجتمع المدني وتحديات التنمية والديمقراطية في عالم متغير، في: المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، (أعمال المؤتمر المنعقد ببيروت أيام 18-20 أفريل 2004 من طرف مؤسسة "فريديريتش ألبرت" وتجمع الباحثات اللبنانيات، بيروت)، ص ص 149-152.

1- إرساء ثقافة الشأن العام التي تسمح بتجاوز النظرة السائدة في التصور الذهني الغالب، بان المال العام هو مال سائب (لا صاحب له)، أو هو مال الغير، هذه الثقافة الجديدة ستسمح باندماج المواطن في العملية التنموية عبر وسائط تشاركية تسمح بتخفيض التوترات الاجتماعية، وتؤدي إلى اكتساب المصداقية والتأييد للمجهود التنموي الذي يهدف إلى تحقيق حاجات الفئات الاجتماعية (تنقل المسؤولين لمعاينة المشاريع واللقاء بالقيادات المدنية واستقبال المواطن والتكفل بانشغالاته) .

2- المكاشفة والمحاسبة والشفافية، وتعزيز الرقابة الشعبية التي تسمح بإزالة الغموض والإبهام حول إدارة الشأن العام، وإبراز الأهداف المتوخاة من مجهود التنمية الوطنية الشاملة.

3- تنمية وتوسيع فضاءات الحوار والنقاش Concertation المحلي حول القضايا الحياتية اليومية والمشتركة للمواطنين لأنه من حق المواطن أن يطالب بسكن لائق، وأن يكون له محيطا نظيفا، ومياه شرب نقية وصالحة، ومشاريع صرف صحي، وطريق مرصوف وتمدرس لائق، ومساحات خضراء، وحدائق عمومية، ومجال عمومي أرحب ومجهز، مما يسمح ببلورة رؤية مشتركة حول أولويات التنمية المحلية وتجميع الطاقات اللازمة لتحقيقها.

4- اعتماد مبدأ الموافقة L'accompagnement بهدف إزالة العراقيل الإدارية، والإطلاع على سير تنفيذ المشاريع عن كثب؛

5- إعلام المواطنين على نطاق واسع بتفاصيل المجهود التنموي على المستوى المحلي، وذلك اعتمادا على وسائل التبليغ الجوارية (إذاعة، ملصقات) وصولا إلى بيان تأثير مشاريع التنمية المحلية على تحسين إطار حياة المواطن؛

6- تعزيز الرقابة الشعبية على أداء القائمين على الشأن العام، وتعزيز الديمقراطية، وذلك بالعمل على ترقية عمل المجتمع المدني عبر اعتماده على الكفاءات المتخصصة والدراسات المعمقة للأولويات والمشاريع مما يحول المجتمع المدني إلى قوة اقتراح وضغط على السلطات العمومية .

7- اعتماد قنوات مرنة للاتصال والعمل الجواري Proximité، وبلورة آليات للتشاور والمرافقة مُمَأسسة ومنظمه، بهدف إكسابها قوة في التأثير، ومصداقية في التجنيد على المستوى الجماهيري مما يسهل اندماج المواطنين في المجهود التنموي المحلي.

الفصل الخامس:

القيم في المنظور الفلسفي والسيكولوجي والسوسيولوجي

تمهيد:

تعتبر القيم من المفاهيم الأساسية في كافة العلوم الإنسانية وتستمد أهميتها لما لها من خصائص نفسية واجتماعية بالإضافة إلى أنها تتسم بالعمومية بوصفها من موجهات السلوك، وهي التي تحرك الفرد نحو أهداف معينة، كما أنها في الوقت ذاته مرجعا للحكم على سلوكها.

وتشترك العلوم الإنسانية في تحديد مفهوم القيم، فنجد من بين هذه العلوم من يحدد القيمة على أساس المنفعة أو العائد، بينما يستخدم هذا المفهوم في الفلسفة على أساس القيمة هي ما تحدد الشيء المرغوب فيه أو المطلوب أو الواجب[1].

بينما نجد أن علماء النفس يفرقون بين نوعين من القيم، أولهما القيم المستدمجة في شخصية الفرد، والتالية خارجية وهي التي يسعى إليها الفرد أما استخدام القيم في القيم الأنتروبولوجيا فإنه يعني شيئا حيا ملموسا له صفة معنوية[2].

ويستخدم مفهوم القيم في علم الاجتماع للإشارة إلى المبادئ العامة التي تحدد السلوك، والتي يشعر الناس إزاءها بالارتباط الانفعالي الشديد، وتتضمن أحكاما معيارية، حيث أنها تحدد مستوى الحكم على الأفعال وأنماط السلوك والتفصيلات وتتصف بالعمومية، ولا يمكن فهمها إلا في ضوء البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع والسياق التاريخي للأخيرة الإنسانية فيه.

وقد حضي موضوع القيم باهتمام العديد من المتخصصين والباحثين في العديد من التخصصات كالفلسفة والدين والتربية والاقتصاد، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم السياسة ويرجع الاهتمام القيم بموضوع القيم أساسا لارتباطها ارتباطا وثيقا بالسلوك الإنساني، بالعلاقات الإنسانية في صورها المتعددة.

---

[1]– السيد محمد خيري وآخرون، علم النفس التربوي: أصوله وتطبيقاته، جامعة الرياض، 1973، ص ص 28-30.

[2]– محمد علي محمد، القيم والثقافة والتنمية، دار المعارف، القاهرة، 1983، ص 22.

وقد تعددت وجهات النظر لموضوع القيم باختلاف المنظورات، حيث تمكن التمييز بين ثلاث منظورات رئيسية في تفسير القيم من مختلف جوانبها، وتتمثل هذه المنظورات في:

- المنظور الفلسفي
- المنظور السيكولوجي (النفسي)
- المنظور السوسيولوجي (الاجتماعي)

أولا: القيم في المنظور الفلسفي:

يعتبر التفكير في القيمة قديما قدم الإنسانية، ويتضمن الاهتمام بالقيم من خلال استعراض مواقف الفلاسفة والقدامى من أمثال سقراط وأفلاطون، والمحدثين من الفلاسفة العقليين والحدسيين الذين يؤكدون على العقل باعتباره أداة للإدراك والاكتشاف.

فقد تناول سقراط القيمة من خلال التفكير في الخير والسعادة ومحاولة القضاء على شرور الإنسان وجهله، لأن الشر يعد قيمة سلبية من وجهة نظره.

بينما يرى أفلاطون أن الخير هو القيمة أو المبدأ الذي يظم كل الأشكال والصور الأخرى لعالم الواقع وبناءا على اعتقاده فقد وضع القيمة فوق الواقع باعتبار أنها المبدأ الأعلى للوجود، إضافة إلى كونها أبدية ومطلقة وكلية وعامة، أي أن القيم وفقا لوجهة نظر أفلاطون لا تخضع لحركة الزمان النسبي، لأنها تصدر عن عالم فوق زماني لا يخضع لحتمية الزمان والتاريخ[1]، ذلك يعني أن أفلاطون فد أكد على موضوعية القيم، وقد يعود ذلك إلى طبيعة الحياة التي عاشها المجتمع اليوناني التي عرفت اضطرابات عنيفة، مؤكدا على ثلاث مثل عليا لإصلاح المجتمع وهي الحق والخير والجمال .

ولهذا فان مصدر القيم ــ حسب أفلاطون ــ هو عالم المثل الذي يمتاز بأنه عالم ابدي، غير متغير ومطلق، مما يتعذر النظر إليها بموضوعية اعتمادا على الملاحظة العلمية أو التجربة.

ومن الفلاسفة الذين يؤمنون بموضوعية القيم "جورج ادوارد مورG.E.MOORE " حيث يرى أن القيم جزء لا يتجزأ من الخبرة الإنسانية الواقعية، وذلك لأنها متغلغلة في سلوك الإنسان

---

[1]– فوزية دياب، مرجع سابق، ص 15.

ونابعة من نفسه وتفاعله مع الأشياء والبيئة المحيطة به، ولا شك أن وجهة النظر هذه تقترب كثيرا من الأفكار التي يؤكد عليها علم الاجتماع في هذا الصدد، وهي أن القيم جزء لا يتجزأ من التفاعل الاجتماعي، فهي تنتج عنه، وتنظم تفاعله.

كما كان للإسهامات المبكرة دورا في لفت أنظار المفكــرين المحدثين والمعاصرين من أمثال "كانط" E. Kant الذي يرى أن السلوك الخلقي لا يتم بمقتضى رغبة أو ميل أو منفعة، و إنما بمقتضى الواجب، مما يدل على أن الأفعال الخلقية تصدر احتراما لمبدأ الواجب، وفقا لقاعدة سلوكية يقررها العقل، ويتحدد من خلالها سلوك الناس في كل زمان ومكان، ويتحرر الإنسان من الأهواء والنزوات[1].

أما البراجماتيون فيرون أن الحقيقة ليست كامنة في الشيء، أو في العقل وعلينا اكتشافها، بل هي ما تكشف عنه نتائج أفكارنا في المستقبل وهذه النتائج تتصف بأنها ذات طابع عملي، و ذلك لأنها لا تنشا إلا من خلال التجربة.ذلك ما يؤكده "جون ديوي" J. Dewy، حيث يرى أن العمل المنتج هو معيار المنفعة والصواب والخطأ وليس حكم العقل، فمحك الصواب والخطأ هو القيمة الفعلية التي تكشف عنها الممارسة العلمية في إطار الواقع المعيش[2].

وبدورهم رفض الوجوديون إخضاع الفرد للحتمية الاجتماعية، و لكل ما من شانه أن ينتقص من حرية الإنسان.فالحتمية ليست مستقلة على الإنسان بل هو الذي يخلقها عند اختياره لشيء ما دون آخر ومن خلال هذا الاختيار تبرز القيمة إلى الوجود[3].

مما سبق يمكن القول بان أصحاب المنظور الفلسفي قد ابرزوا دور القيم كأحد المحددات الرئيسية في توجيه السلوك الإنساني، حيث اعتبر بعضهم الإنسان حيوان أخلاقي، ينزع إلى ضبط وتوجيه رغباته، ومن ثم ينشد القيم التي تقضي بتأدية ضبط السلوك حيث لا يمكن استنادا لهذا المنظور دراسة القيم على اعتبار أنه لا يمكن تحديد قيمته الشيء بمعزل عن الإنسان وخبرته، حيث أن قيم الأشياء تعلو

---

[1]– حميد خروف، مرجع سابق، ص 81.

[2]– نفس المرجع، ص 81.

[3]– نفس المرجع، نفس الصفحة.

وتهبط وفقا لعلاقتها بالشخص، و تبعا لنظرية إليها فهي لا تنشا من فراغ، بل هي جزء لا يتجزأ من الخبرة الإنسانية الواقعية[1].

ثانيا: القيم في المنظور السيكولوجي:

رغم أن الاهتمام بالدراسة السيكولوجية للقيم الإنسانية بدأا متأخرا (منذ أربعينيات القرن الماضي)، إلا أن استخدام هذا المفهوم في مجال الدراسات السيكولوجية ما لبث أن اخذ حيزا كبيرا ضمن الدراسات السيكولوجية، حيث بدا علماء النفس يستخدمون المصطلحات ذات العلاقة بمفهوم القيمة مثل الاتجاهات، والاحتياجات والعواطف، والأمزجة، والاهتمامات، والتفضيل والدوافع.

كما نجد أن استخدام مفهوم القيمة في علم النفس وخاصة في الوقت الحالي يتم بصورة واسعة على أساس أن فروع التخصص في علم النفس تتفاوت بينهما في تحديد مفهوم القيمة، فنجد علم النفس الأكاديمي يميل إلى استخدام مفهوم القيمة ومدى تأثيرها في البحث والنظرية، بينما نجد علم النفس التجريبي يستخدم مفهوم القيمة إمبريقيا عن طريق فحص تأثيرها الحافزي بالنسبة للمواقف[2].

ويعرف علم النفس القيم على أنها تنظيمات لأحكام عقلية انتقالية مصممة نحو الأشخاص والأشياء والمعالي التي توجه رغبتنا واتجاهاتنا نحوها، و القيمة مفهوم مجرد ضمني، يعبر عن الفضل والامتياز، ودرجة التفضيل التي ترتبط بالأشخاص أو الأشياء أو المعاني.

وفي علم الاجتماع يشار إلى القيم بوصفها معايير الخير والشر، تقبلها الجماعة وترضاها لنفسها، وتلزم الفرد بإتباعها، فهي بمثابة معايير اجتماعية ذات صيغة انفعالية قوية عامة تتصل بالمستويات الأخلاقية التي تضعها الجماعة ويمتصها الفرد ليقيم بها موازين يزن بها انفعاله، وتهيمن على حياة الفرد وتحدد له اتجاهاته، وهي بهذا إطار نفسي اجتماعي معياري متقن[3].

وقد أكد أصحاب المنظور السيكولوجي على أن القيم عبارة عن أنماط من السلوك الإنساني، تتميز بالفردية، وينطلق علماء النفس في دراستها من مجموعتين رئيسيتين من المتغيرات، ترتكز الأولى

---

[1]- حميد خروف، مرجع سابق، ص 83.

[2]- أحمد مصطفى خاطر، الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع الريفي، مرجع سابق، ص 110.

[3]- مختار حمزة، أسس علم النفس الاجتماعي، دار المجتمع العلمي، جدة، 1979، ص ص155-156.

على الفروق الفردية كالجنس والنوع والذكاء، أما المجموعة الثانية فتعتمد في تحيلها للقيم على الفروق المكتسبة من البيئة الاجتماعية (كالانتماء الطبقي، المهنة، الدين، التعليم، البيئة الاجتماعية (ريفي أو حضري) التي تنشأ فيها وهي تستند في ذلك إلى مقولات علم النفس الاجتماعي التي تهتم بدراسة علاقة الفرد بالبيئة الاجتماعية المحيطة به، أي دراسة السلوك في إطار المواقف داخل البناء الاجتماعي، على اعتبار أن البيئة الاجتماعية تعد مصدرا لبعض المثيرات التي تؤثر في سلوك الفرد وتوجهه[1].

ومن ناحية أخرى فإن القيمة كموضوع للدراسة جذبت عددا كبيرا من علماء النفس المحدثين والمعاصرين أمثال "ألبرت كلوكهون" A. Kluckhon، و"فون ميرنج" Von Merieng و"موريس" F. Morris، وغيرهم، وقد ركزت الدراسات السيكولوجية للقيمة حول ثلاث مجالات وهي[2]:

المجال الأول: وهو قياس القيم، حيث يعنى بالفروق القيمية بين الجماعات والأفراد، أي العلاقة بين بعض المتغيرات مثل الجنس، الدين، الذكاء، والطبقة الاجتماعية ونوع الشخصية.

المجال الثاني: ويتصل بدراسة أصل وتطوير القيم داخل الأفراد، بمعنى آخر كيف يقوم الأطفال خلال عملية غرس القيم باكتساب نسق القيم الثابتة من سلوك الكبار.

المجال الثالث: ويهتم بتأثير ووظيفة القيم في الأفراد أي تأثيرها على العمليات الإدراكية مثل الاختبار، الثبات، الإدراك الاجتماعي، الاستجابة اللفظية، كما طورت بعض الأدوات لقياس ووصف قيم الأفراد والجماعات.

ومن بين الإسهامات الهامة في ذلك دراسة "ألبورت" – "فرنون" C. W. Alport - P. E. Vernon عن القيم وقياسها عن طريق الاختبار Test، حيث بنيت فكرته على أساس المسلمة التي تقضي بأن بعض المهارات تعكس أفكار الناس وأفعالهم ومن ثم قيمتهم، حيث تم تصنيف القيم إلى ستة أقسام وفقا

---

[1]– كمال التابعي، التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية الريفية، مرجع سابق، ص ص 230–232.

[2]– محمد أحمد بيومي، علم اجتماع القيم، ص 57.

لستة مقاييس قيمية هي القيم النظرية، والقيم الاقتصادية، والقيم الجمالية، والقيم الاجتماعية، والقيم السياسية، والقيم الدينية[1].

والحقيقة أن علماء النفس قد ساووا القيمة بمصطلحات قريبة منها مثل الاتجاه والرغبة والدوافع والحاجة والمشاعر والهدف والانفعالات، وهذه الألفاظ غالبا ما تستخدم في غير موضعها أو تستعمل كبدائل للقيمة، أو تشير إلى بعض جوانبها، ولهذا فإن القيمة من وجهة النظر السيكولوجية تعرف بأنها "ذلك الجانب من الدافعية الذي يشير إلى المعايير الشخصية والثقافية، أوهي التوجيه لاختباري نحو التجربة، أو هي المعايير التي تشكل وتحقق الإرضاء القوي لرغبات وحالات الفرد الملحة[2].

وبالرغم من أن علماء النفس قد طوروا العديد من الأدوات لقياس القيمة، إلا أنهم طبقوا هذه الأدوات على مشاكل الاختلالات الفردية، وبذلك أهملوا كلية نسق القيمة في المجتمع، وتأكيده على القيم الفردية والشخصية كما لم يهتموا بالقيم على أنها موضوعات وأنساق ولكنهم ركزوا اهتمامهم على إدراك الفرد للقيم. غير أن هذا الموقف (أي إرجاع القيمة إلى رغبات ذاتية وميول شخصية تجاه الموضوعات والأشياء الخارجية) أدي بأصحاب هذا المنظور إلى الوقوع في الحتمية السيكولوجية، وذلك على الرغم من أن الإنسان ليس عقلا خالصا كما يدعي المثاليون، ولا حسا محضا كما يتصوره السيكولوجيون، ولكنه وحدة عقلية وحسية من حيث أنه يختلف عن باقي الكائنات الحية بالتفكير والإدارة، ولا يكتفي بما تمليه عليه رغباته فقط، فعندما يواجه موقفا ما فإنه يلجأ أيضا إلى الاحتكام العقلي، مسترشدا بالقيم والمعايير التي تدين لها الجماعة بالولاء والتي ينتمي إليها، فيختار من بين البدائل ما يراه مرغوبا فيه ويتحاشى ما هو مرغوب عنه اجتماعيا[3].

---

[1]- محمد أحمد بيومي، مرجع سابق، ص 57.

[2]- نفس المرجع، ص 58.

[3]- حميد خروف، مرجع سابق، ص 89.

ثالثا: القيم في المنظور السوسيولوجي:

أهملت المنظورات التي عرضناها تأثير المجتمع وبنيته في نشأة القيم وصدورها ومدى تأثيرها، وفي هذا المقام سنحاول استعراض التراث السوسيولوجي في تفسير القيم الاجتماعية، بغرض استجلاء ارتباط مفهوم وموضوع القيم بالمجتمع.

حيث يرى أنصار المنظور السوسيولوجي أن القيم تتطور بتطور المجتمع الذي توجد فيه، وتعتبر عنصرا مشتركا في تركيب البناء الاجتماعي، وتعبر عن الواقع على اعتبار حقائق واقعية توجد في المجتمع، وعلى عالم الاجتماع تحليلها وتفسيرها وبيان مدى تأثيرها في السلوك، مما يكسبها الطابع السوسيولوجي، الذي يعد أحد المحاور الرئيسية التي انشغل بدراستها العديد من الباحثين في علم الاجتماع، وشكلت محورا أساسيا في كتابات علماء الاجتماع المحدثين والمعاصرين، الذين انطلقوا من تصور مؤداه أن هناك علاقة وظيفة بين القيم (باعتبارها ظاهرة اجتماعية)، وسائر الظواهر الاجتماعية الأخرى السائدة داخل البناء الاجتماعي للمجتمع[1]. هذا وتكشف التحليلات السوسيولوجية للقيم بحسب وجهات نظر علماء الاجتماع عن اختلافهم في تفسير طبيعة القيم وأسباب تغيرها وعلاقتها بالظواهر الاجتماعية الأخرى.

1- الاهتمامات السوسيولوجية المبكرة بموضوع القيم:

لو تفحصنا مدارس علم الاجتماع المبكرة لوجدنا ظهور مفهوم القيمة ضمنا أو صراحة في كافة هذه المدارس بداية من المدرسة الفرنسية، وخاصة عند "إميل دوركيام" الذي حدد مكونات الظاهرة بأنها نظم اجتماعية لها صفة الضبط والإجبار، كما تتكون من الرموز الاجتماعية والقيم والأفكار والمثل، كما يؤكد مفهوم الضمير الجمعي في تحديد الضبط في المجتمع[2].

والمدرسة الانجليزية وعلى رأسها "هربرت سبنسر"، ومساهمتها في تطوير النظرية العضوية التي أدت إلى ظهور نظرية التطور التي تؤمن في أساسها بالتعدل في نسق التوقعات بين الوحدات، ولو تناولنا

---

[1]- حميد خروف، مرجع سابق، ص ص 89-90.

[2]- أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص 113.

هذا المفهوم بالتحليل لوجدنا أن نسق القيم السائدة في المجتمع يقع ضمن الاعتبارات الأساسية في تحديد هذه التوقعات[1].

وقد كان للمدرسة الألمانية وعلى رأسها "ماكس فيبر" اهتماما بأثر القيم وتدخلها في تحديد مسار الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بينما اهتدى إليها كل من "ماكس شيلـــر" M. Sheler و"كارل مانهايم" K. Manheim، (المدخل السوسيوثقافـــي). أما المدرســـة الأمريكيـــة ممثلة بكـــل من "سوروكيـــن" P. Sorokin و"بارسونز" T. Parsons، فتنظر إلى القيم على نحو مختلف، إذ نجد الأول "سوروكين" يحاول الوصول إلى تعميمات عن التغير الاجتماعي والثقافي من خلال تاريخ الإنسانية محدد للقيم، ويعبر عن التفاؤل على أساس أنه ظاهرة اجتماعية ثقافية تتكون من ثلاث عناصر وهي[2]:

- الشخصية كفاعل
- المجتمع باعتباره المجموع الكلي للمتفاعلين
- الثقافة وهي المجموع الكلي للمعاني والقيم والمعايير الناشئة عن الشخصيات المتفاعلة.

في حين يؤكد الثاني "تالكوت بارسونز" على أن الموجهات الدافعية أو القيمية هي إحدى أركان الفعل الاجتماعي، ومن ثم تتحقق القيم فـــي أدوار وموجهات ومواقف وهو ما يتضمنه الإطار المرجعي للفعل[3].

ونظرا لأهمية دراسة القيم من وجهة النظر السوسيولوجية، فقد حظيت باهتمام النظرية السوسيولوجية، وسنعرض فيما يلي لأهم إسهامات علماء الاجتماع ضمن مختلف الاتجاهات النظرية التي تصدت لهذا المفهوم كما يلي:

---

[1]- أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص 113.

[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3]- نفس المرجع، ص ص 114-115.

أ- القيم الاجتماعية في ضوء البنائية الوظيفية:

تنطلق النظرية الوظيفية من افتراض مؤداه أن الظواهر الاجتماعية متداخلة، وهي تدور حول علاقة الجزء بالكل والكل بالجزء، ومن ثم تصبح هذه الأجزاء متساندة ومتكاملة على نحو ما[1]، يمكن من خلالها دراسة الأنساق الاجتماعية دراسة علمية منتظمة، وهي في ذلك لا تقتصر على الجوانب الاستاتيكية في البناء الاجتماعي، لكنها تنظر إلى المجتمع نظرة كلية[2].

واستنادا إلى هذا التصور يضع أنصار هذا الاتجاه تفسيراتهم للقيم. حيث يرى "إميل دوركايم" E. Derkheim بأن النظام الاجتماعي يوجد لإشباع الحاجات الاجتماعية، وأن كل مجتمع يطور نظاما أخلاقيا يتلاءم مع الوظيفة الحقيقية التي يؤديها، ويكشف "دوركايم" عن إمكانيات تحليل الوقائع الأخلاقية الحقيقية في ضوء المناهج الموضوعية الدقيقة والمتحررة من القيم وتفسير الوقائع الأخلاقية ممكن من خلال دراسة الأوضاع الاجتماعية في السياق الزماني والمكاني، ووفقا لذلك فإننا لا ندرك الأخلاق بصفتها شيئا عالميا، ولكنها محكومة ومحددة بظروف بنائية نوعية، فالتغيرات التي تحدث في بناء المجتمع هي المسؤولة عن تغير العادات والتقاليد[3].

وقد أعطى "دوركايم" أهمية كبيرة للقيم في المحافظة على النظام الاجتماعي واستمرار فاعليته، ففي مجتمع التضامن الآلي نجد أن (الاتفاق القيمي والعاطفي) هو الذي يؤكد استمرار النسق بينما في مجتمع التضامن العضوي تمكن أزمة المجتمع الصناعي في الأزمة الأخلاقية التي تؤدي إلى فقدان المعايير (الأنومي)، وعند تحليل مفهوم الشعور الجمعي أو نسق القيم عند "دوركايم" نلاحظ وجود فكرة الاعتقادات المشركة أو القيم العامة، وفي هذا المقام أشار "بارسونز" إلى أن المفتاح الأساسي لتعريف "دوركيام" للشعور الجمعي هو الاعتقادات والمشاعر العامة للجميع، ولقد أشار "دوركيام" إلى مشكلة الوحدة والتضامن والتكامل المجتمعي للجماعة في كتابة تقسيم العمل في المجتمع، حيث تصدى لدراسة التغيرات التي تحدث في المجتمع نتيجة للتكنولوجيا، وكيف يؤثر ذلك في نسق القيم والتوقعات المشتركة وطبيعة النظام الأخلاقي، وأطلق "دوركايم" على ذلك اسم التضامن العضوي، مقابل التضامن

---

[1]- عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري، علم الاجتماع والتنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص 31.

[2]- عبد الله محمد عبد الرحمن، النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 16-15.

[3]- السيد محمد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، ص 147.

الآلي[1]، حيث أن التضامن الآلي عنده أي "دوركايم" متأصل في نسق القيم العامة أو في العقل الجمعي الذي هو تعبير عنه، أما التضامن العضوي فإنه نتيجة للعلاقات المتداخلة لنسق مركب من تقسيم العمل، حيث أن كل فرد له حرية واستقلال خاص[2].

وعليه؛ يكشف "دوركايم" عن طبيعة التباين البنائي للمجتمع في تشكيل المعايير والقيم وأنماط التضامن الاجتماعي، محاولا تفسير تقسيم العمل في المجتمع على الأخلاقيات من خلال مقارنته بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الأقل تطورا[3].

وفي كتابه (الأشكال الأولية للحياة الدينية) نجد أن "دوركايم" قد أكد على دور القيم باعتبارها ميكانيزمات للتضامن الاجتماعي، انطلاقا من تحليله للدين وعلاقته بالمجتمع. وهكذا يبدو في نظر "دوركايم" أن مصدر القيم التي يدين بها الفرد وتتجسد في سلوكاته ترتد إلى المجتمع الذي يعيش فيه، بحيث يستمد الفرد أحكامه القيمية حول ما هو مرغوب فيه، أو مرغوب عنه اجتماعيا من ثقافة المجتمع، هذه الظروف تتغير بتغير الظروف المحيطة بالفرد، أي أنها محكومة ومحددة بظروف بنائية ونوعية، فالتغيرات التي تحدث في بناء المجتمع هي المسؤولة عن تغير القيم والتقاليد والعادات الاجتماعية[4].

ولكن يعاب على "دوركايم" أنه لم يكن مهتما بالتغير أو بصراع القيم، كما لم يبذل أي محاولة منظمة لتمييز وتصنيف محتويات نسق القيمة أو العقل الجمعي[5].

أما "ماكس فيبر" فقد انطلق من رفض التفسيرات الاقتصادية للسلوك الإنساني، مؤكدا على الجوانب الذاتية في الحياة الاجتماعية، أي أنه أكد على قيم الأفراد ومصالحهم ومشاعرهم، حيث حاول "فيبر" أن يبرهن على وجود علاقة سببية بين نسق معين للقيم ونشأة الرأسمالية الحديثة، ويمكن القول أن نشأة

1- محمد أحمد بيومي، علم اجتماع القيم، ص 73-74.

2- نفس المرجع، ص 74.

3- السيد محمد الحسيني، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 34-35.

4- قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع والإيديولوجيات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979، ص ص 86/85.

5- محمد أحمد بيومي، مرجع سابق، ص 76.

التوجيه الأخلاقي البروتستانتي كان شرطا ضروريا، وإن لم يكن كافيا لظهور الروح الرأسمالية الحديثة[1].

ومن أجل توضيح مقصده بعلم الاجتماع، عمد إلى بيان معنى القيمة بأنها عبارة عن موجهات تفرض نمط السلوك وشكله، وتتضمن بعض الأوامر التي تحكم سلوك الإنسان بطريقة ضاغطة، أو قد تصنع بعض المطالب التي قد يضطر الإنسان إلى السعي لتحقيقها[2]، ويشكل الفعل الاجتماعي الموضوع الرئيسي الذي تتمحور حوله الدراسات السوسيولوجية، ويعني به أي سلوك إنساني يعطيه الفرد معنى ذاتيا، فالفعل بالنسبة "لفيبر" يختلف عن النشاط من زاوية أن الفعل يتضمن فكرة لها هدف ومعنى.

وحسب فيبر فإن أهمية هذه السلوكات تختلف تبعا لما يخلع عليها الأفراد من معنى ذاتي، حيث يشكل الفرد الفاعل (الفرد وفعله) وحدة التحليل الرئيسية للمجتمع. ويتضمن محتوي الفعل عند "ماكس فيبر" ثلاث عناصر (أو مؤشرات) أساسية لدلالة على الصفة الاجتماعية وهي:

1- **الوعي:** ويعني وعي الشكل سلوك الآخرين.

2- **المعنى:** أي لابد لأي فعل من دلالة، ويحمل معنى لدى الآخرين والعكس.

3- **الفهـــم:** ويتجلى في تعبير الأفراد الآخرين من خلال فهم السلوك.

وعليه؛ فإن الفعل الاجتماعي عند "ماكس فيبر" يبنى من خلال المعايير الداخلية للذوات الفاعلة في المجتمع، أي أنه كل سلوك بشري يحمل معنى ذاتيا يقصد إليه فاعله، والدي يفترض فيه أن فيه أن يكون واعيا بالسلوك المتوقع من الأفراد الآخرين الذين يوجه إليه سلوكهم[3].

ويتجلى ذلك في أنماط سلوكية مرغوب فيها أو عنها اجتماعيا، ويقوم علم الاجتماع بالفهم التفسيري للأفعال الاجتماعية وتأثيراتها المختلفة، واستنادا إلى ذلك يصنف فيبر الفعل الاجتماعي في فئات أربعة وفقا لتقسيم عقلي مجرد وهي:

1- الفعل العقلاني المرتبط بهدف؛

2- الفعل العقلاني المرتبط بقيمة؛

---

[1]- السيد محمد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 147 148.

[2]- قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع والإيديولوجيات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979، ص ص85-86.

[3]- سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص ص 114-115.

3- الفعل الوجداني أو العاطفي؛

4- الفعل التقليدي وهو الذي تحدده العادات والتقاليد والمعتقدات المجتمعية.

أما "بارسونز" فقد اهتم بموضوع القيم من خلال تحليله البنائي الوظيفي للنسق، حيث أكد أن القيم هي التي تثبت الأهداف وتوجه السلوك، وهي التي تحكم سلوك الفاعلين بل أن نسق القيمة عنده يسمح للفرد بأن يطور توقعات مستقرة من سلوك الآخرين، كما يمكن للأفراد الآخرين من أداء التزامات أدوارهم، وهكذا من الممكن التنبؤ بالسلوك، ويكتب للمجتمع البقاء حتى لو تغير أعضاؤه[1].

وبعد تحديده للإطار المرجعي للفعل الاجتماعي[*] حاول "بارسونز" تحديد معنى القيمة حيث اعتبرها ظاهرة ثقافية أو بالأحرى أنماطا ثقافية شاملة ذات جذور، وعنصر مهم من عناصر الموقف وموجها من موجهات الفعل الاجتماعي، ذلك الفعل الذي يتضمن الاختبار بين البدائل، حيث تستند هذه العملية إلى القيم باعتبارها عنصرا في نسق رمزي مشترك يستخدم كمعيار أو كمستوى يمكن على أساسه الاختبار بين بدائل التوجيه المتاحة في إطار الموقف[2].

وقد قدم "بارسونز" مجموعة من متغيرات النمط التي تمثل المحور الرئيسي للنظرية العامة في الفعل الاجتماعي، وتدل متغيرات النمط على البدائل التي تبدو في المعايير أو أنماط توقعات الدور في اختبارات الفرد.

وما يمكن استنتاجه من تحليل "بارسونز" للقيم هو أنه أعطاها معنى اجتماعيا، عندما أشار إلى أنها من مكونات النسق، ومن الموضوعات الثقافية التي تتوحد بها الشخصية على اعتبار أنها عنصر مشترك في تكوين كل من نسق الشخصية والبناء الاجتماعي، مؤكدا على تماسك القيم، حيث يرى "أنها تؤدي وظيفة مهمة في المحافظة على استقرار البناء الاجتماعي من حيث التضامن والتماسك، إذ تعبر عن

---

[1]- السيد محمد الحسيني، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 148.

[*]- ينطوي الفعل الاجتماعي حسب بارسونز على ما يلي: أ- **فاعل:** وهو الذي يستهدف غايات ويصطنع وسائل لبلوغ هذه الغايات. ب- **موقف:** وهو يتضمن مجموعة متنوعة من المنتهيات الممكنة تتمثل في موضوعات وأشياء فيزيقية واجتماعية يرتبط بها الفاعل. ج- **توجيه الفاعل إزاء الموقف:** وتتمثل في القيم والمعايير التي تتحكم في توجيه الفاعل وتحديد علاقاته بغيره، (حميد خروف، مرجع سابق، ص 97).

[2]- خروف حميد، مرجع سابق، ص98 نقلا عن: André Levy, Psychologie social Ts, Paris, Dunod, 1982, p p 450-452.

الجوانب المقبولة اجتماعيا والمحددة في نسق رمزي مشترك يستخدم كمعيار عند الاختيار بين البدائل"[1].

ويرى "تالكوت بارسونز" في مؤلفه النسق الاجتماعي أن نسق القيم يحتوي بدوره على ثلاثة عناصر أساسية وهي[2]:

العنصـــر الأول: القيم الإدراكية التي تضم بداخلها الرموز والمعارف ذات الطابع الموضوعي

العنصـــر الثاني: القيم الوجدانية أو العاطفية وهي التي تتصل بإشباع الحاجات الاجتماعية.

العنصر الثالث: مجموعة القيم التقويمية وهي القيم لتي يستند إليها الإنسان في عملية المفاضلة والاختيار بين الأشياء في المجتمع، ورغم أهمية تحليلات "بارسونز" للقيم، حيث أولاها دورا أساسيا في تحديد الحياة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي إلا أن تأكيده على الطابع الرمزي للفعل البشري جرد الشخصية من أي ذاتية حقيقية، حيث إن الغرائز والدوافع تختفي ـــ حسبه ـــ من نسق الشخصية، لتفسح الطريق أمام عنصرين ذاتيين هما:

- استعدادات الحاجة التي يتم تعلمها نتيجة لاستدماج المعايير والأدوار والقيم .
- ووظيفة تحديد الهدف التي تتحول في النهاية إلى المركز الرئيسي للشخصية[3].

أما النقد الأخر الذي وجه لمعالجة "بارسونز" للقيم فينحصر في أنه رسم صورة لمجتمع يسيطر عليه الاتفاق العام على القيم، ومن ثم يسود فيه النظام العام والتناغم والاستقرار[4]، على أن تحليلات "بارسونز" لم تكتمل بتحليل الصراع، حيث لم يتضمن نموذجه النظري دراسة للصراع، إذ أن الواقع الاجتماعي ينزع دائما نحو الثبات والتغير، الاستمرار والتقدم، التعاون والتنافس، الاعتماد والتبادل والتنافر[5].

---

[1]– حميد خروف، مرجع سابق، ص 98.

[2]– علي ليلة، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا، (المفاهيم والقضايا، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1989، ص 241).

[3]– جي روشيه، مرجع سابق، ص 244-245.

[4]– المرجع نفسه، ص 247.

[5]– السيد محمد الحسيني، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 149.

ويرى "ميرثون" Merton أن المجتمعات الحديثة يكون الضبط فيها ضعيفا، لأنه يعكس بدوره ثقافة ضعيفة، كما أن هناك حالة من عدم الالتزام الثقافي سواء بالقيم أو المعايير، ويكون نتاج ذلك انهيار محكات السلوك السوي والملائم، وبالتالي افتقاد الفرد لمحكات الحكم على السلوك الملائم له وللآخرين وبافتقاده للقيم والمعايير الملزمة، فان الفرد يعيش في نسق يعاني حالة تسودها قيم ومعايير غير ملزمة أو منهارة مادامت قد افتقدت قوة الإلزام[1]، ومن الملاحظ أن "ميرثون" في تحليله للنسق الاجتماعي تحاشى الخوض في التناقضات التي قد تمس جوهر المجتمع، حيث اعتبر أن تلك التناقضات ذات طابع ثقافي وليست ذات طابع مادي، وبذلك نجد "ميرثون" قد اقتصر على وصف المجتمع، ونقد بعض جوانبه الثقافية دون أن يمس جوهر الصراع في النسق الاجتماعي وهو التوزيع غير العادل للثروة والسلطة والقوة في المجتمعات الرأسمالية.

على أن "ويليام أوجبرن" W. Ogburn قد أكد أن التغير في التكنولوجيا والاختراعات في البيئة المادية لابد أن يصاحبها تغير في القيم والعادات الاجتماعية حتى يحدث التكيف بين الفرد والتطورات السريعة التي تصيب المجتمع، وهو بذلك يرى بان تغير المجتمع يكون بناء على بعض الجوانب الاقتصادية المتمثلة في الأساليب التكنولوجية السائدة، كما يؤكد "أوجبرن" على أنه غالبا ما يكون هناك تفاوت شاسع بين الثقافة المادية والثقافة المعنوية، فالتخلف الثقافي يصيب دائما القيم والأنظمة والاجتماعية والتي تتغير بدرجة اقل من الثقافة المادية، مما يؤدي إلى صراع القيم، وبناء عليه تبرز المشكلات الاجتماعية[2].

ومن جهته حاول "رالف داهرندورف" R. Dahrendorf تجاوز مسألة الإجماع القيمي بتأكيده على أنه يكون حول القيم الموجودة في البنية الاجتماعية، فهذه القيم عليها اتفاق وإجماع، وليست محل خلاف، أما الصراع فهو يدور على مستوى السلوك وهذه محاولة توفيقية لتجنب الصراع، ومن ثم يؤدي ذلك إلى إثبات آو تدعيم القيم السائدة من أجل الحفاظ على الوضع القائم[3].

---

[1]- علي ليلة، مرجع سابق، ص 416.

[2]- محمد أحمد بيومي، مرجع سابق، ص 90.

[3]- أحمد أنور، مرجع سابق، ص 20.

ب- القيم في ضوء التفاعلية الرمزية :

لم تفرد التفاعلية الرمزية مبحثا خاصا للقيم ولكن يمكن اكتشاف إسهامها في دراسة القيم من خلال قراءة بعض أفكار روادها، حيث تدور معالجتهم للقيم حول موضوعين رئيسيين هما:

- القيم والتعريفات الذاتية للواقع.
- دور القيم في خلق التواصل بين الذات والعالم، آو دور هذه الذات وارتقائها ونموها، حيث أكد "جورج هربرث ميد" G. H. Mid، الذي طور النزعة السلوكية، على أن العقل آو الوعي الجماعي لا يتحقق إلا من عملية يتم من خلالها تكييف الفرد (الذات) مع البيئة المحيطة به فالتفاعل بين الأفراد يؤدي إلى أن يؤثر كل منهم في الآخرين[1]، وبالتالي فإن أنصار هذا الاتجاه يحاولون توضيح القيم من خلال ما يقوم به الأعضاء والجماعات الاجتماعية من أفعال يقرها المجتمع، ولا تخرج عن الإطار العام لبنائه الاجتماعي، ومن ثم فالمصدر المباشر للقيم هو الجماعة الاجتماعية (بنائها الاجتماعي والثقافي).

ج- القيم في النظرية الماركسية

القيم وفقا للمنظور الماركسي ظاهرة تاريخية، تتغير وتتطور في مجرى تقدم المجتمع البشري، وقد عرف التاريخ أنماطا أساسية من الأخلاق تلا الواحد منها الأخر (المشاعية البدائية، العبودية، الإقطاع، البورجوازية)، وتهدف هذه الأخلاق آو تلك في نهاية المطاف إلى ترسيخ العلاقات الاجتماعية القائمة، وتوطيدها آو هدمها أي أن القيم في ضوء الماركسية هي شكل معين للوعي الاجتماعي يعكس علاقات الناس، ويوطد في شكل مبادئ خلقية وقواعد السلوك مطالب المجتمع آو الطبقات، والقيم تعكس طبيعة الوجود الاجتماعي للأفراد والجماعات في مرحلة تاريخية محددة، وداخل تكوين اقتصادي اجتماعي معين[2].

وإذا كنت القيم في ضوء الماركسية ظاهرة اجتماعية تاريخية تتميز بالنسبية الزمانية والمكانية فهي بالضرورة طبقية، فكل أسلوب إنتاج يعكس بالضرورة أفكارا خاصة، وعواطف محددة ترتبط بمسائل

---

[1]- عبد الله محمد عبد الرحمن، النظرية السوسيولوجية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص337-338.

[2]- أحمد أنور، نفس المرجع، ص 36.

السلوك القويم آو العمل الخير، بل إن ثمة اختلاف وصراع بين تلك القسم كجزء من الصراع الطبقي في تلك المجتمعات الطبقية، حيث تفسر كل طبقة أحكام الثقافة من واقع وضعها الاجتماعي وظروفها وخبراتها، ومن هنا يختلف النسق القيمي من طبقة لأخرى[1].

ويتضح موقف ماركس بشان القيم، عندما يقرر أنه في كل تشكيلة اجتماعية طبقية تسود إيديولوجيا الطبقة المسيطرة وهذه الطبقة تسيطر على كل وسائل الإنتاج المادي والروحي ولذلك فان أفكار أولئك الذين لا يملكون وسائل الإنتاج، تصبح خاضعة على وجه العموم للطبقة المسيرة[2].

ويصور "ماركس وانجلز" القيم في المجتمع البورجوازي على أنها قيم الانتفاع فقط (علاقة المنفعة)، حيث يتحول كل شيء إلى سلعة، فالسلع الاستهلاكية ليست هي التي يمكن شراؤها فقط بل الناس وضمائرهم، ويصبح المال هو المعيار الأساسي للعلاقات الإنسانية، لأن المال يعكس ظروف الاقتصاد الرأسمالي. وبهذا تؤكد الماركسية على طبقية القيم، وبان أفكار الطبقة السائدة في المجتمع هي أفكار الطبقية المسيطرة على وسائل الإنتاج، لأن الطبقة التي تملك القوة الحالية، هي في الوقت ذاته تملك القوة الفكرية.

وعليه؛ يمكن تحليل أنساق القيم السائدة ــ من المنظور الماركسي ــ من خلال تحليل واقع العلاقات الإنتاجية في المجتمع، على اعتبار أن القيم ــ كما أسلفنا ــ ظاهرة من ظواهر الوعي.

تعكس العلاقات الاجتماعية والظواهر الموضوعية في الحياة، حيث ترتبط القيم بمعتقدات الأفراد في الحياة، وترتبط بثقافتهم ووضعهم الطبقي وتعكس التصورات والنظرات حول السلوك المطلوب والمبادئ التي تحكم مثل هذا السلوك[3].

د- القيم في النظرية النقدية:

مر معنا أن النظرة الماركسية للقيم تقوم على اعتبارها جزءا من البنية الفوقية للمجتمع، التي ترتبط بالبنية التحتية للمجتمع ، والتي تساهم في المحافظة على علاقات الإنتاج الرأسمالية دون تغيير "وإذا كانت النظرية الماركسية تدعو إلى تغيير هذه البنية برمتها وإعادة تنظيم علاقات الإنتاج فيها بحيث لا تفرز بناء طبقيا قائما على الاستقلال، فإن التطورات المعاصرة في النظرية الماركسية قد

---

[1]- أحمد نور، نفس المرجع، ص 39.

[2]- محمود عودة، تاريخ علم الاجتماع، مكتبة سعيد رافت، القاهرة، 1981، ص 183.

[3]- أحمد زايد، علم الاجتماع ودراسة المجتمع (المداخل النظرية)، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006، (د.د.ن)، ص 150.

راجعت كثيرا من الأفكار الماركسية في هذا الصدد ومن بين هذه المراجعات النظرية التي ظهرت ما يتصل بتحليل الثقافة بعامة، ونسق القيم بخاصة، تلك المراجعات التي أكدت على نقد الأطر الثقافية للنظم الرأسمالية، ونقد الدور الذي تؤديه هذه الأطر الثقافية في خلق ضروب جديدة من الاستغلال خاصة الاستغلال النفسي والاجتماعي، ولقد تضمنت هذه المراجعات نقد القيم الرأسمالية القائمة، والدعوة إلى تبني قيم جديدة تمنح للإنسان آفاقا أرحب في تحقيق إنسانيته وحريته، وإذا كانت الماركسية قد أكدت على أهمية الجوانب المادية في تحليل البناء الاجتماعي للمجتمع الرأسمالي، فإن النظرية النقدية قد انطلقت من الثقافة ــ ومن ثم القيم ــ في تحليل هذه البنية متأثرة في ذلك بنظرية "هيجل" وبكتابات ماركس المبكرة عن الاغتراب[1].

ويمكن تتبع هذه المراجعات من خلال تحليل أفكار ثلاثة من رواد هذا الاتجاه (لتحليلات الماركسية الجديدة) وهم "كارل كورش" K. Korch (1886–1961) و"انطونيو غرامشي" A. Gramici (1890–1937) و"جورج لوكاتش" G. Lucach (1883–1971)، والتي تبلورت أكثر في أفكار رواد مدرسة فرانكفورت، من خلال إسهامات "ماكس هوركهايمر" M. Horkheimer (1895–1937) و"تيودور أدورنو" T. Adorno(1903–1989) وإيريك فروم E. Froom(1900–1980) و"هربرت ماركيوز" H. Marcuse (1898–1979) و"يورغن هابرماس" G. Habermas. ورغم أن النظرية النقدية ليست نظرية في القيم، حيث أنها نظرية في المجتمع، ومع ذلك يمكن أن نشتق منها اهتمامات بالقيم، حيث اتجهت هذه النظرية نحو نقد الأسس التي تقوم عليها المجتمع الرأسمالي، ومن ثم حاولت نقد بعض القيم التي تنتشر به، والتي تعبر عن إيديولوجيته، ومن ثم فإن إسهام هؤلاء الرواد جاء ليوضح بعض خصائص نسق القيم الرأسمالية وعلاقة هذه الخصائص بالتنشئة الاجتماعية، وذلك من خلال تأكيد هذا الاتجاه على محورين وهما[2]:

- **تشيؤ نسق القيم في المجتمع الرأسمالي:** ويقصد بتشيؤ القيم طغيان القيم المادية على القيم المعنوية، وسيادة النظرية المادية العقلانية في الحياة، حيث يقاس كل شيء في ضوء عائداته المادية، مما يترتب عنه إضفاء أهمية على القيم المادية على حساب لقيم المعنوية.

---

[1]– أحمد زايد، مرجع سابق، ص 150.

[2]– نفس المرجع، ص 151 .

حيث يرى "أدورنو" Adrono بأن التفكير التنويري قد أدى إلى تحرير الإنسان وتخليصه من الخرافة والتفكير الكنسي، ولكن هذا العقل الذي حرر الإنسان ما لبث أن كبله من خلال الإنجازات الحضارية التي ركزت على الجوانب المادية، فأخضعت الإنسان لمتطلباتها وحولته إلى إنسان يعلى من شأن القيم الاستهلاكية المادية، وأدت إلى تراجع القيم الإنسانية، من خلال سيطرة رجال الصناعة على حساب رجال الفكر، وإلى خلق ثقافة جديدة تختفي فيها فردية الإنسان وخصوصيته.

وهكذا يتحول الإنسان في ظل هذه الوضعية إلى إنسان ذي بعد واحد ــ حسب ما يراه "ماركيوز" Marcuse ــ تطغى عليه القيم المادية، حيث أن هذه الثقافة الجديدة تستخدم الرشد والعقلانية والتكنولوجيا في السيطرة على الإنسان، مما يفقده السيطرة على ذاته، وتجعله غير قادر على إدراك ذاته إلا من خلال مجموعة من الرموز المادية التي يقتنيها. وهكذا يؤدي التشيؤ إلى بروز نوع جديد من القيم وهي القيم المادية، واختفاء الجوانب المعنوية من حياة الإنسان[1].

- **دور مؤسسات التنشئة في تشيؤ القيم:** أبدت المدرسة النقدية اهتماما بالدور الذي تلعبه مؤسسات التنشئة–كالأسرة والمدرسة في غرس نوعيات معينة من القيم، حيث يرى "ماكس هوركهايمر" M. Horkhaimer أن الأسرة فقدت وظائفها تحت وطأة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تراجعت السلطة الأبوية، لتفسح المجال لسلطة المجتمع، التي تتميز بأنها تسلطية حيث تخترق ذات الفرد، وتجعله ذي شخصية زائفة، وغير قادر على تحقيق ذاته، مما يؤدي إلى تفشي القيم التسلطية والإيديولوجية الشمولية، حيث أن ضعف سلطة الأسرة يجعل الأفراد يبحثون عنها خارجها، ومن مظاهر هذا التشيؤ أيضا فقدان الاتصال بين الأفراد، وما يترتب على ذلك من ظهور أشكال من التشوه في عملية الاتصال، بفعل سيطرة أساليب اتصال تنقل إيديولوجية السلطة وأساليبها، مما يؤدي إلى اختراق ذوات الأفراد وخصوصيتهم، وتراجع قيمهم الجمالية والأخلاقية[2].

هـ- القيم من منظور نظرية التحديث:

تتبنى هذه النظرية كل المحاولات الفكرية التي تستهدف وصف وتفسير عمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي في الدول النامية، حيث تفترض أن هذه الدول تمر بمرحلة من التطور اقرب إلى مرحلة التطور المبكر في المجتمعات المتقدمة الآن.

---

[1]- أحمد زايد، مرجع سابق، ص 153.

[2]- نفس المرجع، ص 153.

وعليه؛ تؤكد على تشابه مراحل التطور المتوقع أن تمر بها المجتمعات النامية، فهي نفسها مراحل التطور التي مرت بها المجتمعات المتقدمة، حيث تفترض أن المجتمعات تنتقل بالضرورة من المرحلة التقليدية إلى المرحلة الحديثة[1].

وبالرغم من أن الاهتمام الأساسي لنظرية التحديث هو التغير الاجتماعي في المجتمعات النامية، إلا أنها أفردت اهتماما خاصا بالقيم، حيث تتبنى الموقف الوظيفي الذي يؤكد على أهمية العوامل الخارجية في أحداث التغير الاجتماعي، ومن ثم فإن جوهر عملية التحديث هو نقل الخصائص المميزة للثقافة الغربية، وإحلالها محل الخصائص التقليدية، حيث أن المجتمعات المتقدمة تعتمد على نمط اقتصادي نقدي، وتكنولوجيا عالية الكفاءة ودرجة عالية من النمو البيروقراطي والتنظيمي، وترتبط بهذه الخصائص مجموعة من القيم التي تلتف حول العقلانية، والإيمان المطلق بالعلم والنزعة الفردية، والالتزام بمجموعة من المبادئ العامة والتخصص، وهي مجموعة القيم التي تعبر عن روح الحضارة الغربية الحديثة، كما تشكل مركبا ثقافيا للمجتمع الصناعي الحديث[2].

وتتم عملية التحديث عندما تنتشر هذه القيم الحديثة من مراكز الحضارة المتقدمة إلى المجتمعات التقليدية. مما يؤدي إلى نوع من الاختلاط بين الأنماط الثقافية والأنماط الجديدة من القيم، الأمر الذي يكشف عم تعددية في أنماط القيم السائدة في المجتمعات النامية، فالقيم الحديثة الداعية إلى العقلانية والانجاز ــ حسب تأكيدات "دافيد ماكليلاند" ــ تتصادم مع القيم التقليدية الداعية إلى الوجدانية والولاء للعرف والتقليد، مما يجعل هذه القيم عقبة في سبيل عملية التحديث والتنمية، وفي ذلك يرى "هيجن" Hagen، بأن الشخصية النمطية في المجتمعات التقليدية، تمتاز بخاصية التسلط، والهيمنة، كما يفتقر المجتمع بشكل عام إلى القدرة على الإبداع والتجديد، مما يفقده القدرة على الإبداع والتجديد.

ويتضح من هذه الأمثلة أن نظرية التحديث تنظر إلى نسق القيم التقليدي على أنه نسق جامد، يحتاج إلى دفعة من أجل تغييره، ومن أجل انتشار الآراء الجديدة، مما يظهر بشكل جلي دور العامل

---

[1]- أحمد زايد، مرجع سابق، ص 154.

[2]- روجز فريت، الأفكار المستخدمة وكيف تنتشر، ترجمة سامي ناشد، عالم الكتب، القاهرة، 1986، ص43.

الإيديولوجي في تحليلات أصحاب هذه النظرية، بما تضمنته من أحكام قيمية تعيد تركيب التاريخ على نحو يضع الحضارة الغربية كغاية وحيدة للتقدم المنشود[1].

و- القيم في منظور نظرية التبعية:

تقف هذه النظرية موقفا مضادا من نظرية التحديث، وتتخذ من مفهوم النسق الرأسمالي منطلقا لبلورة أفكارها، حيث يرى أنصار هذه النظرية أن فهم عمليات التخلق الداخلي في البلدان النامية لن يكون إلا في ضوء فهم العلاقة التاريخية التي ربطت هذه البلدان الرأسمالية، حيث أن الخبرة الاستعمارية التي مرت بها معظم بلدان العالم المتخلف في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية هي جزء أساسي في خبرة التخلف، ومن ثم فإن أنساق القيم التي نقلتها هذه الخيرة من العالم الرأسمالي المتقدم لم تكن تهدف إلى إحداث تغيير في البناء الاجتماعي، إلا بالقدر الذي يخدم عملية الارتباط، أو الاندماج بين المجتمعات المتخلفة والمجتمعات المتقدمة، حيث ثبت تاريخيا أن الاستعمار قد نقل التعليم، وبعض أشكال الممارسة الديمقراطية، وبعض أنماط السلوك الغربي في الحياة، ونقل معها فيم الفردية والعقلانية والتحرر من الروابط التقليدية، وغيرها من القيم الحديثة، على أن عملية نقل القيم كانت وظيفة لاستمرار الوجود الاستعماري، وما بعد الاستعمار، كما أن هذه القيم الحديثة، وإن حققت قدرا من التنمية التابعة، إلا أنها كانت ضئيلة بجانب أنساق أخرى للقيم لها طابع مشوه مثل قيم الانتهازية والفساد الاقتصادي والإداري، وإعادة إنتاج الفقر، وتوسع ثقافة الاستهلاك، والنظرة الدونية للمرأة مقابل تعزيز القيم الأبوية التسلطية، وقيم الولاء. ورغم سيطرة سلطة الطبقة المهيمنة على القوى الاجتماعية الأخرى إلا أن العلاقات الاجتماعية المختلفة داخل البلد المعنى لا تتميز بالسكون، وإنما بالصراع والمناقشة، بالإضافة إلى أن تشوه نسق القيم الثقافية يشير إلى تعايش الأنساق القيمية التقليدية مع القيم الحديثة المسيطرة.

ز- القيم في ضوء نظرية بعد الحداثة

شهدت فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين تطورات ملحوظة في مجال النظرية السوسيولوجية ولا سيما بعد أن تعددت المناهج والأساليب البحثية والتحليلية التي يستخدمها علماء الاجتماع في دراستهم النظرية والمنهجية والواقعية الميدانية. جاءت اهتمامات علماء الاجتماع والعلوم

---

[1]– Abdelkrim Sid Ahmed, Croissance et développement, (théories et politiques), OPU, Alger 1979, p 390.

الاجتماعية[1] لتركز من جديد على قضايا ومشكلات المجتمع برؤى منهجية ونظرية متعمقة وتعتبر نظرية ما بعد الحداثة واحدة من هذه النظريات التي تشير إلى معاني ومضامين اجتماعية مختلفة، ترتبط بالكثير من المفاهيم التي تعكس حالة التحول نحو الفردية والعلمانية والتحول نحو التصنيع والتمايز الثقافي، والنظام السلعي والتحضر والتحول نحو البيروقراطية والعقلانية[2].

وهناك قدر من الاتفاق على مدلول مصطلح ما بعد الحداثة كتعبير عن بناء نظري جديد[*]، تبلور نتيجة للتوسع الكبير في استخدام التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال والإعلام والأشكال الحديثة من المعرفة والتغيرات التي حدثت في البناءات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، حيث تضع السوق المنافسة محل القواعد الاجتماعية والقيم، كما يضع السلوك الشخصي الهوس بالهوية محل المشاركة الاجتماعية وتصبح المجتمعات زمرا يقل تناسقها شيئا فشيئا وفي هذا الخصوص سعى "بودريار" إلى دراسة كيفية تحول المجتمعات من مرحلة الرمزية Symbolic إلى المجتمعات الإنتاجية Productive Societies، ففي المجتمعات السابقة للمجتمعات الحديثة كانت عمليات التبادل تتم من خلال سلسلة من الرموز المتبادلة والتي لم تكن قد حدثت من قبل، باعتبارها نوع من نسق القيم، ولا سيما أن النسق القيمي لم يظهر إلا في المجتمعات الرأسمالية، التي عملت على التمييز بين استعمال آو استخدام القيمة، وتبادل القيمة في إطار نسق الاقتصاد السياسي الذي حل محل التبادل الرمزي « Symbolic Exchange ».[3]

2- القيم من وجهات نظر سوسيولوجية أخرى:

حضي موضوع القيم ـــ كما مر معنا ـــ باهتمام علماء الاجتماع حيث أكدوا ـــ رغم اختلاف منظوراتهم ـــ على الإطار الاجتماعي، حيث تمثل القيم ـــ حسبهم ـــ نسقا من أنسق البناء الاجتماعي، وهي نتاج خبرات اجتماعية تكونت نتيجة عملية انتقاء يصطلح عليها أفراد المجتمع لتنظيم العلاقات فيها بينهم، باعتبارها محددا من محددات السلوك الإنساني، تتسم بالنسبة والتغير، وتختلف باختلاف المجتمعات .

---

[1]- ألان ثوران، نقد الحداثة، ترجمة صياح الجهيم، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1998، ص ص3-13.

[2]- عبد الله محمد عبد الرحمن، النظرية السوسيولوجية المعاصرة، مرجع سابق، ص 358-359.

[*]- من اشهر رواد هذا الاتجاه نذكر : جان فرانسوا ليوتار، جان بودريار هارفي، لاش نيكولاس ميزيليس.

[3]- عبد الله محمد عبد الرحمن، النظرية السوسيولوجية المعاصرة، مرجع سابق، ص 370.

وبالإضافة إلى استعراض القيم فمن النظريات السوسيولوجية، ونحاول في هذا المقام تحليلها ضمن اتجاهين اجتماعيين حاولا تحليل القيم من وجهة نظر معينة، وهما:

أ- الاتجاه التاريخي:

ينطلق أنصار هذا الاتجاه في تفسيرهم للقيم من اعتبارها ظاهرة اجتماعية يقتضى تحليلها وضعها في سياقها التاريخي، بغرض معرفة الإطار الذي نشأت فيه، لأنها تعكس في حقيقتها سلوكات ومواقف إنسانيـــة، محكـــومة بظروف تاريخية معينة ويعــد عالم الاجتماع الألماني "كـــارل مانهايم" K. Mannheim من أبرز ممثلي هذا الاتجاه، حيث أعطى اعتبارا للظروف التي تؤدي إلى ظهور قيمه ما في المجتمع و تتحكم في إدراك الفرد وقدرته وأفعاله[1]، وقد انتقد "مانهايم" كلا من التفسير الماركسي، وفكرة العقل الجمعي عند "دوركايم" في تفسير الظواهر الاجتماعية، حيث دعى إلى الرجوع إلى منطق المواقف السوسيوتاريخية عند تفسير طبيعة الظاهرة الاجتماعية.

ب- التجاه الثقافي:

من ابرز هذا الاتجاه "بيتريم سوروكين" P. Sorokin حيث يرى بأن القيم كامنة في قاعدة كل النظم الاجتماعية والاتجاهات، وأن مهمة علم الاجتماع هي دراسة القيم في إطار ثقافة المجتمع مما يعني أن علم الاجتماع يجب أن يهتم بالقيم الثقافية على أنها محددات في أي تحليل للحياة الاجتماعية من خلال البحث في النسق السوسيوثقافي وخصائصه (1).

---

[1]- محمد أحمد بيومي، مرجع سابق، ص 84.

رابعا: مرتكزات القيم وسماتها:

ويتصل مفهوم القيم بعدد من العناصر وهي:

1- مرتكزات القيم:

يرى "بيترسون" Peterson أن القيم تحكمها ثلاثة مرتكزات وهي:

أ- أنها مفاهيم افتراضية.

ب- أنها تمثل المرغوب فيه بمعنى ما يجب الفرد عمله أو ما يدرك ان من الصواب عمله في ظرف معين.

ج- أنها قوى دافعة وتتجلى القيم عادة قي تبني الأفراد مفاهيم معينة، مما يدفعهم إلى العمل على تحقيقها، وقد تتمثل أيضا في ولاءات لجماعات معينة كالأسرة والوطن مما يوجه أنشطتهم لخدمتها ويجعل من هذه الأنشطة مصادر الرضا في حياتهم[1].

ويرى العديد من علماء الاجتماع- ومنهم بارسونز- أن القيم تتكون من ثلاثة عناصر رئيسية وهي[2]:

1- من حيث كونها مفهوما: تحتوي على عنصر معرفي-عملي (اختبار)

2- من حيث كونها مرغوبا: تحتوي على عنصر_ وجداني- نفسي _ (التحدي)

3- من حيث تأثيرها في انتقاد أساليب العمل تحتوي على عنصر نزوعي، سلوكي.

وباعتبار القيم إحدى الحاجات الأساسية للفرد والجماعة بتعلمها وبتمثلها عبر عمليات التنشئة الاجتماعية المقصودة وغير المقصودة، حيث تعمل على تحديد القيم، وتحديد وظائفها ومعناها وأهميتها في حياة البشرية.

ويؤكد الباحثون على أن مكونات القيم متداخلة ومتفاعلة وتعكس ثقافة المجتمع وتعبر عن طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة فيه.

---

[1]- ملكة لبيض، الثقافة وقيم الشباب، دار رائد، دمشق، 1984، ص 33.

[2]- نفس المرجع، ص 12.

2- سمات القيم:

تمتاز القيم بمجموعة من السمات الأساسية لعل من أهمها:

أ- **إنسانية:** لكونها مرتبطة بالإنسان بالأساس وليس بأي كائن آخر غيره، ونظرا لكون الظواهر الإنسانية معقدة وغير محددة فإن مسألة قياسها تبدو صعبة المنال[1].

ب- **ذاتية:** أي أنها خاصة بكل فرد يحس بها بطريقته الخاصة وبشكل متميز عن الآخرين تبعا للظروف الفردية القائمة بين البشر.

ج- **نسبية:** أي أنها ليست مطلقة، بل تمتاز بالثبات النسبي وهي تختلف من فرد لآخر تبعا للعوامل المكان والزمان والثقافة والجغرافيا والإيديولوجيا.

د- **مثالية:** أي أنها معنوية وغير محسوسة.

ه- **ذات منطق جدلي:** أي أنها شاملة لقطبين نقيضين، خير أو شر، حق أو باطل، صدق أو كذب...الخ.

و- **تتصف بالترتيب الهرمي:** بحيث تجد بعض القيم تهيمن على غيرها أو تخضع لها كأن يلجأ الفرد لإخضاع القيم الأقل قبولا اجتماعيا[2].

ز- متغيرة أي أنها ليست ثابتة نتيجة التفاعل المستمر بين الفرد وبيئته وتبعا لعوامل الثقافة والتربية والاجتماع والحراك الاجتماعي الديناميكي والحراك الفيزيقي.

ح- **متعلمة:** أي أنها مكتسبة من خلال البيئة وليست وراثية بمعنى آخر يتعلمها الفرد من خلال وكالات ومؤسسات التطبيع الاجتماعي[3].

---

[1]- توفيق مرعي وأحمد بلقيس، الميسر في علم النفس الاجتماعي، دار الفرقان، عمان، ط1، 1982، ص ص261-262.

[2]- أحمد فؤاد الأهواني، القيم الروحية في الإسلام، مطبوعات وزارة الأوقاف، 1962، ص 111.

[3]- الربيع ميمون، مرجع سابق، ص 33.

خامسا: تصنيف القيم:

يقصد بتصنيف القيم توزيعها في فئات أو مجموعات وفقا لبعد أو أساس من الأسس التي يحددها الباحث، باعتبار أن كل فئة وكل مجموعة يربطهما معا خصائص وسمات مشتركة، وتتضح أهمية عملية التصنيف في أنها تساعد في فهم الظاهرة، وقد أثار تصنيف القيم كثيرا من المشكلات نظرا لتنوع وجهات النظر، أو تنوع المداخل التي يتبناها الباحثون، وليس ثمة اتفاق على تصنيف معين بالذات نظرا لعدم الاتفاق حول المبادئ التي يمكن أن يستند إليها إطار التصنيف[1] بسبب تشعب المفهوم وارتباطه بتخصصات شتى وبحقول معرفية مختلفة، وبغرض الدراسة والتحليل نعرض نماذج لبعض تصنيفات القيم كما يلي:

1- تصنيف كلايد كلاكهون[2]:

يقوم تصنيف "كلاكهون" على أساس أكثر من بعد مرتكزا على ما يلي:

أ- على أساس عموميتها (قيم عامة) و(قيم خاصة) وعلى أساس سندتها (قيم إلزامية وقيم تفضيلية)؛

ب- **بعد الوضوح:** إذ يميز بين القيم (قيم واضحة أي صريحة) و(قيم ضمنية) و(قيم طوباوية)؛

ج- **بعد الانتشار:** (قيم فردية) و(قيم جماعية)؛

د- **بعد العمومية:** (قيم خاصة) و(قيم عامة)؛

ه- **بعد المقصد:** (قيم وسائلية) و(قيم غائية).

2- تصنيف نيكولاس رشر:

حاول "رشر" Rucher تصنيف القيم على النحو التالي:

أ- التصنيف على أساس محتضن القيمة؛

ب- التصنيف في ضوء موضوعات القيم (قيم الأشياء، قيم بيئية، قيم فردية، وقيم جماعية)؛

---

[1]- محمد علي محمد، المجتمع والثقافة والشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983، ص ص 350-357.

[2]- فوزية دياب، مرجع سابق، ص ص 75-9.

ج- التصنيف على أساس المنفعة والفائدة (قيم سياسية، قيم اقتصادية، قيم دينية، قيم اجتماعية، قيم عاطفية، قيم مهنية)؛

د- التصنيف على أساس العلاقة بين محتضن القيمة وبين الفائدة يلاحظ أن الشخص يحتضن قيمة معينة لأنه يرى في وجودها فائدة بالنسبة له أو بالنسبة للآخرين، ويمكن أن نحصل في هذه الحالة على تصنيف من النوع التالي: قيم ذوات توجيه شخصي ذاتي مثل النجاح والراحة، وقيم ذوات توجيه نحو الآخرين: ومنها قيم أسرية، وقيم مهنية، وقيم قومية، وقيم جمالية، وقيم إنسانية عامة.

3- تصنيف القيم حسب سبرانجر Spranger[1]

يشير هذا التصنيف الذي أورده "سبرانجر" Sprenger إلى ستة أنماط للقيم وهي:

أ- **القيم النظرية:** وتشير إلى اهتمام الفرد وميله إلى اكتشاف الحقيقة، واتخاذ اتجاه معرفي من العالم المحيط به، وسعيه وراء القوانين التي تحكم هذه الأشياء بقصد معرفتها.

ب- **القيم الاقتصادية:** وهي التي تعبر عن اهتمام الفرد وميله نحو ما هو مهم ونافع ومفيد، واتخاذ العالم المحيط به وسيلة للحصول على الثروة وزيادتها على طريق الانتهاج والتسويق والاستهلاك والاستثمار وزيادة الأرباح.

ج- **القيم الجمالية:** اهتمام الفرد وميله إلى ما هو جميل من ناحية الشكل والتوافق والتنسيق.

د- القيم الاجتماعية: اهتمام الفرد وميله إلى غيره من الناس، و تعاونه معهم، وحبه لهم، ويجد في ذلك إشباعا له.

ه- **القيم السياسية:** اهتمام الفرد بالنشاط السياسي، والعمل السياسي، وحل مشكلات الآخرين، والسعي إلى المراكز السياسية والاجتماعية والسلطة.

و- **القيم الدينية:** معرفة ما وراء العالم الظاهري، وأصل الإنسان ومصيره، والاهتمام بالمعتقدات والمشاعر الدينية.

---

[1]- علي الحوات، بعض مشكلات الشباب المسلم في مجال الإعداد المهني، مقال منشور في مجلة الفكر العربي، عدد47، أوت 1987، ص ص139-140.

4- تصنيف روكتش[1]:

يصنف روكتش القيم إلى نوعين قيم نهائية، أي غاية في ذواتها، وقيم وسيلية، وهي أشكال السلوك الموصلة إلى الغايات القابلة.

5- تصنيف رالف هوايت:

ميز "رالف هوايت" بين مائة قيمة عامة وخمس وعشرين قيمة سياسية.

6- تصنيف رالف بارتون بيري:

ميز "بارتون" بين القيم في ضوء الاهتمامات مثل: قيم إيجابية وقيم سلبية، وقيم تقدمية وقيم رجعية.

7- تصنيف روبرت ريد فيلد:

ميز "روبرت فيلد" بين القيم على أساس أن هناك نوعين من المجتمعات. مجتمع تقليدي محافظ، تسوده القيم المحافظة، ومجتمع حضري أكثر تحررا تسوده القيم العقلية العلمانية.

8- تصنيف هوارد بيكر: H. Becker

صنف "بيكر" المجتمعات وفقا لأنماط قيمها إلى مجتمعات مقدسة ذات طابع محافظ تقليدي، ومجتمعات علمانية ذات طابع عقلي.

أ- **تصنيف القيم حسب غاياتها وأهدافها:** وتنقسم إلى:

- قيم وسائلية:و ينظر الفرد إليها على أنها وسائل لغايات وأهداف أبعد.
- قيم نمائية وهدفيه: وينظر الفرد إليها على أنها غايات وأهداف في حدتها.

ج- **تصنيف القيم حسب شدها:** وتنقسم:

- **قيم إلزامية:** وتكون ملزمة للجميع، ويرى المجتمع أنه من الضروري تنفيذها بالقوة.
- **قيم تفضيلية:** يشجع المجتمع أفراده على التمسك بها، ولكنه لا يلزمهم بمراعاتها.

---

[1]- أحمد أنور، الانفتاح وتغير القيم في مصر، مصر العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص ص34-35.

- **قيم مثالية:** وهي التي يحس الفرد بصعوبة تحقيقها بصورة كاملة كالدعوة إلى مقابلة الإساءة بالإحسان.

د- تصنيف القيم حسب وضوحها: وتنقسم إلى[1]:

- **قيم ظاهرة:** وهي التي يعبر عنها الفرد باللفظ صراحة، كما تظهر واضحة في سلوكه متفقعة مع اللفظ أيضا.
- **قيم ضمنية:** وهي على عكس القيم الظاهرة، فالفرد لا يعبر عنها باللفظ فقط، بل تظهر في سلوكه ومن أنماط اختياره وانتمائه للأشياء فيستدل عليها من خلال تصرفاته حيال المواقف المختلفة.

ه- تصنيف القيم حسب تاريخها: وتنقسم إلى[2]:

- **تقليدية:** أصلية
- **منبثقة:** عصرية

وتتواجد الأولى لدى الشباب ذوي الشخصيات الموجهة نحو الآخرين والشخصيات التقليدية، وتتواجد الثانية لدى الشباب ذوي الشخصيات الموجهة نحو الذات وبذلك يتضح أن القيم مكتسبة، ولها صفة الديمومة والاستمرارية النسبية ويصعب تغيرها بسهولة.

---

[1]- مصطفى سويف، مقدمة لعلم النفس الاجتماعي، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة، (د. ت)، ص ص 325-363.

[2]- حامد عبد السلام زهران، علم الاجتماع الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1985، ص 36.

خلاصة:

تنطلق هذه الدراسة من اعتبار القيم مجموعة من المعتقدات مصدرها الثقافة والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد، ويتحدد في ضوئها نمط تفضيل الأشخاص لأفعال معينة دون أخرى وبذلك تنطوي القيم على ثلاثة عناصر: معرفية، وشخصية، وسلوكية وتتميز بخاصيتي الاستمرار النسبي والقابلية للتغير. إذ لا يمكن أن نتصور القيم كما لو كانت دائمة أو ثابتة، وإلا أصبح التغير الاجتماعي والثقافي أمرا مستحيلا، كما تنتظم القيم داخل منظومة معينة تسمى سلم القيم حيث تتدرج فيه القيم حسب أهميتها وأولويتها.

هذا وتتعرض القيم الاجتماعية لتأثير عوامل التغير التي تنبثق من مصادر متنوعة. كالبيئات الطبيعية والمتغيرات السكانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية التي تتعرض لها المجتمعات المعاصرة والتي زادت شدتها ودرجة تأثيرها ضمن سياق ما أصبح يعرف اليوم بالعولمة.

الفصل السادس

التجربة الجزائرية في التنمية ــ تحليل سوسيوتاريخي ــ

أولا: الجزائر، الاقتصاد والمجتمع في ظل الاحتلال الفرنسي

أدت الثورة الصناعية إلى إحداث انقلاب تكنولوجي كبير، استتبعته مرحلة جديدة من تطور الإمكانيات التكنولوجية، في أوروبا وفي أنحاء كثيرة من العالم بعد ذلك، وقد ساعد هذا التطور على دخول الرأسمالية الأوروبية مرحلة التصنيع الوفير الذي أدى بعد ذلك إلى بدء البحث عن الأسواق الواسعة لتصريف المنتجات ومصادر جديدة لجلب المواد الأولية، التي تقتضيها الصناعة الحديثة، وهنا تطلعت أوروبا إلى توسيع مجال نشاطها الاقتصادي من خلال السيطرة الاقتصادية حينا، وبناء المستعمرات في أحيان أخرى.

وفي سياق الحملات الاستعمارية الأوروبية التي استهدفت إفريقيا وآسيا، وأمريكا اللاتينية، سقطت الجزائر ــ التي كانت إلى غاية 1827 تمتلك أقوى أسطول حربي في البحر المتوسط ــ تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية في 14 جوان 1830، على إثر الحملة التي أرسلتها حكومة شارل العاشر التي كانت تحاول إعطاء دفع جديد للنظام الملكي، الذي فقد سنده الاجتماعي منذ الثورة البورجوازية الفرنسية سنة 1789 "حيث كان هذا النظام يعاني معارضة شديدة من البورجوازية التي فقدت سلطتها السياسية سنة 1815 بسقوط نابليون الأول، لكن بدون أن تفقد موقعها الاقتصادي والاجتماعي، تخلت البورجوازية الفرنسية بمجرد وصولها إلى السلطة عن مواقفها السابقة بخصوص معارضة بسط النفوذ الفرنسي على الجزائر"[1]، وسقط بالتالي جهاز الدولة العثماني الآيل إلى الانهيار التلقائي، لأنه لم يكن تجسيدا لعلاقات اجتماعية، بل نتاج لعلاقات سياسية معزولة عن التنظيم السياسي القبلي[*]، الذي كان قائما.

---

[1]– صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص1.

[*]– القبيلة في المغرب العربي تشكل حقيقة تاريخية باعتبارها الإطار الاجتماعي والسياسي الذي يندرج داخله الإنتاج والتوزيع، وقد جرى تحطيم القبيلة من قبل السلطات الاستعمارية لتسهيل عملية إخضاع المجتمع الجزائري-على الخصوص- لسلطة الإدارة الفرنسية.

وهكذا أدت عزلة الحكومة عن الشعب إلى سقوط البلاد تحت نير الاستعمار، رغم حملات الجهاد التي قادها العلماء والمرابطون، وزعماء الطرق الصوفية، وبعض رجالات القبائل، وقد كانت الجزائر بالنسبة للجمهورية الثالثة أهم المستعمرات الفرنسية، من حيث المساحة، من حيث الثروات الطبيعية، ومن حيث الموقع الجغرافي، وكذلك من حيث سهولة الاستيطان الأوروبي بها.

لقد أظهرت فرنسا، منذ البداية نيتها في ضم الجزائر، والاحتفاظ بها نهائيا، وجعلها مقاطعة فرنسية، وضمن هذا المنظور اندرجت مساعي الإدارة الفرنسية إلى إحداث تحولات عميقة لبنى الاقتصاد الجزائري، وتشويه بنية المجتمع بانتهاج سياسة التبشير، والاحتواء الثقافي.

1- على الصعيد الاجتماعي- السياسي:

لم يكن بوسع الإدارة الفرنسية أن تبسط نفوذها "الاجتماعي" بعد ما استطاعت أن تحسم المعركة عسكريا بعد مقاومة شعبية باسلة، ورفض قاطع للخضوع بمؤازرة المتحد القبلي الذي كان يمثل الكيان الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي الذي يلتف حوله الشعب. حيث كانت القبيلة تضطلع على الأمور الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى درها كمصدر للضبط الاجتماعي، وبالتالي اتجهت الإدارة الفرنسية إلى ضرب القبيلة بموجب قرار مجلس الأعيان لعام 1863، وذلك بهدف الإسراع في إحكام سيطرة فرنسا على جميع أنحاء الجزائر، وبموجب ذلك القرار وزعت القبائل على مجتمعات اصطناعية تسمى" الدوار"*.

وقد استهدف هذا القرار تكوين الملكية العقارية الفردية، تشكيل الدوار على قاعدة بقايا القبائل المفككة، يعبر الهدف الأول عن إرادة الانتقال بالمجتمع الجزائري ما قبل الرأسمالي، إلى القوابل الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع رأسمالي، أما منعطفات هذه التحولات التي قابلت الجزائر، فقد تمثلت لمجتمع رأسمالي، أما منعطفات هذه التحولات، فقد تمثلت في إزالة العقبات القانونية لتسهيل عمليات التمليك العقارية عن طريق البيع والشراء وخلق الشروط الملائمة لتوسع المعمرين الأوروبيين، وبسط اشتغال النشاط الاقتصادي الخاص بالنظام الرأسمالي. أما الهدف الثاني، فله مثل الأول، عدة وجوه، فبعد أن تم

*- الدوار: هو عبارة عن إطار جغرافي، وإداري ضيق، يمتاز بقلة عدد سكانه، وعدم تجانسهم اجتماعيا، وبوجود نوع من الاستقلالية العائلية والفردية، عكس القبيلة التي كانت تمثل إطارا اجتماعيا وسياسيا ومصدرا للضبط الاجتماعي.

إنشاء الملكية الفردية، بموجب المراسيم والقوانين المتبلورة سنة بعد سنة*، وانفصل الفرد عن القبيلة، استلزم الأمر إعادة تجميع العدد الأكبر من الأفراد المتحررين من الروابط الاجتماعية، في إطار جغرافي وإداري، وهو الدوار، وبالتالي تم ضرب التوازن الاجتماعي "L'équilibre social " الذي كان متركزا عل المنطق الداخلي للتنظيم القبلي[1].

ومقابل عمليات تفتيت الملكيات العقارية، وإحلال الملكية الفردية محلها، كانت السلطات الفرنسية تقدم تنازلات مغرية، لتشجيع الأوروبيين على الاستيطان في الجزائر، تضمنت هذه العروض سرعة تملكهم لأجود الأراضي وأخصبها، وفقا لشروط قانونية ميسرة، على حساب الإزاحة الجسدية للفلاح الجزائري الذي لم يستطع أن يصمد في وجه القوانين المنظمة للملكية العقارية، كتلك المتعلقة باستظهار سندات التملك، التي لم تكن موجودة في إطار صيغة الملكية القبلية، بالإضافة إلى سياسة المصادرة التي طبقتها السلطات الفرنسية على الملاك أثقلت كاهلهم بالضرائب.

وهكذا ساعد قانون الملكية العقارية على زوال الملكية الجماعية، مما أدى إلى تحطيم أنسجة العلاقات الاجتماعية التي كانت ترعاها القبيلة، فيما أدت الاضطرابات في الحياة الاجتماعية إلى إحداث مضاعفات أكثر حدة على الصعيد الاجتماعي، كانفجار العائلة الموسعة "Famille Extensive"، وانحصار العلاقات الاجتماعية في حدود علاقات القرابة، وتدمير الروابط الاجتماعية وخلق كيان مجهول، بحيث لم يعد المجتمع الجزائري ذلك الكلي، المنبنى والهرمي بل أصبح مجموعا من الأفراد المنضافين، إلى بعضهم البعض[2]، داخل كيان مجرد وتعسفي.

2- وفي المجال الثقافي:

أدى التدمير الحاد لأسس المجتمع الاقتصادية والاجتماعية إلى تفتيت المجموعات الاجتماعية، وقد جرى ذلك بمؤازرة مع سياسة التحطيم الثقافي، والقضاء على التقاليد الثقافية، بحيث أدى نشاط

*- نشير على وجه الخصوص، إلى أشهر القوانين: مرسوم 1834، مرسوم 1856، قانون فارينيي Warnier 1873 والقاضي بضم الأراضي إلى التشريع الفرنسي (انظر بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، الجزء الأول، مطبوعات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص ص 299-404.

1- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي، 1830-1860، ترجمة: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، ط1، 1983، ص78.

2 - Pierre Bourdieu, le déracinement, Paris, 1964, p.30, 31.

القوة المسيطرة والموجهة منهجيا وعمدا بالرغبة في تدمير الأسس الاقتصادية للنظام الاجتماعي التقليدي، إلى زوال فعلي للثقافة[1]، عن طريق ترسيم اللغة الفرنسية واستبعاد اللغة الوطنية من مجالات التعليم، والمعاملات الإدارية الرسمية، وطبقت مناهج التعليم الفرنسية التي تتجاهل تاريخ الجزائر، ومقومات شخصيتها العربية الإسلامية، كما تم استبعاد الجزائريين من التعليم، اللهم إلا أبناء الطبقات المرتبطة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا بالسلطات الاستعمارية.

في حين أصبحت المدينة تحمل طابعا أوروبيا بشكل عام، تحيط بها الأحياء الشعبية، المنتفخة بالهجرة الريفية، تشكل هذه الضواحي أماكن سكن العمال المحليين الذين يعملون في بعض الصناعات التحويلية، والخدمات أما في الريف، فباستثناء أملاك الاستعمار، وضيعات المعمرين الواسعة، يبقى الفلاحون المقيمون، داخل الدوار– دون عمل في غالب الأحيان– يعيشون من قطعة الأرض التي يزرعونها بتقنيات قديمة، وفي أحيان أخرى من العمل الموسمي في زراعة المعمرين[2].

وعلى الصعيد السياسي: تم إخضاع مناطق كثيرة للحكم العسكري، وخاصة المناطق التي كانت تشكل الخطر الدائم على الوجود الاستعماري، وتوسيع نطاق الإدارة الفرنسية، وإجبار السكان على التعامل معها، في جميع شؤون حياتهم، لتصبح أمرا واقعا، على حساب الزوال التدريجي لسلطة القبيلة، كما استبعد العنصر الوطني من تسيير شؤون البلاد ما عدا بعض النواب في البرلمان وهو إجراء متأخر قامت به السلطات الفرنسية بعد تصعد حركة التحرر الوطني، والتي تمخضت عن ثورة التحرير الكبرى في الأول من نوفمبر 1954.

على الصعيد الاقتصادي: كان الاقتصاد في إطار القبيلة، اقتصاد الاستهلاك الذاتي، وكانت بعض المبادلات خارج نطاق القبيلة، تتم على قاعدة المقايضة، لم يكن الذهب والفضة، اللذان يلعبان دور النقد سوى معادلتين للتبادل ليس أكثر، بحيث كان استعمالهما استثنائيا في المبادلات مع المناطق البعيدة، حيث لا تكون المقايضة ممكنة أو مربحة ولم يكون هناك أيضا شعور بالحاجة إلى النقد لأن الإنتاج لم يكن موجها نحو الخارج بل نحو الاستهلاك الداخلي المباشر، بالمقابل كانت التبعية ضعيفة لأن القبائل

---

[1]– عدي الهواري، مرجع سابق، ص 69.

[2]– نفس المرجع، ص 72.

كانت تكفي ذاتها بذاتها[1].

غير أن التعامل مع الإدارة الفرنسية ألزم السكان بدفع الضرائب نقدا، وجاء انفتاح التجارة الخارجية ليقلب موازين التعامل الاقتصادي رأسا على عقب، حيث أصبح النقد هو أساس التعامل، وبالتالي انتقل الاقتصاد الجزائري من نمط اقتصادي مقفل، إلى نمط اقتصادي مفتوح، دون أن يكون مستعدا ماديا لمثل هذا التغير[2].

على أن الدخول في الدائرة النقدية لا يعني الدخول في الاقتصاد الرأسمالي المتطور، بل إن إضفاء الطابع النقدي يُحول اقتصاد الاستهلاك الذاتي إلى اقتصاد الكفاف التقليدي، ويجعله تابعا للاقتصاد الرأسمالي المتطور[3]، وهكذا خلق الاستعمار، مجموعة من النشاطات المكملة للاقتصاد المتروبول وأرسى صيغة جديدة للتقسيم الاجتماعي للعمل، يصون البقايا التقليدية من جهة، ويشجع من جهة أخرى جهازا اقتصاديا حديثا متخصصا في استغلال الثروات الطبيعية التي تزخر بها أرض الجزائر، وبموجب تلك الصيغة، تركز نشاط السكان المحليين في إنتاج الحبوب، في المنحدرات الجبلية الجرداء، وتربية الماشية، في حين تركز نشاط المعمرين في الزراعة الصناعية، والتجارة، والصناعة، والغابات، والسكة الحديدية، والأعمال الكبرى ذات الاستعمال العام كما كان المعمرون يمارسون بالإضافة إلى ذلك الصناعة الحديثة التي تعتمد على الأسمدة والآلات، وأفضل الأراضي ويمارسون زراعة كثيفة قصد التصدير، وبالتالي كان هناك قطاع حديث قاعدته المدينة، وآخر تقليدي قاعدته الريف[4].

وقد استتبع تكوين الملكية الخاصة، وتفكيك أوليات التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وتبنى صيغة جديدة للتقسيم الاجتماعي للعمل، تراجع في مستوى معيشة السكان وإلى قطيعة في توازن النسق الاجتماعي وتفككه مما أرغم المجتمع الريفي خلال الحقبة الاستعمارية، إلى التراجع إلى زراعة الاكتفاء الذاتي.

---

[1]– عدي الهواري، مرجع سابق، ص70.

[2]– نفس المرجع، ص70.

[3]– نفس المرجع، ص 71.

[4]– نفس المرجع، ص 73.

ففي مجال الزراعة، لا يمكن نفي محاولات الاستعمار لتثوير الطرائق الزراعية في الأماكن الجيدة، والمناطق التي بقيت حتى ذلك قفرا، كما قام بتغيير هيكل الإنتاج الزراعي، لكن بيانات هذه "الثورة" تركزت أساسا في أراضي المعمرين وحدها دون أن تتعداها إلى أراضي السكان الأصليين، فقد كانت التطورات في الزراعة بطيئة على وجه الإجمال، حيث ترك ركود الزراعة التقليدية تأثيرا عميقا، ولم يتأخر تقدم الزراعة عن الهبوط من ثبات نسبة الإنتاج الزراعي لدى المواطن الريفي، والتي تخفي أكثر فأكثر اختلال في التوازن متزايدا بين أراضي الاستعمار، والزراعة الإسلامية (زراعة السكان المحليين)[1].

ومع أن إعادة هيكلة الريف Restructuration Rurale، وتوزيع الملكية الجديدة، وإدخال التكنيك الحديث يستلزم أن كل زيادة إضافية في السكان يجب أن تقابلها زيادة في الإنتاج الصناعي، إلا أن شيئا كهذا لم يحدث في الجزائر، فإلي غاية الأزمة الكبرى التي عصفت بالاقتصاد الرأسمالي، كان نمو الدخل الوطني يأتي أساسا من نمو الصادرات، حيث لعبت المنتجات الزراعية وبالخصوص الخمور، دورا في تطور الاقتصاد الجزائري، نفس الدور الذي لعبه القطن في مصر والبن بالنسبة للاقتصاد البرازيلي والأدهى من ذلك أن قطاع التصدير كان تحت سيطرة الزراعة الاستعمارية التي تميزت الملكية فيها بالتركيز الكبير، لهذا السبب لم يؤثر الازدهار الذي عرفه هذا القطاع أحيانا على توزيع الدخل وعلى تنويع الاقتصاد، مما لم يمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق التوازن، طالما أنه لم يكن سوى امتداد لمتروبول صناعي ونقدي كبير، حيث كانت العملة المتداولة هي الفرنك، وضمن هذا السياق تفقد مسالة التوازن أهميتها[2].

وهكذا ازداد الوضع الاقتصادي تفاقما لغاية الحرب العالمية الثانية، حيث استمر الميزان التجاري في عجزه، واستمر ركود الزراعة وغياب تنمية صناعية حقيقية وانخفاض الدخل والاستخدام، وانتشرت البطالة بصورة متزايدة في الريف، مما أدى إلى هجرة ريفية واسعة نحو المدن ونحو فرنسا، كما أن ركود الاستثمارات الصناعية أدى إلى تسريح عمال كبريات المؤسسات لاستغلال المناجم، وقطاع

---

[1]– عدي الهواري، مرجع سابق، ص ص 123 – 133.

[2]– سمير أمين، المغرب العربي الحديث، دار الحداثة، بيروت، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1981،2، ص27.

السكك الحديدية التابع للدولة وإلى تخفيض الأجور[1].

وقد تميز العقد الأول الذي تلا الحرب العالمية الثانية (1945–1954) بنسبة نمو معتبرة مقارنة مع فترة ما قبل الحرب (1830–1945) بفعل إعادة تنشيط الإنتاج الزراعي، واستخراج المعادن ومتابعة سيرورة التصنيع ــ كما سيأتي معنا ــ وإلى انطلاق أعمال تحتية مهمة في إطار خطط التنمية الفرنسية حيث كانت النسبة المئوية لنمو الزراعة والصناعة بين 1948–1954، نقدر ب 10% بالنسبة للأولى، و9.8% بالنسبة للثانية كما تضاعف مستوى الاستثمار في البنية التحتية ثلاث مرات ونصف بالقيمة الحقيقية، مقارنة بما قبل الحرب العالمية الثانية[2].

وفي مجال الصناعة يكشف مراقبوا الاقتصاد الجزائري عن تميزها بالتبعية، في بنيتها، وفي معدل نموها، للصناعة الميتروبولية وبالتالي بقي القطاع الصناعي مساويا لمستوى التصنيع في إفريقيا، كما لم تعرف الصناعة الجزائرية إقامة صناعات أساسية حقيقية، حيث اقتصرت على قطاعين، قطاع تحويل الإنتاج الزراعي وقطاع البناء والأشغال العمومية وبالتالي بقيت "جنينية" لا تتعدى استخراج المناجم، وتصنيع بعض المنتجات الزراعية، إضافة إلى بعض ورشات الإصلاح والصيانة.

3- الوضع البترولي في الجزائر ومجهودات التصنيع الاستعمارية:

بعد انتهاء الحرب العلمية الثانية، اتجهت أنظار المستعمرين الفرنسيين إلى الصحراء الجزائرية، قصد نهب ما تحتوي عليه من كنوز طبيعية وخاصة البترول والغاز، في فترة كانت فيها فرنسا ومنطقة الفرنك الفرنسي تعيش في شح من موارد الطاقة اللازمة، خصوصا وأن مرحلة إعادة بناء وانطلاق الاقتصاد الفرنسي كانت تتطلب توفر كميات كبيرة من المواد البترولية، لسد حاجات الطلب عليها، ففي سنتي 1952–1953، تم الترخيص لبعض المؤسسات الفرنسية بالبحث والتنقيب عن البترول، منها مكتب الأبحاث البترولية Bureau des études pétroliers، والهيئة المستقلة للبترول Régie autonome du pétrole، هاتان الشركتان تم دمجهما في النهاية، وتكونت منهما شركة "إيراب" (ERAP) الفرنسية، وتم اكتشاف عدة آبار بترولية لأول مرة سنة 1954[3]، ثم تولت الاكتشافات الهامة

1– Abedel latif Benachenhou, La formation du sous-développement, Essai sur les limites du capitalisme en Algérie, 1830-1962, SNED Alger, 1978, p 313.

2– أحمد أمين، مرجع سابق، ص 147.

3– عاطف سليمان، معركة لبترول في الجزائر، دار الطليعة، بيروت، 1977، ص ص 12–20.

بعد ذلك، وقد رأت الحكومة حينذاك أن من الواجب تشجيع عمليات البحث والتنقيب في عدة مناطق متعددة من الصحراء الجزائرية، ولكن رؤوس الأموال التي كانت متوفرة لدى الحكومة الفرنسية تبدو غير كافية وحدها لتلبية جميع متطلبات هذه العمليات، سواء من الناحية المالية، أو من الناحية الفنية، ولذا فقد قررت الحكومة الفرنسية تشجيع رؤوس الأموال الخاصة الفرنسية والأجنبية. وفي الحقيقة، أن هناك عاملان أساسيان دفعا بفرنسا إلى تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية لاستغلال بترول الجزائر، أولهما سياسي، مؤداه أن استثمار رؤوس الأموال الأجنبية (الأوروبية والأمريكية) في الجزائر سيجعل هذه الدول تنحاز إلى جانب فرنسا، وتساندها من أجل أحكام سيطرتها على الجزائر، لما تتوافر عليه من ثروات طبيعية هائلة، ذو طابع اقتصاد، يتمثل في رغبة الحكومة الفرنسية أن تؤمن أسواقا خارجية لبترول الجزائر، في حالة زيادته عن حاجة فرنسا، ومنطقة الفرنك[1].

وقد سارعت الحكومة الفرنسية مدفوعة بالرغبة في أحكام سيطرتها على الاقتصاد الجزائري. تحت اشتداد لهيب الثروة التحريرية الكبرى، التي كانت قد بلغت درجة كبيرة من الشمول والاتساع، بحيث أصبحت تشكل عقبة رئيسية في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية انطلاقا من هذه المعطيات وغيرها لجأت فرنسا إلى إصدار قانون البترول الصحراوي Le code pétrolier saharien على غرار قانون المصادر من قبل، والذي لم يكن ملائما، حيث أنه لم يتضمن تسهيلات كافية لاستغلال البترول، خاصة بعد اندلاع الثورة التحريرية التي كانت آثارها بارزة في سن بعض التشريعات الجديدة المتعلقة بكيفية استغلال الثروات البترولية، والتي تضمنت إغراءات وتسهيلات ملموسة لحمل الشركات النفطية، على استثمار أموالها في الصحراء الجزائرية خاصة بعد اكتشاف احتياطي هام من البترول والغاز، وتتمثل هذه التشريعات في القانون المشار إليه آنفا، والذي أصدرته السلطات الفرنسية في 22/ديسمبر 1958، وألحقته بقرارات أخرى جاءت مكملة له، ومطبقة لأحكامه[2].

وإذا تمعنا في الاعتبارات السابقة، والتي حرص قانون البترول الصحراوي على مراعاتها أمكننا ذلك تفهم حقيقة التسهيلات الممنوحة للشركات الفرنسية والأجنبية العاملة في الصحراء، والإغراءات المبالغ فيها، والتي لقيت مدى كبيرا في الأوساط الصناعية، والمالية الأجنبية، وخاصة بعد الاكتشافات التي

---

[1]– عاطف سليمان، مرجع سابق، ص ص 12-20.

[2]– نفس المرجع، ص 17.

تحققت في البترول والغاز، حيث انهالت طلبات الاستغلال على الحكومة الفرنسية.

وإذا كان يبدو في الظاهر أن ثورة التحرير خففت من سرعة النمو الصناعي، في سنوات 1954-1958، فإن الواقع يبين أن البنية الاقتصادية عامة، والصناعية والاجتماعية خاصة قد قلبها رأسا على عقب تأثير تصاعد العمل الثوري، والتطور النفطي، فقد تميزت هذه الفترة باستثمارات ضخمة جدا في مجال البحث عن النفط والغاز، واستثمارها، والتي لم تعط كامل نتائجها، إلا بعد الاستقلال ابتداء من 1963، حيث تخطت صادرات النفط 25 مليون طن، ولكن رغم ذلك فقد بقي القطاع النفطي منفصلا عن بقية مكونات الاقتصاد الجزائري[1]، فرغم حيوية هذا القطاع، إلا أنه لم يسهم بشكل فعال في تغيير آليات توقف التراكم الرأسمالي في القطاعات الأخرى.

4- تنفيذ مخطط قسنطينة 1959-1962 (وهم التنمية الاستعمارية):

في سنة 1958، كانت الثورة التحريرية قد بلغت سنتها الرابعة، وأصبحت مسألة مواجهة العمل الثوري، ضرورية بالنسبة للسلطات الاستعمارية في الوقت الذي لم يكن بإمكانها إنهاء الثورة العسكرية، لأنها أصبحت أكثر قوة، وتنظيما، وشمولية، ونتيجة لتفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة الضغط الشعبي، اضطرت حكومة شارل ديغول Charles Degaulle إلى تبني برنامج طويل المدى للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في إطار خطة قسنطينة Plan de Constantine والتي جرى وقف تنفيذها في وسط سنتها الرابعة (1962) بحلول استقلال الجزائر.

إن تكنوقراطيي خطة قسنطينة تبنوا الفرضية المتفائلة القائلة بأن "التمرد" سينطفئ، وأن المليارات التي كانت فرنسا تبتلعها، ستتحول في مهلة عامين إلى دعم اقتصادي للجزائر، ومن هذا المنطق تم الإعلان بلسان الجنرال ديغول عن الخطة الخماسية، التي كانت بالنسبة للسلطة السياسية الفرنسية الوسيلة التي تضمن بها الاستقرار السياسي والاجتماعي لمتابعة تراكم رأس المال في قطاع المحروقات الذي أخذ في التوسع منذ سنة 1956[2]، بالتالي فقد استهدفت هذه الخطة، تهدئة الريف سياسيا، وعزل الثورة عن الشعب، عن طريق تطوير مشاريع في الجزائر، في الإطار الفرنسي الأوروبي وإيقاظ الأرياف

---

[1]- عبد اللطيف بن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر، مرجع سابق، ص418.

[2]- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1982، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص3-4.

التقليدية عن طريق بعث القدرات التصنيعية في الجزائر، وقد تضمنت هذه الخطة عدة أهداف تتمثل في الإصلاح الزراعي، وبناء المساكن، وإيجاد مناصب شغل جديدة، ورفع الحد الأدنى لأجور العمال الجزائريين، وبعث الصناعة، أما الأهداف الخفية لهذا المخطط فكانت تكمن في تعزيز الرأسمالية الفرنسية في الجزائر، وإنشاء بورجوازية جزائرية متعاطفة مع الإدارة الفرنسية، والقضاء على الثورة التي كانت تقودها جبهة التحرير الوطني، وإبراز صورة مشرفة لفرنسا لدى الرأي العام العالمي.

وقد عرفت خطة قسنطينة بأنها خطة التصنيع، حيث استهدفت بناء قاعدة صناعية متينة، تتضمن بعث الصناعات الثقيلة، بإقامة مركب للحديد والصلب بطاقة إنتاجية سنوية قدرها 400 ألف طن وفد تأخر تنفيذ هذا المشروع إلى ما بعد الاستقلال، بسبب المعارضة الشديدة التي أبداها المستوطنون الفرنسيون وهذا بسبب النفقات العسكرية، والاعتماد على الاستثمارات الخاصة فلقد كانت صناعة الحديد والصلب Métallurgie الفرنسية بصدد تعزيز نفسها في مدينة دنكرك، وشمل فرنسا، وذلك لانعدام مركزها التنافسي داخل السوق الأوروبية المشتركة، وعليه فهي لا ترغب في القيام باستثمارات في الجزائر في مجال صناعة الحديد والصلب.

وخلاصة القول أنه ليس هناك مجالا للشك، في أن الاستعمار قد حاول إجراء تحويلات عميقة لبنى الاقتصاد الجزائري، وطبع ثقافتها بقوة بثقافة فرنسية، غير حتى مظهرها، جرى هذا التحديث ضمن انطلاقة ديموغرافية، لا سابق لها، كما سمح بتمدين قوى، في حين بقي النمو الكلي للإنتاج متواضعا إجمالا، وبالتالي فإن نموذج الخيارات الاستعمارية، رغم سعة الجهود، قد أدى إلى رداءة النتائج، وعلى هذا شكلت اختلالات التوازن الخاصة بهذا النموذج الكوابح الأقوى لاتساع العملية، وأورثت الجزائر مشكلات اقتصادية واجتماعية صعبة، كضعف الإنتاج الصناعي، وانعدام إنتاج مواد التجهيز إنتاج فلاحي غير كاف ــ في بعض الأحيان ــ لتغذية السكان، نقص الإطارات الفنية والتقنية، والفقر وتبعية البلاد الاقتصادية والمالية للخارج.

ثانيا: التجربة التنموية في الجزائر ــ تحليل سوسيوتاريخي ــ

المرحلة الأولى: المرحلة الانتقالية 1962-1965

ورثت الجزائر بعد الاستقلال وضعا اقتصاديا واجتماعيا كارثيا، كنتيجة منطقية للاستعمار الاستيطاني الطويل وسنوات الحرب المدمرة، فلقد أنتجت الحالة الاستعمارية الاستيطانية الطويلة في الجزائر مجتمعا جديدا من سماته الأساسية الفقر والحرمان الاقتصادي والثقافي اللذان مسا أغلب أعضائه، بعد عمليات نزع الملكية العنيف والواسع الذي تعرضت له الكثير من الفئات الاجتماعية الريفية على وجه التحديد، بالإضافة إلى عمليات التشريد الواسعة التي مست أغلب الجزائريين ، فضلا عن الحرمان الثقافي، حيث ساد الجهل كقاعدة عامة بين مختلف الشرائح الاجتماعية بعد تحطيم الهياكل والمؤسسات العلمية التقليدية للمجتمع (المساجد والزوايا، والطرق الصوفية) وهي حالة لم تشد عنها إلا بعض الفئات القليلة المرتبطة عضويا بالاستعمار التي استغلت مواقعها لتحسين وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية[1] وفي الوقت نفسه أُفرغ الريف من الملايين من سكانه الأصليين، الذين توجهوا نحو المدن أو أُجبروا على العيش في المحتشدات الجماعية، في الوقت الذي استحوذ أكثر من مليون معمر أوروبي على مقدرات البلاد الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى القضاء على كل طرق التواصل مع البعد التاريخي والديني واللغوي للمجتمع الجزائري[2].

ومما زاد في ثقل العبء على الدولة الوطنية الهجرة الجماعية للأوروبيين غداة الاستقلال مما خلق فراغا رهيبا على مستوى الإدارات والمصالح والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، بفعل الافتقار لتقنيات التسيير ونتيجة لهذه الوضعية، وجدت السلطة الوطنية نفسها أمام مهام كبرى ينبغي تنفيذها، سعيا لإعطاء الاستقلال السياسي مضمونا اجتماعيا يشكل قطيعة مع الحالة الاستعمارية، حيث تركزت المجهودات على تحسين معيشة المواطنين، وتلبية الطلبات الاجتماعية المتعددة المتمثلة في توفير مناصب الشغل، وفرص الحصول على السكن، والتمدرس، والاستفادة من الخدمات الصحية...الخ ومما ميز هذه الفترة هو احتلال الفلاحين والعمال للمزارع والورشات التي تركها المعمرون بصفة

---

[1]– عبد الناصر جابي، الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروح المجتمع، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، الجزائر، 2005، ص1.

[2]– علي الكنز وعبد الناصر جابي، الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة، في: الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1996، ص212.

جماعية، كمحاولة لمليء الفراغ، حيث اضطرت الدولة إلى تقنينها ضمن ما سمي آنذاك بمبادرة التسيير الذاتي Auto Gestion لمواجهة توسع البورجوازية، والحد من هيمنتها، وخاصة فيما يتعلق بتسيير الأملاك الشاغرة "Biens Vacants" وبعض قطاعات الصناعات التحويلية كالتبغ والكبريت، والمطاحن.

وقد تميزت هذه الفترة، بالضبابية، وعدم وضوح الاختيارات التنموية والسياسية، بفعل الصراع على السلطة، بالرغم من تأكيد المؤتمر الثالث لجبهة التحرير الوطني، وميثاق الجزائر 1964 على الاختيار الاشتراكي كموجة للتنمية.

المرحلة الثانية: مرحلة التنمية وفقا لتوجهات اشتراكية (1966-1979)

بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية، لا غرابة أن تحتل مسالة التنمية، ووجهتها مكانة مركزية في الفكر الاقتصادي الجزائري منذ اندلاع الثورة التحريرية، حيث ارتبط النضال السياسي المعادي للاستعمار بالنضال الاقتصادي المعادي للنظام الرأسمالي، وكانت نتيجة هذا النضال بروز أطروحات تنموية أكدتها مختلف المواثيق المتبلورة سنة بعد سنة، والتي تجسدت في مخططات التنمية المتعاقبة منذ سنة 1967.

1- الآراء الأولية حول التنمية:

إن العمق الإيديولوجي لاختيارات الجزائر التنموية الأساسية، يمتد إلى ما قبل الاستقلال، حيث اختمرت فكرة التخلف والتنمية ووجدت جذورها بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، خاصة بعد انطلاق الثورة التحريرية سنة 1954، وهي فكرة كانت مرتبطة أساسا بالاستقلال السياسي[1].

وهكذا تمت خلال الثورة صياغة بعض الطروحات حول توجيهات التنمية المجتمعية الشاملة لجزائر ما بعد الاستقلال، وقد أكدت تلك الأفكار في مجملها على إقامة اقتصاد وطني متكامل، عن طريق إجراء تغيير بنياني في الهيكل الاقتصادي، وذلك بالقضاء على العوامل الكابحة لعملية التنمية الذاتية اعتمادا على استغلال الثروات الوطنية، وتنظيم الاقتصاد، باتجاه إشباع الحاجات الداخلية، وما تقتضيه من تعبئة للموارد البشرية بواسطة التحديد الديمقراطي للأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]– Mohamed El Hocine Benissad, Economie du développement en Algérie, (1962-1978) OPU, Alger, 1980, pp 18.

ولم تكتف هذه الطروحات بالتوجهات العامة، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، حيث بحثت موضوع الأولية بين القطاعات، ورأت بأن مستقبل الجزائر يتم بالأساس عن طريق تهيئة شروط التصنيع غير المتجه نحو التصدير، وإحداث تغيير شامل وأفعال في هيكل القطاع الزراعي الذي يتميز بتخلفه الشديد في مستوى تطور القوى المنتجة، وتخلف أساليب، وطرق الإنتاج الزراعي، وانعدام التوازن بين مختلف النشاطات الزراعية، مما جعل حل المسالة الزراعية حلا جذريا يشكل ضرورة ملحة.

2- الأسس المذهبية والنظرية لسياسة التصنيع في الجزائر:

غداة الاستقلال، طُرحت مسألة إعادة بناء الاقتصاد الوطني وفقا لتوجهات اشتراكية، تستهدف إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية عميقة وسريعة، تهز كيان المجتمع الجزائري، "وذلك انطلاقا من الوضعية الاقتصادية المزدوجة التي كانت تشتمل آنذاك على قطاع متطور ــ إلى حد ما ــ لكنه موجه للتسويق، ومندمج مع الاقتصاد الفرنسي من ناحية، وقطاع تقليدي فقير وقائم أساسا على الكفاف من ناحية أخرى"[1].

وقد تحددت منذ البداية المهام الكبرى المتمثلة في إعداد تنظيم المجتمع الجزائري والعلاقات الاجتماعية، وتحديد النماذج التنظيمية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بإستراتيجية التنمية التي تخترها البلاد والتي تهدف إلى إخراجها من طور الاقتصاد المتخلف الموروث عن الاستعمار الذي دام قرنا وربع قرن، والنهوض بها وإدخالها في طور اقتصاد عصري يستمد وائده المرجوة من التقدم التقني. و"نظرا لقدرة الصنعة على تحقيق معدلات عليا للتراكم، تمكن البلاد من رفع قدرتها الاستثمارية، وقدرة الصناعة أيضا على تحسين إنتاجية العمل باعتبارها خالقة للفائض الاقتصادي، فقد كان لا بد على الجزائر غداة الاستقلال أن تخلق صناعة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، كخلق مناصب دائمة للشغل لامتصاص البطالة (2مليون عاطل غداة الاستقلال)، وكذا تنمية العائدات الصناعية، وهذا قصد تحسين القيمة المضافة، عن طريق البحث عن أحسن الطرق لتحسين القيمة المضافة، عن طريق البحث عن أحسن الطرق لتحسين مردودية المقدرات الإنتاجية، إضافة إلى تحسين موقع الجزائر

[1]- جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر، ترجمة الصديق سعدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986، ص1.

اقتصاديا في الاقتصاد العالمي"[1].

وقد استهدفت سياسة التصنيع تعزيز الاستقلال الوطني، وتحسين مستوى المعيشة لجميع أفراد المجتمع، وكذا العمل على إيجاد صلة بين الصناعة والزراعة، بهدف بلوغ الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، ورفع معدلات الاستخدام والتخفيف من حدة التبعية للاقتصاد العالمي، ولقد استندت الأهداف التي تتوخاها السياسة الصناعية في الجزائر إلى أسس مذهبية عبرت عنها النصوص الأساسية لموثق الثورة الجزائرية بكل وضوح.

وفي هذا الخصوص ورد في برنامج طرابلس (1962) أن التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل لوثيقة الصلة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات زراعية، وفي هذا المضمار ستضع الجزائر إمكانيات كبيرة لإقامة صناعات بترولية، وصناعة الحديد والصلب، وفي هذا لمجال يجب على الدولة أن توفر الشروط اللازمة لإنشاء صناعة ثقيلة.

ويجب أن لا تساهم في إقامة قاعدة صناعية لصالح البورجوازية المحلية على غرار ما حدث في بعض البلدان، (مشيرا إلى بلدان أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص) لاسيما عندما تستطيع أن تضع حدا لتنميتها باتخاذ إجراءات ملائمة[2].

وقد ضبط برنامج طرابلس بصفة نهائية الطبيعية الاجتماعية للجهاز الإنتاجي الصناعي، ومع ذلك فقد كان هذا البرنامج– باعتباره أول وثيقة إيديولوجية توضح مسيرة الجزائر بعد الاستقلال – " حذرا جدا، إذ لم نقل متحفظا فيما يخص الخطوط التي تحكم سياسة واضحة سياسة واضحة للتصنيع، بل اكتفى بتحديد دور الدولة في توجيه مجهوداتها لتدعيم وبعث الصناعة الحرفية، وإقامة الوحدات المحلية والجهوية الصغيرة لاستغلال المواد الأولية المتوافرة محليا، والتي تحمل الصبغة الزراعية"[3]. وبصدد تحديد موقفه من الرأسمال الأجنبي، يلزم البرنامج الاستثمارات الأجنبية بممارسة نشاطات فرعية للمؤسسات الوطنية، مع إعادة استثمار جزء من الأرباح محليا[4].

1– Tahar Benhouria, L’économie de l’Algérie, Editions Maspero, Paris, p.202, 203.

2– جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص19.

3–Tahar Benhouria, Ibid., p. 216 .

4– Hamid Temmar, structure et modèle de développement de l’Algérie, SNED Alger, 1974, p.217.

وقد حدد ميثاق الجزائر 1964 الخطوط التي تتحكم في سياسة التصنيع، كما حدد أهداف التصنيع فيما يلي:

أ- خلق مناصب عمل جديدة، طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة.،

ب- تحسين مردودية المؤسسات، قصد تحقيق اكتفاء ذاتي فيما يخص الاستهلاك الداخلي، مما يؤدي إلى نقص الاعتماد على الخارج فيما يخص الحاجات الاستهلاكية، ورفع الصادرات بالنسبة لهذه المواد؛

ج- فتح مجالات جديدة أمام المنتجات الزراعية، وبناء قاعدة لتطويرها؛

د- إقامة مجتمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر"[1].

كما أن الميثاق يؤكد على أن إقامة مثل تلك المشاريع يقتضي توفير أسواق كبيرة لتصريف المنتجات؟ وضمان الربحية المرجوة، على أن هذا الشرط كان مكن بين العقبات التي حدت من نجاح هذه الاستراتيجيات كما سيأتي معنا.

والملاحظ أيضا في الطروحات التي تضمنها ميثاق الجزائر 1964 فيما يتعلق بالتنمية الصناعية، أنها تركز على المضمون الاجتماعي للتصنيع مثل خلق مناصب شغل جديدة لتلبية متطلبات سوق العمالة، الذي يعرف كسادا كبيرا، وكذا تلبية حاجات الجماهير الشعبية[2]، كما أنها تتجه نفس الوجهة التي اتجهتها طروحات برنامج طرابلس، فيما يخص تنظيم وتسيير الجهاز الإنتاجي في إطار اشتراكي، إلا أن التنظيم والتسيير الاشتراكي للجهاز الإنتاجي لن يكون تنظيما وتسييرا اشتراكيا إذا لم يعتمد صناعة ثقيلة، ذلك أن تحقيق مجتمع اشتراكي يستلزم الاعتماد على الصناعات الثقيلة، وبالتالي فإن هذه الطروحات التي تضمنها ميثاق الجزائر 1964، لم تتعد التأكيدات التي وردت في برنامج طرابلس 1962[3].

وفيما يخص تسيير المؤسسات الصناعية نشير على وجه الخصوص إلى محاولة تكوين قطاع اشتراكي Secteur socialiste، يتكون من وحدات تخضع لملكية الدولة Propriété d'état، إلى جانب وحدات أخرى تابعة للقطاع المسير ذاتيا Secteur autogere بموجب مرسوم 1963/3/22 المتضمن لقانون

---

[1]- جمال الدين لعويسات، نفس المرجع، ص19 .

[2]- Hamid temmar, Ibid., p.217,

[3]- Ibid., p.217.

التسيير الذاتي.

قد تميزت هذه المرحلة 1962-1965، بمحاولات جادة لتغيير الهيكل البنيوي للاقتصاد الجزائري، وتميزه عما كان عليه في ظل السيطرة الاستعمارية، وقد اقتضى ذلك تدعيم القطاع العمومي وتعميمه، بحيث تولت الشركات الوطنية مهمة انجاز بعض البرامج المستعجلة، سمحت هذه السياسة بإقامة عدة صناعات تنتج بدائل للاستيراد، ودخول ميدان الصناعات الأساسية مثل الصناعات البتر وكيميائية، وصهر الحديد وتركيب السيارات والآليات المتحركة ومواد لبناءّ، والصناعات الهندسية، والكهربائية والميكانيكية فيما استمرت سيطرة الشركات الفرنسية صاحبة الامتيازات على قطاع الصناعات الإستخراجية.

ورغم هذا الانتعاش الاقتصادي النسبي الذي عرفته الجزائر في المرحلة الانتقالية Période Transitoire إلا أن النتائج كانت مخيبة للآمال فقد استمر الميزان التجاري في عجز دائم، وبقيت النشاطات الصناعية هامشية مقارنة مع الإمكانيات المتاحة، فيما استمر العجز في ربحية المؤسسات العمومية التي كانت تفتقر إلى الكفاءة الإدارية والتنظيمية وإلى الإطارات المسيرة والذي حتم تدخل الدولة الدائم لتغطية هذا العجز، مما أوقعها في مصاعب مالية. كما أن قانون التسيير الذاتي لم يحقق ما كان مرجوا منه خاصة ما يتعلق بمرونة التسيير، وزيادة المردودية وهذا نتيجة لضعف التنسيق بين الجهات المسئولة في التخطيط والتنفيذ، إلى جانب التعقيدات البيروقراطية المتعلقة بإجراء التسيير المالي والإداري المؤسسات الصناعية.

وبعد التغير الحاصل في هرم السلطة السياسية في 19 جوان 1965 بدأت تتضح معالم سياسة واضحة في مجال لتصنيع، حيث تأكدت مسألة البحث عن تحقيق مبدأ التكامل الداخلي بين القطاعات الاقتصادية الوطنية بمراعاة الترابط الوظيفي بين الزراعة والصناعة، وتطوير قطاع المحروقات، وإحداث تغيرات عميقة في البنيات الاقتصادية للبلاد، لتنتقل من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد عصري تتداخل وتتكامل فيه الأنشطة الإنتاجية المتميزة بتكثيف المبادلات بين فروع قطاع اقتصادي واحد[1].

وقد أكد بيان 19 جوان 1965 على ضرورة إعطاء الصناعة دورا استراتجيا سياسيا واقتصاديا في آن واحد، "فطالما تأكد أن التصنيع هو الشرط الضروري اللازم لتحرير البلدان النامية من هيمنة

---

[1]- ديلمي لخضر، التخطيط الصناعي في الجزائر (1967-1977) رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة الجزائر، 1973، ص 77.

الامبريالية، فإن سياستنا ترتكز على تصنيع البلد، وعلى بناء اقتصاد يرفض كل أشكال الاستغلال"[1] وبفضل التصنيع يتحقق التفاعل بين الصناعة والزراعة، وهذا ما يضمن حق التكامل الاقتصادي وبفضل هذا التكامل سوف لا نطور زراعتنا فحسب، ولكن نوفر كذلك العملة الصعبة التي تتجه نحو الخارج والتي نحسن بحاجة إليها للتجهيز.

وقد تضمن بيان 19 جوان 1965 سياسة تنموية أكثر واقعية، مستفيدا بذلك من دروس مرحلة الانتقال التي عرفت صعوبات اقتصادية وفوضى سياسية واجتماعية، حالت دون انتهاج التخطيط كأسلوب فعال للتنمية الشاملة والمستقلة، ولكن ذلك أصبح ممكنا ابتداء من سنة 1966، حيث استقرت الأوضاع السياسية وازدادت التراكمات المالية بسبب اتفاقيات البترول مع فرنسا ــ كما مر معنا ــ وعندها عمدت المديرية العامة للتخطيط (D.G.P) إلى إصدار وثيقة بعنوان منظورات التخطيط والأهداف بعيدة عن المدلى، عرضت فيها إستراتيجية التنمية[*]، التي وضعت الإطار العام للتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري خلال سنوات 1967-1970[2].

ففيما يخص دور ومكانة الصناعة في الاقتصاد الجزائري، ودورها الجزائري، تركز الاهتمام حول الأولويات التي يجب أن تحظى باهتمام خاص، وتبين أن الصناعات القاعدية يجب بالأولية، التي بموجبها يجب على الجزائر أن تصل مع آفاق الثمانينات إلى مرحلة التحكم الكامل في الصناعة إضافة إلى تحويل إمكانياتها الطبيعية الخاصة، ويعد هذا تحولا نوعيا مقارنة مع ما ورد في ميثاق الجزائر 1964، كما استهدف هذا التصور الجديد للتنمية الصناعية استغلال العمل المنتج-عن طريق تشغيل الفئة النشيطة بهدف القضاء على البطالة والتشغيل الناقص (توفير 40000 منصب عمل سنويا)، ورفع – عن طريق سياسة تكوين وتنمية تكنولوجية – مستوى إنتاجية العمل[3]. كما تضمنت هذه الإستراتيجية الانطلاق في صناعات الحديد والصلب، والأسمدة والإسمنت، وتنمية أدوات الإنتاج، وبعث الصناعة الميكانيكية باعتبارها وسيلة لتنمية الصناعات الزراعية، وكذا إقامة مركبات للحديد والصلب

---

[1]– Tahar Benhouria, Ibid., p. 227.

[*]– لمزيد من التوضيح بخصوص هذه لإستراتجية انظر:

Les perspectives de planifications et les:objectifs a long terme livre 1, D.G.P.E.E, 1967.

[2]– خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين في1967/2/24 .

[3]– الميثاق الوطني، 1976.

Métallurgie، والصناعات البتر وكيميائي (Pétrochimique) ، باعتبارها صناعات قاعدية Industrie de base وقد شرع في تطبيق التوجهات الجديدة في مجال التصنيع ابتداء من سنة 1967 عن طريق سلسلة التأمينات التي تم بموجبها استعادة سياسة الدولة الجزائرية على ثرواتها الطبيعية، وشركات التأمين، والمعارف، وشركات النقل، والتجارة الخارجية، وتجارة الجملة، سمحت هذه الإجراءات بتوسيع القاعدة الاقتصادية، وانطلاق القطاع العمومي.

كما تم تحديد الهياكل التنظيمية للمؤسسات العمومية، واللوائح المنظمة لسيرها، وتهيئة الإطار القانوني لرقابة الدولة الصارمة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، كما تضمنت هذه السياسة أيضا الانطلاق في برنامج طموح لتكوين الإطارات الوطنية حتى تستطيع أن تتوافق مع المعطيات التكنولوجية، والاقتصادية، والاجتماعية للرأسمالية الفرنسية، التي لا تزال ــ إلى ذلك الحين ــ تتمتع بنفوذ قوى داخل الهياكل الاقتصادية للبلاد بفعل استمرار نفوذ الشركات الأجنبية، أو بفعل الارتباط التكنولوجي الذي أبقى على علاقة التبعية التكنولوجية[1].

وينطلق الميثاق الوطني (1976) من رفض إمكانيات اختزال التصنيع إلى مجرد إقامة وحدات صناعية متراصة، مستقلة بذاتها، حيث لا توجد بينها أدنى رابطة، وفي هذا الخصوص يؤكد الميثاق الوطني على ضرورة إقامة قواعد متينة يتم داخلها اندماج مختلف الفروع الصناعية، بما يضمن استفادة قطاع معين من نتاج القطاع الآخر[2]، فيما استمر التأكيد على إعطاء أهمية كبرى للصناعات التحويلية Les Industries de Transformation الحديد والصلب والمحروقات)، ثم الانتقال إلى صناعات مواد التجهيز Biens D'équipement، وخاصة في مجال الميكانيكا والإلكترونيك، وبالتالي خلق صناعة من شأنها ترقية صناعات أخرى[3].

ويؤكد الميثاق الوطني بعد إثرائه سنة 1976 على ضرورة إجراء تقيين دوري لمسار التصنيع، وكذا تكثيف البرامج حسبما تستلزمه الأهداف المسيطرة، والنتائج المحصلة، والمعطيات الاقتصادية الجديدة؟، وفي هذا الخصوص سجل الميثاق الوطني (صيغة 1976) غياب سياسة مدعمة في هذا المجال والذي أنجز عنه بروز اختلالات وتفاوتات بين مختلف القطاعات وداخل القطاع الواحد من

---

[1]– Tahar Benhouria, Ibid., p. 258, 259.

[2]- Mohamed Amiziane Dahmani, L'ingineering dans la métrise industrielle et technologie, OPU Alger, 1985, p.51.

[3]- Mohamed Ameziane Dehmani, Ibid., p.51.

ناحية، ومن ناحية أخرى دون تجميع المعارف الضرورية للانتقال إلى أنماط انجازيه أقل تكلفة وأقل تبعية[1].

ووفقا لمنطق التقييم الدوري للأسس المذهبية والنظرية التي توجه سياسة التصنيع في الجزائر، فقد تحددت أهداف التنمية الصناعية وفقا للتوجيهات الاقتصادية الجديدة، التي شرع في تنفيذها بفعل بعض المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، وفي هذا السياق يدعو الميثاق الوطني (في صيغته المعدلة لكي تتوافق مع تلك التوجهات) إلى تزويد البلاد بصناعة شاملة ومتوازنة Equilibrée، ومواصلة تنمية الأساسية، وتدعيم النسيج الصناعي الموجود، وتوسيعه بإحداث ديناملكية تنموية ذاتية ومستمرة، كما تحرص التوجهات الجديدة على ضرورة تحقيق التكامل والانسجام بين الصناعة والقطاعات الأخرى، لاسيما الفلاحة والري، والمنشآت، والإسكان، وكذا النهوض بالمناطق المحرومة عن طريق مد الصناعة إلى لهضاب العليا، والمناطق الجبلية حتى تتحول إلى أداة تتصدى لنزوح السكان نحو الحاضر، وتصبح عاملا يساهم في الاستقرار الريفي، ورقي المناطق الريفية[2].

وفي مجال اختيار التكنولوجيا يرى الميثاق الوطني ضرورة تبني مسعى جديد في مجال التصميم والاختيار الصناعي، وضمان التحكم في تطويره، وترقية الصناعات التي تضمن بلوغ التطور لتكنولوجي وكذا ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتنشيط الصناعات التقليدية.

وفيما يخص مسار التنمية الصناعية ورد في الميثاق الوطني (1986) تأكيد على ضرورة اكتساب التكنولوجيا، والتحكم فيها، واستيعابها، وتكييفها من خلال هياكل استقبال مواتية، تقتضي مشاركة المؤسسات الاقتصادية الوطنية في انجاز المشاريع الصناعية (في مجال الدراسات والإنجازات خاصة)، وكذا تنمية الهندسة الصناعية الوطنية، والاهتمام بالصيغ التعاقدية التي تبرم بين الأجهزة الصناعية الوطنية والأجنبية، بحيث تتضمن أحسن استفادة ممكنة من التجارب الصناعية في العالم.

وعلى هذه الصيغ التعاقدية أن تجسد أساليب صارمة تلزم الشركات الأجنبية بقبول نقل فعلي لتكنولوجيتها ومهارتها الصناعية، وإعطاء الطاقة الوطنية الأسبقية في مجالات الدراسة، والإسناد

---

[1]– حزب جبهة لتحرير الوطني، الميثاق الوطني، 1986، ص147.

[2]– نفس المرجع، ص148.

والإنجاز[1]، بالإضافة إلى ذلك تضمن الميثاق الوطني (1986) تأكيدا على ضرورة "التحكم في الصيانة، وإقامة ورشات لصنع قطع الغيار وتجديدها، وتوفير الشروط الضرورية لجعل الصناعات ــ عدا المحروقات ــ مصدرا دائما للتراكم، حيث أن ضعف اقتصاديات العالم الثالث غالبا ما ينجم عن كون إيراداتها من العملة الصعبة من تصدير منتجات ذات قيمة مضافة ضعيفة، وفي الجزائر يرتكز تراكم وسائل الدفع الخارجي على منتوج المحروقات وحده، بالإضافة إلى أن الإمكانيات التصديرية لهذا المنتوج تنخفض تدريجيا بسبب نفاذ احتياطي الحقول، وتذبذب سوق المحروقات على الصعيد العالمي"[2].

وانطلاقا من مبدأ مراعاة خصوصيات البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عند تحديد الأسس النظرية لنموذج التصنيع، فإن أسس النموذج الجزائري للتصنيع مستمد من وجهة النظر القائلة بأن التصنيع أساسه الصناعات المصنعة "Industrie industrialisante"، على اعتبار أن الجزائر بلدا ناميا لا يمكنها أن تتخذ نموذجا رياضيا واضحا المعالم لتطبيقه بدقة كما هو الشأن بالنسبة لبلد متقدم تتوفر فيه كل العوامل التي يتطلبها النموذج، إلا أن هذا لا يفضى أن يكون للجزائر نموذجا وطنيا للتصنيع يعتمد أساسا على نموذج إنتاج وسائل الإنتاج، في غياب إمكانية تطبيق نموذج "فيلدمان" Feeldman الذي يفترض أن يكون الاقتصاد مغلقا، وأن تتم التنمية الصناعية اعتمادا على الإمكانيات المحلية، على أساس أن الدخل الوطني في الجزائر لا يتكون فقط من الدخول المتكونة محليا، وإنما يساهم في تكوينه مصدران خارجيان هما: المحروقات، وتحويلات المهاجرين.

وطالما أن كل سياسة تنموية تنطوي على إدخال تغييرات بنيوية، فإن عملية التصنيع ليست مجرد إقامة مصانع، فالقضية ليست قضية اختيار بين صناعات ثقيلة أو خفيفة، بل هي قضية معرفة القطاع الصناعي الذي من شأنه أن ينهض بعملية التنمية الشاملة، وفي هذا السياق تشكل مجموعة الآراء التي أتى بها الاقتصادي الفرنسي "جيرار ديستان دي برنيس" Destaing de Bernis Gerard[*]، في إطار الأبحاث والدراسات التي قام بها حول تكامل الاقتصاديات المتخلفة، الأساس النظري المباشر الذي

---

[1]– حزب جبهة لتحرير الوطني، الميثاق الوطني، 1986، ص157.

[2]– نفس المرجع، ص 159,

[*]– ساهم إلى جانب بعض الاقتصاديين أمثال شارل بتلهايم في تقديم بعض النصائح للحكومة الجزائرية فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية.

اعتمدته الجزائر، حيث يرى الأستاذ "دي برنيس" De Bernis بأن العامل الحاسم في رفع المستوى المعيشي لأكبر عدد ممكن من المواطنين لا يتأتى بالضرورة من إعطاء الأولويات للصناعات الخفيفة التي تنتج سلعا نهائية لإشباع رغبة الأفراد، وإنما يأتي عن طريق إقامة الصناعات التي يمكن استخدام منتجاتها من زيادة إنتاجية الفرد[1].

وحسب "دي برنيس"De Bernis فإن عملية التصنيع تبدو بمثابة تحويل المجتمع برمته عبر طريق نظام متسق من الصناعات والمتمثلة في الحديد والصلب، والصناعات الميكانيكية، والطاقة والكيمياء، وخاصة الأسمدة، والبلاستيك، وكذلك الصناعة الالكترونية، وأخيرا الطرق الجديدة لإنتاج الطاقة، وتتميز الصناعات المصنعة حسب رأي "دي برنيس" بمميزات ثلاث:

أ- هي صناعات ضخمة تتطلب سوقا واسعة لتصريف منتجاتها.

ب- تنتج وسائل الإنتاج، التي تمكن من الانطلاق في صناعات أخرى، وليس مواد الاستهلاك النهائي.

ج- تتطلب تركز رأس المال.

إذ أن الصناعة المصنعة هي وحدة متحركة تنتمي إلى فرع وسائل الإنتاج والنمو الاقتصادي، ينتشر في ربوع الاقتصاد انطلاقا من هذا الفرع، وتظهر نتيجة لذلك بنية جديدة للاقتصاد، ويرى كل من "فراسوا بيرو" F. Perroux و"دي برنيس" De Bernis أن الصناعة المصنعة لا تمارس تأثيرات الجذب فحسب، وإنما أيضا أثرا تصنيعيا، بمعنى أن إقامة مثل هذه الصناعة ينجم عنها ظهور صناعات أخرى متكاملة مع الصناعة المذكورة فنيا، واقتصاديا ومثل هذه الآثار تختص بها صناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية وصناعة البترول[2].

---

[1]- G. D. De Bernis, industries industriausantes et contenu d'une politique d'intégration Régionale, p.420 in : Revue d'économie appliquée, N3.4 ,1966 p.114, 473.

[2]- M. E. Benissad, Economie du développent en Algérie (1962-1978), OPU Alger, 2eme édition, 1981, p.129.

إن نظرية الصناعات المصنعة* – بحسب "دي برنيس" – تتطلب توافر بعض الشروط، ومنها:

أ- ضرورة توفر سوق واسعة للتصريف فالصناعات المصنعة ذات كثافة رأسمالية، وبالتالي فإن هذه الصناعات لا يمكنها أن تزدهر إلا في البلدان ذات قدرة استيعابية واسعة.

ب- وجوب التنظيم الفعال لانتشار الآثار التصنيعية للوحدات الكبرى، أي ضرورة تهيئة المحيط لتقبل انتشار آثار التصنيع عن طريق إقامة الصناعات الميكانيكية عقب انتشاء صناعة الحديد والصلب، والقيام بإصلاح زراعي حتى يمكن تصريف المنتجات الصناعية.

ج- ضرورة وجود جهاز تخطيطي قوي، يستعبد تخصيص موارد كبيرة لقطاع سلع الاستهلاك، وتفويض جهاز التخطيط بسلطات كبيرة تمكنه من تحديد الاختبارات، ومراقبة تنفيذ الاستثمارات.

د- ضرورة سيطرة الدولة على الهياكل الإستراتيجية في الاقتصاد، ويقتضي ذلك تدخل الدولة بشكل فعال ومباشر في الاقتصاد الوطني.

ه- ضرورة القيام بإصلاح زراعي، إذ أن تطوير البنية الاجتماعية، وتعديل صيغ الملكية، والاستخدام الزراعي، شرطان ضروريان يجب توفرهم، من أجل تحقيق الآثار الموجبة للصناعات الثقيلة.

و- ضرورة وجود سياسة محكمة للأجور والأسعار[1].

يلاحظ من خلال استعراضنا لمضمون، ومميزات وشروط هذا النموذج، أنه يقترب كثيرا من أسلوب التصنيع الثقيل، الذي تمت به التنمية في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا، بعد أن تم تفريغه من محتواه الإيديولوجي – على حد تعبير "حميد تمار" H. Temmar[2]، كما أن الصناعة الثقيلة التي كان

---

* – لمزيد من التوسع حول نظرية الصناعات المصنعة، انظر مقالات دي برنيس De Bernis التالية:

- G. D. De Bernis, industrie industrialisante et contenu d'une politique d'intégration régionale in : Economie appliques N.3-4, 1966

- L'industrialisation des pays en voie de développement impératifs in: Développement et ciliation, N.18, 1964

- Les industries industrialisante et les options Algériennes in : tiers monde, N.47, TXII, 1972.

- L'économie Algérienne depuis l'indépendance, annuaire de l'Afrique du nord, VIII, 1962.

[1]– عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص 46-54.

[2]- Hamid Temmar, Ibid., p. 220.

بإمكانها أن تخرج البلد النامي من التبعية، فيما لو تمت قبل خمسين عاما، لم تعد في عصرنا هذا كافية للانعتاق من هذه السيطرة، ذلك أن الأساس الجديد لهذه السيطرة أصبح التكنولوجيا[1].

وبرأينا فإن تطبيق هذا النموذج، في ظل اقتصاد متخلف كالاقتصاد الجزائري أمر لا يمكن ضمانه قياسا إلى تداعي الهياكل الاقتصادية، وضعف إمكانيات الاستثمار، بفعل ضعف التراكم، ومحاذير سياسة الاقتراض من الخارج، إضافة إلى ضيق السوق المحلية، وغياب إمكانية تهيئة المحيط الاقتصادي والاجتماعي، لتقبل هذا النموذج، كما أن تركيز هذا النموذج على المسائل التقنية البحتة، وعدم اهتمامه بالدينامية الاجتماعية على النحو المطلوب، وكذا اهتمامه بالتكنولوجيات العالية الجودة، والمستوردة، قد تكون كلها عوامل من شأنها أن تحد من إمكانية نجاح هذا النموذج في بلد نام كالجزائر مما يحتم ضرورة البحث عن إستراتجية تصنيع تتماشى مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد، ذلك لأن نمط التصنيع الأمثل هو ذلك الذي يتحدد في أي بلد انطلاقا من مقوماته الاقتصادية، وتبعا لمستوى النشاطات المتاحة، وهكذا يتطلب القيام بجملة من المسوحات والدراسات لتشخيص مدى ضرورة وإمكانية ذلك والاعتماد على التخطيط العلمي الشامل، الذي يعتبر سبيل بلد نام كالجزائر إلى التنمية.

3- تبلور النموذج الجزائري للتصنيع في مخططات التنمية:

رغم وضوح المنطلقات المذهبية والنظرية لسياسة التنمية في الجزائر كمؤتمر طرابلس 1962، وميثاق الجزائر 1964، إلا أن تبلور هذه السياسة في مخططات التنمية تأخر إلى ما بعد التغيير في هرم السلطة السياسية للبلاد في 19 جوان 1965، وبالذات في برنامج جويلية (يوليو) الذي أعلنه الرئيس هواري بومدين سنة 1966، والذي أوضح فيه حدود إستراتيجية التنمية البعيدة المدى التي تعتمد على استغلال امثل للموارد المتاحة، والانطلاق في برنامج تصنيعي طموح يرتكز على الصناعات الثقيلة، وتستهدف إجراء تغيير بنياني للهياكل الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.

وفي هذا السياق سوف نحاول أن نتعرف على حدود تطبيق هذا النموذج وكيف تبلور في مخططات التنمية في الجزائر، من خلال تحليل توزيع الاستثمارات داخل القطاعات المختلفة، حتى نتمكن من

---

[1]- بول سويزي وآخرون، الامبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة، ترجمة عصام الخفاجي، دار ابن خلدون، بيروت، 1980، ص 56.

الحكم على الأهمية المعطاة لقطاع ما داخل الاقتصاد، ثم نعمد إلى تحليل توزيع الاستثمارات بين مختلف فروع القطاع الصناعي، حتى نتعرف على الفروع التي أولاها المخطط أهمية اكبر وبالتالي معرفة سياسة البلاد في مجال التصنيع.

أ- **المخطط الثلاثي:** (1967-1969)

يعتبر هذا المخطط التجربة الجزائرية الأولى في هذا المجال، حيث تحددت من خلاله معالم نموذج التصنيع في الجزائر، ويتميز هذا المخطط بافتقاره إلى معالم خطة اقتصادية متكاملة، لكونه لم يطرح مسالة التوازن الاقتصادي الإجمالي، كما انه لم يأخذ بعين الاعتبار مسالة التناسق بين الفروع الاقتصادية وبين الأنشطة داخل كل فرع، ولقد أشار "دي برنيس" De Bernis إلى أن الخطة الثلاثية في الجزائر لم تكن مركب من برامج تهدف إلى:

- خلق اكبر عدد ممكن من وظائف التشغيل الجديدة في حدود ما تسمح به المردودية العامة للمنشأة.
- إشباع الحاجات الأساسية الاستهلاكية من المواد المصنوعة بشكل يتحقق معه التخفيض التدريجي للواردات، ويمكن في المستقبل من رفع حجم الصادرات من نفس هذه الموارد، وسيترتب عن هذا التصنيع توسيع السوق المحلية أمام المنتجات الزراعية.
- بناء مركبات قادرة على خلق صناعة ثقيلة (مركب الحجار للحديد والصلب ومركب ارزيو للصناعات البتروكيميائية)، وهذا يستلزم البحث عن أسواق واسعة تضمن استيعاب المنتجات وتحقيق المردودية، ولذلك يجب بحث قضية السوق هذه في نطاق يتعدى حدود البلد، إلى نطاق جغرافي أوسع يمكن أن تندمج فيه الجزائر، ولكن دون أن ينتج عن ذلك أي تنازل عن أهداف البلد الاشتراكية[1] .

---

[1] - Hamid Temmar, Ibid., p. 228.

جدول رقم (01): توزيع استثمارات الخطة الثلاثية بين القطاعات المختلفة الوحدة: مليون د. ج.

القطاعات	استثمارات مخططة		التنفيذ	
	المبلغ	%	المبلغ	%
الصناعة	5.400	49	4.750	87
الزراعة	1.869	17	1.606	85.9
القاعدة الهيكلية	1.124	15	855	72
السكن	413	4.9	249	60.2
التربية	912	8.2	704	77
التكوين	127	1.1	103	71.6
السياحة	285	2.5	177	60
القطاع الاجتماعي	295	2.6	229	76
القطاع الإداري	441	4	304	70
استثمارات مختلفة	215	1.9	147	70
المجموع	11.081	%100	9.124	

المصدر:

Bessaha Abdel Ghani, Développement de l'Algérie et problèmes de financement de l'industrie, Mémoire des Université d'Alger, p 121.

يتضح من خلال توزيع الاستثمارات الأهمية الخاصة للصناعة، حيث أن هذا القطاع لوحده يشمل على نصف الاستثمارات تقريبا (49%) وهذا يعكس بوضوح الاتجاه العام الذي يحكم مسيرة التنمية في الجزائر التي كانت تستهدف أساسا خلق قاعدة صناعة متينة تؤدي إلى انطلاقة سريعة لجميع القطاعات الأخرى، وعلى ذلك نلاحظ تدني نصيب القطاعات الأخرى وخاصة قطاعات السكن، والتربية والتعليم والهياكل الاجتماعية التي بقيت على هامش عمليات التنمية، والتي كان لها أثارها السلبية، على أن

الخطة لم تتمكن من تنفيذ ما كان مخططا له إلا بنسبة 87% أي بما قيمته 470 م. د. ج، وتأتي المحروقات والصناعات البتروكيميائية في مقدمة الفروع الصناعية التي تم تنفيذها وفقا لتوقعات "Previsions" المخطط، في حين نجد أن قطاعات أخرى لم تعرف سوى بعض الانجازات القليلة ويتعلق الأمر هنا بالهياكل الاجتماعية (السكن، الصحة، التعليم) على وجه الخصوص، ويفسر هذا وفقا لمنطق الأولويات الذي طرحته إستراتيجية التنمية، والذي يركز على الصناعة الثقيلة، ويرجئ الرفاهية الاجتماعية Prosperite Sociale إلى ما بعد بناء قاعدة صناعية متينة، من شأنها بعث القطاعات الأخرى، إضافة إلى ضعف إمكانيات الاستثمار، ولجوء الدولة إلى الاقتراض لتنفيذ المشاريع المستعجلة والإستراتيجية ضمن خطة التنمية.

جدول رقم (02): يوضح توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي: (المنفذ بملايين الدولارات).

الفروع الصناعية	1967		1968		1969		المجموع	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
صناعات الأساس	555	83	1621.5	93	1933	95	4209.5	89.5
صناعات السلع الاستهلاكية	112	14	169	2	171	8	395	8.5
صناعات خفيفة أخرى	28	3	24	1	56	2	108	2
المجموع	798	100	1754.5	100	2160	100	4712.5	100

المصدر: نفس المصدر السابق.

نلاحظ من هذا الجدول أن الحصة الكبرى للاستثمارات كانت من نصيب الصناعات الأساسية (الصناعات البتروكيميائية Petrochimique)، والحديد والصلب Siderurgie والصناعات الميكانيكية حيث بلغت نسبة 89% من حصة الاستثمارات الموجهة لقطاع الصناعة، وهذا يؤكد الاتجاه الذي انتهجته الجزائر في ميدان الصناعة، وقد حظي قطاع الصناعات البتروكيميائية باهتمام خاص ضمن

هذه الاستثمارات حيث بلغت حصة القطاع 48.9% أي نصف الاستثمارات الصناعية الكلية ـــ تقريبا ـــ وتزداد أهميته من حيث كونه مصدرا هاما للنقد الأجنبي، ولتوافره في البلاد، في حيث بلغت حصة الاستثمارات في مجال صناعات الحديد والصلب 20.6 %، وهي نسبة عالية جدا بالمقارنة مع بقية الفروع، وخاصة صناعات النسيج 6.7% والصناعات الغذائية 3.3% والجلود 1.4% الخشب والورق 1.05% بالمقارنة مع نصيب الصناعات الأساسية من الاستثمارات الصناعية سنة 1963 والتي بلغت 23% نلاحظ أنها حققت تقدما ملموسا مع نهاية الخطة الثلاثية.

وفي إطار هذه الخطة حظيت بعض المشروعات الصناعية التي اعتمدت في خطة قسنطينة 1959 بحيز كبير من الأهمية، باعتبارها تندرج في إطار مشاريع الصناعة الثقيلة وفي طليعتها، المجمع الصناعي في أرزيو (شرق مدينة وهران) الذي ينتهي إليه الأنبوب الناقل للغاز الطبيعي من حقل" حاسي الرمل"، وقد تم انجاز هذا المشروع بمساهمة البنك الدولي، وقد أضيف إلى هذا المجمع بعد 1969 مصنع لإنتاج الأسمدة، وجناح إضافي لتسهيل الغاز ومصفاة لتكرير النفط، بالتعاون مع شركات أمريكية ويابانية. مجمع الحديد والصلب في عنابة (الحجار) وقد استكمل انجازه بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي، إلى جانب مساهمة شركات ايطالية وألمانية في تجهيز عمليات التصنيع وإنتاج الأنابيب، هذا بالإضافة إلى عدة مصانع أخرى منها، مصنع لإنتاج المحركات والجرارات الزراعية، وأخرى للاسمنت بقسنطينة وثالث للآليات الزراعية في سيدي بلعباس.

وقد استمرت سلسلة التأميمات خلال هذا المخطط، حيث استهدفت تأميم 58 شركة أجنبية تعمل في القطاعات الخاصة بالصناعات التحويلية (الصناعات الميكانيكية والكهروبائية، مواد بناء، الأسمدة والصناعات الغذائية)، كما تم استكمال تنظيم المؤسسات العمومية والمسيرة ذاتيا، في إطار سياسة إحكام سيطرة الدولة على الأجهزة الاقتصادية[1].

وفي محاولة الربط والضبط العضوي بين مختلف الفروع الإنتاجية في محاولة لبناء اقتصاد متداخل (Introvertie)، فقد أدى المخطط الثلاثي إلى تعزيز مبدأ المركزية في التقرير، ومراقبة التنفيذ، وكذا تعزيز دور الأجهزة الفنية والإدارية، مقابل قصور الحزب كجهاز سياسي مركزي قادر على حماية

[1]– عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، دار الحداثة، بيروت، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، ط3، 1983، ص 181.

جهود وتضحيات الجماهير من انحراف التكنوقراطيين في عملية تنموية طموحة كهذه. كما أدى إلى تعميق التبعية المالية بفعل القروض الضخمة التي تطلبها انجاز بعض المركبات الصناعية التي استهدفتها الخطة، إضافة إلى عدم جدوى المشاريع الصناعية التي أقيمت في " بيئة اجتماعية" غير مهيأة لاستقبالها ويتعلق الأمر هنا بالأمية والفقر، وانعدام الإطارات المسيرة، والنقص الفادح في الأيدي العاملة الماهرة.

ورغم جوانب القصور التي ظهرت في هذا المخطط، إلا انه ساعد على تشكيل سياسة صناعة تعمل على إيجاد تكامل للاقتصاد القومي، وتحقيق تنمية في الأمد الطويل، وكذا خلق وحدات كبيرة للدولة تستطيع تخطيط الإنتاج على مستوى الفروع وتحقيق الاستخدام الأمثل لراس المال المتاح، إضافة إلى مساهمة القطاع الخاص بفعالية في قطاع صناعات مواد الاستهلاك، وقد شكلت المشاريع الصناعية التي تم انجازها في إطار هذا المخطط ركيزة ناجحة للانطلاق في المرحلة الثانية من التنمية الصناعية المندرجة ضمن الخطة الرباعية (1970-1973).

ب- **المخطط الرباعي الأول:** (1970-1973)

اتسمت هذه الخطة بالطموح حيث أنها استهدفت تحقيق نمو سنوي يقدر بـــ 9% وحجم استثمار قدر بمبلغ 27 مليار دينار جزائري، في حين لم يبلغ حجم الاستثمارات المخصصة للخطة الثلاثية سوى 11.081 مليار دينار جزائري، وقد كانت أهداف هذه الخطة تتطابق مع إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي ركزت اهتمامها حول مسالة القضاء على البطالة، وسوء التشغيل في إطار خطة متكاملة للتصنيع السريع[1].

وهكذا اشتملت هذه الخطة على استثمارات ضخمة في مجال التصنيع، استهدفت أساسا بعث صناعات الحديد والصلب باعتبارها منطلق كل صناعة معدنية أو ميكانيكية، وتحويل المواد غير الحديدية لتوسيع الصناعة الميكانيكية والكهروبائية، وكذا تطوير صناعة الأسمدة التي توفر المنتجات الإستراتيجية وتطور القطاع الزراعي.

[1]- مجلة المجاهد (اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني)، العدد 775، 22 جوان 1975.

جدول رقم (03): يبين حجم الاستثمارات الصناعية في المخططين الثلاثي والرباعي الأول.

المخططات	المخطط الثلاثي 67-69		المخطط الرباعي الأول	70-73
	المبلغ المخطط	%	المبلغ المخطط	%
إجمالي الاستثمارات في قطاع الصناعة	5400	49	12400	45
إجمالي الاستثمارات في المخطط	11081	100	27740	100

المصدر:

Kader Amor est autres, La voie algérienne, Les contractions d'un développement.

نلاحظ من الجدول ارتفاع نصيب الصناعة إلى الضعف تقريبا، مقارنة مع نصيبها في الخطة الثلاثية والملاحظ أيضا تدني نصيب الصناعة من الاستثمارات العامة للخطة الرباعية، حيث أصبح نصيب يقدر بـــ45% بعدما بلغت 49% في إطار الخطة الثلاثية.

جدول رقم (04): توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي خلال المخطط الرباعي الأول، 1970–1973

فروع القطاع الصناعي	الفترة 1970– 1973	%
المحروقات	4573	36
المناجم والمحاجر	700	6
الكهرباء	735	6
الحديد والصلب	1900	15
مواد البناء	940	8
مكانيك الكهرباء	1275	11
الكيمياء	512	4
مجموع صناعات الأساس	10635	86
الصناعات الغذائية	470	3
الصناعات النسيجية	515	5
صناعات الجلود	60	5
خشب – ورق	580	1
صناعات تقليدية	140	
مجموع الصناعات الخفيفة	1765	14
مجموع الاستثمارات في القطاع الصناعي	12400	100

المصدر: Hamid Temmar, Ibid., p 223

يلاحظ من هذا الجدول، استمرار الاتجاه نحو تدعيم نموذج الصناعات الأساسية لسد الحاجيات المحلية، ورفع الصناعة الجزائرية إلى مستوى التصدير (إكسابها قدرة تنافسية من خلال مراعاة المواصفات القياسية العالمية) .

وقد تضمنت هذه الخطة استمرار أولوية قطاع المحروقات باعتباره شريان الاقتصاد الوطني حيث استحوذ هذا القطاع لوحده على 36% من جملة الاستثمارات أي بما قيمته 4.573 مليار دينار، بالإضافة إلى صناعات الحديد والصلب، التي كان نصيبها 15% من جملة الاستثمارات الصناعية، أي ما قيمته 1.900 مليار دينار جزائري، وقد تضمنت زيادة الطاقة الإنتاجية لمركب الحجار إلى 2مليون طن سنويا، كما دعمت الصناعات الاستخراجية والتحويلية (الزنك الاليمنيوم، الاسمنت، الأسمدة)، كما تم تطوير الصناعات الميكانيكية خصوص في مجال إنتاج الشاحنات والحافلات والجرارات (مركب قسنطينة 500 جرار 10000 محرك، مركب رويبة 4500 شاحنة، 250 حافلة) في حين يلاحظ من الجدول أن الصناعات الاستهلاكية لم تلق لحد الآن اهتماما خاصا، خاصة إذا علمنا أن هذا النمو الصناعي يقابله جمود الزراعة وارتدادها، مما يؤثر سلبا على التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات وهو الهدف الاستراتيجي الذي تضمنته الأسس المذهبية التي تحكم السياسة الصناعية في الجزائر.

ويعتبر المخطط الرباعي الأول أول عملية إنمائية تصمم وتنفيذ عبر الأجهزة المركزية، وتستهدف قيام وترسيخ التكامل القطاعي لاقتصاد متداخل وتستند فيها هذه المهمة إلى القطاع العام حيث تسود معايير المنطق الاقتصادي في التسيير والمردودية، وفي إطار هذا المخطط لوحظ التراجع عن نظام التسيير الذاتي Auto Gestion– في الصناعة لصالح قطاع الدولة حيث استوعب هذا القطاع (الشركات الوطنية عام 1969 حوالي نصف حجم الاستخدام الصناعي 45 ألف عامل) إذا ما استثنينا الاستخدام في قطاع البناء والأشغال العمومية.

وفي هذه المرحلة توسعت رأسمالية الدولة لتستوعب عن طريق تأميم الشركات وفروع الشركات الأوروبية الذي استكمل مع نهاية الخطة، وكان أكثر التأميمات أهمية على الأصعدة الاقتصادية والسياسية تأميم قطاع استخراج ونقل، وتسويق البترول والغاز الطبيعي، وكذا تأميم شركات الصناعات المرتبطة بهذين المنتجين، وقد وفر هذا الإجراء لرأسمالية الدولة ركائز وطاقات كبيرة في خدمة سياستها الاقتصادية والاجتماعية، وفي احتلال موقع ولي مميز، سواء لأهمية وحجم مبادلاتها التي تفترضها ضخامة الثروات، والمشروعات الطموحة، أو لقدرتها على ممارسة سياستها الخارجية يساعدها في ذلك موقعها المرموق في علاقتها مع الرأسمالية الدولية، وتصلب جبهتها الوطنية، تحت

شعارات متوازنة سياسيا، وقدرتها المتزايدة على التدخل للتخفيف من الأزمات الاجتماعية، ومن أزمات الطلب على السلع التموينية والسكن والاستخدام[1].

وإذا كان البترول قد شكل ركيزة التصنيع المستقبل، بعد أن استكملت الشروط الفنية والمؤسسية لاستثماره (بعد انجاز المركز الإفريقي للمحروقات والمعهد الجزائري للبترول)، وحيازة شركة سوناطراك الوطنية لسلطة التقرير بعد رفع مساهمتها إلى 51% إلا أن هذه الركيزة بالذات هي التي مهدت لقيام علاقات متميزة ومتنامية مع الرأسمال الأجنبي، بفعل صيغ التعاقد الغير متوازنة، التي اشتملت على التمويل، التسويق، والإمداد بالتكنولوجيا المتعلقة كرأسمال احتكار ذو أبعاد دولية، وهكذا ارتبطت مصالح الفئات التكنوبيروقراطية بمصالح الشركات المتعددة الجنسية، التي مارست أسعار احتكارية، وقد أخذت هذه العقود صيغة "المفتاح في اليد " Cle en Main التي تؤدى في الواقع إلى إعطاء مجهز المصنع صلاحية اختيار التكنولوجيا، وتحديد نوعية التدريب المرتبط بها والمصاريف المتحررة في التوظيف الأولي، والتي تتعارض مع إمكانية إعداد المهندسين المحليين يجعل من الصعب توظيف تجهيزات أو خدمات متوافرة محليا، وبالتالي ما لبثت هذه الصيغة أن كشفت عن نقائص واختلالات خطيرة بعد تشغيلها فتطورت العقود إلى صيغة " إنتاج في اليد Produit en Main" مع ما يستتبع ذلك من إعداد وتدريب الإطارات[2].

وبالنسبة لتسيير المؤسسات الصناعية شكل صدور "ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات Gestion Socialiste des Entreprises" بتاريخ 13 نوفمبر 1971 تقدما ملموسا في مجال اشتراك العمال، مدعمة بذلك التوجهات الديمقراطية الواعدة على صعيد تطبيق المخطط الرباعي الأول، ومواجهة نتائج تأميم الثروات البترولية (فيفري 1971)، وذلك عن طريق تأطير الشغيلة داخل المؤسسات، وإعطائها مبدئيا حق المشاركة ــ عن طريق ممثليهم ــ في مراقبة تسيير المؤسسات وحق تسيير الشؤون الاجتماعية للشغيلة، وحق الدفاع عن مصالحهم المشروعة إلا أن العلاقات التي نص عليها ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات والتي اعتبر انتزاعها انجازا في حينه ما لبثت أن تمخضت عن تهميش ملحوظ لدور التنظيم النقابي، وتعزيز سلطة وهيبة الإدارة، وسلطات هيئات الوصاية

---

[1]– أحمد بعلبكي، المسالة الزراعية في الجزائر، منشورات عويدات بيروت باريس، ط1، 1985 ص ,190.

[2]– أحمد بعلبكي، مرجع سابق، ص 191.

والأجهزة الحزبية، سواء في التسيير أو حتى في تعيين ممثلي العمال، والحد من توسع صلاحيات جمعيات العمال ATU، وعدم اعتماد سلم وطني للأجور، وإعادة النظر في نظام التقديمات الاجتماعية وتحسين شروط العمل.

بموجب هذا الميثاق تبقى أصول المشروع ملكا للدولة، على أن تتولى جمعيات العمال مهمة استعمال الأصول، أما المشاريع فتبقى ضمن صلاحية الوزارات أو غيرها من الهيئات المركزية، وضمن هذا الميثاق تشمل صلاحيات جمعيات العمال التخطيط والإشراف وإدارة الأعمال بشكل عام، أما مسؤولية إدارة العمل فتقع على مجلس الإدارة.

وإذا كان المخطط الرباعي الأول قد أتم انجاز المجمعات الأساسية للصناعات الميكانيكية التي تلبي حاجات البلاد من المحركات والجرارات والآليات الزراعية، والشاحنات الصناعية، والحافلات والانطلاق في برنامج واسع ــ إلى حد ما ــ لعبث الصناعات الخفيفة لتصنيع الإنتاج الزراعي، ولتلبية الطلب المتنامي على الثياب والأدوية والمنتجات الجلدية، والحد من سلبيات الاعتماد المزمن على الاستيراد، فان هذه الانجازات التي تحققت لم تترافق بتنمية القطاع الزراعي التقليدي، وحل مسالة البطالة المتفاقمة إلى حين بلغ معدل نمو الإنتاج في الصناعات الميكانيكية حوالي 25.5% كان معدل الإنتاج الزراعي لا يتجاوز 3% وهذا المعدل يقود إلى انخفاض حصة الفرد في إنتاج الزراعي عندما يصل معدل تزايد السكان في الفترة ذاتها إلى نحو 3.2% وهي اعلي نسبة زيادة طبيعية في العالم، ويؤدي إلى الاعتماد على الاستيراد لاستكمال الحجم المطلوب للاستهلاك المحلي، أما على صعيد التشغيل فقد تراجعت توقعات الخطة بالنسبة لخلق مناصب الشغل، حيث لم تتوفر خلال السنتين الأوليتين من الخطة سوى 150 ألف منصب شغل، وهي نسبة ضئيلة جدا إذا ما قيست بحجم " طابور الانتظار" الذي يقدر بحوالي 100 ألف شاب سنويا[1].

[1]– أحمد بعلبكي، مرجع سابق، ص ص 193– 196.

ج- المخطط الرباعي الثاني: (1974-1977)

تعتبر الأهداف العامة لهذا المخطط مماثلة لأهداف المخططات السابقة مع التركيز أكثر على رفع الإنتاج، وتوزيع التنمية عبر مختلف أنحاء القطر وقد كان من المتوقع أن يرتفع الناتج الوطني الإجمالي بشكل ملموس، بنسبة لا تقل عن 46% وهذا ما يعادل نسبة سنوية للتنمية تبلغ 10%، وقد أولى هذا المخطط عناية خاصة للقطاع الصناعي الذي ستخضع انجازاته بتحقيق الهدف الأسمى، وهو التكامل الصناعي على نطاق أوسع بغية التوصل إلى رفع الإنتاج في اقرب الآجال وتوفير مناصب الشغل[1]، وقد بلغ حجم الاستثمارات الصناعية ضمن هذا المخطط 43.2 %، في حين بلغت نسبة الانجاز 60.7% وهي نسبة مقبولة، إذا ما قورنت بالمخططين السابقين حيث لم تتعد 53.2 و57.4 على التوالي[2].

وقد استمر في هذا المخطط توجيه الاهتمام للصناعات الأساسية، حيث تم استكمال المشاريع التي انطلقت الأشغال بها في المخططات السابقة، والبدء في مشاريع أخرى، خاصة بعد التحسن الطفيف الذي طرا على إمكانيات تمويل الاستثمارات الصناعية، بفعل انتعاش السوق البترولية، بعد قرار منظمة أوبك برفع أسعار البترول في السوق الدولية، وبالتالي أولت الجزائر هذا القطاع عناية خاصة وإذ أنه يحقق ما قدره 40% من الناتج القومي الإجمالي ويساهم بـــ96 % في صادرات البلاد، كما يساهم بأكثر من 50% في الإيرادات النهائية للدولة، ويقدم أكثر من 100.000 منصب شغل[3].

وفي إطار هذا المخطط بقيت الهياكل الزراعية والاجتماعية، على هامش اهتمامات الدولة، مما أدى إلى تفاقم عدة مشكلات اجتماعية كالسكن والنقل والتجهيزات الاجتماعية والثقافية، ونقص فرص التشغيل.

---

[1]- جمال الدين لعويسات، المرجع السابق، ص 39.

[2]- Plan quadrianal, 1974-1977, Rapport general, p. 92.

[3]- M.Ollivier, L’industrie dans la stratégie de développement de l’Algérie in annuaire de l’Afrique du nord, Paris, 1982, p. 462.

خلاصة:

تميزت التجربة الجزائرية في التنمية (لغاية 1979) بإرادة ورغبة قوية في الخروج من دائرة التخلف، والقضاء على آليات تجدده من خلال وضع ميكانيزمات تقوم على استثمار كافة موارد الأمة حيث طبقت الجزائر تصورا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قائم على التوجهات الاشتراكية (التأميمات، الصناعة المصنعة، قطاع عمومي موسع، عدالة اجتماعية منشودة).

إلا أن هذه التجربة آلت إلى فشل أليم، تشهد عليه الأزمة الاجتماعية الاقتصادية التي عرفتها البلاد منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين، حيث بدأ الاقتصاد الجزائري في التراجع والضعف نتيجة لعدة عوامل من بينها: التبعية الاقتصادية، النمو الديموغرافي، الاعتماد الكلي على تصدير منتج واحد وهو النفط، وتوجيه الاهتمام بالصناعة وإهمال الفلاحة والخدمات، وهكذا لم تحقق التجربة التنموية في الجزائر في هذه المرحلة الطموحات المرجوة منها[1]، مما استدعى إعادة النظر في هذه الإستراتيجية، وفقا لتوجهات اقتضتها ظروف محلية وعالمية.

[1]– أحمد بعلبكي، المسالة الزراعية في ريف الجزائر، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1985، ص 142 ص 167.

المرحلة الثالثة: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية الكبرى (بداية من 1980: إعادة الهيكلة، الاستقلالية، الخوصصة)

شكلت عشرية الثمانينيات في الجزائر، فترة تحول وقطيعة على مختلف المستويات، فقد انتقل النظام الجزائري في نهاية هذه العشرية سياسيا من الأحادية الحزبية والنقابية، إلى التعددية السياسية والإعلامية والنقابية، حيث تخلى النظام السياسي الجزائري اقتصاديا عن المبادئ الاقتصادية والأهداف التي كان يرتكز عليها (التخطيط المركزي، وجود قطاع عام، احتكار التجارة الخارجية)، وقد جرى تنفيذ التوجهات التنموية الجديدة في ظل أزمة اقتصادية خانقة، ومديونية خارجية ثقيلة، وتدهور في سعر النفط (الذي يشكل 90 من إجمالي الدخل القومي، وأكثر من 98 من موارد البلاد من العملة الصعبة)[1]، وبفعل هذه الأزمة تراجعت نسبة الاستثمارات في القطاع الصناعي من156.5 خلال فترة ما بين 1967–1973، إلى 35 سنة 1980، لتصل إلى 30.8 في نهاية عشرية 1980–1988[2].

في سنة 1980 دخلت إستراتيجيـــة التنمية في الجزائر مرحلة هامـــة، بعد انقضـــاء المرحلة الأولى (67–79) التي كانت تستهدف منذ سنة 1967 تحقيق جملة من الأهداف الطويلة المدى مع أفاق بداية الثمانينات، لكنها عرفت اختلال للتوازن بين القطاعات، اشتداد التوترات الاجتماعية المرتبطة بالتأخر الملحوظ في بعض القطاعات الاجتماعية كالتشغيل والسكن، والتربية والصحة والنقل مقابل توجيه الاهتمام بالتصنيع،

وخاصة الصناعات البتروكيماوية، مما جعل الجزائر عاجزة خلال سنة 1978–1979 عن تبني مخطط جديد للتنمية، بسبب ضعف التمويل. وبالنظر إلى حجم المشكلات التي أفرزتها مسيرة التنمية استدعى الأمر إعادة النظر في الفلسفة التي تتحكم وتوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ومراجعة السياسات المنتهجة خلال المرحلة المنصرمة التي تكشف عن عدم التوازن الاقتصادي، وتخلف الهياكل الاجتماعية، وتنامي دور الجهاز البيروقراطي وتعقد الهياكل التنظيمية للمؤسسات الاقتصادية مما استدعى ضرورة إعادة النظر في بناء الجهاز الاقتصادي وتحديد صيغ جديدة لتسييره، تقتضي هذه

---

[1]– علي الكنز، مرجع سابق، ص 235.

[2]– نفس المرجع، نفس الصفحة

الصيغة إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية* حتى تتماشى مع المعطيات الاقتصادية الجديدة (محليا ودوليا) وقد اندرجت هذه السياسة ضمن مسعى إعادة تنظيم عميق للاقتصاد الوطني، من خلال التخلص من المركزية البيروقراطية حيث انصبت هذه السياسة على تحقيق ما يلي[1]:

1- تحسين شروط سير الاقتصاد؛

2- تدعيم فعالية المؤسسات وتوزيع الأنشطة بكيفية متوازنة.

وقد سمحت هذه السياسة بارتفاع عدد المؤسسات من 19 مؤسسة إلى 456 مؤسسة وطنية.

وقد عرفت المؤسسة الاقتصادية العمومية شكلين من إعادة الهيكلة هما:

1- إعادة الهيكلة العضوية.

2- إعادة الهيكلة المالية.

وقد تميز النصف الثاني من عشرية الثمانينات بوضعية اقتصادية صعبة بفعل انخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار مما أدى إلى ركود في الاقتصاد، وانجر عنه نتائج سلبية كارتفاع سعر المواد الأساسية، وبروز ظاهرة الندرة، بسبب سوء التوزيع، مما أدى إلى استفحال السوق السوداء، وارتفاع معدل التضخم.

أدت هذه الصعوبات إلى ظهور اختلالات اجتماعية وعدم استقرار اجتماعي تظهر في بروز الإضرابات العمالية، والتوترات الاجتماعية، المرتبطة بفشل الإصلاحات الهيكلية التي طبقت على المؤسسات العمومية مما جعل السلطات العمومية تمنح مسيري المؤسسات العمومية حرية اتخاذ القرار والمبادرة ، وفقا لقواعد اقتصاد السوق، وعملا بالتوجيهات الجديدة للسياسة التنموية التي حدد الميثاق

*- للتوسع أكثر حول مضمون سياسة "إعادة الهيكلة" انظر: عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 229.

- Mohamed El Hocine Benissad, La Reforme Economique en Algérie, OPU, Alger, 1991, pp. 32-33.

- أحمد هني، الإجراءات الاقتصادية في الجزائر وأبعادها الاجتماعية، ورقة مقدمة لندوة حول إجراءات الإصلاح الاقتصادي بالجزائر، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، جويلية 1988، ملخص المنافسات والمرافق ص ص25.

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993 ص 46.

الوطني في صيغته المعدلة سنة 1986، وقرارات اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني وموضوع هذه الإصلاحات منح المزيد من الحرية والمبادرة وفقا للنظام الجديد المتمثل في استقلالية المؤسسات "autonomie des entreprises"، وقد تجسدت هذه السياسة من خلال مجموعة من القوانين[*].

وضمن التوجيهات الجديدة، تم إدراج مخططين خماسيين (1980-1984) و(1985-1989).

1- المخطط الخماسي الأول: (1980-1985)

شرع في هذا المخطط تطبيقا للتوجيهات السياسية المنبثقة عن مقررات المؤتمر الرابع للحزب المنعقد في جانفي 1979، توقع هذا المخطط تحقيق حجم استثمارات تقدر بـــ400 مليار د.ج، في مجالات الفلاحة والري والصحة والبناء والتعمير، والتكوين المهني، وأوصى بإصلاحات نوعية خاصة على مستوى التنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني.

وفحوى هذه الإصلاحات أنها تستهدف إنشاء مؤسسات صغيرة يسهل التحكم فيها وتسييرها، إلى جانب تحسين التوزيع الإقليمي بوسائل الدراسات والانجاز والإنتاج، وتقريب مراكز اتخاذ القرار من النشاط وتحديد المسؤوليات، وتثمين المبادرات والكفاءات وتوفير أدوات التسيير الفعال[1].

وبموازاة مع هذه الإجراءات، بدا العمل بمبدأ اللامركزية حيث اتخذت عدة إجراءات في هذا الإطار ومنها اعتماد التقسيم الإداري الجديد الذي سمح ببلوغ عدد 48 ولاية و1541 بلدية، بالإضافة إلى اعتماد رؤية جديدة للتخطيط مثل تحسين أدوات التعديل الاقتصادي (الضرائب، الأجور، نظام الأسعار).

وقد سمح هذا المخطط بمضاعفة الناتج الوطني الخام (من 113 مليار د.ج سنة 1979 إلى 225 مليار د.ج في سنة 1984)، في حين لم تسجل الصادرات خارج المحروقات أي تحسن، حيث بقيت هذه الأخيرة مسيطرة على التصدير بنسبة98% مع بلوغ المخطط نهايته، فيما بلغت نسبة تحقيق

---

[*] من أهم هذه القوانين: القانون 88-01 المتضمن قانون توجيه المؤسسات العمومية، القانون 88-02، القانون المتعلق بالتخطيط-88-03، القانون المتعلق بإنشاء صناديق المساهمة، القانون 88-04 -القانون المتعلق بالتجارة، القانون المتعلق بالمالية 88-05، القانون المتعلق بالقرض والنقد 88-06.

[1] – محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر، التجربة والأفاق، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2001، ص36.

الاستثمارات المتوخاة 87.5% أما في مجال الشغل قد تم إنشاء ما مقداره 720 ألف منصب شغل جديد، أي بنسبة 61% من الرقم المستهدف وهو 1175000 منصب، على أن هذا المخطط عرف عدة نقائص ومنها عدم التحكم في البرامج حيز التنفيذ.

2- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

ما يمكن ملاحظته على هذا المخطط أنه أخذ على عاتقه انشغالين رئيسيين هما:

أ- نمو ديموغرافي مضطرد، صاحبه ظهور حاجات اجتماعية جديدة، وقد تزامن هذا الطلب الاجتماعي المتزايد مع ظروف اقتصادية عالمية ومحلية صعبة، جراء انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية مما أدى إلى العجز عن تمويل المشاريع المدرجة ضمن المخطط، بالإضافة إلى عدم الوفاء بالطلب الاجتماعي وهو ما أدى إلى انفجار الجبهة الاجتماعية في الخامس من أكتوبر عام 1988.

ب- كما استهدف هذا المخطط تدعيم وتيرة جهاز الإنتاج، بهدف تحقيق مستوى استثمار يقدر بـــ550 د.ج، والتحكم في التوازنات المالية الخارجية، تحقيقا لمبدأ استقلال الخيارات والسياسات الاقتصادية.

وبصفة عامة فإن المخطط الخماسي الثاني استهدف أيضا استعمال أدوات التنظيم استعمالا امثلا مثل: الأسعار، المداخيل، الضرائب، الادخار والقروض، إضافة إلى استكمال عملية الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية، بهدف تحقيق الاستقلالية العقيقية للمؤسسات العمومية التي شرع فيها سنة 1987.

لكن ما يمكن ملاحظته في هذا المخطط على الصعيد الاجتماعي تراجع نتائج التشغيل، حيث لم يتعدى عدد المناصب التي تم توفيرها 265000 منصب من أصل 720000 منصب استهدفها المخطط، هي بنسبة لا تتعدى 37%، كما استمر هذا التراجع في التشغيل حيث لم تتعدى عدد المناصب المتوفرة خلال سنة 1989 (نهاية المخطط) 76000 منصب فقط، ويمكن تفسير هذا التراجع في معدلات التشغيل، الذي يعد مؤشرا اجتماعيا خطيرا لبداية الأزمة الحقيقية بفعل تراجع الوفرة المالية، وتباطؤ وتيرة الاستثمارات العمومية، وانخفاض معدل النمو إلى ادني مستوى.

حيث عرفت الجزائر بداية من سنة 1987 صعوبات كثيرة في الحصول على قروض جديدة لتمويل الواردات من المواد الغذائية، ومعدات التجهيز، وخدمة الديون، مما عجل بانفجار الأوضاع الاجتماعية وبداية تطبيق سياسات أكثر حزما والاتجاه نحو المؤسسات المالية والنقدية الدولية من أجل إعادة

التنظيم الاقتصادي والمالي وفقا لبرامج التثبيت الاقتصادي الذي سيشرع في تطبيقه بداية من سنة 1989، وبرنامج التعديل الهيكلي الذي شرع فيه بداية من سنة 1995 ولغاية 1998.

– وخلال فترة التسعينات، وفي سياق استمرار وتيرة الإصلاحات الشاملة للاقتصاد الوطني، وبنظرة تنموية جديدة، تجدر الإشارة إلى الوضعية الصعبة التي أصبح يعرفها الاقتصاد الوطني، والتي انجر عنها هشاشة في الجبهة الاجتماعية، نتيجة لعدم القدرة على الوفاء بمطالبها الملحة في تحسين إطار حياتها وفي هذا الخصوص يمكن أن نشير إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية، بما يضمن الانتقال السريع نحو اقتصاد السوق، رغم الكلفة الاجتماعية الباهظة.

وخلال هذه المرحلة عملت الجزائر على التقارب وخلق علاقات تعاون مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، بهدف دفع عملة الإصلاحات التي شرع فيها، والانتقال إلى اقتصاد السوق وقد جرت محاولات هذا الانتقال ضمن مناخ اجتماعي متوتر، ومحيط سياسي متعدد بعد التصويت على الدستور الجديد الذي أطلق التعددية السياسية والانتخابات الديمقراطية التعددية.

وبموجب هذا البرنامج التصحيحي، اعتمدت الجزائر بداية من سنة 1988 مجموعة من الإجراءات المتمثلة في ما يلي[1]:

1- إصلاح القطاعين الزراعي والصناعي؛

2- إصلاح منظومة الأسعار؛

3- انسحاب الخزينة العمومية من دائرة التمويل؛

4- التدرج نحو إلغاء دعم الدولة، حيث ألغت الحكومة ابتداء من النصف الثاني من سنة 1992 دعم أسعار السلع الاستهلاكية ما عدا ثلاثة منها وهي: الخبز، والحليب، والدقيق؛

5- التطهير المالي للمؤسسات العمومية المتعثرة[2].

---

[1]– المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، مشروع التقرير حول الشغل، الجزائر، جوان 2002، ص ص 52-53.

[2]– درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة الجزائر، 2006، ص ص 334-335.

وخلال هذه الفترة عززت السلطات الجزائرية جهودها الرامية إلى تصحيح الاقتصاد الكلي، بدعم من صندوق النقد الدولي، ووفقا لشروط قاسية، وقد نتج عن هذه المفاوضات إبرام ثلاث اتفاقيات وهي:

1- **اتفاق الاستعداد الائتماني الأول:** المبرم في 30 ماي 1989 والذي تحصلت الجزائر بموجبه الجزائر على قرض بقيمة 300 مليون دولار في إطار ما سمي ببرنامج التثبيت أو الاستقرار مقابل التزامات صارمة تلتزم خلالها الجزائر بإتباع سياسة نقدية أكثر صرامة، والقضاء على عجز الميزانية ومواصلة تخفيض قيمة الدينار، وإدخال مرونة اكبر على نظام الأسعار.

2- **اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني:** المبرم في 1991/06/02 وقد حصلت الجزائر بموجبه على قرض يقدر بـــ 350 مليون دولار مقابل التزامات تتمثل في:

- تحرير التجارة الخارجية، وتقليص الدعم الموجه للمواد الاستهلاكية، وتخفيض قيمة العملة الوطنية، ورفع معدلات الفائدة، والتحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور، وتخفيض النفقات العمومية وخوصصة المؤسسات العمومية، وتحرير الأسعار وإصلاح النظام الضريبي والجمركي.

3- **اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث:** المبرم في أفريل 1994 وخلال هذه الفترة شهد الاقتصاد الجزائري (مع نهاية 1993 وبداية 1994) أزمة مالية داخلية وخارجية وعدم القدرة على الدفع Cessassions de paiement، نتج عنها لجوء السلطات الجزائرية إلى صياغة برنامج شامل للتصحيح وترتب على ذلك اللجوء إلى إعادة جدولة الديون الخارجية، مع الالتزام بتنفيذ برنامج استقرار في إطار استعداد ائتماني، لمدة سنة واحدة وهو ما سمح بإعادة جدولة ما قدر بـــ 17 مليار دولار وإعادة ترتيب أجال السداد.

وكان من الطبيعي أن يكون لهذه التوجهات أثارا سلبية على الصعيد الاجتماعي، حيث تفاقمت حدت البطالة التي ارتفعت إلى 21% سنة 1990 خاصة في أوساط الشباب، إلى جانب ارتفاع معدلات الفقر التي طالت ما يعادل 14 مليون جزائري، حسب الإحصائيات الرسمية[1].

- وخلال الفترة ما بين 1995 و1998، وبعد سلسلة الاتفاقات الائتمانية التي وقعتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي، وقعت الجزائر في ماي 1995 برنامجا للتعديل الهيكلي adjustement structurel، حيث اتخذت بموجبه مجموعة من التدابير، نحصرها في ما يلي:

[1]- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص ص 54-55.

1- ضبط الموازنة (تقليص النفقات وزيادة الإيرادات)؛

2- التحكم في السياسة النقدية؛

3- تحقيق سعر العملة الوطنية – وتحرير المعاملات الأجنبية.

وإذا كانت هذه التدابير قد ضربت استقلالية القرار الاقتصادي للبلاد في الصميم، جراء الانصياع التام لوصفة صندوق النقد الدولي، إلا أنها مكنت الاقتصاد الوطني من استعادة عافيته بغد فترة من الركود حيث حقق معدلات نمو ايجابية قدرت بـــ 4.7% سنة 1998، كما تحسنت معدلات خدمة الدين، وتطور نسبي في الحساب الجاري بفعل التحسن الطفيف في سعر النفط في السوق الدولية، بالإضافة إلى تحسن المردود الفلاحي مستفيدا من الظروف الملائمة، كما تحسنت الميزانية العامة، وميزان المدفوعات بفعل انخفاض ضغط المديونية الخارجية .

كما عرفت هذه الفترة حل الشركات القابضة وتقليص عددها من 11 إلى 5 وتعويضها بمجموعات تسيير الأموال، ومباشرة مسار الخوصصة بعد إعداد قائمة بالمؤسسات العمومية المدرجة للبيع والتي بلغ عددها 88 مؤسسة سنة 1998.

لكن على الصعيد الاجتماعي استمر الوضع على ما هو عليه، من خلال مجموعة من المؤشرات الأساسية كالبطالة، والخدمات الصحية والتعليمية بالإضافة إلى نصيب الفرد من الدخل القومي، لما لهذه المؤشرات من أهمية قصوى من الناحية الاجتماعية. فقد عرفت ظاهرة البطالة تزايدا مستمرا خلال سنوات البرنامج بسبب عمليات التسريح الجماعي التي مست شريحة واسعة من العمال بلغت 519881 عاملا، بفعل إجراءات حل المؤسسات العمومية، وخاصة المحلية منها والتي بلغت 985 مؤسسة. وبالتالي التحاق عدد كبير من العمال (وهم من أرباب الأسر في معظمهم) بجيوش البطالين من الشباب اقل من 25 سنة، وطالبي العمل لتصل نسبة البطالة إلى 29.2 % سنة 1999. مما نجم عنه صعوبات في الحياة اليومية في ظل ارتفاع الأسعار، وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي PIB إلى ما دون 1500 دولار أمريكي سنة 1999 [1].

---

[1]- محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص 38.

وقد ظهرت القطيعة في التوازنات الاجتماعية بفعل تعميق ظاهرة البطالة التي تضاعفت ثلاث مرات خلال الفترة ما بين 1985 و1993 لتصل إلى 23.2 % بمعنى شخص واحد من بين خمسة أشخاص باحث عن العمل، وان ثلثي البطالين من الشباب وخاصة خريجي الجامعات ومراكز التكوين[1].

كما سجل هذا البرنامج تطورا في الإنفاق العام وخاصة في قطاعي التعليم والصحة، وفي نفس الوقت تراجعت أهمية القطاعين في ميزانية الدولة لصالح قطاعات أخرى. مما أدى إلى خلق صعوبات للأسر بسبب الارتفاع الفاحش في أسعار الأدوات والكتب المدرسية في ظل تراجع كبير في دخل الأسرة الجزائرية. وهو ما يصدق على الخدمات الصحية التي تدهورت بشكل كبير.

ومجمل القول أنه رغم التحسن الطفيف في المؤشرات الاقتصادية الكلية (Macro) إلا أن النتائج الاجتماعية لسياسة الإصلاحات الاقتصادية المنفذة خلال فترة التسعينات في الجزائر كانت مخيبة للآمال، حيث كشفت البيانات التي تعرضنا إليها عن تدهور كبير في مستويات المعيشة (أكثر من 17 مليون جزائري تحت مستوى خط الفقر، حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء[2]، وارتفاع معدلات البطالة إلى مستوى يقارب 30%، وتراجع غير مسبوق في الخدمات الصحية والتعليمية وتدهور إطار الحياة بصفة عامة.

وخلال الفترة الراهنة:

(ما بعد سنة 1999) وبعد استعادة الجزائر عافيتها على مستويات متعددة لعل أبرزها استرجاع السلم الأهلي، بعد سنوات المأساة الوطنية، وذلك بعد اتفاق الشعب حول مسعى الوئام المدني سنة 1999، وترقيته إلى مصالحة وطنية سنة 2005، وبفضل الوفرة المالية التي إتاحتها عائدات النفط، وتوفر الإرادة السياسية باشرت الجزائر حركية جديدة تستجيب للتطلعات المشروعة للجزائريين في رفع مستوى المعيشة والتشغيل حيث توخت السلطات العمومية بلوغ هدف استراتيجي يتمثل في تحسين مستديم لمستوى معيشة السكان، وتعميم التقدم الاقتصادي، وتوزيع عادل لثمار النمو، ضمن إستراتيجية إصلاح شامل لهياكل الدولة. ضمن هذا المنظور تم الشروع في تنفيذ برامج تنموية طموحة، تقوم على

---

[1]- Nachida M'hamssadji bousidi , 5 essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne, ENAG, Alger, 1998 p.10.

[2]– الديوان الوطني للإحصاء، (O N S) حصيلة، 1999.

عودة الإنفاق العمومي بقوة، كوسيلة للتكفل بمجمل مقتضيات التنمية الشاملة لجميع القطاعات الوطنية، ضمن مناخ مناسب ماليا وسياسيا.

3- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: (2001-2004)

استهدف هذا البرنامج تحقيق ثلاثة أهداف نوعية كبرى تمثلت في تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري وإنشاء مناصب الشغل، ومكافحة الفقر، وجرى تنفيذه في سباق اجتماعي متدهور، حيث شكل أداة لتحسين ظروف المعيشة والشغل. وقد رصد لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 525 مليار دج، وقد استهدف ما يلي :

- إنهاء العمليات التي هي في طور الانجاز
- إعادة الاعتبار للبنى التحتية وصيانتها
- توفير وسائل وقدرات الانجاز ولاسيما الوطنية منها.

وتضمن هذا البرنامج ما يلي :

1- دعم النشاطات الإنتاجية

- الفلاحة : باعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية P N D A
- الصيد والموارد المائية: باعتماد إجراءات تأسيسية وهيكلية مرافقة.

2- التنمية المحلية والبشرية:

- يحدد هذا البرنامج نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات للتدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين ، ضمن مشاريع ترمي إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية، حيث تضمن البرنامج انجاز مخططات بلدية (P C D)، ومشاريع مرتبطة بالطرق وماء الشرب، وشبكات التطهير والمحيط، وكذلك الخاصة بانجاز البنى التحتية خاصة بالمناطق الريفية، التي عرفت تأخرا تنمويا بسبب تداعي الوضع الأمني خلال سنوات المأساة الوطنية.

- كما تضمن هذا البرنامج مقترحات في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية، حيث استهدف تحقيق 70000 منصب شغل دائم، والقيام بنشاطات تضامن تجاه السكان الأكثر ضعفا، وإعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة، وتدعيم النقل المدرسي، وتأطير سوق العمل.

3- تعزيز الخدمات العامة وتحسين إطار المعيشة وذلك بإطلاق المشاريع الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية ومنها التجهيز الهيكلي للعمران، وإعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال والهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

4- ومن اجل تحقيق هذه الأهداف قامت السلطات العمومية بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لهذا البرنامج ومنها تخصيص موارد مالية ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة، والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح راس المال، بالإضافة إلى التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، والشراكة مع الاتحاد الأوروبي .

- وخلال هذا البرنامج تحققت عدة نتائج ايجابية على المستوى الاجتماعي[1]، ومنها توفير مناصب الشغل بوتيرة عالية في إطار السياسات العمومية، وتعدد أجهزة التشغيل ومنها:

1- برنامج دعم تشغيل الشباب الذي شرع في سنة 1997 الذي تحول إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

2- وكالة التنمية الاجتماعية؛

3- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية؛

4- التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة؛

5- عقود ما قبل التشغيل؛

6- القروض المصغرة لفائدة الشباب؛

7- خلق مؤسسات جديدة على المستوى المحلي (وكالات إنعاش التنمية المحلية).

ورغم تداخل هذه الأجهزة، وعدم التكامل في وظائفها، فقد سمح برنامج الإنعاش الاقتصادي نهاية 2003 بتوفير647000 منصب شغل جديد من 53% دائمة، كما سمح بدخول 2800 مؤسسة جديدة إلى السوق.

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي – الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول سنة 2003 الدورة العادية الثالثة والعشرون، ص ص 170-171.

وحسب تقييم عدد الأشخاص الذين استفادوا من نشاطات مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي فان ما تم تحقيقه يتمثل فتمثل فيما يلي[1]:

- تحسين إطار المعيشة لــ: 10466000 نسمة؛
- فك العزلة لــ 660000 نسمة؛
- تحسين ظروف التمدرس لــ 2430000 نسمة؛
- الربط بشبكة الكهرباء والغاز لــ 2247000 نسمة؛
- تطوير المنشات الصحية لــ369000 نسمة؛
- تطوير المنشات والمرافق الجوارية وإعادة تأهيل المرافق الاجتماعية؛
- توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية: 276000 نسمة.

في حين نلاحظ بطء وتيرة التشغيل على مستوى قطاعات النشاط وخاصة قطاع الصناعة، والقطاع الخاص بحيث انخفض إلى 1.4% [2].

- وفيما يتعلق بالسياسة التضامنية، التي تتجلى في الشبكة الاجتماعية والإعانة الاجتماعية باتجاه الفئات الهشة والفقيرة، التي ليس لها دخل، أو تلك التي يقل دخلها عن الأجر الوطني الأدنى المضمون SMIG، قامت السلطات العمومية إلى توسيع المنح الجزافية لتشمل فئة المكفوفين، والمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة، والأسر ذات الدخل الضعيف[3].
- كما سجل البرنامج أيضا زيادة في حجم استهلاك الأسر بنسبة 3.1% ، رغم أن هذه الزيادة لم تكن لها نفس التأثير على مجمل الأسر .
- ورغم تحسن الخدمات الصحية، والتحكم في النمو الديموغرافي، وتحسن ظروف المعيشة، إلا أن الأمراض الناجمة عن الفقر (الطاعون مثلا) لا تزال مستمرة.

---

[1]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 172.

[2]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 181.

[3]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 199.

ورغم هذه النتائج المحققة استمرت التوترات الاجتماعية بالرغم من تراجعها، وانحسارها في عالم الشغل، والجبهة الاجتماعية (الإقصاء من السكن، التشغيل...الخ).

4- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009):

شكلت الانتخابات الرئاسية في 08 افريل 2004 ، منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه، حيث تضمن تأكيد الالتزام بتعهدات السلطات العمومية، التي تسرع فيها منذ 1999، في إعادة بناء الاقتصاد الوطني، ومواصلة إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط. بالإضافة إلى تكثيف الإنفاق العمومي في المجالات الاجتماعية. مستندا إلى الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط. رصد لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 17000 مليار د.ج أي ما يعادل 24 مليار دولار، واستهدفت تحقيق برنامج طموح لدعم النمو، وبعث البرنامج الخاص بتنمية الجنوب والهضاب العليا، وتطوير الهياكل القاعدية مثل مشروع الطريق السيار شرق – غرب، ومشروع التحويلات الكبرى للمياه وبناء السدود، بالإضافة إلى استمرار الإنفاق العمومي في المجالات الاجتماعية، كالتعليم والصحة، وتحسين إطار الحياة. حيث ارتفعت الميزانية المخصصة سنويا للتحويلات الاجتماعية والنمح والتعويضات التي بلغت 1000 مليار د.ج، وهو مؤشرعلى استمرار الفقر، وتأزم أوضاع الفئات الهشة.

ففي المجال الاقتصادي استهدف البرنامج، تحسين إطار الاستثمار وضبطه، وخاصة بعد التخلص من عبء المديونية الخارجية عن طريق الدفع المسبق بالتفاوض مع الدائنين، وتضمن البرنامج أيضا تسوية مسالة العقار، وعصرنة المنظومة المالية، ومكافحة النشاط غير الرسمي، ومحاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة، واستكمال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، مما مكن من توفير مناصب شغل جديدة، والتقليص من فاتورة استيراد المواد الغذائية من الخارج، بالإضافة إلى تطوير الاتصالات والتكنولوجيات الحديثة، وتدعيم سياسة تهيئة الإقليم قصد تحقيق انسجام وتوازن بين المناطق. وتطوير البنية التحتية (الطرق السكك الحديدية، المطارات). وفي مجال التنمية البشرية استهدف البرنامج توجيه الاستثمارات العمومية والخاصة لتحسين الوضعية الاجتماعية للمواطنين في عدة مجالات أهمها السكن الاجتماعي بمختلف صيغه والسكن الريفي. وفي مجال الصحة والتربية والتعليم العالي والتكوين المهني والشباب والرياضة والثقافة.

وفي ما يلي جدول تفصيلي لتوزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009 حسب الأبواب.

جدول رقم (05): توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 حسب الأبواب.

القطاعات	المبلغ بالملايير دج
أولا برنامج تحسين ظروف معيشة السكان منها :	1908.5
السكن	555.0
التعليم العالي	141.0
التربية الوطنية	200.0
التكوين المهني	58.5
الصحة العمومية	85.0
تزويد السكان بالمياه (خارج الأشغال الكبرى)	127.0
الشباب والرياضة	60.0
الثقافة	16.0

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، مصالح رئيس الحكومة-الجزائر- افريل 2005

خلاصة:

من خلال استعراضنا للتجربة التنموية في الجزائر عبر مختلف مراحلها نستطيع القول أنها وان نجحت في فترة السبعينيات في تحقيق بنية تحتية قوية وانجاز مكاسب اجتماعية هامة، إلا أنها عانت من اختلالات هيكلية عميقة، جراء اعتمادها على عائدات النفط والغاز وإثقال كاهل الاقتصاد بمديونية ثقيلة، دفعت ثمنها الأجيال القادمة بسبب الشروط القاسية التي رافقتها، في الوقت الذي فشل فيه الاقتصاد في التحول نحو خلق الثروة، والقيمة المضافة كما أن الشروط القاسية التي فرضها المؤسسات المالية العالمية، حتمت إجراء إصلاحات عميقة على هيكلة الاقتصاد الوطني واليات اشتغاله سعيا لتحقيق تحول اقتصادي نوعي، يضمن انطلاقة آلة الإنتاج، وتحسين ظروف المعيشة للمواطن.

لكن هذه الإجراءات المتعاقبة لم تفض إلى تحقيق النتائج المتوخاة اقتصاديا واجتماعيا، وان سمحت الوفرة المالية، وعودة الإنفاق العمومي بقوة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، لتحقيق نتائج ايجابية على صعيد الحياة الاجتماعية بالنظر إلى تحسن ظروف المعيشة سكن، تعليم، صحة، خدمات)، وإطار الحياة إلا أن استمرار الاعتماد على الريع البترولي، وإجراءات تهدئة الأوضاع الجبهة الاجتماعية أدت إلى فشل في ضبط التوترات الاجتماعية في ظل استمرار انعدام العدالة في توزيع الثروة، مما يستدعي العمل على معالجة معوقات التنمية من جميع جوانبها، وفي كافة المجالات والقطاعات ولن يتأتى هذا في نظرنا إلا بنظرة متأنية فاحصة، معتمدة على الذات، وعلى الرأسمال البشري ذي الطاقة الخلاقة.

وتبني نظرة استباقية باتجاه تنمية المعارف وتثمينها ووضعها موضع التنفيذ من قبل نخبة مستنيرة، قادرة على بلورة نموذج تنموي مستديم يقوم على حشد الطاقات الوطنية، وترتيب الأولويات ومن ثم الانطلاق في فضاء المنافسة الإقليمية والدولية عن طريق التحكم في التكنولوجيات الحديثة. من اجل اندماج حقيقي في الحركية السريعة التي يشهدها العالم.

ثالثا: الآثار الاجتماعية للسياسة التنموية في الجزائر:

شكلت التجربة التنموية في الجزائر، تجربة واعدة على صعيد البناء الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي، وتركت أصداء طيبة على الصعيد العربي، وسائر البلدان النامية، كما لفتت الأنظار عمليات الاستثمار الواسع في التصنيع، وخصوصا الثقيل منه، وفي مجالات التعليم والصحة واستكمال البنية التحتية. لكن هذه التجربة ما لبثت أن لقيت كثيرا من النقد جراء فشلها في تحقيق انطلاقة اقتصادية فعلية،وفي تحقيق الرفاهية الاجتماعية المنشودة.

لقد بدأت تبرز حدود التصنيع الثقيل، الذي استند إلى نموذج نظري يستلهم أعمال الاقتصادي الفرنسي جيرار ديستان دي برنيس G.D De Bernis والتوظيفات المالية الضخمة المخصصة لها، وحدود الاعتماد على التكنولوجيات المتطورة وبناء الوحدات الصناعية الضخمة في بيئة لم تكن مهيأة. وبينما استمر الاقتصاد ينمو بمعدل متوسط بقدر بـــ 7.3% في السبعينات لينخفض إلى 2.9% سنة 1986[1].

ولقد بدأت بوادر فشل التجربة الجزائرية تلوح في الأفق عندما عجزت عن تشكيل ديناميكية اجتماعية وثقافية تسمح باستيعاب التكنولوجية، وتحقيق رصيد معرفي يسمح بالمحافظة على المكتسبات الاقتصادية وإدماجها ضمن حركية اجتماعية اقتصادية[2].

وقد تجلى هذا الفشل الذي طبع مشروع التنمية في ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشات والتجهيزات، وكانت إحدى نتائج هذا الفشل العجز المادي المستمر الذي عانت منه الوحدات الإنتاجية إضافة إلى تعميق عملية التشوه والتبعية، التي تعرضت لها البنية الاقتصادية بسبب الاعتماد شبه الكلي على مداخيل الريع النفطي (98 % من قيمة الصادرات) وعلى المديونية الخارجية.

وقد تفاقمت الآثار الاقتصادية السلبية لهذه السياسة خاصة منذ 1986، حينما انهارت أسعار المحروقات (أقل من 8 دولار للبرميل) في السوق العالمية، وفي مقابل ذلك زادت معدلات الإنفاق العمومي بفعل النمط الاستهلاكي غير العقلاني الذي برز منذ بداية الثمانينات مستندا إلى شعار سياسي "من اجل حياة أفضل"، بالإضافة إلى تراجع كبير في الاستثمارات المنتجة في قطاع الصناعة، فضلا عن الآثار

---

[1]– فوزي منصور، خروج العرب من التاريخ، ترجمة: ظريف عبد الله وكمال السيد، دار الفرابي، بيروت،1991، ص159.

[2]– علي الكنز وعبد الناصر جابي، الجزائر تبحث عن كتلة اجتماعية جديدة، في: الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، تأليف مجموعة من الأساتذة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص182.

السلبية لعملية إعادة الهيكلة، واستقلالية المؤسسات، التي قلبت رأسا على عقب القاعدة الصناعية للبلاد، حيث تراجعت مردودية المنشآت الصناعية إلى ما دون 50% من طاقتها الفعلية، وارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى 29.2% من القوى العاملة، وكذا تراجع الدخل الوطني وارتفاع معدلات التضخم إلى حد يثير القلق منذ منتصف الثمانينات لتزداد حدت مع بداية التسعينات، نتيجة للشروط المجحفة الناجمة عن إعادة جدولة المديونية الخارجية، التي فرضتها المؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، والتي نجمت عنها إجراءات صارمة في مجال السياسة النقدية والمالية والاقتصادية ومنها حل المؤسسات العمومية، وتخفيض قيمة العملة، وتحرير التجارة الخارجية، ورفع الدعم وتجميد الأجور، والتي نجم عنها كلفة اجتماعية باهظة.

وكان من الطبيعي أن تحدث هذه الوضعية اختلالات سلبية على صعيد المجتمع ولاسيما التشغيل[*] حيث تقلصت مناصب الشغل خارج القطاع الزراعي (قطاعي الصناعة والأشغال العمومية والبناء) إلى 13000 منصب في نهاية الثمانينات (1988) بينما كانت تتجاوز 70000 منصب، بالإضافة إلى التحاق نصف مليون شخص بصف البطالين، بفعل حل المؤسسات الاقتصادية العمومية سنة، 1995 ليصل إلى29.2 % سنة 1999 قبل أن يتقلص حجم البطالة إلى أقل من 11 % مع نهاية برنامج دعم النمو[1]. بفعل الوفرة المالية وسياسة النفاق الحكومي المطبقة منذ نهاية العشرية الحالية (بداية من سنة 2000).

هذا التدهور في العمالة، الذي كان تجسيدا مباشرا للخيارات الاقتصادية الجديدة (تطبيق سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي) أدى إلى تدهور قطاع التشغيل وظروف المعيشة وإلى توسع ظاهرة الفقر بوتائر متسارعة وخاصة خلال الفترة ما بين 1988-1998 حيث بلغت نسبة الجزائريين الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر 14% منهم 70% يعيشون في الأرياف، كما أن نسبة الفقر ارتفعت لدى الفئات الفقيرة حيث قدرت بـــ 44% في المدن، 56% في الأرياف[2]، كما تشير الإحصائيات

[*]- من أجل التوسع في تأثير سياسة الصلاح الاقتصادي عن وضعية التشغيل يرجى الإطلاع على أعمال مدني بن شهرة حول: الإصلاحات الاقتصادية وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، طبعة1، 2009 .

[1]- RADP, Rapport sur l’état de mise en œuvre du programme nationale en matière de gouvernance, Novembre, p. 18.

[2]- مدني بن شهرة الإصلاحات الاقتصادية وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان طبعة 1، 2009.

الرسمية إلى أن 14 مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد عملية رفع الدعم على المواد الأساسية ابتداء من أفريل 1992[1].

ونتيجة لتردي أوضاع فئات عريضة من المجتمع برزت بوادر حركة اجتماعية قوية تعتمد على فاعلين اجتماعيين عصريين تتكون من الطلبة والعمال المسيرين والعمال المرتبطين بالتكنولوجيات العصرية، والتي تدعمت فاعليتها أكثر بفعل التجديد الذي عرفته الطبقة العاملة[2] بظهور العامل الشاب، المنتمي إلى أصول اجتماعية مختلفة وذي مستوى تعليمي متوسط وتأهيل مهني، مما نمى لدى هذه الفئة طموحات اجتماعية واسعة، جعلتها تتبنى بسهولة النزعة المطلبية التي بدأت تتـــنامى بشكل قوي وفي إطار غير مهيكل[3].

كما كانت لهذه السياسات الاقتصادية اثأر سلبية على المستوى الاجتماعي حيث توسعت دائرة التهميش يسبب البطالة التي توسعت لتمس فئات اجتماعية جديدة (خريجي الجامعات من مهندسين وأطباء) وبذلك تكونت فئات كبيرة من البطالين، متكونة أساسا من الشباب المتمركزين في المدن الكبرى خصوصا، حيث تكونت النواة الأولى لتشكل مجتمع المهمشين ذي الطابع الشعبي الواسع، الذي يتكون سوسيولوجيا من كل المبعدين عن العملية الإنتاجية والاستهلاكية المنتمين إلى فئات اجتماعية واسعة تضم الفئات الوسطى، التي بدأت تتآكل عدديا بفعل تراجع قدرتها على مسايرة وتيرة الارتفاع الجنوني لأسعار المواد الاستهلاكية، بعد أن فقدت مواقعها المعهودة في تسيير دفة الاقتصاد والإدارة، وظهور طبقات جديدة في المجتمع استفادت من تحرير الاقتصاد والتجارة لتدخل في نشاطات طفيلية وفي مضاربات واسعة النطاق، أهلتها لان تتبوأ مراكز متقدمة على سلم الترتيب والتقدير الاجتماعيين.

وقد أدت السياسات التنموية المتعاقبة إلى تسريع التفاوت الاجتماعي، وتعميقه حيث حدث استقطاب طبقي كبير، بفعل ما أتاحته سياسة التنمية من فرص للحراك الاجتماعي وفتح المجال للترقية الاجتماعية، لتعميق التفاوت بين الشرائح والفئات الاجتماعية في غياب نسق قيمي يحضى باتفاق نسبي بين القوى الاجتماعية.

---

[1]– علي غربي وإسماعيل قيرة، في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

[2]– علي الكنز وعبد الناصر جابي، مرجع سابق، ص 235.

[3]- Les cahiers de CREAD, travail et relation du travail, Alger, 1991, p.41.

ولعل من ابرز ضحايا هذه التحولات الطبقية الوسطى والفقيرة (المهمشين) التي أصبحت بحاجة ماسة إلى المساعدات الاجتماعية، ما أدى إلى تنامي الشعور بانعدام الثروة، وفي الاستفادة من الاحتياجات الأساسية مثل السكن والعمل وإطار الحياة بصفة عامة.

وهكذا أحدثت السياسات التنموية المتعاقبة اختلالات في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره ويتجلى هذا الفشل في التأسيس لنماذج سلوكية فعلية من خلال الممارسة، ولعل من أهم القيم السلبية التي افرزها هذا النموذج تدهور قيم العمل، والأداء والفعالية والكفاءة على الصعيد الاقتصادي بالإضافة إلى ظهور أنماط جديدة للاستهلاك والإنفاق، وظهور بعض الممارسات السلبية مثل الرشوة والمحسوبية، وتنامي الشعور بالإحباط والدونية لدى فئات عريضة من المجتمع وخاصة فئة الشباب، حيث أصبح الكثير منهم يؤمن بالحلول الفردية والسلبية مثل "الحرقة" و"المخدرات" و"العنف" وهي ظواهر تعبر عن حالة اليأس من المستقبل.

ومما زاد من حدت هذه الظواهر، فشل المؤسسات المعروفة بمساهمتها بقدر كبير في إنتاج نسق القيم، والمحافظة عليه مثل الأسرة والمدرسة، والمنظومة التربوية، والتنظيمات المهنية وتنظيمات المجتمع المدني، وذلك بسبب إقحامها في المناورات السياسية، سواء من طرف السلطة أو الأحزاب، حيث شكلت الكثير من هذه التنظيمات امتدادات لها مما اثر على توازن المجتمع وبالتالي فقدان الأطر المرجعية التي تعمل على بلورة نماذج الفعل وأنماط التفاعل والقواعد الضابطة لها[1].

وما ميز هذه التجربة في مساراتها المتعددة أيضا، عجز المجتمع عن تحقيق الانتقال من وضعية تقليدية قائمة على روابط الدم والعرق إلى مجتمع عصري يقوم على التنوع والتعدد المستمد من عناصر الهوية (الدين واللغة)، ومن خواص مهنية ومهارية مرتبطة بدور الأفراد والمجموعات، ولعل الفشل الذي مني به هذا النموذج ــ رغم ما تحقق في السنوات الأخيرة من مكاسب على صعيد تحقيق الحاجات الاجتماعية ــ مرتبطة بالفشل في تحقيق هذه النقلة النوعية نحو تحديث المجتمع، وبالتالي تكريس التخلف الاجتماعي والثقافي .

كما أفرزت هذه التجربة قيما جديدة طبعت الحركات الاجتماعية، حيث سادت الجذرية عند المطالبة الاجتماعية كما عمت النظرة المساواتية الرافضة للتمايز الاجتماعي، وهذه القيم هي التي طبعت

---

[1]– العياشي عنصر، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، في: الأزمة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 184–185.

الحركات الاحتجاجية بمختلف أشكالها وصورها، وقد أخذت هذه الحركات الاجتماعية طابعا كلاسيكيا مطلبيا، وتركزت في فضاءات اجتماعية محدودة مثل المصنع، كمعبر عن مطالب اجتماعية مهنية، والجامعة كفضاء للتعبير السياسي، لتتحول نحو فضاءات أخرى، بفعل بروز التناقضات الاجتماعية على المستولى الاقتصادي والاجتماعي (ارتفاع جنوني للأسعار، في سياق غياب المراقبة الفعلية للممارسة التجارية، أزمة سكن خانقة، بطالة حادة)، حيث تغيرت هذه الحركات الاحتجاجية في شكلها ومضمونها، ولم تعد تقتصر على الفئات العمالية وطلبة الجامعة بل شملت فئات اجتماعية أخرى غير منظمة في أغلب الأحيان، (المهمشين اجتماعيا)، وأخذت أشكالا تعبيرية مختلفة وعنيفة أخذت على عاتقها اهتمامات مختلفة (سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية) زيادة على تمركزها في المدن الكبرى وفي الأحياء الشعبية[1].

وقد توسعت هذه الحركات الاجتماعية خاصة بعد سنة 1989 مستفيدة من المادة 14/90 التي تضمنها دستور 23 فيفري 1989، والذي فسح المجال للتعددية السياسية وحرية إنشاء الجمعيات لتشهد الجزائر الولادة القيصرية للمجتمع المدني وظهور مفاهيم جديدة مثل الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان. ورغم استمرار التوجه المطلبي للحركات الاجتماعية عموما إلا أن كثيرا منها انضوى تحت أحزاب سياسية ليشكل امتدادا سياسيا وجماهيريا وايديولوجيا لها، ورغم محدودية تأثير جمعيات المجتمع المدني على مسار التنمية بصفة عامة بفعل استمرار هيمنة الإدارة – كأداة – على التصور والتنفيذ للمجهود التنموي إلا أننا نلمس في السنوات الأخيرة تغيرا في النظرة إلى التنمية خاصة المحلية منها حيث تعد التشاركية إحدى المقاربات الجديدة التي تلقى قبولا في الأوساط الإدارية ولدى القائمين على الشأن العام على وجه العموم.

---

[1]– عبد الناصر جابي، الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية، وشروخ المجتمع، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية Cread، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 2–16.

الفصل السابع:

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا: مجالات الدراسة

1- المجال الجغرافي:

في ضوء التحديد السابق لموضوع البحث المتمثل في دراسة أثر برنامج ومشروعات التنمية على أنساق القين الاجتماعية في مجتمع محلي، فإن مجال الدراسة قد تحدد بمدينة سطيف بحدودها الإدارية. حيث تنطلق الدراسة من رؤية نظرية مؤداها أن المجتمع حسب تصور "هيلي" E. T. Hillu يمثل وحدة مكانية[1]، يعيش في نطاقها أفراد، يهدف إشباع الحاجات المشتركة، من أجل تطوير أنماط متميزة للفعل والسلوك والعلاقات، كما أن البعد المكاني يساعد على قيام حياة اجتماعية مستقلة، وإشباع الحاجات النفسية والاجتماعية التي تفترض الجوار أو الاقتراب المكاني. كما أن المجتمع المحلي يمثل وحدة التنظيم الاجتماعي، باعتباره شكلا من أشكال الجماعات الاجتماعية التي تتحدد فيها أنساق الدور والمكانة، تم شمولها على مجموعة من القيم والمعايير التي يلتزم بها أعضاء هذا بالإضافة إلى احتواءه على عناصر نفسية وثقافية.

وعليه؛ فإن تصورنا للمجتمع المحلي لا يتضمن بالضرورة توحد الأعضاء سيكولوجيا، أو إشراكهم في قيم مشتركة، بل باعتبارهم أفرادا متفاعلين داخل نطاق مكاني محدد، ولعل أنسب طريقة لتحليل المجتمع المحلي هي طريقة "التفاعل"، باعتبار أن المجتمع المحلي عبارة عن نسق اجتماعي، وبالتالي لا يختلف أسلوب الدراسة في هذا النطاق عن الأساليب المستخدمة في وصف وتحليل النسق الاجتماعي الأكبر، على أن المجتمع المحلي يمثل مجتمعا أصغر داخل مجتمع أكبر، يشتمل بناؤه على أنساق المكانة والأدوار، وميكانيزمات للضبط ونسق قيمي، ونسق للتدرج الطبقي، وبناء للقوة والسلطة إلى جانب المؤسسات النظامية المختلفة التي تقابل ما يشتمل عليه من النسق الاجتماعي الأكبر.

وعليه؛ فإن الدراسة الحالية تنطلق من تصور المجتمع المحلي الحضري باعتباره نموذجا متميزا للمجتمع المحلي، أي تصوره كوحدة للتنظيم الاجتماعي والمكاني يعيش في حدودها جموع من الأفراد

[1]- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 57.

يمارسون أنشطتهم المختلفة في حياة يومية، وكفاءات منتظمة ولها القدرة على استيعاب حياة الفرد بأكملها وإشباعها لكل حاجاته الأساسية والنفسية والاجتماعية، وهذا التصور يجعل مفهوم المجتمع المحلي يصدق على نماذج عديدة من كيانات اجتماعية مختلفة تكشف عن خصائص متميزة فالمجتمعات القبلية والقرى، والمدن الصغرى، والمدن الكبيرة، كلها رغم اختلاف خصائصها تعتبر مجتمعات محلية بالمعنى الذي تتصوره هذه الدراسة.

2- تعريف بولاية سطيف:

تقع ولاية سطيف في الشرق الجزائري*، وتبعد عن الجزائر العاصمة بمسافة 300 كلم وعن مدينة قسنطينة بمسافة 125كلم تحدها من الشرق ولاية ميلة، ومن الشمال ولايتي جيجل وبجاية ومن الغرب ولاية برج بوعريريج، ومن الجنوب ولايتي باتنة والمسيلة. وقد أهلها موقعها الجغرافي المتميز لأن تلعب دورا مهما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عبر العصور، وقد ساعد على ذلك توفرها على شبكة طرق حيوية تربط الجهات الشمالية والجنوبية، بالشرقية والغربية من الوطن.

- تبلغ مساحة ولاية سطيف 6549.64 كلم² ، وقد بلغ عدد سكانها 1482332 نسمة حسب إحصائيات سنة 2007. وتنقسم الولاية إداريا إلى 20 دائرة و60 بلدية حسب بنية الجدول التالي:

---

*- تقع ولاية سطيف فلكيا بين خطي طول 5.04 و6.26 شرق بيم خط غرينتش وبين دائرتي عرض 34.76 و36.26 شمالا خط الاستواء.

جدول رقم (06): التقسيم الإداري لولاية سطيف (الدوائر – البلديات).

تسمية الدائرة	البلديات الملحقة بها
سطيف	سطيف
عين آرنات	عين آرنات– عين عباسة – الأوريسيا– مزلوق
عين أزال	عين أزال– عين لحجر– بيضاء برج– بئر الحدادة
عين الكبيرة	عين الكبيرة – الدهامشة – أولاد عدوان
عين ولمان	عين ولمان – قلال – قصر الأبطال – أولاء سي احمد
عموشة	عموشة – تيزي نبشار– واد البارد
بابور	بابور– سرج الغول
بني عزيز	بني عزيز– عين السبت – معاوية
بني ورتيلان	بني ورتيلان – عين لقراج – بني شبانة – بني موحلي
بير العرش	بير العرش– بلاعة – الولجة – تاشودة
بوعنداس	بوعنداس– أيت نوال مزادة – أيت تيزي – بوسلام
بوقاعة	بوقاعة – عين الروى – بني وسين
جميلة	جميلة – بني فودة
العلمة	العلمة – بارز سكرة – القلتة الزرقاء
قجال	قجال– أولاد صابر
قنزات	قنزات – حربيل
حمام قرقور	حمام قرقور– دراع قبيلة
حمام السخنة	حمام السخنة – الطاية – التله
ماوكلان	ماوكلان – تاله إفاسن
صالح باي	صالح باي– الرصفة– بوطالب– الحامة– أولاد تبان– رأس إيسلي

وتتميز ولاية سطيف جغرافيا بتنوع التضاريس، حيث يغلب عليها الطابع الجبلي شمالا وتتوسطها هضاب وتلال في الوسط ومناطق سهبية في الجنوب وقد مكنها هذا التنوع في التضاريس من تبوأ مركز الصدارة في المجال الفلاحي، حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية 360968.07 هكتار، ومنها 23994.64 هكتارا مساحة مسقية، وتشتهر ولاية سطيف بزراعة الحبوب خاصة بالإضافة إلى الزيتون الذي تشتهر به المنطقة الشمالية للولاية.

وبداية من سنة 1970، وبفضل البرنامج الخاص للتنمية الذي استفادت منه الولاية، والذي رصدت له اعتمادات مالية تقدر بـــ100 مليار د.ج، بدأت الولاية تعرف نهضة تنموية وعمرانية سريعة، حيث تحولت إلى قطب صناعي (البلاستيك، الإسمنت، البطاريات)، وتوسعا عمرانيا بفضل برامج إنجاز السكنات التي توالت سنة بعد سنة، وهي تعرف الآن تحولا نوعيا في المجال الصناعي، بفضل الاستثمارات الخاصة في مجال الصناعات البلاستيكية، والإلكترونية، ومواد البناء والصناعات الغذائية فضلا عن دورا كمركز تجاري هام (تجارة الجملة والتجزئة بسطيف والعلمة) هذا المسار التنموي يسمح لها بأن تمتلك رصيدا من المرافق والمنشآت العمومية لخدمة المواطن، كما تحولت إلى مركز إشعاع وثقافي.

3- منطقة سطيف: لمحة تاريخية:

أ- سطيف القديمة:

تعتبر منطقة الهضاب العليا الشرقية، من المناطق التي عرفت التواجد الإنساني منذ الأزمنة الغابرة، حيث عرفت مدينة سطيف ظهور أول تواجد إنساني منذ أكثر من 1.7 مليون سنة، في موقع عين الحنش الذي يقع ببلدية القتلة الزرقاء (قرب العلمة) والذي يعد من أقدم المواقع الما قبل تاريخية بالجزائر الشرقية، وقد مر التواجد الإنساني بالمنطقة بمرحلتين[1]:

ب- العصر الحجري القديم الأسفل:

التي عرف فيها الإنسان الأدوات المصنوعة من الحجر، ويستدل على ذلك بموقع عين الحنش.

[1]- عمر كبور، شادية خلف الله، سطيف، تاريخ وحضارات، منشورات ENAG، الجزائر، 2008، ص ص19-23.

ج- المرحلة الثانية: العصر الحجري القديم الأعلى (المتأخر):

- العصر النوميدي، العصر الروماني، العصر الوندالي: والمسمى بعصر الرماديات أو القفصيات، إذ تشير المعلومات المستقاة من الأدوات الحجرية والبقايا المتحجرة بمنطقة بيضاء برج، وزراية، ومزلوق، وعين بوشريط إلى التطور العقلي والثقافي الذي وصله إنسان المنطقة في فترة العصر الحجري القديم (الطقوس الجنائزية، العناصر المادية).

وما يثبت الاستمرارية الحضرية، التواجد النوميدي في منطقة سطيف بداية من سنة 2500 ق.م، حيث تدل الشواهد التاريخية على أن المنطقة كانت آهلة بالسكان حتى قبل دخول الرومان، الذين استغلوا الحروب الداخلية التي دارت رحاها بين مملكتي ماسيل، وماساسيل والتي أدت إلى تدميرهما، ليضموا منطقة سطيف إلى المناطق التابعة لمقاطعة موريتانيا القيصرية، التي كان يحكمها الملك الشاب يوبا الثاني. وهكذا أصبحت سطيف مقاطعة رومانية، لتتعزز بذلك الإستراتيجية التوسعية للإمبراطورية الرومانية، وتقوي اقتصادها بفضل ما تنتجه من الحبوب حيث كانت تسمى بمطمورة روما Grenier de Rome. وفي عام 419 ق.م ضرب المدينة زلزال عنيف دمرها عن آخرها ليعيد الإمبراطور "نيرفا" Nerva بناءها من جديد، على أنقاض المدينة المدمرة، لتحمل اسم: Colonia Augusta Nerviana Marcialis Veteranium Sitificium [1] أو سيتيفيس، وكان ذلك في ما بين سنتي 96 و98 ميلادي، حيث منحت المدينة والمنطقة ازدهارا اقتصاديا (وجود سوق) ودينيا (ظهور المسيحية) وثقافي (وجود سيرك)، على غرار حواضر أخرى تأسست في تلك الفترة مثل تيمقاد وجميلة وتيبازة وشرشال، وبونه (عنابة) وتيفاست (تبسة) وسالداي (بجاية) وإيجيلجيلي (جيجل).

وبانهيار الإمبراطورية الرومانية، دخل الوندال (قبائل جرمانية) إلى المدينة، حيث عرفت خرابا كبيرا، ليدخلها البيزنطيون في القرن السادس الميلادي (539م)[2] بقيادة الجنرال "سالومون" Salomon، لتأخذ طابقا عسكريا، وذلك ببناء الحاميات حيث استقروا بالمدينة حوالي 300 سنة.

1- Habi Abdelmalek, Les écritures de l'histoire de Sétif (S.M. Edition), 2007, p p14-24.

2- هذه التسمية موجودة على شكل نصب ميلي Borne Milliére، موضوع على مستوى حديقة الأمير عبد القادر بوسط مدينة سطيف.

د- سطيف خلال الفترة الإسلامية:

عرفت سطيف دخول الفاتحين المسلمين سنة 674م خلال حملة عقبة بن نافع الثانية، حيث دخلها الفاتحون بقيادة أبو المهاجر دينار، حيث اعتنق السكان الأصليون العقيدة الإسلامية الجديدة مما زاد المنطقة تلاحما وتنظيما.

وخلال الحكم العباسي، ونظرا لاتساع رقعة الدولة تم تعيين الأغالبة (إبراهيم بن الأغلب) حكاما على بلاد المغرب حيث تبعت سطيف الدولة الأغلبية تحت إمارة ميلة التي اتخذتها أبواب المهاجرة دينار عاصمة له (إمارة شمال إفريقيا من بلاد المغرب الأوسط).

وفي القرن العاشر ميلادي، ونظرا للاضطهاد الذي لقيه الشيعة بالمشرق العربي، قدم إلى منطقة سطيف أحد مريدي الشيعة (داعية) يدعى أبو عبد الله الشيعي، رفقة بعض زعماء قبيلة كتامة، بعد لقائهم به بمناسبة موسم الحج، ليستقر بمنطقة إقجان ببني عزيز، حيث أحيطت حركته بالكتمان، لغاية تأسيس الدولة الفاطمية، حيث أصبحت سطيف موالية للسلطة الجديدة (بعد سقوط عاصمة الإمارة بميلة)، ليتخذ منها الفاطميون منطلقا لجيوشهم نحو طبنة[1]، وباغاية. وبعد رحيل الفاطميين، تبعت سطيف الدولة الزيرية، لتتبع الدولة الحمادية بعد انقسام الدولة الزيرية ابتداء من القرن الثاني عشر (ق12م)، وقد تعاقب على حكم سطيف الموحدون في القرن الثالث عشر والحفصيون في القرن الرابع عشر، لتصبح بعد ذلك تحت الحكم العثماني مع بداية القرن السادس عشر، ليتراجع دورها، حيث أصبحت سطيف تابعة لبايلك الشرق (باي قسنطينة)، حيث انحصر دورها في جمع الضرائب وإخماد الثروات المحلية، وكانت تسيطر على مدينة سطيف عدة قبائل، من أبرزها قبيلة (مشيخة) عامر التي كانت تستقر بوادي بوسلام الذي يمر عبر إقليم سطيف حاليا.

ه- مدينة سطيف خلال الفترة الاستعمارية:

في اليوم الخامس عشر ديسمبر عام 1838، دخلت القوات الفرنسية تحت قيادة الجنرال "قالبوا". حيث أعاد تحصين المدينة باستعمال حجارة المدينة العتيقة، حيث باشرت القوات الفرنسية عمليات الاضطهاد، ونزع الملكيات العقارية من أصحابها، ونقلها للمعمرين الأوروبيين، الذين بدؤوا يتوافدون على المدينة، حيث ظهر المخطط العمراني الأول لمدينة سطيف سنة 1843م، حيث بدأ

التوسع العمراني داخل أسوار المدينة القديمة، تجلى في عمائر وبناءات ذات طابع أوروبي تمركزت بالخصوص في قلب المدينة[1].

وبداية من سنة 1872م، عرفت مدينة سطيف توسعا في المجال، بظهور بنايات ومرافق عمومية، داخل مساحة تشبه الحصر، محفوقة بأربعة أبواب رئيسية هي: باب بجاية، بوابة قسنطينة، بوابة الجزائر، وبوابة بسكرة وقد تواصل النمو العمراني للمدينة، بفعل تزايد تدافعات، المعمرين، ودخول السكة الحديدية إلى اتجاه المدينة مجاليا خارج أسوارها، بظهور أحياء جديدة كالحي الصناعي (لاقار) وحي السككيين (Les Cheminots) وحي بومارشي (حي تليجان حاليا)[2]. لتأخذ المدينة تحولا عمرانيا كبيرا في إطار السياسة الاستعمارية التي طبعتها العنصرية واللامساواة والفقر والحرمان والجهل، مما أدى إلى ظهور مجموعات سكانية محلية هامشية (الحي العربي بومارشي، وحي يحياوي وكعبوب).

و- مدينة سطيف بعد الإستقلال(الوضعية الإقتصادية والاجتماعية):

تتربع مدينة سطيف على مساحة تقدر بـــ 145 كلم²، ويبلغ عدد سكانها 320000 نسمة حسب تعداد سنة 2008 وقد عرفت المدينة توسعا عمرانيا متسارعا بعد الاستقلال عبر ثلاث مراحل:

__المرحلة الأولى__: (فترة 1962-1972)

وهي المرحلة التي تتميز ببطء النمو العمراني على وجه العموم، حيث تميزت بتسيير الأملاك الشاغرة Les biers vacauts، واستكمال المشاريع المبرمجة في إطار مخطط قسنطينة.

__المرحلة الثانية__: (فترة 1972-1984)

وهي المرحلة التي استفادت فيها الولاية من برنامج خاص قدر ب100مليار دينار، حيث تم الشروع في إنشاء المنطقة الصناعية (البلاستيك والكيماويات) وتنفيذ عدة برامج للإسكان الاجتماعي (حي سوناطراك، بوعروة، المعبودة، الهواء الجميل، 1014 مسكن،1000مسكن، 1006مسكن).

---

[1]- موسى لقبال، دور كتامة في الخلافة الفاكمية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص ص 276-278.

[2]- عمر كبور، شادية خلف الله، مرجع سابق، ص 50.

المرحلة الثالثة: (فترة ما بعد 1984) مرحلة الانفجار العمراني

وتميزت بتحول عمراني سريع، بعد تغير التوجه السياسي، وفسح المجال للاستثمار الخاص في مجال الترقية العقارية، التي كانت حكرا على القطاع العمومي (ديوان الترقية والتسيير العقاري O.P.G.I)، حيث دخل القطاع الخاص هذا القطاع الحيوي وذلك بانجاز سكنات فردية وجماعية، بموازاة مع القطاع العمومي، وقد جرت هذه العملية في ظل فوضى في تحرير الممتلكات (التسوية القانونية والإدارية للعقارات) وهي الوضعية التي لم تسوى إلا في سنة 2006 في إطار لجنة ولائية.

واعتبارا من 1991 تراجعت حركة الإنجاز بسبب الأزمة الاقتصادية والوضع الأمني، فيما استمرت عملية منح قطع هامشية في إطار ما سمي بالتعاونيات العقارية، في الوقت الذي زادت فيه نسبة الضغط على السكن والمرافق بسبب تدهور الوضع الأمني، حيث عرفت المدينة حركة نزوح كبيرة، إذ يرجع المختصون الزيادة في عدد السكان إلى عامل النزوح من مناطق الولاية ومن خارجها أكثر مما يعود إلى الزيادة الطبقية، وقد استمرت هذه الوضعية لغاية نهاية التسعينات حيث سجلت عودة الإنفاق العمومي في مجال السكن الاجتماعي بصيغة جديدة، (السكن الاجتماعي، السكن الاجتماعي التساهمي L.S.P، صيغة البيع بالإيجار) لتعرف المدينة توسعا عمرانيا باتجاه منطقة الهضاب، وتجمع شوف لكداد، والحشامة، في إطار الترقية العقارية الخاصة (حي حشمي، حي لعرارسة).

وفي المجال الصناعي تجدر الإشارة على دخول القطاع الخاص منذ بداية التسعينات وخاصة في مجالات: تحويل البلاستيك، ومواد البناء، والصناعات الغذائية.

وكان من الطبيعي أن تواكب هذه الحركية التنموية للمدينة تطورات في الهياكل الخدمية، التي عرفت توسعا في مجالات متعددة: الخدمات الإدارية، الصحية، التمدرس، بالإضافة إلى خدمات تتعلق بإطار الحياة. كان من الطبيعي أن تأثر هذه الوضعية الديموغرافية للمدينة الحالة التي عرفت نموا ديموغرافيا سريعا حسب ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (07): النمو الديموغرافي ببلدية سطيف.

السنة	1966	1977	1987	1998	2008
عدد السكان	98504	135700	186642	239195	288461

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات الإحصائية لمصلحة الإحصائيات لبلدية سطيف (جوان 2010)[1].

ويتوقع المختصون أن يبلغ عدد سكان المدينة: 307121 نسمة سنة 2010، و396453 سنة 2020 بمعدل نمو يقدر بـــ:1.74% بعدما كان في حدود 2.74 %سنة 1977، وتتركز الشريعة العمرية العمومية لسكان المدينة بين 15 و59 سنة بتعداد يبلغ 136952 نسمة، فيما يبلغ عدد السكان الناشطين 43.99 %من مجموع عدد السكان[2]، فيما بلغت نسبة البطالة 12.1% وحسب المتخصصين وتصريحات القيادات المحلية فإن هذه الزيادة في عدد السكان لا تعود إلى معدل النمو الطبيعي فقط ولكن تعود إلى الهجرة الداخلية الناجمة عن عدم التوازن في توزيع المجهود التنموي عبر مناطق الولاية، وإلى الوضعية الظرفية التي عاشتها المنطقة خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي، التي عرفت مأساة وطنية، وأدت إلى هشاشة اجتماعية. وبالنظر إلى أهمية العامل الديموغرافي، في عملية التنمية، وتأثيرها على توزيع الثروة، وتوزيع النفقات العمومية، وتقديم الاحتياجات الخاصة للهياكل والمؤسسات ذات الصلة بحياة المواطن نورد فيما يلي جدولا بالحالة الفعلية للقطاعات المعنية ببلدية سطيف لغاية 2009 من خلال مؤشرات رقمية:

[1]– بلدية سطيف، مصلحة الإحصائيات، جوان2010.

[2]– ولاية سطيف، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، مونوغرافيا ولاية سطيف لسنة 2009، الصادرة في 2010. انظر أيضا: الموقع الالكتروني: www.dpatsetif@.com

جدول رقم (08): مؤشرات رقمية خاصة بوضعية مختلف القطاعات ببلدية سطيف.

القطاع	الحالة الفعلية الرقمية لغاية 2009
التربية	– عدد المؤسسات التربوية في الطور الابتدائي: 82 مؤسسة – عدد الأقسام: 951 قسما – عدد الأفواج التربوية:851 فوجا – عدد المطاعم المدرسية: 21 قسما – نسبة التلاميذ المستفيدين من الإطعام: 28.16 من عدد المتمدرسين – عدد التلاميذ بالقسم الواحد:40 تلميذا – عدد الثانويات:14ثانوية – نسبة التمدرس ما بين 6–15سنة :77.46% – نسبة تمدرس الإناث: 78.42% – نسبة تمدرس الذكور: 77% – نسبة التمدرس ما بين 16 و19سنة: 45.98% – عدد المشاريع المزمح انجازها: 6 مجتمعات مدرسية – متوسطة واحدة (1) – ثانويتان (02)
البريد وتكنولوجيا الاتصال	– نسبة التغطية البريدية: مكتب واحد لكل 23029 – عدد مشتركي الانترنيت: 13030 مشترك (4.35%) – عدد مشتركي الهاتف: 44447 (14.35%)

الشباب والرياضة	1- المؤسسات الشبانية: - دور الشباب03 - قاعات متعددة الاختصاصات:01 - نزل الشباب: 02 - مراكز ثقافية:0 2- منشآت رياضية: - عدد الملاعب: 03 - ساحات متعددة الرياضات:19 - مركبات رياضية جوارية :0 - قاعات متعددة الرياضات:03 - قاعات متخصصة:02 - مسابح: 03 - ثانوية رياضية: (الأشغال منتهية) - القرية الأولمبية بمجمع الباز وتشمل كل المرافق الرياضية العصرية.

المصدر: ولاية سطيف-م. ت.ت.ع.- مونوغرافيا ولاية سطيف لسنة الصادر في سنة 2010.

ثانيا: المجال البشري للدراسة:

يتحدد المجال البشري للدراسة أفراد العينة بطريقة قصدية من بعض أحياء مدينة سطيف، تتوفر فيها إمكانية تحديد مفرداتها، وسهولة الاتصال بهم، وتمثيلها لمجتمع البحث، وفقا لمتغيرات الدراسة وأهدافها واستراتيجياتها المنهجية وبالتالي تمثل العينة المختارة إطارا بشريا للدراسة الراهنة.

ثالثا: منهجية الدراسة:

قبل بيان الإجراءات المنهجية التي اتبعت في هذه الدراسة، نشير إلى ملاحظتين منهجيتين:

1- إن افتراض تأثير برنامج ومشروعات التنمية على تغير نسق القيم الاجتماعية بمجتمع الدراسة يفرض علينا عدم عزل المتغيرات الأخرى عن السياق المجتمعي الأوسع، ومن تم عدم اعتبار توطين مشروعات التنمية متغيرا أساسيا وعاملا وحيدا مؤثرا في القيم الاجتماعية إذ أن الأهمية النسبية لهذا العامل لا تنفي ارتباطه بمجموعة عوامل أخرى ينبغي أخذها بعين الاعتبار، بوصفها متشابكة ومتداخلة ووسيطة بين المتغيرين المراد بحث العلاقة بينهما.

2- وباعتبار طبيعة موضوع القيم، فقد استعانت الدراسة الحالية بإستراتيجية منهجية يمكنها تناول هذا الموضوع على المستويين الكمي والكيفي، مما يتيح لهذه الرؤية مرونة منهجية تسمح باستعمال أكثر من طريقة وأكثر من أداة لجمع المعلومات[1]، وصولا إلى معرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وإدراك التداخل والارتباط بينها، وبين مجموعة أخرى من المتغيرات الاجتماعية المؤثرة بينها.

1- منهج الدراسة:

أ- تنتمي هذه الدراسة إلى نموذج الدراسات الوصفية التي تنظر في ما وراء البيانات بحثا عن العلل والأسباب، فان الدراسة اعتمدت أساسا على المنهج الوصفي، باعتباره انسب المناهج التي يمكن أن تقد لنا صورة تحليلية وصفية لطبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة.

ب- كما اعتمدت الدراسة على تركيبة منهجية، في سياق النظرة الوظيفية التي انطلقت منها، حيث اعتمدت المنهج التاريخي في تتبع المسار التاريخي لوضعية المجتمع الجزائري خلال الفترة

---

[1]- محمد عبده محجوب، الاتجاه السوسيونتروبولوجي في دراسة المجتمع، وكالة المطبوعات الكويت، (د.ت)، ص17.

الاستعمارية وتتبع مسار التجربة التنموية في الجزائر بعد الاستقلال، اعتمادا على الوثائق الرسمية والسجلات، والبيانات الإحصائية المنشورة. كما أن المنهج التاريخي يتيح لنا فهما أوسع للتغيرات التي حدثت في نسق القيم الاجتماعية بفعل تأثير توطين مشروعات التنمية، والتعرف على وضعية مجتمع الدراسة قبل وبعد تنفيذ مختلف مخططات التنمية به، وكدا تحليل مسار التحول الاجتماعي.

ج- ولما كان هدف هذه الدراسة الكشف عن التغير في نسق القيم الاجتماعية بفعل توطين مشروعات التنمية بمجتمع البحث، فقد استعانت ببعض مبادئ المنهج السوسيوانتروبولوجي بغرض فهم العلاقات الاجتماعية بين أفراد مجتمع الدراسة، والقيم التي تتحكم في الحياة الاجتماعية، باعتبارها مبادئ أساسية يسترشد بها أعضاء المجتمع في تصرفاتهم وسلوكهم[1].

د- كما أفادت هذه الدراسة أيضا من بعض مبادئ المنهج الفينومينولوجي، والإفادة منها في دراسة انساق القيم في مجتمع الدراسة من خلال عالم الخبرة في الحياة اليومية والمواقف الاجماعية المختلفة وانساق التفاعل(3) التي تعكس قيم الأفراد ونظرتهم الشخصية الذاتية لهذه القيم، حيث أخذت الدراسة الحالية بمفهوم القيمة كما يتبناها الأشخاص ويفصحون عنها في تعبيراتهم واختياراتهم بين البدائل.

ه- كما فرضت طبيعة الدراسة اعتماد بعض مبادئ المنهج المقارن وخاصة في جانبها النظري من خلال مقارنة الوضعية الاجتماعية الناجمة عن سياسات التنمية المتعاقبة وكذا مقارنة نسق القيم بمجتمع الدراسة المصاحب لتوطين المشاريع التنموية به مع فترة ما قبل توطين برامج ومشاريع التنمية.

و- أما المنهج الإحصائي، فقد استدعت ضرورة المعالجة الكمية لمعطيات الدراسة الميدانية، اعتماد بعض مبادئه في هذه الدراسة.

2- أدوات جمع البيانات

لا تقتصر البحوث الوصفية على أداة واحدة في جمع لبيانات بل تعتمد مجموعة من الأدوات المحددة، بغرض الوقوف على الديناميات الداخلية للظاهرة محل الدراسة، وتسمح هذه الأدوات بتحقيق قدر كبير من التعمق في فحص الحالات التي تثري التحليل والتفسير، وتتفق مع الطريقة التي تميز دراسة القيم الاجتماعية، وقد تمثلت هذه الأدوات في ما يلي:

---

[1]- السيد علي شتا، التفاعل الاجتماعي والمنظور الظاهري، المكتبة المصرية، القاهرة، ط1، ص273-277.

أ- صحيفة الاستبيان:

وهي الأداة الأساسية المعتمدة في الدراسة الميدانية، وهي أسلوب من أساليب المعتمدة في البحوث الوصيفة، وقد اعتمد في هذه الدراسة نظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة (العينة) والطبيعة غير الشخصية التي تربط البحث بأفراد العينة، ونظرا لأهمية هذه الأداة وحيوية في البحث الميداني فقد تم إعدادها عبر مراحل متعددة وهي:

- الدراسة الاستطلاعية لمجتمع الدراسة، ووضع تصور مبدئي لصحيفة الاستبيان، والقيام بزيارة استطلاعية لمجتمع الدراسة في الفترة ما بين 15 نوفمبر2009 و15 ديسمبر2009، وملاحظة مظاهر الحياة به، وإجراء مقابلات حرة مع الجمهور بغية بناء تصور مبدئي لميدان الدراسة، يساعد على تصميم صحة الاستبيان، وتحديد طبيعة الأسئلة؛
- الاختبار المسبق لصحيفة الاستبيان على أرباب الأسر ممن شملتهم عينة الدراسة، وذلك بغرض:
  - التأكد من مدى ثبات البيانات
  - التأكد من سلامة اللغة التي صيغت بها الأسئلة
  - التأكد من كفاية الأسئلة لكل متطلبات البحث، وضبط الاتساق بين بنود الاستبيان

- وقد سمحت الدراسة الاستطلاعية بإعادة النظر في بعض أسئلة الاستبيان، من حيث تقديم بعضها وتأخير أخرى.

- وبعد ضبط الأسئلة بصفة نهائية، جرى ملء الاستبيان من طرف المبحوثين أنفسهم دون أدنى تدخل من الباحث، وفي بعض الأحيان من خلال موقف استبار بين الباحث والمبحوث وخاصة الأميين منهم، أو الذين لا يجيدون اللغة العربية باعتبار أن الأسئلة مصاغة بهذه اللغة.

هذا وقد اشتملت صحيفة الاستبيان على خمسة (05) بنود وتضمنت 52 سؤالا، توزعت حسب جوانب الموضوع كما يلي:

1- بيانات أساسية (أولية): واشتملت على الأسئلة من رقم (01) إلى (14)
2- بيانات خاصة بنسق التفاعل الاجتماعي، وتضم مجموعة الأسئلة من (15) إلى (27)
3- بيانات خاصة بنسق القيم الأسرية، وتضم الأسئلة من (28) إلى (35)
4- بيانات خاصة بنسق القيم الاقتصادية، وتضم الأسئلة من (36) إلى (45)
5- بيانات خاصة بنسق القيم السياسية، وتضم الأسئلة من (46) إلى (51)

وقد اشتملت الأسئلة على أنواع مختلفة من الأسئلة المغلقة، والمفتوحة والنهائية، على نحو يسمح بالمعالجة الإحصائية للبيانات، باستخدام اختبارات الدلالة، ومختلف المقاييس الملائمة للبيانات.

ب- **الملاحظة** (البسيطة وبالمشاركة):

حيث تم استخدامها في التعرف على الملامح العامة لمجتمع البحث قبل الاختيار النهائي للميدان، بغية التأكد من مطابقة مجال البحث للموضوع، ومتغيراته وتكوين صورة عن نمط التفاعل الاجتماعي داخل مجتمع البحث.

ج- **المقابلة:**

وقد اعتمدت هذه الأداة بشقيها البسيطة والمقننة خلال الملاحظة أو خلال مواقف الاستبار (أثناء ملئ صيغة الاستبيان)، كما اعتمدت هذه الأداة في لقاءات مع القيادات المحلية، ومسؤولي المصالح المسيرة لشؤون المدينة (احد رؤساء البلدية السابقين، رئيس البلدية الحالي، رئيس مصلحة الانتخابات بالبلدية، رئيس مصلحة الإحصاء بالبلدية، مسؤول الدراسات والتلخيص بالولاية، رئيس خلية الاتصال بالولاية، مدير التخطيط والتهيئة العمرانية للولاية، رؤساء أقسام بالمتحف الوطني للآثار بسطيف).

د- **الوثائق والسجلات:**

اعتمدت الدراسة على الوثائق الرسمية للحصول على البيانات والإحصائيات الخاصة بالتجربة التنموية في الجزائر، وانعكاساتها على الصعيد الاجتماعي (المعطيات الكمية) وفي الحصول على البيانات الرقمية الخاصة بمجتمع الدراسة.

3- عينة الدراسة:

تعد عملية اختيار جمهور الدراسة إحدى العناصر الجوهرية في البناء الأساسي للبحوث الوصفية، إذ تعتبر العينة بمثابة وسيلة لها أساسها المنطقية ومبرراتها الإحصائية، في التغلب على صعوبة دراسة جمهور البحث كله[1].

ويحتاج تصميم العينة في البحث الوصفي إلى تتبع خطوات محددة، لعل أبرزها تكوين صورة شاملة عن مجتمع الدراسة، حيث روعيت في هذا البحث الاعتبارات التالية:

---

[1]- علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سابق، ص 192.

- أن يتضمن جمهور البحث تجمعات متماثلة ومحددة مكانيا.
- أن يشتمل على الفئات الاجتماعية التي يتكون منها مجتمع البحث، وتجمعها خاصية العيش المشترك، والتفاعل.

وبناءا على الاعتبارات السابقة تم اختيار أربعة أحياء (تجمعات سكانية) موزعة مجاليا عبر المدينة بطريقة قصدية، لتعذر إجراء دراسة مسحية لجميع أحياء المدينة، وقد روعي عند اختيار التجمعات السكانية (الأحياء) بطريقة قصدية، استفادتها من مشروعات التنمية المختلفة، ووجود مرافق اجتماعية وتوفر خدمات اجتماعية (تربوية، صحية، ترفيهية...) لأننا نعتقد بان خضوع المجتمع المحلي الحضري لعملية التنمية سوف يكون له اثر على تغير نسق القيم به بصفة متسارعة، عكس المجتمع الريفي الذي يمتاز ببطء حركية تغير، أو بعدم جاذبيته من حيث استقطاب وافدين جدد. ونظرا لتحديد وحدة التحليل في هذه الدراسة والمتمثلة في أرباب الأسر، لبحث تأثير برامج ومشروعات التنمية على تصور هؤلاء للقيم الاجتماعية السائدة.

ونظرا لتعذر اختيار عناصر العينة بطريقة منتظمة، بسبب كبر حجم مجتمع الدراسة من جهة، وعدم وجود قائمة اسمية للأسر تعتمد في الاختيار بطريقة منتظمة، فقد تم اللجوء إلى اختيار إفراد العينة بطريقة عشوائية اعتمادا على الاتصال الأولي مع المبحوثين وللتحديد المسبق للخصائص السوسيولوجية للتركيبة الاجتماعية لمجتمع الدراسة بالإضافة إلى درجات التعاون مع البحث، حيث استبعدت المفردات التي أبدت تحفظها من ذلك.

وعليه؛ تم اختيار أربعة أحياء متماثلة ديموغرافيا، وموزعة مجاليا عبر المدينة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (09): الخصائص الديموغرافية للأحياء مجال الدراسة.

الأحياء	عدد السكان	عدد المساكن	عدد الأسر
حي المنطقة الحضرية	18386	3602	3321
حي حشمي	20296	3667	3397
حي العرارسة	17612	4248	3040
حي المستقبل	20264	4304	3843

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات الإحصائية، لمصالح الإحصائيات لبلدية سطيف.

وعليه؛ اشتملت العينة على 400 فردا توزعت عبر الأحياء الأربعة التي شملتها الدراسة الميدانية بالتساوي (أي 100 مفردة بكل حي).

وتتمثل خصائص عينة الدراسة في ما يلي:

4- خصائص عينة البحث:

الجدول رقم (10): توزيع المبحوثين حسب الجنس.

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية (%)
ذكر	325	%75
أنثى	75	%25
المجموع	400	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن معظم المبحوثين ذكور وتقدر نسبتهم بـــ (55.3%)، مقابل نسبة (44.8%) من الإناث.

وعليه؛ يمكن القول أن ممثلي عينة البحث من الجنسين وجاء ذلك بطريقة قصدية حتى تكون النتائج ممثلة للمجتمع الأصلي للبحث، هذا رغم كون الأغلبية للذكور وذلك لطبيعة المجتمع الجزائري الذي لا يزال مترددا في شأن المرأة ومشاركتها في مختلف الأنشطة.

الجدول رقم (11): توزيع المبحوثين حسب السن.

الفئات	التكرار	النسبة المئوية (%)
أقل من 30 سنة	49	%12.3
[30 ـــ 40 [سنة	83	%20.8
[41 ـــ 50 [سنة	122	%30.5
[51 ـــ 60 [سنة	103	%25.8
60 سنة فأكثر	43	%10.8
المجموع	400	%100

يوضح هذا الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين ينتمون إلى الفئة العمرية من 40 إلى أقل من 50 سنة وتقدر بـــ (30.5%)، وتليها نسبة (25.8%) ممن تتراوح أعمارهم من 50 أقل من 60 سنة، في حين سجلت نسبة (20.8%) من المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم من 30 إلى أقل من 40 سنة، مقابل نسبة (12.3%) ممن يقل سنه عن 30 سنة، أما نسبة (10.8%) فلهم 60 سنة فأكثر.

ونستنتج أن ممثلي عينة البحث من فئات عمرية متنوعة وهذا ما يجعلها ممثلة أكثر، غير أن أكثر من نصفهم تتراوح أعمارهم من 40 إلى 60 سنة وهو سن أكبر فئة من المجتمع.

الجدول رقم (12): توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية.

الحالة العائلية	التكرار	النسبة المئوية (%)
متزوج	283	%70.8
أعزب	65	%16.3
مطلق	11	%02.8
أرمل	41	%10.3
المجموع	400	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن معظم المبحوثين متزوجين وتقدر نسبتهم بـــ (70.8%)، في حين سجلت نسبة (16.3%) من المبحوثين العزاب، مقابل نسبة (10.3%) مم الأرامل، أما نسبة (02.8%) فهم مطلقين.

ومما سبق يمكن القول أنه أكثر من ثلثي المبحوثين متزوجين وهذا يعني أن لديهم أسر وأولاد يجعلهم يتحملون مسؤولية الإعالة والتربية وغيرها وبذلك يكونوا أكثر تمثيلا للمجتمع الأصلي من غيرهم.

الجدول رقم (13): توزيع المبحوثين حسب مكان الميلاد.

مكان الميلاد	التكرار	النسبة المئوية (%)
مدينة سطيف	183	%45,35
خارج مدينة سطيف (وسط ريفي)	165	%41,25
خارج مدينة سطيف (وسط حضري)	52	%13
المجموع	400	%100

يوضح هذا الجدول أن معظم المبحوثين مولودين في وسط ريفي وتقدر نسبتهم بـــ (70.8%)، مقابل نسبة (16.3%) ممن ولد في وسط حضري.

وعليه؛ يمكن القول أنه بالتقريب ثلاثة أرباع من المبحوثين ذوي أصول ريفية التحقوا بمدينة سطيف حديثا، وهذا ما يفسر بروز بعض مظاهر الحياة الريفية في الوسط الحضري.

الجدول رقم (14): توزيع المبحوثين حسب الخدمات المتوفرة بالحي مكان الإقامة.

الإجابة	نعم		لا		المجموع	
الخدمات	ت	%	ت	%	ت	%
التعليم	400	%100	00	%00	400	%100
الصحة	312	%78	88	%22	400	%100
التسويق	400	%100	00	%00	400	%100
الرياضة والترفيه	340	%85	60	%15	400	%100
شبكة الانترنت	381	%95.3	19	%04.8	400	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن معظم المبحوثين يؤكدون على أن الأحياء التي يقيمون فيها تتوفر على الخدمات الضرورية بحيث نجد كل المبحوثين يؤكدون على توفر التعليم وكذا التسويق في مختلف الأحياء التي يقيمون فيها، ونسبة (95.3%) يؤكدون على توفر شبكة الانترنت.

وسجلت نسبة (85%) من المبحوثين الذين يؤكدون على وجود المرافق الرياضية والترفيهية، ونسبة (78%) يؤكدون على توفر المرافق الصحية.

ومما سبق نستنتج أن الأحياء التي أجريت فيها الدراسة الميدانية تتوفر على الخدمات الضرورية كالتعليم، التسويق، شبكة الانترنت، المرافق الرياضية والترفيهية والمرافق الصحية، وهذه المرافق استفادت منها تلك الأحياء من خلال البرامج التنموية التي استفادة منها مدينة سطيف.

الجدول رقم (15): توزيع المبحوثين حسب محل السكن السابق.

محل السكن		التكرار	النسبة المئوية (%)
في ولاية سطيف	في المدينة	104	%26
	خارج المدينة	190	%47.5
خارج ولاية سطيف		106	%26.5
المجموع		400	%100

يوضح هذا الجدول أن معظم المبحوثين كانوا يقيمون في ولاية سطيف وتقدر نسبتهم بـــ (%73.5)، منهم نسبة (%47.5) كانوا يقيمون خارج مدينة سطيف، ونسبة (%26) في مدينة سطيف، هذا مقابل نسبة (%26.5) ممن كان يقيم خارج ولاية سطيف.

ونستنتج أنه بالتقريب نصف المبحوثين كانوا يقيمون في ولاية سطيف ثم التحقوا بالمدينة وأكثر من ربعهم التحقوا من الولايات المجاورة على غرار ولاية بجاية، برج بوعريريج، جيجل وميلة وكان ذلك خلال التسعينات من القرن الماضي بسب تدهور الأوضاع الأمنية في تلك الولايات خاصة أريافها.

الجدول رقم (16): توزيع المبحوثين حسب مدة الإقامة بمدينة سطيف.

مدة الإقامة	التكرار	النسبة المئوية (%)
أقل من 10 سنوات	25	%06.3
[10 ـ 20] سنة	70	%17.5
[21 ـ 30] سنة	80	%20
[31 ـ 40] سنة	105	%26.3
41 سنة فأكثر	120	%30
المجموع	400	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين لديهم 40 سنة فأكثر وهم يقيمون بمدينة سطيف وتقدر بـــ (30%)، وتليها نسبة (26.3%) ممن لديه من 30 إلى أقل من 40 سنة وهو يقيم بمدينة سطيف، في حين سجلت نسبة (20%) من المبحوثين الذين لديهم من 20 إلى أقل من 30 سنة مقابل نسبة (17.5%) ممن لديه من 10 إلى أقل من 20 سنة وهو يقيم بمدينة سطيف، أما المبحوثين الذين لا تصل مدة إقامتهم 10 سنوات فيمثلون فقط نسبة (06.3%).

وعليه؛ يمكن القول أن أكثر من ثلاثة أرباع من المبحوثين تفوق مدة إقامتهم عشرين سنة، وهو ما يجعلهم يسايرون العملية التنموية التي عرفتها مدينة سطيف بصفة عامة وأحيائهم بصفة خاصة وبذلك يمكن رصد التحولات والتغيرات التي طرأت نسق قيمهم الاجتماعية

الجدول رقم (17): توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية (%)
لا يعرف القراءة والكتابة	16	%3
يقرأ ويكتب	91	%21,89
ابتدائي	86	%21,5
متوسط	89	%22,3
ثانوي	63	%15,89
جامعي	51	%12,81
تكوين عالي	4	%1
المجموع	400	%100

يوضح هذا الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين لا يعرفون القراءة والكتابة وتقدر بـــ (22.8%)، وتليها نسبة (22.3%) ممن يقرأ ويكتب، ثم نسبة (21.5%) من لديه مستوى ابتدائي، في حين سجلت نسبة (15.8%) من المبحوثين الذين لديهم مستوى التوسط، مقابل نسبة (12.8%) الثانويين ، أما نسبة (05%) فقط فلديهم مستوى جامعي أو تكوين عالي.

ونستنتج أنه بالتقريب ربع المبحوثين لا يعرفون القراءة والكتابة وأن أكثر من ثلاثة أرباع لا يتعدى مستواهم المتوسط، وهذا ما يعني أن المبحوثين هم من فئات مختلفة في المدينة يمكن أن تمثل المجتمع الأصلي أحسن تمثيل.

الجدول رقم (18): توزيع المبحوثين حسب عدد الأبناء.

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية (%)
غير متزوجين	65	%16.3
بدون أبناء	23	%5.80
01 أو 02 أبناء	40	%10
03 أو 04 أبناء	108	%27
05 أبناء فأكثر	164	%41
المجموع	400	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة من أسر المبحوثين لديهم 05 أبناء فأكثر وتقدر بـــ (41%)، وتليها نسبة (27%) ممن لديه 03 أو 04 أبناء، في حين سجلت نسبة (16.3%) من المبحوثين غير متزوجين، مقابل نسبة (10%) ممن لديه 01 أو 02 أبناء، أما نسبة (05.8%) فهم بدون أبناء .

وعليه؛ يمكن القول أن أكثر من ثلثي المبحوثين تحتوي أسرهم على ثلاثة أبناء فأكثر، وهذا من خصائص الأسرة الجزائرية التي لا تزال كبيرة الحجم وتحبب الإنجاب رغم تدهور الحالة المعيشية للمواطنين.

الجدول رقم (19): توزيع المبحوثين حسب عدد الأفراد تحت الإعالة.

عدد الأفراد	التكرار	النسبة المئوية (%)
من 01 إلى 03 أفراد	42	%10.5
من 04 إلى 06 أفراد	88	%22
من 07 إلى 09 أفراد	160	%40
10 أفراد فأكثر	110	%27.5
المجموع	400	100%

يوضح هذا الجدول أن أكبر نسبة من أسر المبحوثين يعيلون من 07 إلى 09 أفراد وتقدر بـــ (40%)، وتليها نسبة (27.5%) ممن يعيل 10 أفراد فأكثر، في حين سجلت نسبة (22%) من المبحوثين الذين يعلون من 04 إلى 06 أفراد، مقابل نسبة (10.5%) ممن يعيل من 01 إلى 03 أفراد.

ونستنتج أن أكثر من ثلثي أسر المبحوثين تعيل سبعة أفراد فأكثر وهو عدد كبير جدا خاصة إن كان معظمهم ليس في سن العمل أو عديم الدخل.

الجدول رقم (20): توزيع المبحوثين حسب طبيعة الأسرة.

طبيعة الأسرة	التكرار	النسبة المئوية (%)
نووية	324	81%
ممتدة	76	19%
المجموع	400	100%

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن معظم المبحوثين ينتمون إلى أسر نووية وتقدر نسبتهم بـــ (81%)، مقابل نسبة (19%) ممن ينتمي إلى أسرة ممتدة.

وعليه؛ يمكن القول أن أكثر من أربعة أخماس من أسر المبحوثين نووية وهو الاتجاه الذي تتخذه وتحببه معظم الأسر الحالية حتى أصبحت سمة وخاصية من خصائص الوسط الحضري.

الجدول رقم (21): توزيع المبحوثين حسب طبيعة السكن.

طبيعة السكن	التكرار	النسبة المئوية (%)
سكن فردي (ملكية فردية)	16	%4
إيجار	248	%62
وظيفي	73	%18,3
ملك للأسرة	63	%15,8
المجموع	400	%100

يوضح هذا الجدول أن معظم المبحوثين يقيمون في مساكن فردية وتقدر نسبتهم بـــ (62%)، في حين سجلت نسبة (18.3%) من المبحوثين الذين استأجروا مساكنهم، مقابل نسبة (15.8%) ممن يملك مسكنه، أما المقيمين في السكنات الوظيفية فيمثلون نسبة (04%) فقط.

ونستنتج أنه بالتقريب ثلثي المبحوثين يقيمون في سكنات فردية وهذا تبعا لطبية أسرهم النووية كما تم الإشارة إليه في الجدول السابق.

الجدول رقم (22): توزيع المبحوثين حسب عدد الغرف.

عدد الغرف	التكرار	النسبة المئوية (%)
غرفة واحدة	00	00
غرفتان	94	%23,5
ثلاثة غرف	241	%60,3
أربعة غرف فأكثر	65	%16,3
المجموع	400	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين تحتوي مساكنهم على ثلاثة غرف وتقدر بـــ (49.8%)، في حين سجلت نسبة (23.5%) من المبحوثين الذين تحتوي مساكنهم على أربعة غرف

فأكثر، مقابل نسبة (16.3%) ممن تحوي على غرفتان، أما المساكن التي تحتوي على غرفة واحدة فلا يمثلون إلا نسبة (10.5%).

وعليه؛ يمكن القول أنه بالتقريب نصف مساكن المبحوثين تحتوى على ثلاث غرف وهو معدل ضعيف مقارنة مع عدد الأفراد الذين يعيشون فيها والتي يفوق في الغالب سبعة أفراد كما هو مبين سابقا.

الجدول رقم (23): توزيع المبحوثين حسب مهنتهم الحالية أو مهنة رب أسرهم

المهنة	التكرار	النسبة المئوية (%)
بدون عمل	70	17.5%
موظف حكومي	136	34%
عامل لدى الخواص	111	%25
عامل لحسابه الخاص	83	%20,8
متقاعد	11	%2,75
المجموع	400	%100

يوضح هذا الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين هم موظفون في القطاع الحكومي وتقدر بـــ (34%) وتليها نسبة (27.8%) ممن يعملون لحسابهم الخاص، في حين سجلت نسبة (20.8%) من المبحوثين الذين يعملون عند الخواص، مقابل نسبة (17.5%) ممن هم بدون عمل.

ونستنتج أن أكثر من أربعة أخماس من المبحوثين موزعين بنسب متساوية بالتقريب بين الموظفين والعمال عند الخواص والعاملون لحسابهم الخاص، ولكن هذا لا ينفي وجود بالتقريب خمس منهم بدون عمل.

5- أساليب التحليل والتفسير:

جمعت هذه الدراسة بين أسلوب التحليل الكمي، وأسلوب التحليل الكيفي، تحقيقا للتكامل بين الأسلوبين في معالجة المعطيات الامبريقية انطلاقا من طبيعة الدراسة (وصفية) وفي ضوء أهدافها وفرضيتها .

وبناءا على ذلك تمت عملية تفريغ البيانات اعتمادا على نمطين وهما:

1- جداول بسيطة (تكرارات ونسب مئوية) من أجل وصف الظاهرة وتحليلها (تحويل البيانات الكيفية (الإجابات) إلى بيانات كمية أما كا^2 فقد تم استعمالها بغرض حسن المطابقة .

$$X^2 = \frac{\sum (fo-fe)^2}{\sum fo}$$

2- أما الجداول المركبة، فقد استخدمت في تحديد طبيعة الارتباطات بين المتغيرات، ومقارنتها بهدف استخلاص النتائج التي تسعى الدراسة الراهنة إلى الوصول إليها، حيث استعملت كا^2 هنا للاستقلالية

$$X^2 = \Sigma \frac{(fo-fe)^2}{fo}$$

*- الاستفادة من الحاسوب في معالجة بيانات الدراسة الميدانية: نظرا لكثافة البيانات، وتعذر معالجتها يدويا، استخدمت الدراسة الحاسب الآلي في معالجة البيانات إحصائيا. من أجل إعطاء الصورة الحقيقية للعلاقة الارتباطية بين التغيرات، والدال على صحة الفرضيات. وبفعل ما تتيحه دقة النتائج المتحصل عليها، تمت الاستعانة بأحد المقاييس اللابرامترية المستعمل في العلوم الاجتماعية، والتمثل في مقياس كا^2 أوX^2 بهدف المقارنة بين التكرارات المشاهدة الواقعية المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية، والتكرارات المتوقعة (النظرية) لمعرفة مدى دلالة تلك النتائج.

الفصل الثامن

عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية

أولا: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

1- التغير في نسق التفاعل في المجتمع المحلي:

حاولت الدراسة في هذا السياق الكشف عن مظاهر التغير في نسق التفاعل الاجتماعي تحت تأثير عامل توطين مشروعات التنمية في مجتمع الدراسة، وذلك من خلال رصد أراء المبحوثين حول طبيعة العلاقات القرابية، وعلاقات الصداقة والجيرة وأسس التقدير الاجتماعي، إضافة إلى علاقات الأفراد بمختلف المصالح الإداري، باعتبارها إحدى أوجه العلاقات الاجتماعية التي تعكس طبيعة النسق القيمي، حيث توصلت الدراسة الميدانية بخصوص طبيعة التغير في نسق التفاعل بمجتمع الدراسة إلى ما يلي:

الجدول رقم (24): وجود أقارب بالمدينة وطبيعة العلاقة بهم.

<table>
<tr><th>الإجابة</th><th>التكرار الكلي</th><th>(%)</th><th>طبيعة العلاقة</th><th>التكرار الجزئي</th><th>(%)</th></tr>
<tr><td rowspan="4">نعم</td><td rowspan="4">267</td><td rowspan="4">%66.8</td><td>يعيش معهم</td><td>18</td><td>%06.7</td></tr>
<tr><td>يتبادل الزيارات معهم</td><td>177</td><td>%66.3</td></tr>
<tr><td>ليس لديه أية علاقة بهم</td><td>72</td><td>%27</td></tr>
<tr><td>المجموع</td><td>267</td><td>%100</td></tr>
<tr><td>لا</td><td>133</td><td>%33.2</td><td rowspan="2" colspan="3"></td></tr>
<tr><td>المجموع</td><td>400</td><td>%100</td></tr>
</table>

تضح من خلال الجدول مدى ارتباط الأفراد في مجتمع الدراسة بالعلاقات القرابية، حيث بلغت نسبة من لديهم أقارب في مدينة سطيف 66.8%، مقابل نسبة من ليس لديهم أقارب بالمدينة 33.2%، ورغم

ما يبدو من انتشار علاقات القرابة باعتبارها سمة من سمات الحياة الاجتماعية، إلا أن الدراسة الميدانية توصلت كما هو مبين في الجدول أعلاه إلى أن طبيعة العلاقة القرابية قد تغيرت حيث لم تعد مشاركة الأقارب في السكن من مقومات تلك العلاقة، بل أصبحت تكاد تقتصر على تبادل الزيارات حيث بلغت نسبة من أكدوا علـــى ذلك 66.3% مقابل نسبة 27% ممن قطعـــوا صلتهم بأقاربهم تماما في حين بلغت نسبة من يعيشون مع أقاربهم 6.7%، وتدل هذه المعطيات على تغير طابع العلاقات القرابية واتجاهها نحو السطحية. لتتراجع بعد ذلك الأسس الأخرى التي تربط العلاقات القرابية، مثل السكن معهم، أو بجوار الأقارب، ومما يؤكد ذلك وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقـــدرة بـــ (44.39) هـــي أكبـــر من كا^2 المجـــدولة عند درجات الحرية ومستوى الخطأ (0.05) المقـــدرة بـــ (03.84) وهذا ما يعني انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى وجود أقارب المبحوثين في المدينة لصالح المؤكدين على وجود أقارب لهم بمدينة سطيف ويتبادلون الزيارات معهم.

الجدول رقم (25): حرص المبحوثين على تكوين علاقات صداقة بالحي والأطراف التي يقيمها معهم.

الإجابة	التكرار الكلي	(%)	الأطراف	التكرار الجزئي	(%)
نعم	312	%78	الأقارب	25	%08
			الجيران	121	%38.8
			زملاء العمل	70	%22.4
			ممن لهم نفس هوايتك	96	%30.8
			المجموع	312	%100
لا	88	%22			
المجموع	400	%100			

وبسؤال أفراد العينة حول مدى حرصهم على تكوين صداقات بالحي الذي يقيمون به، توصلت الدراسة إلى أن نسبة من يحرصون على تكوين صداقات 78% مقابل 22 % ممن أبدوا عدم حرصهم على ذلك.

وبخصوص نوع الشخص الذي يحرص أفراد العينة على الارتباط به بعلاقات صداقة، تبين من معطيات الدراسة الميدانية، أن نسبة 38.8% ممن يحرصون على تكوين صداقات بالحي لهم علاقات مع الجيران، و30.8% مع من يشتركون في نفس الهواية، و22.4% مع زملاء العمل. في حين بلغت نسبة من يحرصون على تكوين صداقات مع الأقارب 8%.

وما يمكن قوله حول هذه المعطيات، إن أكثر من ثلاثة أرباع أفراد العينة أقاموا علاقات صداقة بأحيائهم مع مختلف الفئات (الجيران، زملاء العمل، زملاء الهواية) حيث لا يعتبر الأقارب ــ حسب تصريحات أفراد العينة وأراء الإخباريين من كبار السن ــ ضمن عداد الأصدقاء، بل تربطهم علاقات دموية، تشكل امتدادا للعلاقات السائدة في الموطن الأصلي، هذا بالإضافة للعيش المشترك لمدة طويلة كما تبينه الدراسة .

ومما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـــ (125.44) هي أكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (03.84)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى حرص المبحوثين على تكوين علاقات صداقة بالحي لصالح المكونين لعلاقات صداقة بالحي الذي يقيمون فيه خاصة مع الجيران.

الجدول رقم (26): زيارة المبحوثين النازحين لمكان إقامتهم الأصلي.

الإجابة	التكرار	(%)
بصفة مستمرة	48	%16.2
في المناسبات	150	%50.7
لا يقومون بأية زيارة	98	%33.1
المجموع	296	%100

ومما يؤكد اتجاه العلاقات القرابية نحو السطحية ما توصلت إليه الدراسة في الجدول أعلاه، حيث أوضحت بأن نسبة من يحرصون على زيارة أقاربهم في موطن إقامتهم الأصلي قد بلغت 18.72%

حيث بقيت هذه العلاقة في إطار تبادل الزيارات فقط (نسبة 69.12%)، في حين بلغت نسبة من قطعوا صلتهم بأقاربهم بموطن إقامتهم الأصلي 7.83%.

وعليه؛ يمكن القول بان أغلبية أفراد العينة يحرصون على زيارة أقاربهم في الموطن الأصلي وذلك بصفة مستمرة، وفي المناسبات (الأفراح، المأتم، والمناسبات العائلية الأخرى)، مما يعني اتجاه أفراد العينة نحو الارتباط بالموطن الأصلي لما له من اثر على تقوية آليات التضامن الاجتماعي وبالتالي زيادة درجات التفاعل الاجتماعي.

ومما يؤكد ذلك وجود فروق دالة لكون قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـــ (52.73) هي اكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (05.99) وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى زيارة المبحوثين النازحين لمكان إقامتهم الأصلي الذين يزورون أقاربهم في المناسبات فقط.

الجدول رقم (27): طبيعة علاقة المبحوثين بجيرانهم.

الإجابة	التكرار	(%)
وثيقة	167	%41.8
سطحية	233	%58.2
المجموع	400	%100

على العكس مما أشارت إليه بعض الدراسات من تراجع روابط الجيرة، تحت تأثير الحياة المعاصرة إلا انه قد تبين من الدراسة الميدانية عكس ما هو متوقع، حيث اتضح أن 58.2% يحرصون على توطيد علاقاتهم بجيرانهم مقابل 41.8% لا يحرصون على ذلك. وإن كانت النسبتان متقاربتان.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـــ (10.89) هي أكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (03.84)، وهذا ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في طبيعة العلاقة بين المبحوثين وجيرانهم لصالح المؤكدين على وثوق العلاقات بين الجيران.

ومن خلال المقابلات مع المبحوثين والحديث معهم حول معنى الجيرة تبين أن لها مدلولا آخر يقوم على مبدأ حق الجيرة (مفهوم شرعي)، والزمالة في العمل والبعد عن الموطن الأصلي وهي عوامل تدل على مدى ترابط شبكة العلاقات الاجتماعية في مجتمع الدراسة.

الجدول رقم (28): رأي المبحوثين في مراعاة الناس للعادات والتقاليد الاجتماعية في تصرفاتهم وسلوكياتهم بالحي.

الإجابة	التكرار	(%)
نعم	88	%22
لا	312	%78
المجموع	400	%100

نلاحظ من الجدول أن أغلب أفراد العينة يرون أن الناس لا يراعون العادات والتقاليد الاجتماعية في تصرفاتهم وسلوكياتهم داخل الحي، وتقدر بـــ 78% مقابل نسبة 22% ممن يرون باستمرار مراعاة الناس للعادات والتقاليد في سلوكياتهم اليومي، ويمكن تفسير هذا بعدم وجود آلية اجتماعية للضبط والتوجيه، وهذا رغم أن علاقات الجيرة وطيدة كما كشفت الدراسة. كما يؤكد أن التنمية كانت من العوامل التي أدت إلى تحرر الأفراد في مجتمع الدراسة من سلطان العادات والتقاليد، وبالتالي تراجع أشكال النسق القديم، التي يبقى لها تأثير لدى كبار السن، وببعض الإحياء القديمة بمجتمع الدراسة.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـــ (125.44) هي أكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (03.84)، وهذا ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في مدى بقاء الناس يراعون العادات والتقاليد الاجتماعية في تصرفاتهم وسلوكياتهم داخل الحي لصالح المؤكدين على عدم رعي الناس للعادات والتقاليد في تصرفاتهم وسلوكياتهم.

الجدول رقم (29): اعتقاد المبحوثين ببقاء سلطة كبار السن بالحي.

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	63	%15.8
لا	337	%84.2
المجموع	400	%100

ومما يؤكد التغير في نسق التفاعل الاجتماعي، بمجتمع البحث توصل الدراسة الميدانية إلى أن سلطة كبار السن لم تعد لها نفس القوة والتأثير في المجتمع، حيث بلغت نسبة من أكدوا على ذلك 84.2% مقابل نسبة 15.8% رأوا باستمرار تأثير سلطة كبار السن في المجتمع باعتبارهم مرجعا أخلاقيا في التوجيه والضبط (الإصلاح بين المتخاصمين، الرأي والمشورة، مناقشة المسائل ذات الصالح العام ... الخ).

وتدل هذه النتيجة على تراجع سلطة كبار السن، التي أصبحت معنوية أكثر منها فعلية، بفعل تأثير مبدأ الحرية الشخصية، وما يتيحه من حرية التفكير والتصرف لدى الأفراد في المجتمع، وما تقتضيه الحياة العصرية بوجه عام.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (187.69) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (03.84)، وهذا ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى اعتقاد المبحوثين ببقاء سلطة كبار السن بالحي لصالح المؤكدين على زوال سلطة كبار السن.

الجدول رقم (30): رأي المبحوثين في سبب الالتزام بالآداب العامة بالحي.

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الخوف من الردع القانوني	120	%30
الخوف من كلام الناس	161	%40.3
اقتناع شخصي	64	%16
أخرى	55	%13.8
المجموع	400	%100

ومما يؤكد تراجع وسائل الضبط غير الرسمية (سلطة كبار السن) ما أكدته الدراسة الميدانية من بروز دور وسائل الضبط الرسمية (سلطة القانون) في ما يتعلق بالتزام الناس بالآداب العامة بالحي إلى الخوف من الردع القانوني (40.3%)، تليها نسبة (30%) من أرجعوا ذلك إلى الخوف من كلام الناس. في حين بلغت نسبة من ارجعوا ذلك إلى الاقتناع الشخصي (16%). في حين بلغت نسبة من فسروا الالتزام بالآداب العامة في ضوء عوامل أخرى (13.8%) مثل إتباع ما هو سائد وما تمليه ضرورات احترام الجيران.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (74.42) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (03) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (07.81)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في سبب الالتزام بالآداب العامة بالحي لصالح المؤكدين على خوفهم من كلام الناس.

نستدل من هذه النتيجة، على تراجع سلطة الجماعات الاجتماعية على سلوكيات أفرادها لصالح توطيد سلطة القانون. كما أكدت الدراسة أيضا على استحضار الأفراد لسلطة المجتمع في تصرفاتهم، وهذا ما أكدته عبارة " الخوف من كلام الناس" فيما كشفت الدراسة الميدانية على أن الالتزام بالآداب العامة أصبح مقترنا بالإقناع الشخصي للفرد، وهو ما يدل على تمتع الأفراد بحرية اكبر فيما يتعلق بالفعل والسلوك.

الجدول رقم (31): رأي المبحوثين في انتشار بعض السلوكيات الانحرافية في أوساط الشباب.

الإجابة / الرأي	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
سلوكيات مذمومة اجتماعيا ودينيا	379	%94.8	21	%05.2	400	%100
تشكل خطرا على الصحة والمال	241	%60.2	159	%39.8	400	%100
تشكل خطرا على الأمن العمومي	283	%70.7	117	%29.3	400	%100

نلاحظ من الجدول أعلاه أن اغلب أفراد العينة يؤكدون على أن بعض السلوكات الانحرافية في أوساط الشباب هي سلوكات مذمومة اجتماعية ودينيا حيث بلغت نسبة من أكدوا هذا الرأي 94.8% مقابل 05.2% لا يرون هذا الرأي. والى جانب ذلك أكد أفراد العينة على أن هذه السلوكات تشكل خطرا على الأمن العمومي (ظاهرة النشل، سرقة البيوت، معاكسة الفتيات في الشارع ... الخ)، وذلك بنسبة 70%، مقابل 30% لا يرون هذا الرأي، وإلى جانب رفض هذه السلوكات واستهجانها دينيا واجتماعيا، وخطورتها على الأمن العمومي، يرى أفراد العينة بان هذه السلوكات مضرة بالصحة و المال (ظاهرة تعاطي المخدرات والخمور مثلا).

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (192.69) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (03) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (07.81)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في أسباب رغبة الشباب في الهجرة إلى الخارج لصالح المؤكدين على تفشي ظاهرة البطالة ويأس الشباب من مستقبلهم في بلادهم الجزائر وكذا عدم تكفل السلطات المعنية بانشغالاتهم.

ومما يمكن استنتاجه من هذه المعطيات، هو مقدار رفض المجتمع لهذه السلوكات التي أصبحت امرأ واقعا بغض النظر عن مسبباتها، ومقدار خطورتها على صعيد الحياة الاجتماعية، وهذا رغم تعدد إجراءات الردع تجاه هذه السلوكات، ومحاولة الإدماج النفسي والاجتماعي التي تبذلها المؤسسات المختصة، كما يدل انتشار هذه السلوكات على تراجع سلطة المجتمع على الأفراد، خاصة في ظل النمو الديموغرافي السريع، والتحولات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالمجتمع.

الجدول رقم (32): رأي المبحوثين في أسباب رغبة الشباب في الهجرة إلى الخارج.

الإجابة	نعم		لا		المجموع	
السبب	ت	%	ت	%	ت	%
بسبب حالة اليأس	361	%90.2	39	%09.8	400	%100
بسبب البطالة	380	%95	20	%05	400	%100
بسبب عدم التكفل بالشباب عموما	329	%82.2	71	%17.8	400	%100
الرغبة في تغير نمط الحياة	246	%61.5	154	%538.	400	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن معظم المبحوثين يؤكدون على أن هناك مجموعة من الأسباب تجعل الشباب يرغبون في الهجرة إلى الخارج، ولعل السبب الغالب هو البطالة بنسبة 95%، مقابل 5% لا يرون هذا الرأي، وإلى جانب ذلك يرى أفراد العينة بان سبب رغبة الشباب في الهجرة يعود إلى حالة اليأس والإحباط التي أصابت هذه الفئة من المجتمع وذلك بنسبة 90.2% مقابل 9.8% لا يرون هذا الرأي، والى جانب بروز عامل آخر يتمثل في عدم تكفل السلطات بالشباب عموما، حيث بلغت نسبة من يرون ذلك 82.2%، مقابل 17.8% يرون عكس ذلك، فيما بلغت نسبة من يفسرون تنامي الرغبة لدى الشباب في الهجرة بالأمل في تغيير نمط الحياة 61.5%، مقابل 38.5% لا يرون ذلك.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـــ (192.69) هي أكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (03) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (07.81)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في أسباب رغبة الشباب في الهجرة إلى الخارج لصالح المؤكدين على تفشي ظاهرة البطالة ويأس الشباب من مستقبلهم في بلادهم الجزائر وكذا عدم تكفل السلطات المعنية بانشغالاتهم.

وتدل هذه النتائج على أن ظاهرة الرغبة في الهجرة نحو الخارج لدى الشباب تعود إلى عدة أسباب ومنها البطالة، كسبب موضوعي، وعدم كفاية آليات التكفل بهذه الفئة من طرف السلطات العمومية إلى جانب أسباب ذاتية (نفسية) تتعلق بحالة اليأس والإحباط التي أصابت هذه الفئة، مما ولد لديها رغبة في

الهجرة على أمل تحسين نمط الحياة مما يجعلهم يركبون المخاطر (زوارق الموت) مفضلين الهجرة على البقاء في أرض الوطن، لاعتقادهم بان هذه المغامرة فرصة فيها احتمال الحياة.

الجدول رقم (33): رأي المبحوثين في أساس تقدير الناس لبعضهم البعض

الإجابة	في الماضي		في الحاضر	
أساس التقدير	ت	%	ت	%
الانتماء العائلي	112	%28	77	%19.3
الثروة والملكية	89	%22.2	103	%25.8
المركز السياسي والنفوذ	31	%7.80	91	%22.8
المستوى التعليمي	98	%24.5	46	%11.5
المهنة والمركز لإداري	70	%17.5	83	%20.8
المجموع	400	%100	400	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يوضح أسس تقدير الناس لبعضهم البعض في الماضي و في الحاضر، حيث اجمع أفراد العينة، أن أساس التقدير بين الناس في الماضي يتمثل في الاقتصاد العائلي بنسبة 28% يليها المستوى التعليمي بنسبة 24.5%، فالثروة والملكية بنسبة 22.2% و المهنة والمركز الإداري بنسبة 17.5%، وأخيرا المركز السياسي والنقود بنسبة 7.8%، لكن أسس التقدير بن الناس تغيرت في الوقت الراهن حسب أراء المبحوثين، حيث تراجعت الأسس التي كان الناس يعتمدونها في تقدير بعضهم البعض إذ أصبحت الثروة والملكية الأساس في التقدير الاجتماعي بنسبة 25.8%، يليها المركز السياسي والنفوذ بنسبة 22.8%، والمهنة والمركز الإداري بنسبة 20.8% فيما تراجعت الأسس التقليدية التي كان يعتمدها الناس في تقدير بعضهم البعض، حيث تراجع أساس الاقتصاد العائلي إلى 19.3% وتقهقر المستوى التعليمي إلى 11.5% وما يؤكد ذلك هو وجود فروق بينهما لكون قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـــ (73.90) هي أكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية

(04) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (09.49)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في أساس تقدير الناس لبعضهم البعض في الماضي لصالح المؤكدين على الانتماء العائلي وفي الحاضر لصالح المؤكدين على الثروة والملكية.

ومن ما سبق نستنتج اختلافا واضحا في أسس تقدير الناس لبعضهم البعض في الماضي والحاضر بحيث أن الأسس التقليدية في التقدير الاجتماعي كانت تنحصر في الانتماء العائلي (السمعة) والمستوى التعليمي (احترام المتعلم وتقديره). على أن التحولات التي طرأت على مجتمع الدراسة بفعل توطين مشروعات التنمية، وما استتبع ذلك من ظهور أنماط تفاعل جديدة تقوم على أسس مختلفة تماما حيث برزت فئات جديدة في المجتمع (تجار، مقاولون، أصحاب أعمال، عارضوا خدمات) مستفيدة من الوفرة المالية التي أتاحتها الطفرة البترولية، وسياسة الانفتاح الاقتصادي الذي أتاح الفرصة لانطلاق المبادرات الخاصة في مجال التجارة، والاستثمار والعقارات، هذا بالإضافة إلى تنامي فرصة استغلال المركز السياسي والنفوذ والمركز الإداري في تسهيل المعاملات وبالتالي اكتساب نفوذ في المجتمع في مقابل تراجع الأسس التقليدية مثل الانتماء العائلي، والمستوى التعليمي التي كانت معتمدة في التقدير الاجتماعي قبل توطين مشروعات التنمية بمجتمع الدراسة.

الجدول رقم (34): مواجهة المبحوثين لصعوبات عند تعاملهم مع المصالح الإدارية المحلية.

الإجابة	التكرار الكلي	النسبة المئوية(%)	طبيعتها	التكرار الجزئي	النسبة المئوية (%)
نعم	143	%35.8	الروتين والبطء	49	%34.3
			سوء المعاملة	21	%14.7
			المحسوبية	73	%51
			المجموع	143	%100
لا	257	%64.2			
المجموع	400	%100			

يبين هذا الجدول أن معظم المبحوثين أكدوا على عدم تلقيهم صعوبات حين يتعاملون مع المصالح الإدارية المحلية، وذلك بنسبة 64.2%، مقابل 35.8% ممن أكدوا مواجهتهم لصعوبات عند تعاملهم مع المصالح الإدارية المحلية، وهذا بسبب المحسوبية بنسبة 51%، والروتين والبطء في تخليص الإجراءات بنسبة 34.3%، وسوء المعاملة بنسبة 14.7%.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (32.49) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (03.84)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى مواجهة المبحوثين لصعوبات عند تعاملهم مع المصالح الإدارية المحلية لصالح المؤكدين على عدم مواجهتهم للصعوبات.

وما يمكن استنتاجه من هذه المعطيات أن هناك تحسنا في الهياكل الإدارية والخدمية ذات الصلة بالحياة اليومية للمواطن(الفروع الإدارية للبلدية، مكاتب البريد، مصالح الكهرباء والغاز، مكاتب شركة الجزائرية للمياه، مكاتب الضمان الاجتماعي...الخ) الموزعة عبر إقليم البلدية، لكن النقص المسجل هو الضغط الكبير على هذه المرافق وعدم كفايتها*، بالنظر إلى الزيادة الديموغرافية.

الجدول رقم (35): رأي المبحوثين في كيفية حل الخلافات بالحي.

الإجابة	التكرار	(%)
حسب طبيعة الخلاف	137	%34.2
اللجوء إلى السلطات	172	%43
يحل وديا	91	%22.8
المجموع	400	%100

* – تشير الإحصائيات إلى استمرار العجز في بعض الخدمات رغم الجهود المبذولة، حيث استمر الاكتظاظ بأقسام الدراسة (40 تلميذ بالقسم) وظل معدل التزود بالمياه ضعيف (116م^3 لكل بيت يوميا، بالإضافة إلى تدني خدمات النقل الحضري كما ونوعا.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن اكبر نسبة من المبحوثين يميلون إلى حل خلافاتهم باللجوء إلى السلطات ووسائل الضبط الرسمي الأخرى، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل التي يفصل فيها القانون (جنايات نزاعات الملكية والميراث، والمنازعات التجارية، وخلافات الأحوال الشخصية كالطلاق مثلا) بنسبة 43%، تليها نسبة 34.2% ممن يرون أن طبيعة الخلافات هي التي تحدد طريقة معالجتها فمنها ما يفضي الأحكام إلى السلطات المعنية، ومنها ما يتم تسويته وديا بالطرق التقليدية، في حين بلغت نسبة من يرون بأن الخلافات يتم حلها وديا على وجه الأجمال 22.8%.

وتدل هذه النتيجة إلى زيادة اتجاه الأفراد إلى وسائل الضبط الرسمية كوسيلة لحل الخلافات، وبالتالي تراجع لسلطة التقليدية (سلطة كبار السن، المجالس العرفية) لتشير بذلك إلى تغير نسق التفاعل الاجتماعي، وبالتالي النسق القيمي بمجتمع الدراسة.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (24.75) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (05.99)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في كيفية حل الخلافات التي تقع في الحي لصالح المؤكدين على اللجوء إلى السلطات المعنية.

- **استخلاصات:**

كشفت الدراسات الميدانية عن جملة من التغيرات في نسق التفاعل الاجتماعي بمجتمع الدراسة وهي:

1- تغير حدود التسامح الاجتماعي في مجتمع الدراسة، لتكشف عن تغير الاتجاه العام لأنساق التفاعل حيث كشفت الدراسة عن اتجاه العلاقات القرابية نحو السطحية. ونمو العلاقات المصلحية، وعدم مراعاة العادات والتقاليد وتراجع سلطة كبار السن وتغير أسس التقدير الاجتماعي وانتشار ظاهرة عدم الالتزام بالآداب العامة، بالإضافة إلى استهجان السلوكات الانحرافية للشباب، ورغبتهم في الهجرة نحو الخارج كنتيجة منطقية لحالة اليأس التي يعيشونها، والأمل في ظروف حياتية أفضل، خارج الوطن كما يستدل من خلال هذه المعطيات عن الاتجاه نحو سيطرة وسائل الضبط الرسمية، كمؤشر لتغير نسق التفاعل الاجتماعي، فقد توصلت الدراسة إلى تراجع الرقابة الاجتماعية غير الرسمية حيث أن الالتزام

بالآداب العامة سببه توقع العقاب (سلطة القانون)، والاقتناع الشخصي، وليس سلطة اجتماعية غير رسمية، هذا بالإضافة إلى لجوء الأفراد بمجتمع الدراسة إلى حل خلافاتهم باللجوء إلى السلطات وبالتالي زوال المجالس العرفية، ليبقى التفاهم الشخصي وسيلة لحل الخلافات لكن في حدود ضيقة جدا كما بينته الدراسة، وتكاد تتفق هذه النتائج مع ما أكده مصطفى **بوتافنوشت** في دراسته عن المجتمع والحداثة – مرتكزات التغير الاجتماعي – حينما أكد على زوال دور المجالس العرفية التي كانت تنظر في المسائل الهامة، ذات الطابع الاجتماعي لتحل محلها مؤسسات ومجالس رسمية[1].

2- التنمية والتغير في نسق القيم الأسرية:

انطلقت الدراسة من فكرة نظرية مؤداها أن التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري (سواء في بنائه أو أنساقه ونظمه وفي طبيعة الحياة الاجتماعية بصفة عامة) تحت تأثير عامل التنمية يفترض أنها لحقت بالنسق الأسري تغيرات متصلة بتغير المراكز والأدوار داخل الأسرة، وتنامي دور المرأة (الزوجة)، والاستقلالية العائلية (حرية اختبار التخصص الدراسي، والمهنة وشريك الحياة) وغيرها من المتغيرات ذات الصلة بتغير طبيعة النسق الأسري (تغير ميكانيزمات التفاعل، وبناء الأدوار والمراكز داخل الأسرة) مما يدل على تغير العلاقات والقيم داخل الأسرة.

[1]- Mostafa Boutefnoucht, Société et modernité, (Les principes du changement social), O P U, Alger, 2004, p 92.

الجدول رقم (36): طبيعة الإقامة (السكن) والسبب في ذلك.

الإجابة	التكرار الكلي	(%)	السبب	التكرار الجزئي	(%)
مع الوالدين	113	%28.2			
في بيت مستقل	287	%71.8	ضيق السكن	89	31%
			الاستقلالية العائلية	42	14.6%
			لتفادي الخلافات	128	%44.6
			لتربية الأبناء بعيدا عن تأثيرات العائلة	28	%09.8
			المجموع	287	%100
المجموع	400	%100			

يبين الجدول أعلاه أن معظم المبحوثين يقيمون في بيوت مستقلة، وتقدر نسبتهم بـــ71.8%، مقابل 28.2% يعيشون مع الوالدين (العائلة الكبيرة)، وتعود الرغبة في العيش في بيت مستقل بسبب ضيق السكن بنسبة 44.6%، تليها الرغبة في تفادي الخلافات العائلية بنسبة 31%، والاستقلالية العائلية بنسبة 64.6% والرغبة في تربية الأبناء بعيدا عن التأثيرات العائلية بنسبة 9.8%، وتبرز هذه النتيجة النزعة الاستقلالية أو التفردية للأسرة الحديثة، خاصة بسبب ضيق السكن، حيث أن النمط العمراني الجديد (مسكن مكون من غرفتين + غرفة الاستقلال أو ما يسمى بـــ F3) لا يستوعب عددا كبيرا من الأفراد*، ومما يؤكد هذه النزعة رغبة المبحوثين في الاستقلالية العائلية، هو رغبتهم في التحرير من سلطان العائلة الكبيرة (الممتدة)، والتمكن من تربية أبنائهم بعيدا عن تأثير الأسرة، لإعطاء الاستقلالية العائلية معنى، هذا رغم تصريحات المبحوثين باستمرار القيام بالتزاماتهم المالية اتجاه العائلة والمساهمة ماليا في تلبية متطلبات الأسرة (كالمساهمة في مصروف تمدرس ومعيشة الأخوة الصغار والمشاركة في تكاليف زواج الإخوة من الذكور والإناث).

* - تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الكثافة في المسكن الواحد بمدينة سطيف تبلغ 6 أشخاص في المسكن الواحد، ودرجة تزاحم تقدر بـــ 3.1 شخص/غرفة (بلدية سطيف، مصلحة الإحصائيات 2010)

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـــ (75.69) هي أكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (03.84)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كيفية إقامة المبحوثين لصالح المقيمين في بيوت مستقلة عن الوالدين لتفادي الخلافات مع العائلة.

الجدول رقم (37): تنظيم المبحوثين للنسل والسبب في ذلك.

الإجابة	التكرار الكلي	(%)	السبب	التكرار الجزئي	(%)
نعم	177	%62.5	للحفاظ على صحة الزوجة	32	%18.1
			لتربية وتعليم الأبناء أفضل	43	%24.3
			لصعوبة الحياة	102	%57.6
			المجموع	177	%100
لا	106	%37.5			
المجموع	283	%100			

تكشف لنا من معطيات الجدول أعلاه عن اتجاه أفراد العينة (من المتزوجين البالغ عددهم 283 فردا) نحو الأخذ بأسلوب تنظيم النسل حيث بلغت نسبة من أكدوا على ذلك 62.5%، في حين بلغت نسبة من لا يأخذون بأسلوب تنظيم النسل 37.5%، وقد تعددت تبريرات من يأخذون بتنظيم النسل من أفراد العينة، حيث يرى 57.6% ممن يأخذون بأسلوب تنظيم النسل أن صعوبات الحياة الناجمة عن محدودية الدخل من جهة، وارتفاع تكاليف الإعالة والتمدرس، جعلهم يأخذون بهذا الأسلوب تليها فئة من يأخذون بأسلوب تنظيم النسل بسبب الرغبة في تربية وتعليم الأبناء حيث بلغت نسبهم 24.3%، في حين بلغت نسبة من يأخذون بهذا الأسلوب حرصا على صحة الزوجة 18.1%.

تكشف نتائج الدراسة عن حرص الأسر في مجتمع الدراسة نحو تنظيم وضبط النسل (ثلثي المبحوثين بسبب صعوبات الحياة، والرغبة في العيش ضمن أسرة صغيرة (قليلة العدد) من اجل التفرغ لتربية وتعليم الأبناء، وهو مؤشر يدل على تحول في نسق القيم الأسرية، حيث فرضت الظروف الاقتصادية

(الدخل) والحياة الحضرية وخاصة طبقة السكن (شقة في عمارة) على الأسر الأخذ بأسلوب تنظيم النسل.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (17.81) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (03.84)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تنظيم المبحوثين للنسل لصالح المؤكدين على تنظيمهم للنسل لاعتقادهم بصعوبة الحياة.

الجدول رقم (38): الرأي في خروج المرأة إلى العمل

الإجابة	التكرار الكلي	(%)	السبب	التكرار الجزئي	(%)
موافق	40	%10	لمساعدة الزوج ماديا	180	%62.1
			لتأمين حاجاتها الخاصة	54	%18.6
موافق بشرط	250	%62.5	لتحقيق ذاتها	25	%08.6
			لحاجة المجتمع لخدماتها	31	%10.8
			المجموع	290	%100
غبر موافق	110	%27.5			
المجموع	400	%100			

وبغرض التعمق أكثر في التعرف على مؤشرات التغير في بعض القيم الأسرية، حاولت الدراسة معرفة رأي أفراد العينة حول خروج المرأة إلى العمل، حيث أوضحت بيانات الدراسة الميدانية أن معظم أفراد العينة يوافقون على خروج المرأة للعمل بشروط، وتقدر نسبتهم بـــ: 62.5%، وقد برر هؤلاء موافقتهم المشروطة بحاجة المجتمع لخدمات المرأة بنسبة 10.8%، ولتحقيق ذاتها بنسبة 08.6%، أما نسبة من يوافقون على عمل المرأة دون شروط فقد بلغت نسبتهم 10%، وذلك بغرض

مساعدة الزوج ماديا 62.1%، ولتأمين حاجاتها الخاصة بنسبة 18.6% أما نسبة من أبدو تحفظهم عن عمل المرأة فقد بلغت 27.5%.

وعليه؛ يمكن القول بأن أكثر من ثلثي المبحوثين موافقون على عمل المرأة، لكنهم يضعون شروطا لذلك، كاشتراط أن لا يكون العمل مرهقا، وأن يلائم طبيعة المرأة وأن لا يؤثر على حياتها الزوجية وعلى التزاماتها العائلية، بالإضافة إلى المساعدة في مصروف البيت.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (171.50) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (05.99)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في خروج المرأة للعمل لصالح الموافقين على خروجها للعمل ولكن بشروط وذلك لمساعدة زوجها ماديا.

الجدول رقم (39): اشتراك الزوجة في تدبير شؤون الأسرة والمجالات التي تشترك فيها.

الإجابة	التكرار الكلي	النسبة المئوية(%)	المجالات	التكرار الجزئي	النسبة المئوية(%)
نعم	262	%65.5	تسيير ميزانية الأسرة	28	%10.7
			رعاية الأبناء وتربيتهم	195	%74.4
			حل مشكلات الأسرة	39	%14.9
			المجموع	262	%100
لا	138	%34.5			
المجموع	400	%100			

ومن مظاهر تحول النسق القيمي، ما توصلت إليه الدراسة الميدانية من اتجاه نحو اشتراك الزوجة في تدبير شؤون البيت، حينما توضحه بيانات الجدول أعلاه، حيث أن خروج المرأة إلى العمل، واقتحامها لميدان الحياة، وتعدد وظائفها في المجتمع أصبحت من الأمور التي ساعدت المرأة على أن تعرض نفسها داخل البيت، حيث أن نسبة من أقروا بذلك من أفراد العينة 65.5% مقابل 34.5% لا يوافقون على اشتراك المرأة في تدبير شؤون الأسرة.

أما مجالات اشتراك المرأة في تدبير شؤون البيت حسب أفراد العينة فقد تراوحت بين تربية الأبناء ورعايتهم بنسبة 74.4% ممن يرون بضرورة اشتراك المرأة في تدبير شؤون البيت، مقابل 14.9% يرون بضرورة اشتراك المرأة في حل مشكلات الأسرة، ونسبة 10.7% يرون بضرورة اشتراك المرأة في تسيير ميزانية الأسرة.

وبهذا يمكن القول بأن ثلثي المبحوثين ــ تقريبا ــ يؤكدون على مشاركة الزوجة في تدبير شؤون الأسرة خاصة فيما يتعلق برعاية الأبناء وتربيتهم، وهذه أحد سمات الأسرة الحديثة، حيث ميز "كليفورد كيرد باتريك" بين أنماط متعددة للأدوار التي تقوم بها المرأة وهي: دور الزوجة والأم، ودور الرفيق ودور الشريك[1] وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (38.44) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (03.84)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى اشتراك الزوجة في تدبير شؤون الأسرة لصالح المؤكدين على مشاركتها خاصة ما يتعلق برعاية الأبناء وتربيتهم.

[1] – السيد عبد العاطي السيد، التصنيع والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص ص 289–290.

الجدول رقم (40): رأي المبحوثين في الأسلوب المناسب لتنشئة الأبناء وتوجيههم في الوقت الراهن.

الإجابة	التكرار	(%)
اللين واللطف	143	35.8%
الحوار	203	50.8%
التجاهل وعدم الاهتمام	13	03.2%
القسوة والعنف	41	10.2%
المجموع	400	100%

ومما يؤكد اتجاه الأسرة في مجتمع الدراسة نحو الأخذ بمبدأ الديمقراطية العائلية، عوض التسلط الأبوي ما كشفت عنه الدراسة الميدانية من خلال الجدول أعلاه من اعتماد أسلوب الحوار مع الأبناء كأسلوب لتنشئتهم وتوجيههم، حيث بلغت نسبة من يتبعون أسلوب الحوار مع الأبناء 58.8%، تليها فئة من يتبعون أسلوب اللين واللطف بنسبة 35.8%، والقسوة والعنف بنسبة 10.2%، فيما بلغت نسبة من أبدوا تجاهلا وعدم اهتمام بأسلوب تنشئة الأبناء وتوجيههم 3.2%.

من خلال المعطيات المشار إليها، نلاحظ أن أكبر نسبة من أفراد العينة يرون بأن أسلوب الحوار هو الأسلوب المناسب لتنشئة الأبناء وتوجيهم في الوقت الراهن، إلى جانب أسلوب اللين واللطف فيما تراجع أسلوب العنف والقسوة في التعامل مع الأبناء ولكنه لم يختفي، كما استمر أسلوب التجاهل وعدم الاهتمام بمأمورية الوالدين في تنشئة أبنائهم، وإن كان في أضيق الحدود.

كما تدل هذه النتائج على التحول في نسق القيم الأسرية، نحو الأخذ بمبدأ الديمقراطية الأسرية باعتبارها إحدى سمات الأسرة الحديثة.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (235.02) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (03) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (07.81)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في الأسلوب المناسب لتنشئة الأبناء وتوجيههم في الوقت الراهن لصالح المؤكدين على ضرورة التحاور معهم.

الجدول رقم (41): رأي المبحوثين في مدى امتلاك الأبناء لبعض الحقوق.

الإجابة / الحقوق	نعم		لا	
	ت	%	ت	%
اختيار التخصص الدراسي	353	%88.2	47	%11.8
اختيار المهنة	368	%92	32	%08
اختيار شريك(ة) الحياة	337	%84.2	63	%15.8

وفي سياق تحول الأسرة بمجتمع الدراسة بمجتمع نحو القبول بهامش من الحرية لأفرادها، كشفت الدراسة الميدانية من خلال الجدول أعلاه، عن تمتع الأبناء بمجموعة من الحقوق لم يكونوا يحوزونها سابقا، حيث أكد معظم المبحوثين على حق الأبناء في اختيار مهنتهم بنسبة 92.2% إلى جانب ذلك أكد المبحوثين بنسبة 88.2% على حق الأبناء في اختيار تخصصهم الدراسي ونسبة 84.28 % ممن أكدوا على حرية الأبناء في اختيار شريك(ة) الحياة.

ومما سبق نستنتج أن كل المبحوثين-تقريبا- أكدوا على امتلاك الأبناء في الوقت الراهن لمجموعة من الحقوق ومنها الحق في اختيار المهنة والتخصص الدراسي، لعلاقتها بالكفاءة والاستعدادات الشخصية بالإضافة إلى حرية اختيار شريك الحياة للجنسين، وهي حقوق لم يكونوا يمتلكونها سابقا، حيث كانت حكرا على الأولياء، وهذا التحول يعد مؤشرا دالا على مدى التحول في النسق القيمي الأسري بمجتمع الدراسة.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (234.67) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (03) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (07.81)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في مدى امتلاك الأبناء لبعض الحقوق لصالح المؤكدين على امتلاكهم لحق اختيار المهنة والتخصص الدراسي وكذا شريك (ة) الحياة.

الجدول رقم (42): رأي المبحوثين في تردد الأبناء على مقاهي الانترنيت.

الإجابة	التكرار	(%)
حرية شخصية	29	%07.2
يحتاج إلى توجيه وضبط	268	%67
يضر بالتربية	103	%25.8
المجموع	400	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين يرون أن تردد الأبناء على مقاهي الانترنيت يحتاج إلى توجيه وضبط من طرف الأولويات، حيث بلغت نسبتهم67%، وفي مقابل ترى نسبة 25.8% بأن تردد الأبناء على مقاهي الانترنيت يضر بالتربية، بالنظر إلى المخاطر التي قد تنحر الإطلاع على مواقع إباحية، أو المواقع التي تمس بالدين والمعتقد والهوية (تبشيرية) أو تدعو إلى العنف والتطرف في حين بلغت نسبة من اعتبروا المسألة شخصية 7.2%.

وعليه؛ يمكن القول أن أكثر من ثلثي المبحوثين يرون بأن تردد الأطفال على مقاهي الانترنيت وإن كان ضرورة تقتضيها ظروف العصر يحتاج إلى توجيه وضبط من طرف الأولياء، أو من طرف أصحاب مقاهي الانترنيت، بالإضافة إلى أن تردد على هذه المقاهي مضيعة للوقت خاصة المخصص للدراسة والمراجعة.

كما تدل هذه المعطيات على تحول في نسق القيم الأسرية، بحيث تراجعت أساليب الضبط والتوجيه التقليدية، لتحل محلها أساليب أكثر مرموقة في التعامل مع الأبناء.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (224.55) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (05.99)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في تردد الأطفال على مقاهي الانترنيت لصالح المؤكدين على ضرورة ضبطهم وتوجيههم.

الجدول رقم (43): رأي المبحوثين في استعمال الأبناء للهاتف النقال.

الإجابة	التكرار	(%)
حرية شخصية	307	%76.8
يحتاج إلى توجيه وضبط	80	%20
يضر بالتربية	13	%03.2
المجموع	400	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين يعتبرون استعمال الأطفال للهاتف النقال حرية شخصية، وتقدر نسبتهم بـــ76.8%، في حين بلغت نسبة من يرون بأن هذا الأمر يحتاج إلى توجيه وضبط من طرف الأولياء بـــ20%، أما من يرون بأن استعمال الهاتف النقال يضر بتربيتهم، فقد بلغت 3.2%.

وعليه؛ يمكن القول بأن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين يعتبرون استعمال الهاتف النقال من طرف الأطفال يندرج ضمن حريتهم الشخصية، واقل خطرا عليهم من الانترنيت، ومع ذلك فقد رأت فئة من المبحوثين بضرورة استمرار مراقبة الأولياء لاستعمالاته، بالنظر إلى الخطر الذي يمكن أن يسببه سوء استعمال هذه الوسيلة الاتصالية على تربية الأبناء.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (356.13) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (05.99)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في استعمال الأبناء للهاتف النقال لصالح المؤكدين على كونه يعبر عن حريتهم الشخصية.

الجدول رقم (44): رأي المبحوثين حول أساس اختيار شباب اليوم لشريك الحياة.

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية (%)
متدين	55	%13.8
له مال	120	%30
حسب ونسب	68	%17
صلة قرابة	49	%12.2
تعليم	66	%16.5
اختيار الأولياء	42	%10.5
المجموع	400	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين يرون أن شباب اليوم يفضلون اختيار الشريك(ة) الذي يملك المال وتقدر بـــ (30%)، وتليها نسبة (17%) ممن يفضل حسب ونسب الشريك(ة)، في حين سجلت نسبة (16.5%) من المبحوثين الذين يعتقدون أن شباب اليوم يرغبون في الشريك(ة) المتعلم، مقابل نسبة (13.8%) ممن يرى في التدين الأساس الأول في اختيار الشريك (ة) لدى شباب اليوم، أما (12.2%) فيفضلون صلة القرابة، فيما تراجعت نسبة من يرون بان اختيار شريك الحياة يبقى حكرا على الأولياء حيث لم تتعد نسبة (10.5%).

وعليه؛ يمكن القول أن هناك تغيرا جذريا في أساس اختبار شباب اليوم لشريك الحياة حيث أن ثلث أفراد العينة أكدوا على المال كأساس للاختيار، وهذا أمر تؤكده ملاحظاتنا اليومية للحياة الاجتماعية، فالمال كمؤشر للوضعية الاجتماعية في وقتنا الحالي، يعني مستوى المعية والتقدير الاجتماعي باعتبارهما من أسس الحياة الاجتماعية وبالتالي المكانة الاجتماعية .كما ان اشتراط المال ينطوي على رغبة الشباب في الاستقرار(وظيفة وبيت).

وما يمكن استنتاجه أيضا هو تراجع دور الأولياء في اختيار شريك الحياة بالنظر إلى هامش الحرية الذي أصبح يتمتع به شباب البوم.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـــ (58.55) هي أكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (05) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (11.07)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في أساس اختيار شباب اليوم لشريك (ة) حياته لصالح المؤكدين على ضرورة امتلاكه للأموال وانتمائه لعائلة غنية.

الجدول رقم (45): رأي المبحوثين في سبب تأخر سن الزواج عند الجنسين.

الإجابة	التكرار	(%)
الدراسة	73	%18.3
نقص فرص العمل	178	%44.5
ضيق السكن	92	%23
غلاء المهور	40	%10
المكتوب	17	%04.2
المجموع	400	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين يرون أن سبب تأخر سن الزواج هو نقص فرص العمل وتقدر بـــ (%44.5)، وتليها نسبة (%23) ممن يرى أن السبب هو ضيق السكن، في حين سجلت نسبة (%18.3) من المبحوثين الذين يعتقدون أن مواصلة الشباب من الجنسين لمسارهم الدراسي هو سبب تأخرهم عن الارتباط بشرك الحياة، مقابل نسبة (%10) ممن يرون أن غلاء المهور هو السبب، أما نسبة (%04.2) فيرجعونه إلى المكتوب.

وما يمكن استنتاجه من هذه المعطيات أن هناك سببين رئيسيين لتأخر سن الزواج لدى الشباب من الجنسين ــ حسب اعتقاد المبحوثين ــ وهما نقص فرص العمل الذي يحول دون تمكين الشباب من تكوين أنفسهم ماديا من اجل الدخول في علاقات الزوجية (الدخل والبيت والمهر)، حيث أن شباب اليوم

يميل إلى الاستقلالية في اختيار شريك الحياة، وفي العيش في بيت مستقل بعد الزواج، وهذا يتطلب الحصول على عمل من اجل تامين متطلبات الزواج.

كما أوضحت الدراسة بأن تأخر سن الزواج يعود إلى المدة التي يقضيها الشباب في الدراسة، خاصة المتحصلين على البكالوريا منهم، حيث يمتد مسار الدراسات الجامعة لسنوات عديدة (سبع (07) سنوات في تخصص الطب مثلا) ما يؤدي إلى تأخر سن الزواج لدى هذه الفئة من الشباب.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (192.07) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (04) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (09.49)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في سبب تأخر سن الزواج عند الجنسين لصالح المؤكدين على نقص فرص العمل.

- **استخلاصات:**

حاولت الدراسة فيما سبق عرضه أن تكشف عم مظاهر التغير في النسق الأسري بمجتمع الدراسة، في تأثره بعامل التنمية وما يمكن استنتاجه من ما توصلت إليه الدراسة الميدانية ما يلي:

1- أوضحت الدراسة أن حجم الأسرة في مجتمع البحث يميل إلى الضيق النسبي، لتصبح الأسرة النواة نمطا أكثر توافقا مع الواقع الاجتماعي الجديد.

2- وعلى الرغم مما كشفت عنه الدراسة الميدانية من استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة، إلا أنه تأكد من خلال المعطيات الإحصائية، اتجاه الأفراد نحو الأخذ بأسلوب تنظيم النسل، سعيا لتحقيق مستوى لائق من التربية والتكفل بالأبناء.

3- كما تدل معطيات الدراسة الميدانية على تغير بعض الإبعاد البنائية للأسرة من خلال تغير مراكز وأدوار أعضائها، ولعل من ابرز سمات هذا التغير تعزيز دور المرأة (الزوجة) داخل الأسرة بإشراكها في تدبير شؤون الأسرة، وفي اتخاذ القرارات الأسرية الهامة، مما يؤكد تحول المجتمع نحو قبول الدور الجديد للمرأة، بعدما أثبتت جدارتها في ميدان العمل.

4- ومما يؤكد على تغير نسق التفاعل الأسري، ما كشفت عنه الدراسة الميدانية من تحول الأسرة في مجتمع الدراسة نحو الأخذ بمبدأ الديمقراطية العائلية في مقابل التسلط الأبوي، وذلك بظهور النزعة الاستقلالية أو التفردية للأبناء، كحقهم في اختيار التخصص العلمي والمهنة وشريك الحياة، والاستقلال عن الأسرة بعد الزواج الذي تتحكم فيه ظروف موضوعية مثل: ضيق السكن، وتفادي الخلافات التي قد تنجم عن ذلك.

5- وبالتالي نستنتج أن توطين برامج ومشروعات التنمية قد أدى إلى تغير بعض القيم الأسرية ومنها اتجاه الأسرة نحو النمط النووي، والأخذ بمبدأ تنظيم النسل، وتغير نمط السلطة داخل الأسرة، وتغير بعض معالم البناء الأسري، وبعض أنماط التفاعل داخل هذا البناء.

3- التنمية والتغير في نسق القيم الاقتصادية:

حاولت الدراسة في هذا المقام الوقوف على أوجه التغير في بعض جوانب النسق الاقتصادي بمجتمع الدراسة تحت تأثير توطين برامج ومشروعات التنمية به، باعتبار أن النسق الاقتصادي هو احد أوجه النسق القيمي للمجتمع.

الجدول رقم (46): كفاية دخل المبحوثين للوفاء بمتطلبات الأسرة.

الإجابة	كاف		غير كاف		المجموع	
متطلبات الأسرة	ت	%	ت	%	ت	%
حاجات الغذاء واللباس	368	%92	32	%08	400	%100
مصاريف تمدرس الأبناء	297	%74.2	103	%25.8	400	%100
اقتناء أثاث البيت	166	%41.5	234	%58.5	400	%100
الترفيه	102	%25.5	298	%74.5	400	%100

من ملاحظة الجدول أعلاه يتبين أن معظم أفراد العينة يرون بعدم كفاية الدخل على وجه العموم إذا أخذنا بعين الاعتبار متطلبات الأسرة (حاجات الغذاء واللباس، مصاريف تمدرس الأبناء، اقتناءات البيت، الترفيه). حيث نلاحظ من المعطيات الواردة بالجدول أن معظم أفراد العينة يقرون بكفاية الدخل للوفاء بحاجات الغذاء واللباس بنسبة 92% مقابل 8% يرون عكس ذلك، كما رأى أغلبية المبحوثين بكفاية الدخل للوفاء بالتزامات تمدرس الأبناء بنسبة 74.2%، مقابل 25.8% ممن رأوا بعدم كفاية الدخل في هذا الشأن.

في حين تراجعت نسبة الذين يرون بكفاية الدخل لاقتناء أثاث البيت إلى 41.5"% مقابل 58.5% يرون بعدم كفايته. ومما سبق نستنتج أن أغلبية أفراد العينة يوجهون دخولهم نحو الوفاء بمتطلبات الغذاء و اللباس، والتزامات تمدرس الأبناء، فيما تراجعت نسبة من يوجهون جزءا من دخلهم نحو تغيير أثاث البيت والترفيه، وهذا راجع إلى أن أغلب المبحوثين موظفون لدى القطاع العمومي أو لدى الخواص وبالتالي يعتمدون في دخولهم على الأجر فقط، مما يفسر الصعوبات التي يلاقونها في الوفاء بمتطلبات الحياة، وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (120.98) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (03) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (07.81)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى كفاية دخل المبحوثين للوفاء بمتطلبات الأسرة لصالح المؤكدين على كفايته لتلبية الحاجيات الأساسية من مأكل ولباس ومصاريف تمدرس الأبناء وعدم كفايته لتلبية الحاجيات الكمالية كتأثيث البيت والترفيه.

الجدول رقم (47): رضا المبحوثين عن دخلهم.

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	159	%39.8
لا	241	%60.2
المجموع	400	%100

نلاحظ من الجدول أعلاه أن اكبر نسبة من أفراد العينة عن دخلهم بنسبة 60.2% مقابل 39.8% من المبحوثين راضين عن دخلهم، ولعل هذا ما يفسر عدم قدرة أغلب أفراد العينة على تلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهم وكذا الحاجات الكمالية لدى البعض الأخر، وذلك بسبب تدني القدرة الشرائية لمعظم أفراد العينة من الموظفين الذين يعتمدون على الأجر في دخلهم، بالإضافة إلى فئة العينة.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـــ (16.81) هي أكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (03.84)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى رضا المبحوثين عن دخلهم لصالح غير الراضيين عن دخلهم.

الجدول رقم (48): أوجه صرف المبحوثين للدخل الزائد عن الحاجة الأساسية للأسرة.

الإجابة	نعم		لا		المجموع	
أوجه الصرف	ت	%	ت	%	ت	%
للادخار	240	%60	160	%40	400	%100
تغيير أثاث البيت	297	%74.2	103	%25.8	400	%100
تحسين نمط الاستهلاك	340	%85	60	%15	400	%100
قضاء عطلة عائلية	131	%32.8	269	%67.2	400	%100
للحاجيات الاستثنائية الأساسية	379	%94.8	21	%05.3	400	%100

من ملاحظة الجدول يتضح لنا بان معظم المبحوثين يؤكدون على أن الدخل الزائد عن الحاجة الأساسية للأسرة يتم صرفه في أوجه عديدة لعل من أهمها الوفاء بالالتزامات العائلية الاستثنائية (الأعياد، زيارة الأقارب، المساهمة في التضامن العائلي في حالة وفاة أو مصاب أخر) حيث بلغت نسبة من يرون بذلك 94.8% ونسبة 85% ممن يصرفون أموالهم الزائدة عن الحاجة في تحسين نمط الاستهلاك، ونسبة 74.2% ممن يصرفون أموالهم في تغيير أثاث البيت ونسبة 60% يوجهونه للادخار. في حين بلغت نسبة من يصرفون جزءا من دخلهم الزائد لقضاء عطلة عائلية 32.8% .

و مما سبق نستنتج أن اغلب أفراد العينة يوجهون جزءا من دخلهم الزائد نحو الوفاء بالمصاريف الاستثنائية العائلية، التي تعكس استمرار قيمة التكافل الاجتماعي في مجتمع الدراسة بالإضافة إلى التفكير في تحسين نمط الاستهلاك وما تجدر الإشارة إليه بخصوص هذه النتائج هو ظهور سلوك اقتصادي جديد يتمثل في النزعة الادخارية لدى أفراد العينة التي تعكس ظهورها ظهور فرص جديدة للاستثمار الخاص، وشراء عقارات، ومما ساعد على ظهور هذا السلوك الاقتصادي ظهور أوعية إدخارية واستثمارية جديدة.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (134.82) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (04) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (09.49)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أوجه صرف المبحوثين للدخل الزائد عن الحاجة الأساسية للأسرة لصالح المؤكدين على صرفه في الحاجيات الاستثنائية الأساسية وكذا تحسين نمط الاستهلاك.

الجدول رقم (49): تفكير المبحوثين في زيادة دخلهم وكيفية ذلك.

الإجابة	التكرار الكلي	(%)	الكيفية	التكرار الجزئي	(%)
نعم	123	%30.8	تغير العمل الحالي	33	%26.8
			التفكير في العمل الإضافي	64	%52
			ممارسة عمل حر	26	%21.2
			المجموع	123	%100
لا	277	%69.2			
المجموع	400	%100			

يبين هذا الجدول أن معظم المبحوثين لا يفكرون في زيادة دخلهم وتقدر نسبتهم بـــ 69.2% مقابل 30.8% ممن يفكرون في ذلك. حيث نجد نسبة 52% من بين هؤلاء يفكرون في القيام بعمل إضافي من اجل رفع دخلهم ونسبة 26.8% يفكرون في تغيير عملهم الحالي، ونسبة 21.32% يفكرون في ممارسة عمل حر.

وعليه؛ كن القول أن أكثر من ثلثي المبحوثين لا يفكرون في زيادة دخلهم، بتغيير عملهم الحالي، ولعل صعوبة الحصول على عمل أخر تزيد من صعوبة التفكير في تغيير العمل الحالي لكن هذا لا ينفي وجود فئة معتبرة (تقارب الثلث) ترغب في الرفع من دخلها بمختلف الطرق ومنها القيام بعمل إضافي أو ممارسة عمل حر، أو تغيير العمل الحالي، وتدل هذه المعطيات على تعقد الحياة الاقتصادية بمجتمع الدراسة، والتي تدفع بالسكان إلى التفكير في تحسين الدخل بمختلف الصيغ من أجل مواجهة الصعوبات الناجمة عن عدم تحقيق احتياجات الأسرة.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (59.29) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (03.84)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تفكير المبحوثين في زيادة دخلهم لصالح المؤكدين على تفكيرهم في ذلك عن طريق البحث عن عمل إضافي.

الجدول رقم (50): رأي المبحوثين في مدى كون الإنفاق على تعليم الأبناء من أعباء الأسرة.

الإجابة	التكرار	(%)
نعم	291	%72.8
لا	109	%27.2
المجموع	400	%100

يوضح الجدول أعلاه بان أغلبية أفراد العينة يعتبرون أن المصاريف الموجهة إلى تمدرس الأبناء أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الأسرة بـــ 72.8% مقابل نسبة 27.2% ممن لا يعتبرونه كذلك. وهذا يعني أن الأسرة أصبحت تعرف صعوبات كبيرة في توفير جميع احتياجات إفرادها، وخاصة حاجاتهم إلى التعليم، باعتباره من الضرورات التي يقتضيها العصر، وتعود هذه الصعوبة إلى ضعف الدخل أساسا ولارتفاع تكاليف التمدرس (ارتفاع أسعار الأدوات والكتب)، زيادة على المصاريف الإضافية التي تدفعها الأسر لقاء الدروس الخصوصية (دروس الدعم) التي أصبحت تنتشر بشكل سرطاني يهدد المنظومة التربوية، إن لم يتم تداركه بصفة استعجاليه.

ورغم جهود الدولة للتخفيف من عبء مصاريف التمدرس، بتمكين العائلات المعوزة من 3000 دج عن كل طفل متمدرس بمناسبة الدخول المدرسي من كل سنة، في إطار إجراءات التضامن الاجتماعي إلا أن الأمر يبقى كما هو بالنسبة لأغلب الأسر.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (82.81) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (03.84)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في مدى كون الإنفاق على تعليم الأبناء من أعباء الأسرة لصالح المؤكدين على ذلك.

الجدول رقم (51): أوقات شراء أسر المبحوثين للألبسة.

الإجابة	التكرار	(%)
في المناسبات فقط	324	%81
دون مناسبات	76	%19
المجموع	400	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن اكبر نسبة من المبحوثين يؤكدون على أنهم يقومون بشراء الألبسة في المناسبات فقط مقابل نسبة 19% ممن يقومون بشراء الألبسة كلما كانوا بحاجة إليها بدون مناسبة.

وتدل هذه النتائج على أن أربعة أخماس أسر المبحوثين يشترون الألبسة في المناسبات فقط وهي مناسبة عيد الفطر المبارك، وعيد الأضحى المبارك، وبمناسبة الدخول المدرسي، وهذا راجع لتعقد الحياة الاقتصادية.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (153.76) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (03.84)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أوقات شراء أسر المبحوثين للألبسة لصالح المؤكدين على شرائها في المناسبات فقط.

الجدول رقم (52): أماكن اقتناء أسر المبحوثين لاحتياجاتها.

الإجابة	التكرار	(%)
السوق	192	%48
المحلات	96	%24
حسب الظروف	112	%28
المجموع	400	%100

يوضح الجدول أن اكبر مسبة من اسر المبحوثين تقتني احتياجاتها من الأسواق اليومية بالمدينة وتقدر بـــ 48% وتليها نسبة 28% ممن يقتنون احتياجاتهم حسب الظروف (أي من السوق اليومي ومن المحلات)، في حين سجلت نسبة 24% من المبحوثين الذين يقتنون احتياجاتهم من المحلات.

ويمكن تفسير حرص أغلبية الأسر على اقتناء احتياجاتهم من الأسواق اليومية نظرا لانخفاض أسعارها، وتنوع البضائع مما يجعلها في متناول الأسرة ذات الدخل الضعيف، أما العائلات ذات الدخل العالي فتقتني احتياجاتها من المحلات، بغض النظر عن سعرها.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (39.68) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (05.99)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أماكن اقتناء أسر المبحوثين لاحتياجاتها لصالح المؤكدين على شرائها في الأسواق الشعبية.

الجدول رقم (53): اعتقاد المبحوثين بضرورة اقتناء التكنولوجيات الحديثة في الوقت الراهن.

الإجابة	التكرار الكلي	(%)	السبب	التكرار الجزئي	(%)
نعم	348	%87	مسايرة التطور	277	%69.3
			توفير الوقت والجهد	71	%17.7
			المجموع	288	%100
لا	52	%13			
المجموع	400	%100			

من خلال قراءة بيانات الجدول أعلاه، يتضح أن اغلب أفراد عينة الدراسة يرون بان اقتناء التكنولوجيات المنزلية أصبح ضروريا في الوقت الراهن، وذلك بنسبة 87% مقابل 13% يرون بعدم ضرورتها. ويفسر المبحوثون الذين رأوا بضرورة اقتناء الأسر للتكنولوجيات المنزلية، لمسايرة التطور 69.3%، ولما توفره من وقت وجهد 17.7% .

وتعني هذه المعطيات اتجاه الأسر في مجتمع البحث نحو الأخذ بأساليب التفكير الاقتصادي التي تتوافق مع توجهها نحو العصرنة، حيث أن اقتناء واستعمال التكنولوجيات المنزلية (آلات الطبخ، الثلاجات آلات الغسيل، وآلات كي الملابس، وتسريح الشعر، والمكنسة الكهربائية، الفرن الكهربائي وألعاب الفيديو) من شانه أن يغير من أسلوب معيشة الأسرة، ويساعد على التوافق بين عمل المرأة وقيامها بشؤون بيتها دون عناء، فضلا عن كونه يشير إلى اتخاذ الأسر لأسباب العصرنة والحداثة، وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (219.04) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (03.84)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى اعتقاد المبحوثين بأن شراء التكنولوجيات المنزلية أصبح ضروريا في الوقت الراهن لصالح المؤكدين على ذلك لمسايرة التطور الحاصل.

الجدول رقم (54): حرص المبحوثين على اقتناء الوسائل التكنولوجية الحديثة للاتصال وسبب ذلك.

الإجابة	التكرار الكلي	(%)	السبب	التكرار الجزئي	(%)
نعم	288	%72	لتسهيل عملية الاتصال	83	%28.8
			لمسايرة التطور الحاصل	55	%19.1
			لتسهيل ومسايرة	150	%52.1
			المجموع	288	%100
لا	112	%28			
	400	%100			

يبين هذا الجدول أن معظم المبحوثين حريصون على اقتناء وسائل الاتصال الحديثة (الهاتف النقال الهوائي المقعر، بطاقات الاشتراك في القنوات الفضائية والانترنيت) وتقدر نسبتهم بـــ 72%، حيث أجاب 52%، منهم بان هذه الأجهزة تسهل عملية الاتصال وتساير التطور فيما أجاب 28.8% بأن هذه الأجهزة تسهل عملية الاتصال. في حين بلغت نسبة من أجابوا أن هذه الأجهزة تسير التطور الحاصل بـــ 19.1% في حين بلغت نسبة من لا يرون ضرورة في اقتناء وسائل الاتصال الحديثة 28% .

وتنسجم هذه النتيجة مع سابقتها حيث تؤكد تجاه الأسر في مجتمع الدراسة نحو اقتناء الوسائل الحديثة للاتصال، نظرا لأهميتها وحويتها في الوقت الراهن خاصة إذا علمنا النقص الفادح في فضاءات الترفيه بالمدينة.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (77.44) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (03.84)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى حرص المبحوثين على اقتناء الوسائل التكنولوجية الحديثة لصالح الحريصين على اقتنائها لتسهيل عملية الاتصال وكذا مسايرة التطورات الحاصلة.

- **استخلاصات:**

كشف التحليل الإحصائي أثر برامج التنمية على تغير بعض أنساق القيم الاقتصادية عن بعض المعطيات نلخصها فيما يلي:

1- كشفت الدراسة عن استمرار الأجر كمورد وحيد للدخل – تقريبا– في مجتمع الدراسة، وهذا مما زاد من صعوبة الحياة اليومية للفئات الاجتماعية التي تعتمد على الأجر فقط مما اثر سلبا على أوجه الإنفاق الذي يكاد يقتصر على الضروريات (المأكل والمشرب) وتغطية نفقات تمدرس الأبناء.

2- كشفت الدراسة عن ظهور بعض أنماط وأساليب الاستهلاك الجديدة لمجتمع الدراسة، ومنها اقتناء التكنولوجيات المنزلية، وسائل الاتصال الجديدة، بالإضافة إلى الإنفاق على مستلزمات الأسرة الأساسية، سعيا لتحقيق مستوى معيشي أفضل.

3- كشفت الدراسة عن ظهور بعض الأفكار الاقتصادية، مثل التحول نحو السلوك الادخاري كقيمة اقتصادية جديدة لتعكس التحول النوعي الذي طرا على الحياة الاقتصادية بمجتمع الدراسة نتيجة للتحول نحو الاستثمار في جميع المجالات، ويفضل ما تتيحه القوانين سارية المفعول في مجال تنظيم وتنشيط الحياة الاقتصادية.

وعليه؛ فان هذه التغيرات التي حدثت على مستوى النسق الاقتصادي، تشير إلى تحول النسق القيمي في مجتمع الدراسة تحت تأثير عامل توطين مشروعات وبرامج التنمية به.

4- التنمية والتغير في نسق القيم السياسية:

حاولت الدراسة في هذا المقام بحث أوجه التغير في النسق السياسي بمجتمع الدراسة، تحت تأثير توطين برامج ومشروعات التنمية به، حيث كشفت الدراسة الميدانية في هذا الخصوص على ما يلي:

الجدول رقم (55): رأي المبحوثين في مدى توفر الأحياء على الخدمات الضرورية.

الإجابة	التكرار	(%)
نعم	339	%84.8
لا	61	%15.2
المجموع	400	%100

توصلت الدراسة إلى تأكيد أفراد العينة على توفر الخدمات الضرورية بالحي بنسبة 48.8%، مقابل 15.2% ممن رأوا بعدم توفرها.

وعليه؛ يمكن القول أن أكثر من أربعة أخماس (5/4) المبحوثين يؤكدون على توفر الخدمات الضرورية في الأحياء التي يقيمون بها، ويعود ذلك إلى استفادة البلدية من مشاريع تنموية بداية من مطلع السبعينات في جميع مجالات الحياة الاجتماعية بالإضافة إلى مشاريع التحسين الحضري لإعطاء الوجه اللائق للمدينة.

وقد تبين من خلال مقابلتنا للمبحوثين وكبار السن، بأن المرافق ما فتئت تتحسن سنة بعد سنة، لكنهم أكدوا على عدم كفايتها بسبب الضغط السكاني.

بالإضافة إلى تردي الخدمات وسوء المعاملة.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (193.21) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (03.84)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في مدى توفر الأحياء على الخدمات الضرورية لصالح المؤكدين على توفر أحيائهم على الخدمات الضرورية.

الجدول رقم (56): اهتمام المسؤولين المحليين بتطوير الحي وتوفير الخدمات به.

الإجابة	التكرار	(%)
نعم	283	%70.8
لا	117	%29.2
المجموع	400	%100

تشير معطيات الجدول أعلاه بأن المسؤولين المحليين يولون اهتماما بالحي، حيث بلغت نسبة من أجابوا بذلك 70.8% مقابل نسبة 29.2% ممن يرون عكس ذلك، حيث أكدوا من خلال المقابلات على أن المسؤولين المحليين لا يعيرون أدنى اهتمام بالحي.

وعليه؛ يمكن القول بأن ثلاثة أرباع المبحوثين-تقريبا- يؤكدون على اهتمام المسؤولين المحليين بالحي وهذا بالنظر إلى استفادة البلدية من مشاريع عديدة ذات صلة بحياة المواطن بالمدينة.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة $كا^2$ المحسوبة المقدرة بـــ (68.89) هي أكبر من $كا^2$ المجدولة عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (03.84)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في مدى اهتمام المسؤولين المحليين بتطوير الحي وتوفير الخدمات به لصالح المؤكدين على اهتمامهم بذلك.

الجدول رقم (57): انخراط المبحوثين في الأحزاب السياسية والسبب في عدم الانخراط.

الإجابة	التكرار الكلي	(%)	السبب	التكرار الجزئي	(%)
نعم	61	%15.2			
لا	339	%84.8	عدم الاهتمام بالسياسة	82	%24.2
			الاهتمام بالحياة اليومية أفضل	34	%10
			عدم الاقتناع ببرامج الأحزاب	223	%65.8
			المجموع	339	%100
المجموع	400	%100			

يوضح هذا الجدول أن معظم المبحوثين غير منخرطين في أحزاب سياسية بنسبة تقدر بـــ 84.8%، وقد برر هؤلاء عدم انخراطهم بعدم الاقتناع ببرامج الأحزاب السياسية بنسبة 65.8%، فيما أبدى آخرون (نسبة 24.2%) عدم اهتمامهم بالسياسة مطلقا وبالتالي عدمن الانخراط في الأحزاب السياسية، فيما برز البعض الآخر (بنسبة 10%) عدم انخراطهم في الأحزاب السياسية بسبب تفضيلهم الاهتمام بهموم المعيش اليومي فيما لم تتعد نسبة المنخرطين ضمن أحزاب نسبة المنخرطين ضمن أحزاب بنسبة 15.2%.

وما يمكن استنتاجه من هذه المعطيات هو أن أغلبية أفراد العينة أبدوا عدم اهتمام بالانخراط بالأحزاب السياسية، بل أن بعضهم أبدى عدم الاهتمام بالسياسة مطلقا، فيما فضل البعض الآخر، توجه اهتمامه بالمعيش اليومي بدلا من هموم السياسة، وتدل هذه النتائج أيضا على أنه رغم مرور عشريتين على قرار التعددية السياسة في الجزائر، ورغم زخم الساحة بالتشكيلات السياسية (الأحزاب) إلا أنها ظلت بعيدة عن استقطاب مناضلين إلى صفوفها، خاصة خلال الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد خلال العشرية الماضية التي أفقدت الأحزاب مصداقيتها السياسية والجماهرية، كما يمكن تفسير الفروق عن

الانخراط في الأحزاب السياسية بتوجيهه الاهتمام أكبر بظروف المعيشة، وعدم الاكتراث بالأمور السياسية ومنها الانخراط في صفوف التشكيلات السياسية المعتمدة.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (193.21) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (03.84)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى انخراط المبحوثين في الأحزاب السياسية لصالح غير المنخرطين بسبب عدم اقتناعهم ببرامجهم المقدمة.

الجدول رقم (58): مشاركة المبحوثين في عملية التصويت في الانتخابات.

الإجابة	التكرار الكلي	(%)	السبب	التكرار الجزئي	(%)
نعم	148	%37			
لا	252	%63	لا فائدة في عملية التصويت	78	%31
			الانتخابات لن تغير شيئا	110	%43.7
			عدم الاقتناع ببرامج المرشحين	64	%25.3
			المجموع	252	%100
المجموع	400	%100			

يبين هذا الجدول أن معظم المبحوثين يعزفون عن المشاركة في عملية التصويت، وتقدر نسبتهم بـــ63% وقد تعددت آراء من أبدوا تحفظهم عن المشاركة في عملية التصويت بخصوص سبب ذلك حيث يرى أغلبهم 43.7% بأن عملية الانتخاب لن تغير شيئا، في حين يرى آخرون بنسبة 31% بعدم جدوى من عملية التصويت (لا فائدة منها)، أما من صرحوا بعدم اقتناعهم ببرامج المترشحين فقد بلغت نسبتهم 25.3%.

هذا وقد بلغت من صرحوا بمشاركتهم في عملية التصويت 37%، وهي نسبة مقبولة في نظرنا بالنظر إلى حداثة التجربة التعددية في الجزائر، والظروف الصعبة التي رافقت تطبيقها خاصة في سنواتها الأولى.

وما يمكن الإشارة إليه أيضا أنه ثبت من خلال المقابلات التي أجريت مع المبحوثين أن أغلبهم شاركوا في الاستفتاء حول الوئام المدني، والمصالحة الوطنية والانتخابات الرئاسية.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (27.04) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (03.84)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى مشاركة المبحوثين في عملية التصويت في الانتخابات لصالح غير المشاركين لاعتقادهم أن الانتخابات لن تغيرا شيئا من واقعهم.

الجدول رقم (59): انخراط المبحوثين في الجمعيات.

الإجابة	التكرار الكلي	(%)	السبب	التكرار الجزئي	(%)
نعم	65	%16.2			
لا	335	%83.8	عدم الاقتناع بجدوى العمل الجمعوي	43	%12.8
			الجمعيات لا تقدم خدمة للمجتمع	82	%24.5
			الاهتمام بشؤوني الخاصة أفضل	210	%62.7
			المجموع	335	%100
المجموع	400	%100			

وفي نفس سياق العزوف عن الانخراط في الأحزاب السياسية، توصلت الدراسة الميدانية إلى أن أغلبية المبحوثين أبدوا تحفظهم عن الانخراط في الجمعيات بنسبة 83.3%، وقد برر هؤلاء سبب تحفظهم بالتفرغ للاهتمام بالشؤون الخاصة بنسبة 62.7%، تليها فئة من يرون بأن الجمعيات لا تقدم خدمة

للمجتمع بنسبة 24.5%، في حين بلغت نسبة من أبدوا عدم اقتناع بجدوى العمل الجمعوي 12.8%، أما من أبدوا حرصهم على الانخراط في الجمعيات فقد بلغت نسبتهم 16.2%.

وتدل هذه النتيجة على أن العمل الجمعوي، وإن حقق انتشارا مجاليا، إلا أنه لم يستقطب المواطنين للانخراط في صفوف الجمعيات، ويعد عامل "الاهتمام بالشؤون الخاصة" سببا محوريا لعزوف الناس على الانخراط في الجمعيات.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (182.25) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (03.84)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى انخراط المبحوثين في الجمعيات لصالح غير المنخرطين لاهتمامهم بشؤونهم الخاصة.

الجدول رقم (60): وجود/أو عدم وجود لجنة الحي.

الإجابة	التكرار	(%)
نعم	267	%66.8
لا	133	%33.2
المجموع	400	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين يؤكدون على وجود لجنة في الحي الذي يقيمون به، بنسبة 66.8% مقابل نسبة 33.2% ممن أكدوا على عدم وجودها ويعود سبب لجان بالأحياء، لكون لجان الحي، ينص عليها القانون، وهي هيئة طوعية معترف بها من قبل السلطات المحلية، ولها طابع قانوني، ومهام محددة بموجب قانون، حيث تقوم بدور الوسيط بين المواطن والسلطة المحلية، ومن مهامها نقل انشغالات المواطن، إلى السلطات والمساهمة في حلها.(لجان السكن مثلا)

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (44.89) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (03.84)، وهذا ما يعني أنه

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى وجود لجان في الأحياء التي أجريت فيها الدراسة الميدانية لصالح المؤكدين على وجودها.

الجدول رقم (61): مساهمة لجنة الحي في حل المشكلات وترقية الحي.

الإجابة	التكرار الكلي	(%)	السبب	التكرار الجزئي	(%)
نعم	188	%70.4			
لا	79	%29.6	أعضائها يهتمون بمصالحهم فقط	31	%39.2
			هيمنة الإدارة على مهامها	13	%16.5
			دورها محدود جدا	70	%8.90
			نقص الإمكانيات	28	%35.4
			المجموع	79	%100
المجموع	267	%100			

يبين هذا الجدول أن معظم المبحوثين يؤكدون على مساهمة لجان الأحياء في حل المشكلات وترقية الحي، وتقدر نسبتهم بـــ70.4% مقابل نسبة 29.6% ممن أكدوا عكس ذلك. ويرجعون ذلك إلى اهتمام أعضائها بمصالحهم فقط بنسبة 35.4% ونقص الإمكانيات بنسبة 35.4% وهيمنة الإدارة على مهامها بنسبة 16.5%، ونسبة 08.9% ممن يرون بمحدودية دورها.

وما يمكن استنتاجه من هذه المعطيات هو أن رغم تأكيد المبحوثين على مساهمة لجان الحي في حل المشكلات، وترقية الحي، ولكن هذا لا ينبغي وجود أكثر من ربع المبحوثين ممن أكدوا على أن لجنة الحي لا تساهم في حل المشكلات وترقية الحي، حيث يلاحظ خروج هذه اللجان عن نطاق المهام الموكلة لها وتحولها إلى جمعيات مصلحية، وإلى عصب محلية تعمل على تحقيق مصالح مشبوهة، وفي

إطار تشويه الريبة والشك حول مصداقية مهامها (لجان السكن وتوزيع المساعدات الاجتماعية ومنحة التضامن) بالإضافة إلى هيمنة الإدارة على هذه الجمعيات، مما أفقدتها المصداقية لدى المواطنين.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (44.50) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (03.84)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى مساهمة لجنة الحي في حل المشكلات وترقية الحي لصالح المؤكدين على مساهمتها في ذلك.

الجدول رقم (62): استشارة المسؤولين المحليين والمنتخبين السكان في اختيار مشاريع بالحي.

الإجابة	التكرار	(%)
نعم	102	%25.5
لا	298	%74.5
المجموع	400	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من المبحوثين يؤكدون على أن المسؤولين المحليين والمنتخبين يستشيرون السكان في اختيار المشاريع في الحي الذي يقيمون به وتقدر بنسبة 74.5% مقابل نسبة 25.5% من المبحوثين، الذين أكدوا على أن المسؤولين المحليين والمنتخبين لا يأخذون برأي السكان في اختيار المشاريع التي تقام بالحي.

وعليه؛ يمكن القول بأن ثلاثة أرباع المبحوثين يؤكدون على أن المسؤولين المحليين والمنتخبين يستشرون السكان في اختيار المشاريع بالحي، وذلك عن طريق الاتصال بالفعاليات الموجودة بالحي (لجان الحي، كبار السن، القيادات الفاعلة) وتحديد أولويات المشاريع المدرجة ضمن مخططات التنمية.

وما يؤكد ذلك هو وجود فروق دالة لكون قيمة كا^2 المحسوبة المقدرة بـــ (96.04) هي أكبر من كا^2 المجدولة عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـــ (03.84)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استشارة المسئولون المحليون والمنتخبون السكان في اختيار المشاريع في الأحياء التي أجريت فيها الدراسة الميدانية لصالح المؤكدين على عدم استشارتهم للسكان.

- **استنتاجات:**

من خلال عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية حول أثر برامج التنمية على تغير نسق القيم السياسية يمكن استخلاص ما يلي:

1- حرص السلطات (البلدية خاصة) على إعطاء الوجه اللائق للمدينة من خلال وضع مخططات تنموية (المخططات والمخططات القطاعية) البلدية للتنمية PCD.

وذلك بانجاز هياكل قاعدية وخدمية وتطوير ما هو موجود من أجل خدمة المواطن، انطلاقة من قناعة سياسية (بحسب تصريح رئيس البلدية في مقابلة حرة أجريت معه للوقوف على رؤيته السلطات المحلية حول التنمية بالمدينة، ما تحقق، وما هو مخطط). وقد ثبت ذلك من خلال نتائج الدراسة الميدانية، حيث أكد المبحوثون على توفر الخدمات بالمدينة، لكنهم تحفظوا على كفايتها، وتدني خدمتها وخاصة ما يتعلق منها بالعنصر البشري (سوء المعاملة)، وهي ظاهرة تشوب المصالح العمومية بمجتمع الدراسة على وجه العموم.

2- أما بخصوص الانخراط في العمل السياسي (الأحزاب السياسية) والجمعوي (الجمعيات التطوعية) فقد أظهرت الدراسة الميدانية عزوف المبحوثين عن المشاركة في الحياة السياسية، وما يظهر ذلك عزوفهم عن الانخراط في الأحزاب السياسية، وعن المشاركة في التصويت في الانتخاب وقد ثبت من خلال مقابلاتنا مع المبحوثين أن هذه الوضعية لا تعكس موقفا رافضا من التعددية السياسية، أو من الانتخابات كعملية ديمقراطية تعكس الحريات الفردية والجماعية، إنما لها علاقة بتوجيه الاهتمام بالأمور السياسية. حيث يعزى العزوف عن الانخراط في العملية السياسية إلى إيلاء ظروف المعيش اليومي (الشغل، الدخل، التمدرس، الخدمات الصحية، مستقبل الأبناء....الخ) أهمية قصوى أكثر من العمل السياسي، وحيث أن الحياة لسياسية لم تكشف بعد عن حيويتها وديناميكيتها لدرجة تسمح لها باستقطاب المواطنين حيث أن الأحزاب السياسية لا تعتمد التكوين السياسي للمناضلين، ولا تحرص على بلورة برامج واضحة المعالم تسمح باستقطاب كفاءات لصفوفها، اللهم إلا في مناسبات معينة تكاد تقتم على المواعيد الانتخابية (برامج انتخابية مثالية، عوض برامج سياسية طويلة المر).

مما يجعلنا نعتقد بأن الظروف السياسية التي عرفتها البلاد، حيث لمسنا (من خلال المقابلات) تثمينا لها، إنما مرده توجيه الاهتمام نحو ظروف المعيشة بصفة أساسية. كما أن الظروف التي لا بست تطبيق هذه التجربة في بدايتها لم تسمح ببلورة تجربة نموذجية تلقى قبولا وانخراطا من طرف المواطنين.

ثانيا: تفسير نتائج الدراسة

نعرض فيما يلي أهم الاستنتاجات التي انتهت إليها الدراسة، حول اثر التنمية على تغير نسق القيم الاجتماعية في مجتمع محلي

فقد تبين من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على عينة موزعة عبر أربعة أحياء بمدينة سطيف تمثل مجتمعا محليا باعتباره إطارا للتفاعل وتبادل الخبرات الاجتماعية وذلك بغرض الكشف عن مظاهر التغيير في نسق القيم الاجتماعية، تحت تأثير توطين برامج ومشروعات التنمية به.

حيث عرفت المدينة بعد الاستقلال حركية تنموية، وتوسعا عمرانيا كبيرا، واتساعا في نشاطاتها الاقتصادية والتجارية والخدمية، وعرفت توافد أعداد كبيرة من العناصر السكانية التي استقرت بها سعيا للاستفادة من الخدمات المتوفرة به، خاصة خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.

وكان من الطبيعي أن تؤدي هذه الحركية التنموية بمجتمع الدراسة إلى أحداث سلسلة من التغيرات على صعيد الحياة الاجتماعية بصفة عامة، وخاصة تغير بعض انساق القيم الاجتماعية، حيث تمظهرت هذه التغيرات أساسا على مستوى نسق التفاعل الاجتماعي والنسق الأسري والنسق الاقتصادي، والنسق السياسي، كما كشفت الدراسة، كما سبق عرض نتائجها عن تعدد النسق القيمي بمجتمع البحث، ليعكس تباينا بنائيا ووظيفيا، فلقد توصلت الدراسة إلى ظهور ملامح جديدة للتفاعل الاجتماعي، حيث قلت درجة العلاقات القرابية، لتقتصر على تبادل الزيارات بفعل عامل ضيق السكن، كما تراجعت العلاقات بالموطن الأصلي بالنسبة للنازحين نحو المدينة حيث أصبحت تقتصر على الزيارات في المناسبات فقط.

كما دلت الدراسة الميدانية على نمو صداقات جديدة مبنية على المصلحة، والزمالة والهواية، لتعكس روح التسامح التي أصبحت تسم المجتمع. كما توصلت الدراسة أيضا إلى تراجع القيم المتعلقة بالعادات والتقاليد وتراجع السلطة التقليدية (كبار السن، المجالس العرفية) لصالح تعزيز سلطة القانون، فيما لقيت السلوكات الانحرافية لدى الشباب، وظهور بعض أنماط التفكير مثل الهجرة إلى الخارج استهجانا ورفضا، رغم ارتباطها بظروف موضوعية مثل البطالة وعدم كفاية آليات التكفل بفئة الشباب، كما تغيرت أسس التقدير الاجتماعي، ببروز معيار الثروة والملكية والمال والمهنة والنفوذ الإداري والسياسي بدلا من الانتماء العائلي والمستوى التعليمي.

كما كشفت الدراسة عن تحولات في النسق الأسري ومنها الاتجاه نحو نمط الأسرة النووية الأكثر توافقا مع الواقع الاجتماعي الجديد، والأخذ بأسلوب تنظيم النسل مع استمرار ارتفاع معدل الخصوبة إلى جانب تغير بعض مراكز وادوار أعضاء الأسرة (الزوجة والأبناء) بظهور قيم المشاركة في اتخاذ القرارات، وتدبير شؤون البيت، مما عزز دور المرأة، وتغير نسق التفاعل الأسري بفعل التحول نحو الديمقراطية العائلية، وظهور النزعة الاستقلالية أو التفردية للأبناء كحقهم في اختيار التخصص العلمي، والمهنة، وشريك الحياة.

كما كشفت الدراسة أيضا عن تغيرات في النسق الاقتصادي حيث أظهرت أن برامج ومشروعات التنمية قد أدت إلى تحولات في أنماط المعيشة وأنماط ومجالات الاستهلاك . في ظل صعوبات يلاقيها أفراد المجتمع (بحسب أفراد العينة) في الوفاء بمتطلبات الأسرة من الاحتياجات الأساسية (المأكل والملبس) والحاجات الكمالية (اقتناء الأثاث والترفيه) فضلا عن ظهور بند آخر للصرف يتمثل في مصاريف تمدرس الأبناء التي أصبحت عبئا على الأسرة في الوقت الراهن، وحسب معطيات الدراسة ومعايشتنا للواقع بمجتمع الدراسة سجلنا اتجاه الأسر نحو الأخذ بالوسائل التكنولوجية الحديثة في تأثيث البيت والأخذ بوسائل الاتصال الحديثة لمسايرة التطور مما يعكس تغييرا قيميا، كما أن التحولات الاقتصادية التي رافقتها عمليات تنموية واسعة النطاق أدت إلى ظهور قم اقتصادية جديدة ومنها قيم الادخار.

وفي سياق تصديها لمظاهر التغير في النسق السياسي، توصلت الدراسة إلى انه رغم إقرار التعددية الحزبية، وحرية تشكيل الجمعيات وتثبيت المسارات الانتخابية إلا أنها توصلت إلى عزوف الأفراد في

مجتمع الدراسة عن الانخراط في الأحزاب السياسية والجمعيات الطوعية وعن المشاركة في التصويت في الانتخابات، التي تعود إلى عدم الاقتناع ببرامج الأحزاب السياسية وعدم الاكتراث بجدوى العمل السياسي، وتوجيه اهتمام المبحوثين نحو الأمور الخاصة وخاصة الظروف المعيشية.

وللتأكد من اثر برامج ومشروعات التنمية على تغير نسق القيم الاجتماعية بمجتمع الدراسة، يتعين مناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة، لإثبات مدى صدقيتها في ما يلي:

1- تفسير نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات:

أ- تفسير نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الأولى: التي مؤداها:

" تؤدي برامج ومشروعات التنمية بالمجتمعات المحلية إلى تغير نسق التفاعل الاجتماعي بها"

تشير المعطيات الواقعية والبيانات الإحصائية التي عرضناها إلى ما يلي:

توصلت الدراسة إلى أن أكثر من ثلثي المبحوثين لديهم أقارب بالمدينة، وأكثر من ثلثي هؤلاء يتبادلون الزيارة مع أقاربهم، وما يؤكد ذلك هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى وجود أقارب المبحوثين بالمدينة لصالح المؤكدين على وجود أقارب لهم ويتبادلون معهم الزيارة.

كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن ثلاثة أرباع المبحوثين يحرصون على إقامة علاقات صداقة بالحي الذي يقيمون فيه ولكن هذه العلاقة تختلف عن طيعة العلاقة التي تربط الأفراد في المجتمعات التقليدية حيث أن الصيغة الجديدة للعلاقة هي علاقات الجيرة والزمالة في العمل والاشتراك في نفس الهواية وما يؤكد ذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى حرص أفراد العينة على تكوين علاقات صداقة بالحي الذي يقيمون فيه خاصة مع الجيران الذين تربطهم بهم علاقات الاحترام والمودة .

كما كشفت الدراسة أيضا على تراجع العلاقة التقليدية التي تربط الأفراد النازحين نحو المدينة بمكان إقامتهم الأصلي، حيث لم تعد تربطهم به سوى الزيارات في المناسبات، وما يؤكد ذلك فروق ذات دلالة إحصائية في مدى زيارة أفراد العينة النازحين لمكان إقامتهم الأصلي لصالح الذي يزورونه وفي المناسبات فقط .

وفي سياق الكشف عن طبيعة علاقات التفاعل الاجتماعي توصلت الدراسة إلى أن أكثر من نصف المبحوثين تربطهم علاقات وثيقة مع الجيران ومما يؤكد ذلك هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية في طبيعة العلاقة بين المبحوثين وجيرانهم لصالح المؤكدين على وثوق العلاقات فبما بينهم .

وبخصوص الاتجاه نحو التحرر من سلطان العادات والتقاليد، ثبت من خلال الدراسة الميدانية أن ثلاثة أرباع المبحوثين يعتقدون أن الناس لا يراعون العادات والتقاليد في تصرفاتهم وسلوكياتهم داخل الحي.

وما يؤكد ذلك وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في مدى استمرار مراعاة الناس للعادات والتقاليد في تصرفاتهم وسلوكياتهم بالحي، لصالح المؤكدين على عدم مراعاة الناس للعادات والتقاليد في تصرفاتهم وسلوكياتهم .

ومما يدل على تراجع السلطة التقليدية ممثلة بسلطة كبار السن، توصلت الدراسة إلى أن أكثر من أربعة أخماس المبحوثين يؤكدون على تراجع سلطة كبار السن بالحي، ومما يؤكد ذلك هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى اعتقاد سلطة المبحوثين باستمرار سلطة كبار السن بالحي لصالح المؤكدين على زوال سلطة كبار السن .

ومما يؤكد تراجع السلطة التقليدية، ما أكدته الدراسة، فيما يتعلق بسبب التزام الناس بالآداب العامة الذي يرجع حسب ما أكده ثلث أفراد العينة إلى الخوف من الردع القانوني والثلث الأخر يرجعه إلى الخوف من كلام الناس، وما يؤكد ذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في سبب الالتزام بالآداب العامة، لصالح المؤكدين على خوفهم من الردع القانوني .

أما بخصوص الموقف من السلوكات الانحرافية في أوساط الشباب فقد أكدت الدراسة استهجانا ورفضا لهذه السلوكيات، والحكم عليها بأنها سلوكيات مذمومة اجتماعيا ودينيا في المقام الأول وتشكل خطرا على الصحة والمال في المقام الثاني، كما تشكل خطرا على الأمن العمومي وما يؤكد ذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين حول مدى انتشار بعض السلوكيات الانحرافية في أوساط الشباب لصالح المؤكدين على انتشارها وبأنها سلوكات مذمومة اجتماعيا ودينيا .

كما أكدت الدراسة على أن كل المبحوثين –تقريبا– يعتقدون بان هناك عدة أسباب تجعل الشباب الجزائري يرغب في الهجرة إلى الخارج، لعل من أهمها تفشي ظاهرة البطالة، وحالة اليأس التي يعيشها الشباب أمام عدم تكفل السلطات المعنية بانشغالاتهم ومشكلاتهم، ومما يؤكد ذلك وجود فروق

ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين حول أسباب رغبة الشباب في الهجرة إلى الخارج لصالح المؤكدين على تفشي ظاهرة البطالة ويأس الشباب من مستقبلهم وكذا عدم تكفل السلطات المعنية بانشغالاتهم .

أكدت الدراسة اختلافا واضحا في أسس تقدير الناس لبعضهم البعض بين الماضي والحاضر بحيث نجد أساس التقدير الاجتماعي في الماضي يعتمد بالدرجة الأولى على الانتماء العائلي ثم المستوى التعليمي في حين يعتمد في الحاضر على الثروة والملكية ثم على المركز المهني (الإداري)، والنفوذ السياسي وما يؤكد ذلك، وجود فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين حول أساس تقدير الناس لبعضهم البعض في الماضي لصالح المؤكدين على الانتماء العائلي، وفي الحاضر لصالح المؤكدين على الثروة والملكية .

أكدت الدراسة على تحسن في أداء المصالح الإدارية العمومية لكن هذا لا ينفي وجود أكثر من ثلث المبحوثين يشتكون من مواجهتهم لبعض الصعوبات في التعامل مع هذه المصالح، خاصة ما يتعلق بعدم كفايتها، وسوء المعاملة والمحسوبية، ومما يؤكد ذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى مواجهة المبحوثين لصعوبات عند تعاملهم مع المصالح الإدارية، لصالح المؤكدين على عدم مواجهتهم لصعوبات .

وما يؤكد التحول نحو سيادة وسائل الضبط الرسمي تأكيد أكثر من خمسي المبحوثين على أن الخلافات التي تقع في الحي يتم حلها باللجوء اللى السلطات المعنية، ومما يؤكد ذلك هو وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في كيفية حل الخلافات التي تقع لصالح المؤكدين على اللجوء إلى السلطات المحلية في هذا الشأن.

مما سبق نستنتج أن نسق التفاعل الاجتماعي بمجتمع الدراسة قد تغير وهذا ما يدعم صحة الفرضية الأولى، وبالتالي يمكن القول أن الفرضية الأولى محققة وبدرجة عالية.

ب- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثانية: التي مؤداها :

" تؤدي برامج ومشروعات التنمية بالمجتمعات المحلية إلى تغير نسق القيم الاسرية بها "

فقد أكدت نتائج الدراسة الميدانية على ما يلي :

– بخصوص الاستقلالية العائلية أكد اكثر من ثلثي المبحوثين اقامتهم في بيوت مستقلة عن الوالدين، وارجعوا ذلك إلى ضيق السكن بالدرجة الأولى، ولتفادي الخلافات العائلية في المقام الثاني ومما يؤكد ذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في كيفية إقامة المبحوثين لصالح المقيمين في بيوت مستقلة بسبب ضيق السكن.

أكدت الدراسة أن ثلثي المبحوثين – تقريبا – من المتزوجين يتبعون أسلوب تحديد النسل وأكثر من نصفهم يتبعون هذا الأسلوب بسبب صعوبة الحياة، والربع منهم بالتقريب بالتمكن من تربية وتعليم الأبناء، وما يؤكد ذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى إتباع المبحوثين لأسلوب تنظيم النسل لصالح المؤكدين على ذلك، لاعتقادهم بصعوبة الحياة .

أكدت الدراسة على أن أكثر من ثلثي المبحوثين يوافقون على خروج المرأة للعمل لكنهم يضعون شروطا لذلك، كاشتراط أن يكون العمل محترما، وغير مرهق ولا يؤثر على التزاماتها الزوجية والعائلية، أما بخصوص سبب الموافقة على ذلك فهو مساعدة الزوج ماديا وما يؤكد ذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول رأي المبحوثين في خروج المرأة إلى العمل، لصالح الموفقين على ذلك بشروط، ولمساعدة زوجها ماديا .

أكدت الدراسة على أن ثلثي المبحوثين بالتقريب يؤكدون على مشاركة المرأة في تدبير شؤون الأسرة خاصة ما يتعلق برعاية الأبناء وتربيتهم، وما يؤكد ذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى اشتراك الزوجة في تدبير شؤون الأسرة لصالح المؤكدين على مشاركتها، خاصة ما يتعلق برعاية الأبناء وتربيتهم .

خلصت الدراسة إلى أن هناك تباينا في آراء المبحوثين حول الأسلوب الأنسب لتنشئة وتوجيه وتربية الأبناء في الوقت الراهن، حيث يرى أكثر من نصف عدد المبحوثين في الحوار الأسلوب الأنسب لذلك، وأكثر من ثلثهم يعتقدون أن اللين واللطف هو الأسلوب النسب لتنشئة الأبناء، وما يؤكد ذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في الأسلوب المناسب لتنشئة الأبناء وتوجيههم في الوقت الراهن لصالح المؤكدين على ضرورة الحوار معهم .

وفي نفس الاتجاه أكد المبحوثين على امتلاك الأبناء في الوقت الراهن لمجموعة من الحقوق منها: الحق في اختيار المهنة والتخصص الدراسي وشريك الحياة، ومما يؤكد ذلك وجود فروق ذات دلالة

إحصائية في رأي المبحوثين في مدى امتلاك الأبناء لبعض الحقوق في الوقت الراهن، لصالح المؤكدين على امتلاكهم لحق اختيار المهنة والتخصص الدراسي وشريك الحياة.

أكدت الدراسة على أن أكثر من ثلثي المبحوثين يرون أن تردد الأطفال على مقاهي الانترنت يحتاج إلى توجيه وضبط من طرف الأولياء، وما يؤكد ذلك هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في تردد الأطفال على مقاهي الانترنيت لصالح المؤكدين على ضرورة ضبط هذه العملية من طرف أصحاب مقاهي الانترنيت وتوجيههم من طرف الأولياء.

أكدت الدراسة على أن أكثر من ثلاثة أرباع من المبحوثين يعتبرون استعمال الأطفال للهاتف النقال حرية شخصية، وما يؤكد ذلك هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في استعمال الأطفال للهاتف النقال لصالح المؤكدين على كونه يعبر عن حريتهم الشخصية.

أكدت الدراسة على أن هناك تباين في الأساس الأول الذي يعتقد المبحوثين بأن شباب اليوم يضعه مقياسا في اختيار شريك الحياة حيث أكد ثلثهم بالتقريب على ضرورة امتلاكه للثروة والمال، وما يؤكد ذلك هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في أساس اختيار شباب اليوم لشريك حياته، لصالح المؤكدين على ضرورة امتلاكه للثروة والمال وانتمائه لعائلة غنية.

أكدت الدراسة اعتقاد المبحوثين بان هناك سببين رئيسيين لتأخر سن الزواج لدى شباب اليوم من الجنسين، وهما نقص فرص العمل التي أكد عليها نصفهم بالتقريب، وأزمة السكن التي أكد عليها ربع المبحوثين بالتقريب، وما يؤكد ذلك هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في سبب تأخر سن الزواج عند الجنسين لصالح المؤكدين على نقص فرص العمل.

مما سبق يتأكد أن نسق القيم الأسرية قد تغير في مجتمع الدراسة مما يؤكد تحقق الفرضية الثانية أيضا.

ج ــ مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثالثة: والتي مؤداها:

"**تؤدي برامج ومشروعات التنمية بالمجتمعات المحلية إلى تغير نسق القيم الاقتصادية بها**"، حيث تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى:

أكدت الدراسة أن دخل كل أسر المبحوثين بالتقريب قادرا على تلبية حاجيات الغذاء واللباس فقط ودخل ثلاثة أرباعهم قادرا على تلبية مصاريف تمدرس الأبناء في حين يبقى غير كاف لتلبية الحاجات الكمالية لأفراد الأسرة، وما يؤكد ذلك هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى كفاية دخل المبحوثين للوفاء بمتطلبات الأسرة لصالح المؤكدين على كفايته لتلبية الحاجيات الأساسية من مأكل ولباس ومصاريف تمدرس الأبناء وعدم كفايته لتلبية الحاجات الكمالية كتأثيث البيت والترفيه.

كما أكدت الدراسة على أن ثلثي من المبحوثين بالتقريب غير راضين عن دخلهم، وما يؤكد ذلك هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى رضا المبحوثين عن دخلهم لصالح غير الراضيين عن دخلهم.

أكدت الدراسة على أن كل المبحوثين – تقريبا– أكدوا على أن الأموال الزائدة عن الحاجات الأساسية للأسرة يتم صرفها لتلبية الحاجيات الاستثنائية الأساسية كالأعياد وزيارة الأقارب والالتزامات التي تقتضيها ضرورات التكافل العائلي والاجتماعي، ثم لتحسين نمط الاستهلاك لدى أكثر من أربعة أخماس المبحوثين، وما يؤكد ذلك هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أوجه صرف المبحوثين للدخل الزائد عن الحاجة الأساسية للأسرة لصالح المؤكدين على صرفه في الحاجيات الاستثنائية الأساسية وكذا تحسين نمط الاستهلاك.

كما أكدت الدراسة على أن أكثر من ثلثي المبحوثين لا يفكرون في تغيير عملهم الحالي، ولكن هذا لا ينفي وجود فئة معتبرة منه تقارب الثلث ترغب في الرفع من دخلها ولأجل ذلك يفكر أكثر من نصفها في القيام بأعمال إضافية، وما يؤكد ذلك هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تفكير المبحوثين في زيادة دخلهم لصالح المؤكدين على تفكيرهم في ذلك عن طريق البحث عن عمل إضافي.

أكدت الدراسة على أن تعليم الأبناء أصبح يشكل عبئا كبيرا يثقل كاهل الأسرة، وهذا ما أكده ثلاثة أرباع المبحوثين تقريبا، وما يؤكد ذلك هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في مدى كون الإنفاق على تعليم الأبناء أصبح يشكل عبئا على الأسرة لصالح المؤكدين على ذلك.

كما أكدت الدراسة على أن أكثر من أربعة أخماس المبحوثين يشترون الألبسة في المناسبات فقط وهما عادة عيد الفطر وعيد الأضحى والدخول المدرسي إن لم يكون مقرونا بأحد الأعياد فقط، وما يؤكد ذلك

هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أوقات شراء أسر المبحوثين للألبسة لصالح المؤكدين على شرائها في المناسبات فقط.

كما أكدت الدراسة على أن نصف أسر المبحوثين بالتقريب تقتني احتياجاتها من الأسواق الشعبية، وما يؤكد ذلك هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أماكن اقتناء أسر المبحوثين لاحتياجاتها لصالح المؤكدين على شرائها في الأسواق الشعبية.

كما أكدت الدراسة على أن أكثر من أربعة أخماس المبحوثين يعتقدون بأن شراء التكنولوجيات المنزلية أصبح ضروريا في الوقت الراهن لمسايرة التطور الحاصل وتوفير الوقت والجهد وما يؤكد ذلك هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى اعتقاد المبحوثين بأن شراء التكنولوجيات المنزلية أصبح ضروريا في الوقت الراهن لصالح المؤكدين على ذلك لمسايرة التطور الحاصل.

أكدت الدراسة حرص ثلاثة أرباع المبحوثين بالتقريب على اقتناء وسائل الاتصال الحديثة وذلك لتسهيل عملية الاتصال وكذا مسايرة التطور الحاصل، وما يؤكد ذلك هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى حرص المبحوثين على اقتناء الوسائل التكنولوجية الحديثة لصالح الحريصين على اقتنائها لتسهيل عملية الاتصال وكذا مسايرة التطورات الحاصلة.

مما سبق يمكن القول أن الفرضية الثالثة محققة وبالتالي قبولها.

د ـ مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الرابعة: والتي مؤداها:

"**تؤدي برامج ومشروعات التنمية بالمجتمعات المحلية إلى تغير نسق القيم السياسية بها**"، حيث أكدت الدراسة الميدانية على ما يلي:

أكدت الدراسة الميدانية على أن أكثر من أربعة أخماس المبحوثين أكدوا على توفر الخدمات الضرورية في الأحياء التي يقيمون فيها، وما يؤكد ذلك هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في مدى توفر الأحياء على الخدمات الضرورية لصالح المؤكدين على توفر أحيائهم على الخدمات الضرورية.

كما أكدت الدراسة على أن ثلاثة أرباع من المبحوثين بالتقريب يؤكدون على اهتمام المسؤولين المحليين بالأحياء التي يقيمون فيها، وما يؤكد ذلك هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية في رأي

المبحوثين في مدى اهتمام المسؤولين المحليين بتطوير الحي وتوفير الخدمات به لصالح المؤكدين على اهتمامهم بذلك.

كما أكدت الدراسة على أن أكثر من أربعة أخماس المبحوثين غير منخرطين في أحزاب سياسية لعدم اقتناعهم ببرامج الأحزاب الموجودة في الساحة السياسية الجزائرية وكذا عدم اهتمامهم بالسياسة مطلقا، وتوجيه اهتمامهم نحو الظروف المعيشية. وما يؤكد ذلك هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى انخراط المبحوثين في الأحزاب السياسية لصالح غير المنخرطين بسبب عدم اقتناعهم ببرامجهم المقدمة.

كما أكدت الدراسة عدم مشاركة ثلثي المبحوثين في عملية التصويت في أي انتخابات وذلك لاعتقاد النصف منهم بالتقريب بعدم جدوى هذه الانتخابات، لأنها لا تغير شيئا من الواقع الذي يعيشه المواطن، وما يؤكد ذلك هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى مشاركة المبحوثين في عملية التصويت في الانتخابات لصالح غير المشاركين لاعتقادهم أن الانتخابات لن تغيرا شيئا من واقعهم.

كما أكدت الدراسة على ان أكثر من أربعة أخماس من المبحوثين غير منخرطين في أية جمعية، وما يؤكد ذلك هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى انخراط المبحوثين في الجمعيات لصالح غير المنخرطين لاهتمامهم بشؤونهم الخاصة.

كما أكدت الدراسة على أن أكثر من ثلثي الأحياء التي أجريت فيها الدراسة الميدانية بها لجنة الحي وما يؤكد ذلك هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى وجود لجان في الأحياء التي أجريت فيها الدراسة الميدانية لصالح المؤكدين على وجودها.

كما أكدت الدراسة على أن أكثر من ثلثي المبحوثين يؤكدون على أن لجنة الحي تساهم في حل المشكلات وترقية الحي، ولكن هذا لا ينفي وجود أكثر من ربع المبحوثين يؤكد على أن لجنة أحيائهم لا تساهم في حل المشكلات وترقية الحي، وذلك لاهتمام أعضائها بمصالحهم الشخصية فقط وتناسيهم لمهامهم، وما يؤكد ذلك هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى مساهمة لجنة الحي في حل المشكلات وترقية الحي لصالح المؤكدين على مساهمتها في ذلك.

كما أكدت الدراسة على أن ثلاثة أرباع المبحوثين يؤكدون على أن المسئولين المحليين والمنتخبين يستشيرون السكان في اختيار المشاريع للأحياء التي يقيمون فيها وذلك عن طريق عرضها على لجان

الأحياء وكذا المواطنين الفاعلين في تلك الأحياء، وما يؤكد ذلك هو وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استشارة المسئولون المحليون والمنتخبون السكان في اختيار المشاريع في الأحياء التي أجريت فيها الدراسة الميدانية لصالح المؤكدين على عدم استشارتهم للسكان.

مما سبق نستنتج أن الفرضية الرابعة محققة وبالتالي قبولها.

٥- تفسير نتائج الدراسة في ضوء الفرضية العامة:

وتأسيسا على ما سبق نستنتج أن توطين برامج ومشروعات التنمية بمجتمع الدراسة قد أدى إلى تغير بعض مظاهر النسق القيمي به، حيث تغيرت مظاهر نسق التفاعل الاجتماعي، والنسق الأسري، والنسق الاقتصادي والسياسي، وتدل هذه النتيجة على تحقق الفرضية الرئيسية التي تشكل منطلقا لهذه الدراسة، والتي مؤداها:

يؤدي توطين برامج ومشروعات التنمية بالمجتمعات المحلية، إلى تغير نسق القيم الاجتماعية بها.

على أن تحقق هذه الفرضية لا يعني أن الدراسة الحالية قد وقفت على معالم نسق قيمي بدليل عن النسق الذي كان قائما، حيث ظلت معالم النسق القيمي التقليدي تتعايش مع القيم المستحدثة، فقد استمرت العلاقات القرابية التقليدية (التفكير القبلي، وتفكير أولاد البلاد) في الاشتغال ولو على نطاق ضيق، فيما لم تختفي تماما أسس التقدير الاجتماعي التقليدي، وأسس تحديد المكانة الاجتماعية التقليدية، لصالح الأسس المستحدثة في تقدم الناس لبعضهم البعض، وفي ذات الوقت لم تكشف الدراسة عن اختفاء النظرة الدونية للمرأة، واختفاء مظاهر التسلط الأبوي، وضيق مساحة الديمقراطية العائلية، حيث استمرت السلطة العائلية التقليدية في الاشتغال – بدرجات متفاوتة.

كما كشفت الدراسة أيضا عن حقيقة أنه على الرغم من الحركة التنموية التي عرفها مجتمع الدراسة، والتغيرات السياسية التي عرفتها البلاد، إلا أن هناك حدرا شديدا في الانخراط في الحياة السياسية سواء بالانضمام إلى الأحزاب والجمعيات، أو المشاركة في عملية التصويت في الانتخابات، وهذا السلبية تدل على انخراط الناس في صعوبات المعيش اليومي، عوض مسايرة التطورات الشعبية التي تعرفها البلاد. وهو ما يفسر محدودية الفعل الاجتماعي في المجتمع مما أعاق تشكل نسق قيمي واضح المعالم بمجتمع الدراسة.

وعليه يمكن القول بان التنمية قد أدت إلى ظهور قيم جديدة تشير إلى تكيف الفرد اجتماعيا وثقافيا، حيث أشارت البيانات الرقمية إلى المجتمع المحلي يشهد ظهور بعض الأنماط السلوكية، ويكرسها ضمن قيم جديدة، كما يشهد اختفاء قيم أخرى ضمن نسق قيمي متعدد التوجهات، مما يعني أن التغير الذي أصاب نسق القيم في المجتمع، لم يفض إلى توحد الناس حول نسق محوري واحد، بل أفضت إلى نسق قيمي متعدد تتعايش فيه القيم التقليدية، والقيم المستحدثة جنبا إلى جنب، مما يعني أن المجتمع يعيش نسقا قيميا في طور التشكل والتبلور.

2- تفسير نتائج الدراسة في ضوء الدراسات المشابهة:

بعد استعراض نتائج الدراسة الميدانية، ومناقشتها في ضوء الفرضية العامة التي انطلقت منها الدراسة، والفرضيات الجزئية المفسرة لها، سنحاول في هذا المقام تأصيل هذه النتائج، ومقارنتها في ضوء الدراسات المشابهة التي تناولت مسألة تأثير التنمية على تغير نسق القيم الاجتماعية، والتي تم استعراضها بطريقة تحليلية نقدية في موضع سابق من هذه الدراسة*.

فقد انتهت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستخلاصات لها صلة مباشرة بتأثير التنمية على النسق القيمي، تتفق في بعض جوانبها مع الدراسات المشابهة التي عرضناها، وتختلف معها في جوانب أخرى كما يلي:

كشفت الدراسة عن تغير صورة نسق التفاعل الاجتماعي بمجتمع الدراسة، بفعل تأثير برامج ومشروعات التنمية، حيث تغيرت طبقة العلاقة القرابية، حيث أدى التباعد المكاني إلى سطحيتها واقتصارها على الزيارات في المناسبات، والمشاركة ماديا في تفرضه أصول التضامن والتكافل العائلي، وهو ما ينسحب على العلاقات القرابية مع المواطن الأصلي. وفي ذات الوقت كشفت الدراسة على تأسيس إطار جديد للعلاقات الاجتماعية، اختفت فيه العلاقات المبنية على أساس الانتماء العائلي والعرقي، حيث برزت علاقات الجيرة المبنية على أساس الاحترام المتبادل، والمصلحة المشتركة، والزمالة في العمل والبعد عن الموطن الأصلي، وهذه النتائج تتحقق مع ما أكدته دراسات "دانييل ليرنر"، ودراسة كمال التابعي، ودراسة أحمد أنور.

---

* - أنظر فصل، التحليل النقدي للدراسات المشابهة، ص ص 37-78.

وفي ما يتعلق في أسس التمايز الاجتماعي، اتفقت الدراسة نتائج الدراسة الراهنة مع ما توصلت إليه دراسة كمال التابعي، ودراسة سمير نعيم أحمد، ودراسة أحمد أنور، بخصوص تغير أسس التقويم الاجتماعي التي أصبحت تعتمد على المكتبة والمال والمنصب الإداري والنفوذ السياسي، لتتراجع بذلك الأسس التي كانت قائمة على الاقتصاد العائلي، والمستوى التعليمي في تقدير الناس لبعضهم البعض.

وبخصوص التغير في سلطة كبار السن باعتبارها مؤشرا لاستمرار اشتغال قيم تقليدية في المجتمع، توصلت الدراسة إلى تراجع ملحوظ لسلطة كبار السن، والمجالس العرفية، لصالح بروز سلطة القانون، ووسائل الضبط الرسمي، لتتراجع بذلك سلطة وسائل الضبط التقليدية.

وتنسجم هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات كل من سمير نعيم أحمد، وأحمد أنور، وتختلف مع ما توصلت إليه دراسة عبد الرحيم تمام أبو كريشة التي أجريت على مجتمع محلي ريفي عكس الدراسة الراهنة التي حاولت التصدي لملامح التغير في نسق القيم الاجتماعية، في تحت تأثير برامج ومشروعات التنمية بمجتمع محلي حضري.

وبخصوص ما توصلت إليه الدراسة الراهنة حول التسامح الاجتماعي، باعتباره مؤشرا لعلاقات التفاعل الاجتماعي، اتفقت نتائج الدراسة مع دراسات كل من سمير نعيم أحمد، وأحمد أنور، وفوزية دياب حول توطيد سلطة القانون فيما يتعلق بمراقبة وضبط الآداب العامة بالمجتمع، واستهجان السلوكات الانحرافية باعتبارها تشكل خطرا على الأمن العمومي*.

- وقد اتفقت الدراسة الراهنة مع ما توصلت إليه دراسة عبد الرحيم تمام أبو كريشة ودراسة كمال التابعي بخصوص التعامل مع المسؤولين المحليين.
- وفي مجال التغير في نسق القيم الأسرية بفعل عامل التنمية اتفقت الدراسة الراهنة مع ما توصلت إليه دراسة "ويليان توماس"، و"فلوريان زنانيكي" عن الفلاح الهولندي، ودراسة "دانييل ليرنر"، ودراسة "كمال التابعي"، ودراسة "سمير نعيم أحمد"، ودراسة "أحمد أنور"، ودراسة "أحمد خروف"، حيث أكدت

*- لمزيد من التوسع حول موضوع انحراف الشباب في الجزائر، أنظر:

علي بوعناقة، جرائم الشباب في الأحياء المختلفة، دراسة ميدانية في مدينة جزائرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1989.

وانظر أيضا: علي بوعناقة، الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية الاجتماعية على الشباب، دراسة ميدانية مقارنة في مدينة جزائرية، في: الأزمة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 315-320.

هذه الدراسات على التغير الذي طال النسق القيمي الأسري، وذلك بالاتجاه نحو النمط النووي، والاستقلالية العائلية، وتدعيم دور المرأة في المجتمع، وزيادة مجالات مشاركتها في القرارات الأسرية، وزيادة هامش الحرية لدى الأبناء في اختيار مسار حياتهم الدراسي والمهني والاجتماعي، وبروز الحوار الأسري لشكل من أشكال الديمقراطية العائلية عوض التسلط الأبوي، هذا وتتعارض ما توصلت إليه الدراسة الراهنة في هذا الخصوص مع ما توصلت إليه دراسة عبد الرحيم تمام أبو كريشة بخصوص مقاومة النسق القيمي السائد في القرية المصرية للتغير في مقومات النسق الأسري، وهذا رغم تعرض القرية مجال الدراسة لبرامج ومشروعات التنمية.

وبخصوص التغير في النسق الاقتصادي أشارت العديد من الدراسات، إلى أن العامل الاقتصادي يساهم في تغير النسق القيمي بدراجات متفاوتة حسب ظروف كل مجتمع، وفي هذا المجال توصلت الدراسة الراهنة إلى تغير بعض معالم النسق الاقتصادي تحت تأثير عامل التنمية، وخاصة في مجال ترتيب أولويات الأسرة في مجال بنود الصرف، وتغير بعض أنماط الاستهلاك، وبروز أخرى مثل اقتناء التكنولوجيات المنزلية ووسائل الاتصال الحديثة، واتجاه المجتمع نحو تبني أفكار اقتصادية جديدة مثل: الادخار والترفيه، حيث تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسات "دانييل ليرنر"، وكمال التابعي وأحمد أنور، ودراسة عبد الحفيظ مقدم التي تناولت القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري خلال فترة الثمانينات.

- وبالإضافة إلى ما سبق فإن التحليلات الإحصائية التي أوردناها في موضع سابق تؤكد صلة الدراسة الراهنة ببعض الدراسات المشابهة التي عرضناها في فصل سابق من هذه الدراسة، حيث لم يتضح من خلال الدراسة تغير النسق السياسي بفعل تأثير عامل التنمية، وهو ما أكدته دراسة كمال التابعي، وسمير نعيم أحمد، وأحمد أنور حول استمرار النظرة السلبية إلى السلطة السياسية وإلى المشاركة في الحياة السياسية بوجه عام، وذلك بفعل استمرار نظرة الريبة والشك إلى الحكومة والأجهزة التنفيذية، وهي قيم تشير إلى سلبية المواطن وانسحابه عن قضايا المجتمع، ومشكلاته والانشغال بهموم الحياة الفردية والأسرية.

3- تفسير نتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري والتراث السوسيولوجي.

حاولت الدراسة الراهنة أن تبحث انطلاقا من وجهة النظر السوسيولوجية، في أثر توطين برامج ومشروعات التنمية على تغير نسق القيم الاجتماعية بالمجتمعات المحلية، ومن خلال العرض النظري ونتائج الدراسة الميدانية، نخلص إلى بيان صلة نتائج الدراسة بالمنطلقات التصورية وبالتراث السوسيولوجي كما يلي:

انطلقت الدراسة من مقولات البنائية الوظيفية التي تنظر إلى المجتمع باعتباره نسقا اجتماعيا يحوي عدة أنساق فرعية، تتكامل بنائيا وتتساند وظيفيا، من أجل تحقيق التكامل والتوازن بين مكونات البناء الاجتماعي، لكن هذه النظرة لا تعني الأخذ بسلوكية المجتمع، بل تأخذ بالنظرة الدينامية التي تقوم على مبدأ التغير في الأبنية والأنساق والوظائف.

وانطلاقا من هذه النظرة، حاولت الدراسة استجلاء مظاهر التغير في بعض مظاهر النسق القيمي للمجتمع، بفعل عامل توطين برامج ومشروعات التنمية، من خلال دراسة واقعية امبريقية بمجتمع محلي يرتبط ارتباطا عفويا بالسياق الاجتماعي والثقافي والتاريخي للمجتمع الكبير.

يبد أن محاولة هذه الدراسة الوقوف على أثر برامج ومشروعات التنمية على تغير نسق القيم الاجتماعية لا يعني تفسير هذا التغير في ضوء عامل واحد (عامل التنمية) واعتباره عاملا حاسما في إحداث التغير في النسق القيمي، بل أن هذه الدراسة انطلقت من نظرة متعددة، تنظر إلى المجتمع كنسق كبير، تتكامل فيه الأنساق الفرعية، بما يحقق توازنه، هذا انه على الرغم من افتراض عامل التنمية متغيرا أساسيا في إحداث التغير في القيم الاجتماعية، وأهميته الحيوية في إحداث هذا التغير، إلا أن الدراسة الميدانية أوضحت بأن التغير الذي حصل في نسق القيم الاجتماعية لم يؤدي إلى تشكل نسق قيمي جديد، على أنقاض النسق التقليدي، بل كشفت عن تداخل أنساق قيمية متعددة (قديمة ومستحدثة) ومتدرجة عبرت عن نفسها من خلال بعض الأنماط السلوكية والانفعالية.

وعليه؛ يتبين أن التنمية في البلدان النامية ــ وفقا لهذا التصور ــ لا تؤدي بالضرورة إلى تغير شامل حسب ما تراه نظرية التحديث، التي يذهب أصحابها إلى أن التنمية تعني تغيرا شاملا، يتجاوز المجتمع من خلاله كل التقاليد والقيم وأنماط السلوك التي كانت سببا رئيسيا للتخلف، واستبدالها بقيم عصرية مستمدة من المجتمعات المتقدمة، وهذا ما يعني أن النسق القيمي في المجتمعات النامية معوق أساسي

للتقدم، حيث تؤكد نظرية التحديث على ثنائية Dualité التقليد الذي يعكس خصائص المجتمعات غير الأوروبية، والتحديث الذي يعكس خصائص المجتمعات الأوروبية، حيث نجد هذه الثنائيات لدى علماء الاجتماع أمثال "ليفي بريل" و"أميل دوركايم" و"فرديناند تونيز"، و"هنري مين"، الذين يؤكدون على الطابع التقليدي في المجتمع في مقابل العلاقات الأولية القرابية[1].

كما أكدت الدراسة الحالية عكس ما يراه "هوارد بيكر"، و"روبرت ريدفيل"د اللذان يفرقان بين مجتمع حديث تسوده المشاعر الفردية.

كما أكدت نتائج الدراسة الميدانية تعارضها مع تحليلات "سوروكين" الذي يرى بنوعين من المجتمعات عائلية وتعاقدية، و"بارسونز" الذي يرى بنوعين من المجتمعات، يقوم الأول على الخصوصية والعزو والوجدانية والانتشار، في مقابل مجتمعات تعتمد على العمومية والانجاز والحياد الوجداني، و"ليرنر" الذي يؤكد على متغيرات سيكولوجية مثل زيادة الحافز، وتشجيع الفرد علة زيارة مهارته وإنتاجيته وبالتالي كفاءته. "وروستو" و"هوسيلتز" اللذان يؤكدان أن التنمية تعني تخلي مجتمعات البلدان المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة في المجتمعات السائدة في المجتمعات المتقدمة*.

لكن معطيات الدراسة بينت أن الاتجاهات المرتبطة بنظرية التحديث ومنها اتجاه النماذج والمؤشرات والاتجاه السيكولوجي، يفسر التحديث في ضوء ثنائيات التقليد/التحديث، التي تعتمد على نقل عناصر الحداثة من البلدان المتقدمة نحو البلدان المختلفة كما أنها تغفل- بشكل متعمد- دور الاستعمار في تشكيل البناء الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية(1)، وتحاول تبرئته من مسؤوليته التاريخية عن نهب واستغلال ثروات الشعوب، وتجاهل دور الامبريالية المعاصرة في العمل على إعادة إنتاج التخلف وتكريسه في الدول النامية بصور متعددة اقتصادية وسياسية وثقافية، وربطها بالمنظومة الاقتصادية العالمية . وهذا الربط الذي دعت نظرية التبعية إلى فكه. وهي دعوة تفتقد إلى مبرراتها بالنظر إلى التحولات الاقتصادية العالمية التي يعرفها عالمنا المعاصر، حيث يسجل صعود دول كانت تصنف ضمن الدول المتخلفة ومنها البرازيل وكوريا الجنوبية والصين، وهي الدول التي أصبحت تنعت بالقوى الصناعية الجديدة. New industrial contries

[1]- محمد علي محمد، الوعي الثقافي والتنمية من الداخل، مطبعة جامعة، الإسكندرية، 1981، ص ص 186-187.

*- أنظر ذلك تفصيلا في الفصل الثاني، (تحديد المفاهيم)، ص 16.

وبالإضافة إلى ما كشفت عنه الدراسة من أن نموذج التنمية المنتهج قد أدى إلى تشويه النسق القيمي السائد حيث يشير الواقع الحياتي إلى تزايد العنف الاجتماعي بصوره المختلفة، بدءا بعنف الحوار مرورا بالتشاجر والصراع اليومي، والعنف الجسدي والاغتصاب، وما يلاحظ من سلوكات التلاميذ بالمدارس من عنف في العلاقات بينهم سواء العنف اللفظي (الكلام البذيء) أو الجسدي.

كما نلاحظ شيوع أنماط من السلوكات اللا معيارية كالكذب والرشوة، وبيع المخدرات أو تعاطيها أو ترويجها، والانحرافات الأخلاقية والتسكع والتطرف، وبروز ثقافة التحايل، مما أدى إلى إحباطات يومية تسببت في حالات انفلات في المعايير، وعدم الإيمان بالقواعد المنظمة للسلوك، وبالمنظومة القيمية السائدة، وهي كلها مؤشرات تدل على تفاقم الأزمة القيمية في المجتمع، وتشكل تهديدا لأسسه وبنائه.

كما أن هناك مؤشرات واقعية أخرى تدل على أننا نعيش نسقا قيميا مشوها، فالنظرة إلى المرأة لم تتغير تماما رغم ما حققته من مكاسب على صعيد الحياة الأسرية والاجتماعية، حيث ظلت النظرة ، كما ظلت الأبوية والتسلط تطبعان العلاقات بين الدونية للمرأة عالقة بالمخيال الاجتماعي خاصة في المجتمعات المتخلفة، ومنها المجتمع الجزائري الآباء والأبناء رغم هامش الحرية و الديمقراطية الذي ما فتئ يأخذ شكلا أكثر اتساعا، كما لم تتغير نظرة الربا والشك تجاه السلطة السياسية، والتي تتمظهر في العزوف عن الاندماج في الحياة السياسية، رغم كونها شكلت في مرحلة معينة محور مطالب شعبية ملحة.

فالمجتمعات النامية تتمثل الحداثة في جوانبها المادية (تصاميم البيوت، المقتنيات الشخصية والمنزلية) وهي جوانب مرئية من الحداثة، إلا أن نسقها القيمي والثقافي التقليدي مازال مشتغلا في السلوكات اليومية وفي الفعل الاجتماعي، ومتغلغلا في نسيج العلاقات الاجتماعية، ومستدمجا في نمط التفاعلات الاجتماعية، وبالتالي فإننا أمام شتات اجتماعي (متناقص في كثير من الأحيان)، ومنظومة قيمية هلامية، حيث فشلت النماذج التنموية المتعاقبة في صهر المجتمع في أنساق قيمية متجانسة.

وصفوة القول أن بحث أثر التنمية على الأبنية الاجتماعية للمجتمعات النامية (بنائيا ووظيفيا) لا يمكن أن يكون إلا في ضوء البناء الاجتماعي ككل، حيث أن هذه المجتمعات لم تعد تعيش في عزلة كما

كانت في فترات تاريخية قديمة، حيث ترتبط هذه المجتمعات بتاريخها وخصائصها البنائية من جهة وبالظروف الخارجية من جهة أخرى.

وعليه؛ فإن الدراسة تنتهي إلى تأكيد الاعتقاد بأن دراسة البناء الاجتماعي لأي مجتمع يجب أن تنطلق من الخصوصية التاريخية التي تميز هذا المجتمع، أو نمط المجتمعات التي ينتهي إليها، أن هذه النظرة من شأنها أن تتجاوز القصور النظري والمنهجي اللذان قد ينجمان عن التطبيق الميكانيكي لمفاهيم ومقولات الأطر النظرية الغربية وسياقاتها المنهجية على أبنية اجتماعية تختلف عن الأبنية التي تطورت هذه الأطر النظرية من خلالها.

كما أن اختيار النموذج التنموي لأي مجتمع لابد أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذا المجتمع الاجتماعية والثقافية والنفسية، والانطلاق منها لبلورة أطر نظرية تسمح بفهم أعمق لمشكلاته، وتصور الحلول المناسبة لها.

4- النتائج العامة للدراسة:

حاولت الدراسة من خلال فصولها الثمانية عرض ومناقشة المنطلقات النظرية والمنهجية لبحث أثر برامج ومشروعات التنمية على تغير نسق القيم الاجتماعية بأخذ المجتمعات المحلية، حيث توصلت إلى ما يلي:

1- توصلت الدراسة ــ عن طريق التحليل ــ إلى أن التجربة الجزائرية في التنمية، عرفت تطبيق نموذجين استند كل منهما إلى فلسفة ومنطلقات مذهبية وإيديولوجية، حيث عرفت تطبيق نموذج تنموي استند إلى المنظور الاشتراكي، توخى تحديد أهداف اقتصادية واجتماعية، تنهي الاختلالات والتشوهات التي أصابت الاقتصاد بالمجتمع خلال الفترة الاستعمارية، وبعث اقتصاد قوى وتحسين ظروف المعيشة بوجه عام، فيما استند النموذج الثاني إلى أسلوب التنمية في إطار توجهات جديدة تقوم على مبدأ اقتصاد السوق، والحرية الاقتصادية.

2- انتهت الدراسة إلى أن نموذج التنمية المنتهج، وإن حقق مكتسبات مادية على صعيد خلق بنية تحتية، وقاعدة صناعية، إلا أن اعتماده على عائدات النفط والغاز بصفة أساسية، حال دون تحقيق انطلاقة اقتصادية قوية، وإلى حدوث اندماج اقتصادي، كما كانت له آثار سلبية على صعيد المجتمع حيث أفرزت التحولات الاجتماعية التي تمخضت عن التجربة التنموية، توترات واختلافات على صعيد

الحياة الاجتماعية (اختلالات في توزيع الثروة، تحولات طبقية عميقة، نزوح ريفي مكثف نحو المدن بطالة عالمية، تنامي الأحياء غير المخططة حول المدن، ظهور جيوب الفقر وغيرها من المشكلات ذات الصلة بفشل النموذج التنموي المرتبط بالوفرة المالية، والمعتمد على الاتفاق العمومي.

3- عرضت الدراسة تحليلا نقديا للاتجاهات السوسيولوجية الكلاسيكية والحديثة، في دراسة التخلف والتنمية، كما تعرضت للمداخل النظرية التي تصدت لموضوع القيم، حيث توصلت إلى عدم كفاءة المنطلقات النظرية –الغربية التي حاولت تفسير ظاهرة التخلف والتنمية في المجتمعات النامية لعدم مراعاتها للخصوصية التاريخية لهذه المجتمعات، هذا بالإضافة إلى استعراض وجهة نظر رواد مدرسة التبعية التي حاولت تقديم تصور نموذج للتنمية يراعي الظروف المجتمعية لهذه البلدان وخصوصيتها، وقد انتهى هنا التحليل إلى تبني تصور الدراسة الراهنة لمفهومي التنمية والقيم، بما يضمن بحث متغيراتها اعتمادا على سياق منهجي، وأدوات محددة لجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها في إطار المنطلقات النظرية للدراسة وتصوراتها.

4- وقد انطلقت الدراسة من تصور نظري، ينظر إلى التنمية باعتبارها عملية اجتماعية شاملة مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه، في إطار رؤية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار الطاقات المادية، والبشرية للمجتمع، وأنساقه الثقافية والقيمية، وقد جرى بحث تأثير برامج ومشروعات التنمية، على تغير النسق القيمي (نسق التفاعل الاجتماعي، النسق الأسري، النسق الاقتصادي، النسق السياسي) عن طريق بحث الفرضية الرئيسية للدراسة والفرضيات الفرعية المفسرة لها، وفي إطار إستراتيجية منهجية لفحص هذه الفرضيات، وعرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة الميدانية.

5- انطلقت الدراسة من مقولات البنائية الوظيفية التي تنظر إلى المجتمع باعتباره نسقا كليا، يضم أنساقا فرعية، تتكامل بنائيا وتتساند وظيفيا، من أجل تحقيق توازن النسق الكلي، على أن هذا التصور لا يعني التقيد بالنظرة الوظيفية التي تعتبر الأنساق الاجتماعية أنساقا مغلقة، بل أكدت على مبدأ التغير مما أتاح لها بحث صور التفاعل الاجتماعي في مجتمع الدراسة بمختلف صوره.

6- ووفقا لهذا التصور، توصلت الدراسة إلى أن القيم الاجتماعية ظاهرة اجتماعية دينامية، تتغير بتغير مكونات البناء الاجتماعي، تأثر فيها، وتتأثر بها، كما تتغير بتغير المراحل التاريخية التي يمر

بها المجتمع، حيث تظهر قيم وتختفي أخرى. وقد نتعايش قيم متناقصة ضمن نسق اجتماعي معين، على النحو الذي كشفت عنه الدراسة، كما توصلت الدراسة إلى أن القيم نسبية، حيث تختلف من مجتمع إلى آخر، كما أكدت اختلافها ضمن نطاق المجتمع الواحد. كما توصلت الدراسة إلى أن القيم تختلف بطبيعتها حيث كشفت عن قيم إيجابية في المجتمع مثل قيم التكافل والتضامن، والامتثال للقانون، وقيم سلبية مثل استمرار النظرة الدونية للمرأة، ونظرة الريبة والشك للسلطة السياسية.

7- وبالمجمل فإن الدراسة توصلت إلى أن التنمية قد أدت إلى ظهور قيم جديدة تشير إلى تكيف الأفراد في المجتمع اجتماعيا وثقافيا، لكنها لم تفض إلى تشكيل نسق قيمي موحد، بل أدت إلى نسق قيمي هو في طور التشكل، ولم يأخذ بعد شكله النهائي.

خاتمة:

في ضوء ما انتهت إليه الدراسة من استخلاصات حول التنمية والقيم يتضح أن النسق القيمي للمجتمع يخضع لتغيرات عدة، وقفت عليها الدراسة الميدانية، من خلال تصور نظري ومنهجي بغرض فهم واستيعاب اتجاه هذا التغير، ودرجته واتجاهاته، ضمن مجتمع متحول كالمجتمع الجزائري وفي إطار تصور بنائي وظيفي، حيث كشفت الدراسة عن قدر معين من التغير طال نسق القيم الاجتماعية في المجتمع، جراء تحول نسق التفاعل الاجتماعي والمتمثل في انحسار علاقات القرابة، وتغير أسس التقدير الاجتماعي، وتراجع السلطة التقليدية مقابل تنامي سلطة ووسائل الضبط الرسمي، بالإضافة إلى تغير طبيعة البناء الأسري، وأنماط السلطة والأدوار الأسرية، وتغير نمط العلاقات الأسرية فضلا عن تغير النسق الاقتصادي، والنسق السياسي، رغم استمرار النظرة التقليدية إلى السلطة السياسية القائمة على الريبة والشك.

وكما كشفت الدراسة عن سلسلة التغيرات في النسق القيمي، تحت تأثير عامل التنمية، فقد كشفت أيضا عن قصور الأطر النظرية الغربية عن تفسير التغير في البلدان النامية، حينما تفترض بأن التحديث يمر حتما عن طريق تبني القيم الغربية، ونقلها إلى المجتمعات النامية دونما فحص أو تعديل لمدى ملاءتها لخصوصية هذه المجتمعات، وبالتالي قدرتها على تغيير أنساقها القيمية، حيث يتحول المجتمع بموجب هذا التغير من النمط التقليدي إلى النمط المحدث ومن مجتمع متجانس بسيط، إلى مجتمع متباين متعدد.

ورغم هذه الصعوبات فقد وقفت الدراسة على جملة من الحقائق المرتبطة بملامح تشكل نسق قيمي يعكس حالة التكامل والتوازن والتغير في المجتمع، كما توصلت الدراسة إلى استجلاء ملامح العلاقة الوظيفية بين التنمية والقيم الاجتماعية، هذه العلاقة تعكس توجيهات محددة تطبع سلوكات الأفراد، تم الوقوف عليها بموجب شواهد كمية وكيفية تعكس بدورها طبيعة التغير في العلاقات الاجتماعية، وفي الأبنية الاجتماعية (النسق الأسري، النسق القرابي) وفي آليات الرقابة والضبط الاجتماعي، التي أكدت على حقيقة هامة مؤداها عدم وجود اتفاق حول نسق قيمي محوري، حيث كشفت الدراسة على نسق قيمي في طور التشكل، تتجاذبه قيم متعددة، تتعارض أحيانا، وتتعايش في أحيان أخرى، في إطار تباين بنائي وظيفي يساهم في تحول المجتمع نحو مزيد من الاجماع حول مجموعة من القيم المحددة لسلوكات الأفراد تعكس خصوصية كل مجتمع في تشكيل أنساقه القيمية.

وفي ضوء ما سبق نرى أنه من الأهمية بمكان تقديم مجموعة من الملاحظات والتوصيات أملين أخذها بعين الاعتبار عند وضع البرامج التنموية نجملها في ما يلي:

1- ينبغي صياغة البرامج التنموية على أساس تكاملي، بمعنى الأخذ بعين الاعتبار تكامل القطاعات، وتأثر بعضها ببعض في حالة تغيرها؛

2- ضرورة إشراك المجتمع، عبر موارده البشرية في تصور، ووضع الخطط التنموية، والمشاركة في تنفيذها. (تنمية الموارد البشرية)؛

3- ضرورة تكامل الجهود الأهلية (الرسمية) والشعبية (المجتمع المدني) في وضع تصور للخطط التنموية وتنفيذه وفقا لنظرة جديدة تقوم على مبدأ التشاركية؛

4- وضع آليات محددة، وواضحة من أجل ادماج الشباب ومرافقتهم من أجل المساهمة بإيجابية في المجهود التنموي؛

5- ضرورة العمل على تنفيذ آليات الضبط الاجتماعي، من خلال إعادة النظر في تطبيق القانون لتفادي حالة انعدام الفعالية، والتمايز في تطبيقه، بحيث يصبح من الأدوات الفاعلة في تجاوز حالة الفوضى السلوكية، والخلل الأخلاقي في كافة مجالات الحياة؛

6- العمل على إعادة الأسرة والمدرسة كمؤسسات للتنشئة الاجتماعية والتربوية لدورها الحقيقي الذي يسهم في خلق القيم الإيجابية، وكذا تذليل الصعوبات التي تواجد تلك المؤسسات في القيام بوظائفها التربوية والتعليمية.

في ضوء ما انتهت إليه الدراسة، يمكن تحديد القضايا البحثية التي تشيرها الدراسة في ما يلي:

1- الاهتمام ببلورة أطر نظرية وتصورية لدراسة التنمية والقيم في البلدان النامية، انطلاقا من خصوصيتها التاريخية والثقافية، والتحولات المحلية والعالمية؛

2- الاهتمام ببحث أثر التنمية على تغير البناء الطبقي في الوسط الحضري؛

3- الاهتمام بدراسة موضوع صراع القيم في المدينة الجزائرية؛

4- دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشاريع التجديد الريفي؛

5- دراسة أزمة المدينة، أزمة تنمية أم أزمة قيم؟

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

1- الكتب:

1. إبراهيم حافظ، الاتجاهات النفسية للشباب نحو مركز المرأة في: لويس كامل مليكة، قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965.
2. أحمد أنور، الانفتاح وتغير القيم في مصر، مصر العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1993.
3. أحمد بعلبكي، المسالة الزراعية في ريف الجزائر، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1985.
4. أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري (تحليل الجماعات الصفوة القديمة والجديدة)، دار المعارف، القاهرة، 1981.
5. أحمد زايد، علم الاجتماع ودراسة المجتمع (المداخل النظرية)، الطبعة الأولى القاهرة 2006 (د. د. ن).
6. أحمد زكي بدوي، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1979.
7. أحمد سليمان أبو زيد، نظرية علم الاجتماع "رؤية تقدمية راديكالية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2006.
8. أحمد فؤاد الأهواني، القيم الروحية في الإسلام، مطبوعات وزارة الأوقاف، 1962.
9. أحمد مصطفى خاطر، الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع الريفي، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 1980.
10. أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.
11. إرفينج زايتلن، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ترجمة محمود عودة وإبراهيم عثمان، دار السلاسل، الكويت، 1989.
12. إسماعيل قيرة، بلقاسم سلاطنية، علي غربي عولمة القفر، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، 2003.

13. ألان ثوران، نقد الحداثة، ترجمة صياح الجهيم، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1998.

14. أنطوني جيدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايذ الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط4، 2008.

15. بول سويزي وآخرون، الامبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة، ترجمة عصام الخفاجي، دار ابن خلدون، بيروت، ط/ 1980.

16. توفيق مرعي وأحمد بلقيس، الميسر في علم النفس الاجتماعي، دار الفرقان عمان، ط1، 1982.

17. جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر، ترجمة الصديق سعدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

18. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، مادة قيم، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1973.

19. جودت احمد سعادة، مناهج الدراسات الاجتماعية، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1984.

20. جي روشيه، علم الاجتماع الأمريكي، دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، ترجمة أحمد زايد وآخرون، القاهرة، دار المعارف، 1981.

21. جي روشيه، علم الاجتماع الأمريكي، دراسة لأعمال تلكوت بارسونز، ترجمة محمد الجوهري وأحمد زايد، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1981.

22. حامد عبد السلام زهران، علم الاجتماع الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، ط5 1985.

23. داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، الجزء الأول، مطبوعات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

24. الربيع ميمون، نظرية القيم في الفكر المعاصر بين النسبية والمطلقية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

25. روجز فريت، الأفكار المستحدثة وكيف تنتشر، ترجمة سامي ناشد، عالم الكتب، القاهرة، 1986.

26. ريمون رويه، "فلسفة القيم" ترجمة عادل العوا، مطبعة جامعة دمشق، 1962.

27. سعد طه علام، التنمية والمجتمع، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007.

28. سمير أمين، المغرب العربي الحديث، دار الحداثة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ط2، 1981.

29. سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1982.

30. سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985.

31. السيد عبد العاطي السيد، التصنيع والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986.

32. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2003.

33. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2002.

34. السيد علي شتا، التفاعل الاجتماعي والمنظور الظاهري، المكتبة المصرية، القاهرة، ط.1، 2000.

35. السيد محمد الحسيني، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة، القاهرة ط1، 1986.

36. السيد محمد خيري وآخرون، علم النفس التربوي، أهوله وتطبيقاته، مطبوعات جامعة الرياض، 1973.

37. طلعت إبراهيم لطفي، أساليب وأدوات البحث الاجتماعي، دار غريب، القاهرة، 1980.

38. عادل العوا، لقاء القيم في الفكر الغربي، دار الشمائل للطباعة والنشر، دمشق، 1992.

39. عاطف سليمان، معركة لبترول في الجزائر، دار الطليعة بيروت، 1977.

40. عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري، علم الاجتماع والتنمية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1985.

41. عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط12، 1992.

42. عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، 1965.

43. عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، دار القلم بيروت، 1989.

44. عبد الرحيم تمام أبوكريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2003.

45. عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية، دار الفجر، القاهرة، ط1، 2004.

46. عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، دار الحداثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 1983.

47. عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1982، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

48. عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1976.

49. عبد اللطيف محمد خليفة، ارتقاء القيم (دراسة نفسية سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 160، أفريل 1992).

50. عبد الله محمد عبد الرحمن، النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية 2005.

51. عبد المجيد محمود سعد في: مدخل لدراسة المجتمع، عبد الهادي الجوهري وآخرون، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1980.

52. عبد الناصر جابي، الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروح المجتمع مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، الجزائر، 2005.

53. عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مكتبة الطليعة، أسيوط (مصر)، 1973.

54. عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتص،ادي والاجتماعي 1830-1860، ترجمة: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، ط1 1983.

55. علي عبد الرازق جلبي، الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ط2، 2005.

56. علي عبد الرزاق جلبي، تصميم البحث الاجتماعي (الأسس والاستراتيجيات)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

57. على عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

58. علي غربي وإسماعيل قيرة، في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

59. علي ليلة، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا (المفاهيم والقضايا)، دار المعارف القاهرة ط1، 1989.

60. غسان زكي بدر، مقدمة في علم الاجتماع، مكتبة رأفت، جامعة عين شمس، القاهرة، 1987.

61. فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1984.

62. فوزي منصور، خروج العرب من التاريخ، ترجمة: ظريف عبد الله وكمال السيد، دار الفرابي بيروت، 1991.

63. فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية (مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية)، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

64. قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع والإيديولوجيات، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، 1979.

65. قباري محمد إسماعيل، مناهج البحث في علم الاجتماع التربوي، مواقف واتجاهات معاصرة دار المعرفة، الإسكندرية، 1983.

66. كامل عمران، التنمية في الوطن العربي، مطبعة الاتحاد دمشق، 1999.

67. كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، دار المعرف، ط1، القاهرة، 1985.

68. كمال التابعي، التأثيرات التبادلية بين نسق القيم وبرامج التنمية الريفية في بعض قرى محافظة المنوفية بجمهورية مصر العربية، (مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1983).

69. كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، دراسة في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، 1993.

70. كمال التابعي، دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعارف الطليعة الأولى، القاهرة، 1992.

71. مايسه محمد حامد الأفندي، المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية لتعليم المرأة، دار العلوم الرياض، 1983.

72. مجد الدين خمش، الدولة والتنمية في إطار العولمة، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، (د. ت).

73. محمد أحمد الزعبي، التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1. (د. ت).

74. محمد أحمد بيومي، علم اجتماع القيم دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.

75. محمد الجوهري وآخرون، ميادين علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ط 5، 1980.

76. محمد الجوهري، تمهيد في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1981.

77. محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية، مطبعة دحلب الجزائر، 1993.

78. محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر، التجربة والأفاق، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 الجزائر، 2001.

79. محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط1، 1994.

80. محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، الكتاب الأول، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1982.

81. محمد عاطف غيث وآخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر، أسس ونظريات ودراسات واقعية، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، 1983.

82. محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1986.

83. محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1962.

84. محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، دار النهضة العربية، بيروت (د.ت).

85. محمد عبده محجوب، الاتجاه السوسيوانتروبولوجي في دراسة المجتمع، وكالة المطبوعات الكويت، (د. ت).

86. محمد علي محمد، القيم الثقافية والتنمية، دار المعارف الطبعة الأولى، القاهرة، 1973.

87. محمد علي محمد، المجتمع والثقافة والشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983.

88. محمود عودة، تاريخ علم الاجتماع (مرحلة الرواد)، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1981.

89. محمود عودة، مشكلات منهجية في دراسة القيم في المجتمع القروي في، لويس كامل ملكية وآخرون، قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، 1989.

90. محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع، مطابع سرس اللبان، القاهرة، 1962.

91. مختار حمزة، أسس علم النفس الاجتماعي، دار المجتمع العلمي، جدة، 1979.

92. مدني بن شهرة حول، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 1، 2009.

93. مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2005.

94. مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة.

95. مصطفى سويف، مقدمة لعلم النفس الاجتماعي، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة، (دت).

96. ملكة لبيض، الثقافة وقيم الشباب، دار رائد، دمشق، 1984.

97. منى صادق سعد وآخرون، التبعية الثقافية، مفاهيم وأبعاد، دار الأمين القاهرة، 2003.

98. منى صادق سعد، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.

99. موسى لقبال، دور كتامة في الخلافة الفاطمية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.

100. نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، دار النهضة العربي بيروت، 1981 .

101. نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، القاهرة، 1982.

2- المقالات:

1. أحمد هني، الإجراءات الاقتصادية في الجزائر وأبعادها الاجتماعية، ورقة مقدمة لندوة حول إجراءات الإصلاح الاقتصادي بالجزائر، (ملخص المناقشات)، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، القاهرة، جويلية 1988.

2. زياد عبد الصمد، المجتمع المدني وتحديات التنمية والديمقراطية في عالم متغير، في: المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، (أعمال المؤتمر المنعقد ببيروت، أيام 18-20 أفريل 2004، من طرف مؤسسة "فريد يريتش ألبرت"، وتجمع الباحثات اللبنانيات، بيروت).

3. سمير نعيم أحمد، أنساق القيم الاجتماعية، ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر، في: مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 2، السنة العاشرة، يونيو 1982.

4. عبد الحفيظ مقدم، القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري، دراسة مسحية، حوليات الجامعة الجزائرية، العدد 6، الجزء الأول، (1991)، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1994.

5. عبد الناصر جابي، الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية، وشروخ المجتمع مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، C.R.E.A.D، جامعة الجزائر، 2005.

6. عبد الناصر جابي، الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروح المجتمع مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، الجزائر، 2005.

7. علي الكنز وعبد الناصر جابي، الجزائر تبحث عن كتلة اجتماعية جديدة في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، تأليف مجموعة من الأساتذة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

8. علي الكنز وعبد الناصر جابي، الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة، في: الأزمة الجزائرية، (الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط1، 1996.

9. علي بوعناقة، الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية الاجتماعية على الشباب، دراسة ميدانية مقارنة في مدينة جزائرية، في: الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، تأليف مجموعة من الأساتذة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

10. العياشي عنصر، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، في: الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، تأليف مجموعة من الأساتذة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

11. محب الدين خيري، المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد 2، السنة الحادية عشر، جوان 1983.

12. محمد عباس إبراهيم، الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية الحضرية في مجتمعات الخليج العربية ورقة مقدمة في ندوة التنمية الاجتماعية في أقطار الخليج العربية، المنعقدة بدولة الإمارات العربية المتحدة من 11 إلى 13 ديسمبر 1988، مجلة التعاون الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، السنة الرابعة، العدد 14، بيونيو 1989.

13. مدني بن شهرة، وصفة صندوق النقد الدولي من خلال برنامج التعديل الهيكلي، في: مجلة الخلدونية في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، مجلة فصلية تصدرها جامعة بن خلدون تيارت، العدد التجريبي، السنة الأولى، جانفي 2005.

2- الرسائل الجامعية:

1. خروف حميد، التنمية والقيم الاجتماعية والثقافية، دراسة لبعض أنماط السلوك الاجتماعي لعمال مركب الأسمدة الفوسفاتية، بعنابة، 1997. رسالة دكتوراه (غير منشورة)، معهد علم الاجتماع جامعة قسنطينة، 1997).

2. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006.

3. ديلمي لخضر، التخطيط الصناعي في الجزائر، (67–1977)، رسالة ماجستير (غير منشورة) معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1983.

4. علي بوعناقة، جرائم الشباب في الأحياء المختلفة، دراسة ميدانية في مدينة جزائرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1989.

3- الوثائق والإحصائيات:

1. بلدية سطيف، مصلحة الإحصائيات، جوان2010.

2. خطاب الرئيس الراحل، هواري بومدين، في 1967/2/24.

3. الديوان الوطني للإحصاء، (O.N.S)، حصيلة 1999.

4. المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، مشروع التقرير حول الشغل، الجزائر، جوان 2002.

5. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول، سنة 2003، الدورة العادية الثالثة والعشرون.

6. ولاية سطيف، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، مونوغرافيا ولاية سطيف، سنة 2009 الصادرة في 2010، الموقع الالكتروني: www.dpatsetif@.com

4- القواميس:

1. محمد عاطف غيث، قاموس علج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1979.

2. ميشل دينكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة: إحسان حمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، 1986.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1- الكتب:

1. Abdelkrim SID AHMED, Croissance et Développement (Théories et Politiques) O.P.U, Alger, 1979.

2. Abedellatif BENACHENHOU, La Formation du Sous-Développement, Essai sur les limites du capitalisme en Algérie, 1830-1932, Sned, Alger, 1978.

3. Guy ROCHER, Changement social, Edition H.M.N, Paris, 1970.

4. Habi ABDELMALEK, Les Écritures de L'histoire de Sétif, (S.M. Edition), 2007.

5. Hamid TEMMAR, Structure et Modèle de Développement de l'Algérie S.N.E.D Alger, 1974.

6. Milarel GUSTON, Vocabulaire de l'éducation, Puf, Paris, 1979.

7. Mohamed Amiziane DAHMANI, L'ingineering dans la Maitrise Industrielle et Technologie, O.P.U Alger, 1985.

8. Mohamed El Hocine BENISSAD, Economie du Développent en Algérie (1962-1978), O.P.U, Alger, 2eme édition, 1981.

9. Mohamed Elhocine BENISSAD, La Reforme Economique en Algérie O.P.U, Alger, 1999.

10. Nachida M'hamssadji BOUZIDI, 5 Essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne, E.N.A.G, Alger, 1998.

11. Pierre BOURDIEU, le déracinement, H.M.N, Paris, 1964.

12. Tahar BENHOURIA, L'économie de l'Algérie, Editions Maspero Paris, 1983.

2- المقالات:

1. G. D. De BERNIS, Industrie Industrialisante et Contenu d'une Politique D'intégration Régionale in: Économie Appliques, N°3-4, 1966.

2. G. D. De BERNIS, Industries Industriausantes et Contenu d'une Politique D'intégration Régionale in : Revue D'économie Appliquée, N°3-4, 1966

3. G. D. De BERNIS, L'économie Algérienne depuis L'indépendance, Annuaire de l'Afrique du Nord VIII, 1962.

4. G. D. De BERNIS, L'industrialisation des pays en voie de Développement Impératifs in: Développement et Civilisation, N°18, 1964

5. G. D. De BERNIS, Les industries industrialisante et les Options Algériennes in: Tiers Monde, N°47, TXII, 1972.

6. Maurice OLIVIER, L'industrie dans la Strategie de Developpement de l'Algerie in an Nunire de l'Afrique du Nord, Paris, 1982.

7. Les Cahiers de C.R.E.A.D, Travail et Relation du Travail, Alger, 1991.

3- الوثائق:

1. Les Perspective de Planifications et les Objectifs a Long Terme Livre 1 D.G.P.E. E, 1967.

2. Les perspective de planifications et les objectifs a long terme livre 1 D.G.P.E. E, 1967.

3. Plan quadrianal, 1974-1977, Rapport general, .41

4. R.A.D.P, Rapport sur l'État de Mise en Œuvre du Programme Nationale en Matière de Gouvernance, Novembre 2008.

فهرس الجـــــــداول

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري قسنطينة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

استمارة إستبيان:

التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية

دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمنطقة الهضاب العليا

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع

إعداد الطالب:

نويصر بلقاسم

إشـــــراف:

أ. د. علي بوعناقة

بيانات هذه الاستمارة سرية، ولا تستعمل إلا لاغراض البحث العلمي

أولا: بيانات أولية (شخصية):

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن: ....سنة

3- الحالة العائلية (الزواجية): أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

4- محل الميلاد: ....

5- الحي الذي تقيم به حاليا..........................

6- الخدمات المتوفرة بالحي: تعليم ☐ صحة ☐ تسوق ☐ رياضة ☐ ☐

ترفيه ☐ شبكة الانترنيت ☐

7- محل السكن سابقا:................. تاريخ الإقامة بمدينة سطيف ....

8- الحالة التعليمية: أمي ☐ ملم (يقرأ ويكتب) ☐

ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ تعليم عالي ☐

9- عدد الأبناء (للمتزوجين):..........

10- عدد الأفراد تحت الإعالة:........ فردا ☐

11- طبيعة الأسرة: نووية ☐ ممتدة ☐

12- طبيعة السكن: فردي ☐ إيجار ☐ وظيفي ☐ ملك للأسرة ☐

13- عدد الغرف:..........غرفة

14- المهنة الحالية:.....................

ثانيا: التغير في نسق التفاعل في المجتمع المحلي

15- هل لك أقارب بالمدينة: نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـــ (نعم) يسأل:

أ- هل تعيش معهم: نعم ☐ لا ☐

ب- هل تتبادل الزيارة معهم:نعم ☐ لا ☐

16- هل تحرص على تكوين صداقات بمحل إقامتك؟ نعم ☐ لا ☐

أ- في حالة الإجابة بنعم يسأل:

ب- هل تحرص على تكوين صداقات من: الأقارب ☐ الجيران ☐ زملاء العمل ☐

ممن لهم نفس الهوايـــة ☐

17- للمقيمين بالحي ممن نزحوا من خارج المدينة، يسألون: هل يحرصون على زيارة محل الإقامة الأصلي؟ بصفة مستمرة ☐ في المناسبات ☐ لا يقومون بأية زيارة ☐

18- ما طبيعة علاقتك بالجيران؟ وثيقة ☐ سطحية ☐

19- في رأيك هل مازال الناس يراعون العادات والتقاليد الاجتماعية في تصرفاتهم، وسلوكياتهم داخل الحي الذي يقيمون به؟ نعم ☐ لا ☐

20- هل تعتقد أن سلطة كبار السن مازال لها تأثير بالحي الذي تقيم به؟ نعم ☐ لا ☐

21- هل ترى أن الالتزام بالآداب العامة داخل الحي يعود إلى:

أ- الخوف من الردع القانوني ☐

ب- الخوف من كلام الناس ☐

ج- اقتناع شخصي ☐

د- أخرى. ☐

22- ما رأيك في انتشار بعض السلوكيات الانحرافية في أوساط الشباب؟

أ- سلوكيات مذمومة اجتماعيا ودينيا ☐

ب- تشكل خطرا على الصحة والمال ☐

ج- تشكل خطرا على الأمن العمومي ☐

د- أخرى (.................)

23- في رأيك ما هي أسباب رغبة بعض الشباب في الهجرة إلى الخارج؟

أ- بسبب حالة اليأس ☐

ب- بسبب البطالة ☐

ج- بسبب عدم التكفل بالشباب عموما ☐

د- الرغبة في تغير نمط الحياة ☐

ه- أخرى (.................)

24- على أي أساس كان الناس يقدرون بعضهم البعض في الماضي؟

أ- الأصل الأسري ☐

ب- الثروة والملكية ☐

ج- المركز السياسي والنفوذ ☐

د- المستوى العلمي ☐

ه- المهنة والمركز ☐

و- أخرى (.................)

25- ما هي الأسس التي يعتمدها الناس في تقدير بعضهم البعض في الوقت الراهن؟

أ- الانتماء العائلي ☐

ب- الثروة والملكية ☐

ت- المركز السياسي والنفوذ ☐

ث- المستوى العلمي ☐

ج- المهنة والمركز الإداري ☐

ح- أخرى (.................)

26- هل تلاقي صعوبات في التعامل مع المصالح الإدارية المحلية؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بــ (نعم) يسأل: عن طبيعة هذه الصعوبات

أ- الروتين والبطء في تخليص المعاملات ☐

ب- سوء المعاملة ☐

ج- المحسوبية في المعاملة ☐

د- أخرى (.................)

27- في حالة حدوث خلاف في الحي كيف يتم حله عادة ؟

أ- اللجوء إلى السلطات ☐

ب- وديا ☐

ج- حسب طبيعة الخلاف ☐

د- أخرى (.................)

ثالثا: التنمية والتغير في نسق القيم الأسرية:

28- هل تفضل الإقامة مع الوالدين، أم في بيت مستقل؟ مع الوالدين ☐ في بيت مستقل ☐

- لمن يفضل السكن في بيت مستقل يسأل عن السبب:

أ- ضيق السكن ☐

ب- الاستقلالية العائلية ☐

ج- تفادي الخلافات داخل الأسرة ☐

د- الرغبة في تربية الأبناء بعيدا عن تأثيرات العائلة ☐

ه- أخرى (.................)

29- هل تتبع أسلوب تنظيم النسل؟ نعم ☐ لا ☐

لمن أجاب بـــ(نعم) يسأل عن السبب:

أ- للحفاظ على صحة الزوجة ☐

ب- تربية وتعليم الأبناء ☐

ج- صعوبة الحياة ☐

د- أخرى (.................)

30- ما رأيك في خروج المرأة إلى العمل؟ موافق☐ غير موافق ☐ موافق بشرط ☐

لمن أجاب (بالموافقة) يسأل عن السبب:

أ- لمساعدة الزوج ماديا ☐

ب- لتامين حاجاتها الخاصة ☐

ج- لتحقيق ذاتها ☐

د- لحاجة المجتمع لخدماتها ☐

ه- أخرى (.................)

31- هل تشترك زوجتك معك في تدبير شؤون الأسرة ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـــ(نعم) يسأل عن المجالات التي تشترك فيها الزوجة:

أ- تسيير ميزانية الأسرة ☐

ب- رعاية الأبناء وتربيتهم ☐

ج- حل مشكلات الأسرة ☐

د- أخرى (.................)

32- في رأيك، ما هو الأسلوب المناسب لتنشئة الأبناء وتوجيههم في الوقت الراهن؟

أ- اللين واللطف ☐

ب- الحوار ☐

ج- التجاهل وعدم الاهتمام ☐

د- القسوة والعنف ☐

هـ- أخرى (.................)

33- هل ترى أن للأبناء حق في؟

أ- اختيار التخصص الدراسي ☐

ب- اختيار المهنة ☐

ج- اختيار شريك الحياة ☐

34- ما رأيك في تردد الأبناء على مقاهي الانترنيت، واستعمال الهاتف النقال؟

أ- حرية شخصية ☐

ب- يحتاج إلى توجيه وضبط ☐

ج- يضر بالتربية ☐

د- أخرى (.................)

في رأيك على أي أساس يختار شباب اليوم شريك حياته؟

أ- متدين ☐

ب- له مال ☐

ج- حسب ونسب ☐

د- صلة القرابة ☐

هـ- يحوز شهادة ☐

و- اختيار الأولياء ☐

35- في رأيك ما هو سبب تأخر سن الزواج عند الجنسين؟

أ- الدراسة ☐

ب- نقص فرص العمل ☐

ج- ضيق السكن ☐

د- غلاء المهور ☐

هـ- المكتوب ☐

و- أخرى (.................)

رابعا: التنمية وتغير نسق القيم الاقتصادية:

36- هل يكفي دخلك في الوفاء بمتطلبات الأسرة؟ نعم ☐ لا ☐

37- ما هي أهم بنود الصرف التي يتم فيها انفاقك الشهري؟

أ- حاجات الغذاء واللباس ☐

ب- مصاريف تمدرس الأبناء ☐

ج- اقتناء أثاث البيت ☐

د- ترفيه ☐

ه- أخرى (.................)

38- في حالة زيادة دخلك، هل تفضل أن تصرفه فيتغيير البيت؟

أ- مصاريف استثنائية ☐

ب- تغيير أثاث البيت ☐

ج- تحسين نمط الاستهلاك ☐

د- قضاء عطلة عائلية ☐

ه- توفير ☐

و- أخرى (.................)

39- من أجل زيادة دخلك هل تفكر في:

أ- تغير العمل الحالي ☐

ب- التفكير في عمل إضافي ☐

ز- ممارسة عمل حر ☐

ح- أخرى (.................)

40- هل تعتقد أن الاتفاق على تعليم الأبناء من الأعباء المكلفة لميزانية الأسرة؟ نعم ☐ لا ☐

41- هل تحرص الأسرة على شراء الألبسة في:

أ- مناسبات معينة (أفراح، أعياد، دخول مدرسي) ☐

ب- لا يشترط مناسبات ☐

42- من أين تقتني الأسرة احتياجاتها:

أ- السوق ☐

ب- المحلات ☐

ج- حسب الظروف ☐

د- أخرى (.................)

43- هل ترى أن اقتناء التكنولوجيات المنزلية (آلة الغسيل، السخان الكهربائي، الهوائي المقعر، خلاط كهروبائي، آلة العجن) أصبح ضروريا في الوقت الراهن؟ نعم ☐ لا ☐

44- في رأيك ما سبب هذا التحول:

أ- مسايرة التطور ☐

ب- توفير الوقت والجهد ☐

ج- أخرى (.................)

45- هل تحرص على اقتناء وسائل الاتصال الحديثة (الاشتراك في الانترنيت، وفي القنوات الفضائية؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم يسأل عن السبب:

أ- لتسهيل الاتصال

ب- لمسايرة التطور

ج- أخرى (.................)

خامسا: التنمية والتغير في نسق القيم السياسية:

46- هل يتوفر الحي الذي تقيم فيه على الخدمات الضرورية؟ نعم ☐ لا ☐

47- هل ترى أن المسؤولين المحليين (إداريين ومنتخبين) يهتمون بتطوير الحي، وتوفير الخدمات به؟

نعم ☐ لا ☐

48- هل أنت منخرط في حزب سياسي؟ نعم ☐ لا ☐

للذين اجابو بـــ (لا) يسألون عن السبب:

أ- عدم الاهتمام بالسياسة مطلقا ☐

ب- الاهتمام بالحياة اليومية افصل ☐

ج- عدم الاقتناع ببرامج الأحزاب السياسية ☐

د- أخرى (.................)

49- هل تشارك في عملية التصويت في الانتخابات؟ نعم ☐ لا ☐

للذين يجيبون بـــ (لا) يسألون عن سبب عدم المشاركة في الانتخابات:

أ- لا فائدة من عملية التصويت ☐

ب- الانتخابات لن تغير شيئا ☐

ج- عدم الاقتناع ببرامج المترشحين ☐

د- أخرى (.................)

50- هل أنت منخرط في جمعية؟ أو تنشط في إطارها؟ نعم ☐ لا ☐

للذين يجيبون بـــ (لا)، يسألون عن السبب:

أ- عدم الاقتناع بجدوى العمل الجمعوي ☐

ب- الجمعيات لا تقدم خدمة للمجتمع ☐

ج- الاهتمام بشؤوني الخاصة أفضل ☐

د- أخرى (.................)

51- هل توجد لجنة حي، بحيكم؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـــ(نعم) يسأل:

هل تساعد لجنة الحي في حل المشكلات، وترقية الحي؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـــ(لا) يسأل عن السبب:

أ- لأن أعضاء اللجنة يهتمون بمصالحهم فقط

ب- سبب هيمنة الإدارة على مهام اللجنة

ج- لأن دورها محدود جدا ☐

د- نقص الإمكانيات ☐

ه- أخرى (.................)

52- هل يستشيركم المسئولون المحليون والمنتخبون في اختيار المشاريع بالحي؟ نعم ☐ لا ☐